

دكتور عاطف أحمد فؤاد

الصَّفْقَةُ الْمَصْرِيَّةُ
قضاياها وانتماءاتها



دار المعارف

دراسات في علم الاجتماع السياسي

الصَّفْوَةُ المِصْرِيَّةُ

قضاياها وانتاءاتها

دكتور عاطف أحمد فؤاد

أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الدراسات الانسانية — جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٩٨٥



دار المعارف

الناشر: دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل القاهرة — ج ٠ م ٠ ع

الفهرس

الصفحة	
١٦ — ٥	المقدمة
	الفصل الأول :
٣٠ — ١٧	عينة الدراسة : الملامح والسمات
	الفصل الثانى :
٧٠ — ٣١	الانتماء الطبقي والتصورات الاجتماعية والطبقية
	الفصل الثالث :
٩٨ — ٧١	فى الطبقة والصفوة
	الفصل الرابع :
١٣٠ — ٩٩	الاتجاهات السياسية والرؤى الايديولوجية
	الفصل الخامس :
١٧٨ — ١٣١	صفوتنا المتعلمة وقضايا الراديكالية والمحافظة
	الفصل السادس :
٢٥٤ — ١٧٩	أزمات المثقف المصرى ، ومواقف الاحتجاج والتمرد
	الفصل السابع :
٢٩٠ — ٢٥٥	وحدة المثقفين المصريين زعم أم حقيقة ؟ وتصورات للنهوض بمصر

الصفحة

الفصل الثامن :

٣٤٧ — ٢٩١	نتائج الدراسة بين المناقشة ومحاولة التفسير ..
٣٥١ — ٣٤٨	وبعبارة ... “
٣٥٢	المراجع العربية
٣٥٣	المراجع الأجنبية

* * *

مقدمة

(١)

ينبغي أن أعترف بادئ ذي بدء أن هذا المؤلف هو نبت طبيعي لايحاءات شغفنا — ومن ثم إهتمامنا — بكتاب روبرت بریم Brym والمعنسون [المثقفون والسياسة] والذي قمنا بترجمته والتعليق على بعض قضاياها (*) . فكتاب بریم Brym هذا بما تضمنه من قضايا وما تعرض له من مشكلات تتعلق بالاتجاهات السياسية والاجتماعية للمثقفين بوجه عام ، كذلك إشاراتة العديدة إلى خصوصية وضعية المثقفين في الدول النامية والمأزق الأيديولوجي الذين يعيشون فيه ، لا سيما علاقتهم بالسلطة ، وما يمكن أن تطرحه تلك العلاقة من مشكلات تتباين مواقف المثقفين منها وفقاً لتباين مواقعهم من مراكز السلطة والنفوذ قريباً أو بعداً ، كل هذا ، وغيره مما يطرحه التاريخ السياسي للمجتمع المصري وما تقرره المعطيات الراهنة للبناء الاجتماعي المصري ، وموقع المثقفين المصريين (أو الصفوة المتعلمة كما نفضل تسميتهم) ومن ثم أدوارهم على خريطة هذا التاريخ وذلك البناء ، وما يثيره هذا الموقع أو تلك الأدوار من مناقشات وجدل ، كل هذا قد دفعني إلى التفكير في إجراء دراسة ميدانية (محدودة) في نطاق علم الاجتماع السياسي ، تنهض على ركائز ثلاث هي : بعض المعطيات النظرية التي طرحها روبرت بریم Brym في مؤلفه المشار إليه سابقاً ، كذلك ما تكشف عنه بعض وقائع تاريخ المجتمع المصري الحديث والمعاصر عن موقع المثقفين المصريين وأدوارهم وعلاقتهم بالسلطات الحاكمة ، وأخيراً تستند دراستنا الميدانية إلى ما ينطق به واقعنا الاجتماعي والسياسي الراهن من غياب حقيقي لكوكبة من المثقفين المصريين ولأفراد صفوتنا المتعلمة عن المشاركة — فكراً وسلوكاً ، في مسيرة مجتمعنا المصري .

* انظر : روبرت بریم ، المثقفون والسياسة ، ترجمة عاطف أحمد غؤاد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ولقد آثرت دراستنا الراهنة أن تسبر غور (فكر) عينة محدودة من صفوتنا المتعلمة أو ما نطلق عليهم تجاوزاً اسم [المثقفين] وذلك بالكشف عن بعض الاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة من هذه الصفوة وذلك إيماناً منا بأن التعرف على ملامح (الفكر) والسمات العامة (للاتجاهات) قد يسمح لنا بتفسير — أو على الأقل بإلقاء بعض الضوء — على الوضعية الراهنة لهذه الصفوة .

وعلى ذكر عبارتي الصفوة المتعلمة والمثقفين نشير إلى أنه قد واجهتنا مشكلة غاية في الأهمية والخطورة وهي المشكلة التي بلورها هذا التساؤل : من هو المثقف ؟ وما هي ملامحه ؟ وما هي أبرز سماته ؟ وما الفرق بينه وبين المتعلم ؟ وهل يمكن أن نتعامل مع الصفوة المتعلمة باعتبارها ممثلة للمثقفين أو شريحة منها ؟

(٢)

وازدادت حيرتنا مع إزدياد إلحاح هذه التساؤلات والتي يعد الإجابة عنها بمثابة الضوء الأخضر للبدء في دراستنا الميدانية التي — كما أشرنا — أوحى لنا بها ترجمتنا لكتاب [المثقفون والسياسة] — والذي يقصر مفهوم (المثقف) في عديد من صفحاته على هؤلاء المتخصصين في الإنسانيات Humanities والعلوم الاجتماعية Social Sciences ، بينما يرى آخرون أن المثقف إنسان صاحب (موقف) أو (رؤية) من حركة الحياة والمجتمع شريطة أن يكون هذا الموقف أو تلك الرؤية ذا نزعة نقدية غير استاتيكية وذلك بصرف النظر عن تخصصه أو نوعية العلم الذي تلقاه ومستوى هذا التلقي ، بيد أن البعض الآخر ينفي حتى مجرد هذه العلاقة بين كون الإنسان مثقفاً وتحصيله العلمي ، حيث يؤكد هذا البعض على أنه ليس من الحتمي أن يكون المتعلم مثقفاً ، والعكس صحيح بمعنى إنه ليس من الضروري أن يكون المثقف متعلماً تعليمياً رسمياً منظماً ، فليس هناك تلازم في الوجود إذن — وحسبما يرون — بين كل

من التعليم والثقافة ، بل إن الأهم من ذلك كله أن يكون الإنسان صاحب موقف ورؤية من حركة الحياة والمجتمع .

(٣)

وكننتاج لهذه الآراء المتباينة آثرنا أن نسلك طريقاً آخر ، فلم نبداً بتحديد ماهية المثقف ، وإنما فضلنا أن ننتهى به ، وأن يكون أحد الاستنتاجات التى نستهدف الوصول إليها ، ولسوف يكون تقويمنا لعينة الدراسة من حيث إنتمائها أو عدم إنتمائها **لماهية المثقف الحقيقى بناء** على متغير الوعى السياسى والاجتماعى Political - Social Consciousness وما يرتبط به من مؤشرات مختلفة . ولا شك أن تحديد مظاهر الوعى ومؤشراته من عدمه بالنسبة لعينة الدراسة سوف يعيننا كثيراً على هذا التحديد ، وقد يعنى هذا ضمناً أن هناك تساوقاً — فيما نرى — بين الوعى السياسى والاجتماعى ومظاهره ومؤشراته وبين **ماهية المثقف الحقيقى** . ولعل محاولتنا للتوصل إلى الملامح العامة التى تميز المثقف — من خلال مؤشرات الوعى السياسى والاجتماعى — يعد أحد الأهداف العامة لدراستنا الراهنة ، أو أحد الأهداف العرضية لها . وهذه يعنى أن هناك أهدافاً خاصة تتعلق بطبيعة الاتجاهات السياسية والاجتماعية والأيدولوجية ... الخ لبعض أعضاء صفوفنا المتعلمة ، وهو ما سوف نعرض له فى صفحات تالية .

(٤)

وبعيداً عن إصطلاح المثقف (انتظاراً لما سوف تسفر عنه نتائج الدراسة من حيث تحديد طبيعة عينة الدراسة وإمكانية انتمائها لشريحة المثقفين) سوف نتعامل مع مفهوم آخر هو مفهوم الصفوة المتعلمة Educated Elite مثيرين أول تساؤل بشأنها وهو :

إلى أى حد يمكننا القول بأن للصفوة المتعلمة المختارة (العينة)

مواقف ورؤى غير استاتيكية من حركة الحياة والمجتمع وذلك وفقاً لتعريفنا

الاجرائى Operational Definition لفهوم المثقف Intellectual •

وغنى عن البيان أن هذا التعريف الاجرائى لفهوم المثقف ينهض أساساً على مظاهر الوعي السياسى والاجتماعى كما سنعرض لهما فى موضوعها من الدراسة •

وصفوتنا المتعلمة المختارة ، هى عبارة عن عينة محدودة من أساتذة الجامعات المصرية (على اعتبار أنهم حاصلون على أعلى درجة علمية وهى درجة الدكتوراه فى التخصصات المختلفة ، وهم بهذا المفهوم يعدون من الصفوة المتعلمة) المعارين والمتعاقدين للعمل كأعضاء لهيئة التدريس بإحدى الجامعات العربية ، فلقد قدر لى أثناء إعارتى لهذه الجامعة لمدة عامين (من سبتمبر ١٩٨١ – إلى أغسطس ١٩٨٣) أن استغل سكنى هؤلاء الأساتذة فى مدينة سكنية واحدة وأفيد من وجودى معهم ومخالطتى إياهم لى أجرى على عينة منهم هذه الدراسة الميدانية باعتباره ظرفاً من الصعوبة تكراره وفرصة نادرة يحسن استغلالها ، غير أننى واجهت عدداً من الصعوبات يمكن إجمالها فيما يلى :

أولاً : رغم أن عدد أساتذة الجامعات المصرية المتعاقدين والمعارين بهذه الجامعة العربية قد تجاوز ثمانين أستاذاً وأستاذاً مساعداً ومدرساً من مختلف التخصصات ، غير أنه لم يتسن لى إلا التطبيق على (خمس وثلاثين) عضواً هم الذين استجابوا لى وإن كانت إستجابة بعضهم قد تمت بعد إلحاح شديد من جانبى ومما طلة وتمنع مثيرين للدهشة من جانبهم • ولذلك فإننى عندما أشير إلى (محدودية) هذه العينة فإنما أعنى هذا الكم المحدود من الأفراد الذين إستجابوا لى •

ثانياً : لقد مال غالبية الأعضاء المتخصصين فى الانسانيات والعلوم الاجتماعية إلى الاستجابة السريعة – والفورية أحياناً – وكانوا أكثر تقديرأ لهذا العمل ومن ثم أكثر تعاوناً معى • إلا أن هذا لم يحل دون

ظهور بعض الحالات — من ذات التخصص — اتسمت بالغرابة في استجاباتها إزاء طلبى منها أن تكون شريحة من عينة دراستى ، ومن أبرز هذه الحالات ما يلى :

(أ) حالة أحد الأعضاء الذين ظلت أداة البحث لديه أكثر من أسبوعين ثم ردها إلى قائلها ما معناه [ما لى أنا وهذه الأمور وتلك المسائل ، لا يا سيدى آسف لا أستطيع الاجابة] •

(ب) هناك عضو آخر قال لى بعد أن قرأ عنوان الدراسة ما معناه [إننى سوف أجيب عن المسائل الاجتماعية أما القضايا السياسية فلها متخصصوها] والغريب أن صاحبنا هذا لم يجب لا عن هذه ولا عن تلك ، ولم يرد لى حتى كتابة هذه السطور أداة البحث •

(ج) حالة ثالثة متميزة وتتسم بالغرابة الشديدة إذ أن صاحبها — وهو قريب فى تخصصه من القضايا المثارة بالدراسة — أجاب بالفعل عن غالبية تساؤلات الأداة ، غير أنه أمتنع نهائياً عن الاجابة عن أى سؤال يتعلق (بمصر) قائلها : [لقدذقت الأمرين من جراء مثل تلك الموضوعات فمعدرة] •

(د) وحالة نادرة أخرى ، صاحبها واحد من ذوى الاهتمامات الأدبية والفنية ، بل والسياسية ، فضلاً عن تخصصه فى علم تجرىدى من علوم المعرفة الانسانية ، ظلت لديه أداة البحث قرابة الشهرين وكلما سألته عنها أجابنى [إنها أمامى لكننى لا أقوى على الاجابة عليها ، إنها تحدث لى قدرأ من القلق والتوتر والحيرة ، إن موضوعك حساس ، فإذا قدر لى أن اجيب عن تلك التساؤلات فإن هذا يستلزم تأليف كتاب عنها] •

وللحالة الأخيرة تفسيرات عديدة قد يكون من بينها — بل ومن أبرزها — أن هناك نوعاً من المقاومة النفسية للموضوعات المثارة فى أداة الدراسة ، وخاصة وأنا أعلم أن لصاحبنا هذا موقفاً إيديولوجياً وسياسياً وإنسانياً

محددًا ، وقد أكون مخطئاً فقد يكون صاحبنا هذا في مرحلة مراجعة لموقفه الأيديولوجي بوجه عام •

وعموماً فلقد كان أعضاء صفوتنا المتعلمة من المتخصصين في الانسانيات والعلوم الاجتماعية أكثر استجابة وفهماً لطبيعة الدراسة •

ثالثاً : أما أفراد عينتنا من المتخصصين في العلوم الطبيعية كالكيمياء والرياضيات فلقد تنوعت مواقفهم من البحث وتعددت استجاباتهم إزاء صاحب البحث على النحو التالي :

(أ) لقد استجابت قلة منهم ، غير أن هذه الاستجابة كانت إما بدافعية ذاتية منهم أو بإلحاح وصبر عليهم من جهتي •

(ب) إن غالبية هؤلاء الزملاء قد تسلموا بالفعل أداة البحث ، وظلت لديهم فترة طويلة من الزمن ، غير أنهم — رغم طول المدة — لم يجيبوا عنها ، حتى ان بعضهم — وهو ما يكشف عن قدر هائل من اللامبالاة وعدم الإكتراث — قد أضاعها ، ولم يكن بمتذكر أين وضعها أو حتى أين أضاعها ؟

(ج) لاحظت أن بعض هؤلاء الزملاء كان يتحاشى لقاءى حتى لا أطلبه بما لا يريد أو لا يرغب •

(د) إن هناك حالة لافتة من المتخصصين في العلوم الطبيعية من بين الحالات المستجيبة من نفس التخصص حيث أجابت على حوالى ٩٠٪ من أسئلة الأداة بقولها : [لا أعرف — أو لا تعليق] ثم ذيلت اجاباتها **بهذا القول :** [ألم أقل لك من قبل اننى لا أفهم في مثل هذه المسائل] •

(هـ) حالة أخرى لافتة أخذ صاحبها يماطل ويتخذ من الموضوع مادة للتفكه والممازحة ، وكان دائم القول لى [أننى أخشى أن أوضع بعد ذلك في حديد] ، ومع ذلك لم يجب ولم يرد لى أداة البحث •

(٥)

هذه هي بعض المعوقات التي صادفناها أثناء اجراء بحثنا الميداني ، وهي معوقات تتعلق بطبيعة موقف عينة الدراسة ومدى استجاباتها ، ورغم أن هذه المعوقات قد حتمت أن تكون عينة الدراسة بهذا الحجم (المحدود) إلا أنها قد عمقت الدراسة من زاوية أخرى ، إذا أن هذه **المواقف السلبية** التي وقفها بعض أعضاء الصفوة المتعلمة من الدراسة وصاحبها تعد بالنسبة لنا وللدراسة **اجابات متميزة** ، حيث أنها تحدد (موقفاً) وتكشف عن طبيعة الوعي السياسي والاجتماعي ، كما أنها تقربنا في الآن نفسه من الاجابة عن تساؤلنا الذي تم طرحه آنفاً وهو : الى أى حد يمكننا أن نتعامل مع الصفوة المتعلمة باعتبارها صفوة مثقفة ؟

ثم ان هذا الموقف السلبي الذي وقفه بعض أساتذة الجامعات المصرية يثير تساؤلاً أكبر يتعلق بمحاولتنا تفسير معطيات البحث واستنتاجات الدراسة ، وهذا التساؤل هو : ما هي **العوامل البنائية** (في ماضيها وحاضرها) بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ التي تكمن وراء هذه **المواقف السلبية** ؟

فالمواقف السلبية المشار اليها والتي تعاملنا معها باعتبارها **معوقات** هي جزء لا يتجزأ من استجابات الباحثين ، وهي تشكل — مع أصحاب المواقف الايجابية من البحث — منظومة متكاملة لدراستنا الميدانية .

(٦)

واذا كان أحد أهداف دراستنا الراهنة — وهو هدف عام عرضي — يحاول أن يبحث عن [الموقف] من خلال استجابات الباحثين ، أو بصورة أدق يحاول أن يبحث عن [الانسان / الموقف] من خلال وعيه السياسي والاجتماعي ، والانسان / الموقف هنا هو ذلك الانسان صاحب الرؤية المتميزة من الحياة والمجتمع ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه — وان اختلف البعض معنا — الانسان المثقف Intellectual Man ، إلا أن هناك عدداً من الأهداف ذات الطبيعة المتميزة والتي تستهدف أساساً الكشف عن

طبيعة الاتجاهات السياسية والاجتماعية ... الخ ونوعيتها ، ويمكن تكثيف هذه الأهداف في تساؤلين محوريين هما : (فضلا عما يتفرع عنهما من تساؤلات سوف نعرض لها في حينها) * .

أولا : اذا ما تصورنا أن هناك متصلا Continuum له طرفان : يمثل قمة التفكير الراديكالى أو النزعة الراديكالية Radicalism ، بينما ينزع الطرف الثانى الى تمثيل منتهى التفكير المحافظ أو ما اصطلحنا على تسميته باسم النزعة المحافظة Conservatism فى مسائل السياسة وشئون الاجتماع ، حين نجد أن هناك نقطة نصفية تمثل الوسطية ، وسطية الفكر والاتجاه . فسؤالنا وفقا لهذا التصور هو :

أين تقع الاتجاهات السياسية والاجتماعية العامة التى تسم أعضاء الصفوة المتعلمة المختارة من محاور الراديكالية – الوسطية – المحافظة ؟

ثانيا : الى أى حد يمكننا القول بأن هناك اتساقا بين نوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية التى تميز عينة الدراسة (وفقا لموقعها على متصل : الراديكالية / المحافظة) وبين تصورات هؤلاء الأعضاء لانتماءاتهم :

(أ) **الطبقية .**

(ب) **والأيديولوجية ؟**

ولسوف تتم الاجابة عن هذين السؤالين وتتبع المؤشرات الخاصة بهما ، فضلا عن السؤال الذى أثر من قبل عن مدى مشروعية انتماء عينة الدراسة الى شريحة المثقفين Intellectuals ، من خلال الكشف عن نوعية الاستجابات التى طرحها مبحوثونا ومضمون المعطيات التى أمكننا استخلاص أبرزها والوقوف على أكثرها إثارة للجدل والمناقشة .

* **انظر على وجه الخصوص التساؤلات التى تمت اثارها فى الفصل الاول من هذا المؤلف ، وهى التساؤلات التى انبثقت من المعطيات الأولية لعينة البحث ، وخاصة علاقة هذه المعطيات بالاتجاهات السياسية والاجتماعية والايديولوجية لعينة الدراسة بوجه عام .**

(٧)

أما عن أداة الدراسة التي اعتمدنا عليها لجمع معطياتها فتحددت في استخبار Questionnaire أو ان شئت استبيان قام أفراد العينة بملئه بأنفسهم ، وان كانت النية قد اتجهت أول الأمر في أن اعتمد على المقابلة الشخصية Personal Interviewing بحيث أقوم بنفسى باستبار أفراد العينة وتطبيق أداة الدراسة عليها غير أن صعوبة تحديد مواعيد دقيقة معهم وتوفير المناخ الملائم لاجراء الدراسة وتطبيقها دون مقاطعة أو دون تدخل عناصر خارجية حال دون تحقيق ذلك فآثرنا أن يقوم مبحوثونا بتطبيق أداة الدراسة على أنفسهم وخاصة ونحن نتعامل معهم باعتبارهم صفوة متعلمة Educated Elite •

ولقد كانت أهداف الدراسة وتساؤلاتها والقضايا العامة التي أثارها روبرت بريم Brym في كتابه [المثقفون والسياسة] والذي قمنا بترجمته ، فضلا عن الخصوصية المميزة للمجتمع المصرى من حيث مشكلاته وقضاياها هي الموجه الأول في تحديد التساؤلات والقضايا المختلفة المشكلة للبناء الأساسى لأداة البحث التي اشتملت على ست وثمانين سؤالاً كان توزيعها كالاتى :

أولا : بيانات أساسية وتشتمل على ستة أسئلة تتعلق ببعض السمات العامة المميزة لعينة الدراسة •

ثانيا : الانتماء الطبقي والجذور الاجتماعية للمبحوثين ويتضمن ثمانية عشر سؤالاً تدور حول تصوراتهم عن إمكانية تقييم المجتمع المصرى الى طبقات ونوعيتها وتصوراتهم عن الطبقة التي يعتقدون انهم ينتمون اليها وتغير الوضع الطبقي من عدمه وعلاقة المثقف بطبيعة وطبقة العمال ، كذلك مفهومه عن الطبقة الوسطى والعناصر التي تتشكل منها ، فضلا عن تصوره لأكثر الفئات إرتباطا واقترابا من المثقفين في مصر وأكثر بعداً عنها •

ثالثا : أما الفئة الثالثة من قضايا الدراسة وتساؤلاتها فتدور حول قضية **الطبقة والسياسة** وتصورات المبحوثين عنها وهي تتضمن عشرة أسئلة تتعلق بموقف عينة الدراسة من بعض القضايا الخلافية كتصوراتهم عن العلاقة بين التكامل وعدم الاختلاف السياسى بينهم ووعيهم بالانتماء الى طبقة واحدة كذلك الكشف عن وجهات نظرهم فيما يتعلق باختلاف الأصول الطبقيّة للمثقفين وانعكاسات ذلك على اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية •

من القضايا الهامة التى يستهدف هذا الجزء الكشف عن تصورات أفراد العينة عنها قضية المثقفين والصفوة وتعريفهم لمفهوم الصفوة ووجهات نظرهم فى عدد صفوات المجتمع المصرى وفكرة التكامل والتعارض بين الصفوات المصرية المختلفة كما يتصورونها •

رابعا : وتحاول الفئة الرابعة من تساؤلات الدراسة أن تكشف عن **الاتجاهات السياسية والأيدولوجية العامة** لأفراد العينة ، وتشتمل هذه الفئة على عشرة أسئلة تحاول أن تتبّع وجهات نظر مبحوثينا فى أنسب صور الحكم ملائمة للدول النامية أو المتخلفة وتصوراتهم عن مقومات النظام الديمقراطي وأكثر دول العالم المتخلف تطبيقا له أو بعداً عنه والدور الذى يمكن أن يلعبه المثقف المصرى فى تحديد مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى •

وفى نطاق التعرف على الاتجاهات السياسية والأيدولوجية العامة للمبحوثين يستهدف هذا الجزء أيضا التعرف على بعض القضايا الخاصة من خلال تصوراتهم كمفهوم الاستقرار السياسى وكيفية تحقيقه ، وتفسيراتهم (لشعبية) بعض القادة السياسيين فى بعض الدول ذات النظام الحزبى الواحد وتصوراتهم عن أكثر الفئات تحقيقا للديمقراطية اذا قدر لأى منها أن تحكم •

خامسا : أما الفئة الخامسة والأخيرة فتتضمن واحداً وأربعين سؤالاً نحاول أن نكشف من خلالها عن مقولتى الراديكالية والمحافظة كما تتبدى

فى مواقف أفراد العينة واتجاهاتهم وقد تضمنت هذه الفئة عدداً من القضايا تدور أغلبها حول محورى الراديكالية — المحافظة كقضايا المعارضة والتمرد والحرية والتطرف السياسى والايجابية والسلبية بين المثقفين المصريين كذلك تصورات أفراد العينة لما يمكن أن يقدموه لوطنهم مصر من إسهامات وخدمات •

تلك هى القضايا المحورية لأداة الدراسة والتي دارت بالفعل فى فلك الأهداف العامة التى حددت للدراسة وما انبثق عنها من تساؤلات ، وهى الأهداف والتساؤلات التى تم تحديدها وفقاً للنتائج التى توصل اليها روبرت برىم Brym فى كتابه [المثقفون والسياسة] Intellectual and Politics وخصوصية المجتمع المصرى بقضاياها الاجتماعية والسياسية المتميزة •

ولقد تم التوصل لى الصيغة النهائية لأداة الدراسة بعد إجراء عدد من التجارب القبلىة على كم محدود من عينة الدراسة ، وتم فى هذه التجارب حذف بعض التساؤلات وتعديل بعضها وإضافة البعض الآخر • ولقد استغرق تطبيق أداة البحث الفترة من مارس ١٩٨٣ وحتى منتصف يونيو من نفس العام •

(٨)

ولما كانت دراساتنا العلمية الاجتماعية لا تقنع بمرحلتى الوصف والتحليل وانما تسعى الى تجاوزها وصولاً الى مرحلة التفسير Interpretation والمناقشة مستهدفة الكشف عن مجموعة القواعد أو القوانين النسبية التى تحكم الظاهرة موضوع الدراسة ، فاننا فى هذه الدراسة سنحاول أن نسير وفقاً لهذه الخطوات من حيث وصفنا للظاهرة وتحليلنا لها وتفسيرنا لمعطياتها ، وهى أمور تدخل كلها فى نطاق قضية المنهج ، والمنهج كما نفهمه هو أسلوب للتفكير تتكشف أبعاده منذ البداية الأولى للدراسة والتى تبدأ بانبثاق فكرة البحث والتخطيط لها والقراءة حولها ، ويتبلور هذا المنهج بصورة أكثر فاعلية عند الوصول الى مرحلة

التفسير والمناقشة ، ومنهجنا الذى نقنع به هو المنهج البنائى التاريخى Structural - Historical Approach الذى يتعامل مع الظاهرة - أى ظاهرة - فى بعدها البنائى فى الحاضر والماضى انطلاقاً من اعتقادنا من أن الظاهرة فى وضعها الراهن هى نتاج لظروف الماضى وتطورها عبر الحقب الزمنية المختلفة ، وان الماضى ليعد - تضافراً مع ظروف الحاضر - مسئولاً عن تخلق الظاهرة من ناحية وعما تتميز به من سمات أو خصائص من ناحية أخرى .

لذلك فإننا فى محاولتنا لتفسير معطيات الدراسة ومناقشتها سوف نتحرك على بعدى : الحاضر / الماضى بكل ما يحمله كل منهما من ملامح وأبعاد بالقدر الذى يتيح لنا فهماً أعمق للاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة الدراسة وما يرتبط بها من قضايا قد تكشف عنها المعطيات الخاصة بهذا البحث .

والدراسة التى بين أيدينا هى حلقة فى سلسلة من البحوث نتوق الى اجرائها فى نطاق علم الاجتماع السياسى على شرائح وفئات المجتمع المصرى ، وقد نعود مرة أخرى الى الصفوة المصرية المتعلمة (أو المثقفون تجاوزاً !!) فهى فى يقين ماتزال فى حاجة الى مزيد من الدراسات والبحوث ، وكيف لا وهى الشريحة القائدة فى المجتمع أو التى ينبغى أن تكون كذلك .

والله نسأل التوفيق ،،،

عاطف فؤاد

مصر الجديدة

فى فبراير ١٩٨٤

الفصل الأول

عينة الدراسة : الملامح والسمات

(م ٢ – الصفوة المصرية)

تمهيد

يعنى هذا الفصل — وهو الفصل الأول من الدراسة الميدانية — بالكشف عن بعض الملامح والسمات المميزة لأفراد العينة كالتوزيع العمري والتوزيع العلمى وفقاً لنوعية التخصص والجامعات التى حصلوا منها على درجاتهم العلمية • كما أن هذا الفصل يحاول أن يتتبع الأصول القروية الحضرية لعينة الدراسة وأنشطتهم السياسية فى الماضى والحاضر ونوعية هذه الأنشطة •

ومن المؤكد أن مثل هذه الملامح سوف تكون عوناً لنا عند تحليل بعض معطيات الدراسة أو محاولة تفسيرها أو مناقشتها ، كأن نستعين مثلاً بالسمات الخاصة بالخبرات السياسية الحالية أو السابقة (ونوعية هذه الخبرات) فى محاولة تحليل بعض النتائج المتعلقة بالاتجاهات السياسية العامة التى تميز عينة البحث • أو كأن نستعين مثلاً ببعض القروية / الحضرية عند تحليل السمات الأيديولوجية لمبحوثى الدراسة أو عند الكشف مثلاً عن بعض التصورات الخاصة بمفهومى الراديكالية Radicalism والمحافظة Conservatism ، وهكذا يمكننا من خلال هذه البيانات الأساسية أو الأولية لعينة الدراسة أن نلقى الضوء عما يمكن أن ينبثق عن دراستنا الميدانية من نتائج ومعطيات •

(١)

يكشف لنا الترتيب التنازلى الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير السن (الجدول رقم ١) أن هناك تركيزاً واضحاً على الشريحة العمرية الشبابية وهى التى تتكون من فئات ثلاث هى :

- ١ — الفئة من ٤٠ — إلى أقل من ٤٥ (٤٠ ٪)
- ٢ — الفئة من ٤٥ — إلى أقل من ٥٥ (٢٠ ٪)

٣ - الفئة من ٣٥ - إلى أقل من ٤٠ (١٥ ٪)

(الجدول رقم ١)

والفئات الثلاثة يمكن أن نتعامل معها باعتبارها ممثلة للشريحة العمرية الشابة ، وهو أمر مميز لعينة الدراسة ، الأمر الذي يثير تساؤلاً يتعلق بعلاقة هذه المزية (أى كون عينة الدراسة تميل أكثر إلى الشريحة العمرية الشابة) بالمواقف والاتجاهات السياسية والاجتماعية والأيدولوجية لعينة الدراسة لا سيما تلك الشريحة الشابة ، وهو الأمر الذى سوف يتكشف من خلال معطيات الدراسة •

أما الشريحة العمرية التى تلى الشريحة الشابة فتتمثل فى تلك الفئات التى تجاوزت نسبياً مرحلة الشباب وهى على التوالى وفقاً لنسبتها المئوية :

١ - من ٥٥ - إلى أقل من ٦٠ (١٥ ٪)

٢ - من ٥٠ - إلى أقل من ٥٥ (٥ ٪)

٣ - ٦٠ عاماً فأكثر (٥ ٪)

(الجدول رقم ١)

والشريحة العمرية المتجاوزة لعمر الشباب والتى تبلغ نسبتها فى فئاتها الثلاث (٢٥ ٪) قد تسمح لنا أن نقارن بين استجاباتها والاستجابات الخاصة بالشريحة العمرية الشابة التى بلغت نسبتها فى فئاتها الثلاث حوالى ٧٥ ٪ من إجمالى عينة الدراسة البالغ عددها ٣٥ مبحوثاً •

(الجدول رقم ١)

والمقارنة بين الجيلين إن صح أن كل شريحة تمثل جيلاً قائماً بذاته قد تتيح لنا مقارنة بين الاتجاهات والتصورات السياسية والاجتماعية للشريحتين العمريتين •

الجدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة وفقاً للسن

فئات السن	العدد	%
من ٣٥ — أقل — من ٤٠	٥	١٥٪
من ٤٠ — أقل — من ٤٥	١٤	٤٠٪
من ٤٥ — أقل — من ٥٠	٧	٢٠٪
من ٥٠ إلى أقل ٥٥	٢	٥٪
من ٥٥ — أقل — من ٦٠	٥	١٥٪
٦٠ عاماً فأكثر	٢	٥٪
إجمالي	٣٥	١٠٠٪

(٢)

ويحتل الأدب العربى والتخصص فى فروع المختلفة المركز الأول (٢٠ ٪) بالنسبة لتوزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمى يليها المتخصصون فى الفلسفة (١١ر٤٪) والمتخصصون فى التاريخ (١١ر٤٪) •

ويتساوى المتخصصون فى علم الاجتماع (٨ر٥ ٪) مع المتخصصين فى كل من العلوم الإسلامية (٨ر٥ ٪) والعلوم الطبيعية (٨ر٥ ٪) • أما المتخصصون فى الآثار وفى الأدب الإنجليزى والجيولوجيا فقد تساوت نسبهم المئوية حيث بلغت لكل منهم ٥٧ ٪ •

ونلاحظ ان المتخصصين فى كل من القانون والاقتصاد والعلوم السياسية والجغرافيا والإدارة لم يتجاوز عددهم فرداً واحداً لكل تخصص من التخصصات الخمسة بنسبة ٢ر٨ ٪ •

(الجدول رقم ٢)

غير أننا نلاحظ على البيان السابق أن نسبة المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية • قد فاقت نسبة المتخصصين في العلوم الطبيعية والجيولوجيا ، إذ بلغت نسبة المتخصصين في الفئة الأولى حوالى (٨٥٪) ، بينما بلغت في العلوم الطبيعية والجيولوجية نسبة (١٤٪) • وهذا التفاوت الملحوظ بين النسبتين يرجع إلى الظروف التى تم شرحها في مقدمة الدراسة الميدانية والتى كان من أبرزها مدى تعاون أفراد العينة وتفهمهم ومن ثم إدراكهم لطبيعة العملية البحثية الاجتماعية ، حيث كانت غالبية المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر تفهما وأسرع استجابة من غيرهم رغم بعض احالات التى أشرنا إليها •

والواقع ان وجود هاتين الفئتين قد يسمح لنا بالمقارنة المحدودة بين اتجاهات كل من المتخصصين في علوم الإنسان والاجتمع بغيرهم من المتخصصين من العلوم الطبيعية من حيث التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين الفئتين بالنسبة للاتجاهات السياسية والاجتماعية والموقف الأيديولوجى بوجه عام •

الجدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمى

ونوعية التخصص

i	المؤهل والتخصص	العدد	٪
	دكتوراه فى الأدب العربى	٧	٢٠.١٪
	دكتوراه آداب تخصص فلسفة	٤	١١.٤٪
	دكتوراه آداب تخصص تاريخ	٤	١١.٤٪
	دكتوراه آداب تخصص اجتماع	٣	٨.٥٪
	دكتوراه فى الدراسات الإسلامية	٣	٨.٥٪
	دكتوراه فى العلوم الطبيعية	٣	٨.٥٪
	دكتوراه فى الآداب تخصص آثار	٢	٥.٧٪
	دكتوراه فى الأدب الإنجليزى	٢	٥.٧٪
	دكتوراه فى الجيولوجيا	٢	٥.٧٪
	دكتوراه فى القانون	١	٢.٨٪
	دكتوراه فى الإقتصاد	١	٢.٨٪
	دكتوراه فى العلوم السياسية	١	٢.٨٪
	دكتوراه فى الجغرافيا	١	٢.٨٪
	دكتوراه فى الإدارة	١	٢.٨٪
	الإجمالى	٣٥	١٠٠.٠٪

(٣)

وتتربع جامعة القاهرة (٢٥٧ ٪) على قمة الجامعات التي حصلت منها عينة الدراسة على مؤهلها العلمى ، تليها بعض الجامعات الاوربية الغربية (٢٠ ٪) وهى قد تراوحت بين كل من انجلترا وفرنسا وهولندا وألمانيا الغربية • وتتساوت جامعات أوروبا الشرقية والاسكندرية وألمانيا الغربية • وتتساوت جامعات أوروبا الشرقية والاسكندرية والأزهر حيث بلغت نسبة الحاصلين من عينة الدراسة على مؤهلاتهم العلمية ١١٤ ٪ لكل نوعية من هذه النوعيات الثلاث من الجامعات •

أما جامعة عين شمس فلقد أتت فى المرتبة الثالثة (إذا ما نظرنا إلى كل من جامعات أوروبا الشرقية والاسكندرية والأزهر باعتبارهم فئة واحدة نظراً لتساوى نسبهم المؤوية) إذ بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلاتهم العلمية من هذه الجامعة (عين شمس) ٨٥ ٪ •

تأتى إحدى الجامعات الأمريكية (وهى على وجه الدقة جامعة مانيسوتا مع جامعة الفلبين الحكومية وكل من جامعتى المنيا وأسيوط فى المرتبة الأخيرة حيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه من هذه الجامعات ٢٩ ٪ بواقع فرد واحد لكل جامعة •

(الجدول رقم ٣)

ولعل قيمة هذا البيان قد تكشف لنا إن كانت ثمة علاقة بين نوعية الجامعة التى حصل منها مبحوثونا على مؤهلاتهم العلمية وبعض اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية وتصوراتهم الأيديولوجية ، كأن نحاول مثلا ان نكشف عن تأثير جامعات أوروبا الغربية على الأفكار السياسية والأيديولوجية للأفراد المنتمين إليها كذلك الأمر بالنسبة لجامعات أوروبا الشرقية وجامعة الأزهر وما يمكن أن يكون للأخيرة من تأثيرات فى الصياغة العقلية والفكرية والأيديولوجية لمنتسبيها وخاصة بالنسبة لبعض تصوراتهم السياسية واتجاهاتهم الأيديولوجية • • • وهكذا •

الجدول رقم (٣)
توزيع أفراد العينة وفقاً للجامعة الحاصل
منها على أعلى مؤهل علمي

الجامعة	العدد	%
جامعة القاهرة	٩	٢٥.٧٪
جامعات اوروبية غربية مختلفة	٧	٢٠.٠٪
جامعات اوروبا الشرقية	٤	١١.٤٪
جامعة الاسكندرية	٤	١١.٤٪
جامعة الأزهر	٤	١١.٤٪
جامعة عين شمس	٣	٨.٥٪
إحدى الجامعات الأمريكية	١	٢.٨٪
جامعة آسيوية (الفلبين)	١	٢.٩٪
جامعة أسيوط	١	٢.٩٪
جامعة المنيا	١	٢.٨٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠.٠٪

(٤)

تؤكد دراسات علم الاجتماع بوجه عام ودراسات الاجتماع الريفي والحضري على وجه الخصوص ان لأسلوب الحياة القروية أو الحضرية تأثيراته غير المنكوره على تشكيل شخصية الإنسان واسلوب تفكيره والطابع المميز لعقليته • ولعل في محاولتنا التعرف على الأصول الاجتماعية والانتمائية (من حيث الريفية والحضرية) لعينة الدراسة ما قد يكشف لنا عن ذلك التأثير ويكون بمثابة اختيار لهذه المقولة أو ذلك الاستنتاج

الذى توصل إليه باحثو الاجتماع الريفى والحضرى وهو الأمر الذى يمكن ان يتحقق من خلال مقارنة تصورات أو اتجاهات الأفراد من ذوى الأصول القروية بنظائرهم من ذوى الأصول الحضرية وذلك بالكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه فيما يطرحون من من أفكار قضايا السياسة والاجتماع .

وعموماً فإن الجدول رقم (٤) يكشف لنا عن التفوق العددي لهؤلاء الأفراد من ذوى الأصول القروية (٦٢٫٨ ٪) وذلك بالمقارنة بأصحاب الأصول الحضرية (٣٧٫١ ٪) ، وهو الأمر الذى يسمح لنا بالإجابة عن ذلك التساؤل : هل ثمة فروق بين الفئتين في اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية .

فالراديكالية Radicalism والمحافظة Conservatism على سبيل المثال كمفهومين من المفاهيم التى تم طرحها في دراستنا الميدانية ، قد تكون لطبيعة الانتماء الاجتماعى (من حيث الريفية والحضرية) دورها في تحديد اتجاهات مبحثينا إزاء هذين المفهومين ، ونفس هذا الأمر من الممكن ان ينطبق على عدد من المفاهيم والقضايا الأخرى كمفهوم الحرية أو قضية صيغة الحكم بالنسبة للدول النامية وطبيعة الأيديولوجية التى ينبغى ان ينتمى إليها المثقف وهكذا .

الجدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الموطن الأصلي (ريفى / حضرى)

الموطن الأصلي	العدد	٪
قرية	٢٢	٦٢٫٨ ٪
مدينة	١٣	٣٧٫١ ٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠٫٠ ٪

(٥)

يكشف لنا (الجدول رقم ٥) عن أن هناك موقفاً عاماً تقفه عينة الدراسة من الممارسة السياسية في الوقت الراهن (١٠٠ ٪) إذ لم نجد فرداً واحداً يقوم بممارسة أى نوع من أنواع الأنشطة السياسية (الجدولان رقما ٥ ، ٦) •

وقد يثير البعض إعتراضاً على هذه النتيجة إذ أن مبحوثى الدراسة إما متعاقدون أو معارون للعمل بهذه الجامعة العربية — فهم بعيدون إذن عن مصر ولا تتاح لهم فرصة للمشاركة السياسية ، وحتى المشارك الفعلى منهم ، فنشاطه متوقف أثناء تعاقدده للعمل خارج مصر •

والواقع إن لهذا الإعتراض وجاهته ولكن نتائج الجدولين ٧ — ٨ تؤكد ما ذهبنا إليه من ميل عينة الدراسة إلى عدم المشاركة السياسية أو الممارسة الفعلية لها ، حيث تكشف نتائج هذين الجدولين عن أن ٧٧ ٪ من عينة الدراسة لم تمارس عملاً سياسياً في الماضى ، بينما أجاب ثمانية أفراد (٢٢ ٪) بأنهم قد مارسوا بعض الأنشطة السياسية فى الماضى (الجدول رقم ٧ والجدول رقم ٨) •

فالموقف السلبي من المشاركة السياسية فى الماضى والحاضر (وقد يكون لهذا الموقف بواعثه) هو إذن سمة تسم عينة الدراسة ، ولم يكن البعد عن الوطن بأى حال من العوامل التى حالت دون إتخاذ موقف المشاركة السياسية الايجابية من قبل عينة الدراسة ، فالنسب المئوية لغير الممارسين فى الماضى والحاضر تكاد أن تقترب ، فيما خلا ثمانية أفراد (٢٢ ٪) توزعت مشاركتهم السياسية فى الماضى بين الانتماء لبعض الأحزاب السياسية كحزب الوفد وحزب مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين ثم الاتحاد الاشتراكى العربى وهو الأمر الذى كشفت عنه استجابات المبحوثين الثمانية ومن خلال الاطلاع على اجاباتهم من واقع الاستثمارات الخاصة بهم •

والتعرف على النشاط السياسى لمبجوثينا ونوعيته فى الماضى
والحاضر يحقق عدداً من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلى :

(أ) التعرف على مدى السلبية أو الايجابية فى نطاق المشاركة
السياسية على اعتبار أن تلك المشاركة (والتى يعد الانضمام إلى الأحزاب
أو الجمعيات السياسية أحد مظاهرها) قد تكشف عن موقف بعض أعضاء
صفوتنا المتعلمة من العملية السياسية بوجه عام ومدى الجدية فى النظر
إليها ، ولعل إجابات مبجوثينا (سواء فى الحاضر أو الماضى) قد كشفت
عن موقف (اللامكترث) من الحياة السياسية * ومن المؤكد ان لهذا
الموقف بواعثه وهو ما سوف نعرض له فى الفصل الخاص بمناقشة
معطيات الدراسة ومحاولة تفسيرها •

(ب) إن هذا الموقف غير المكترث من الحياة السياسية قد يعيننا
على فهم — ومن ثم تفسير — بعض معطيات الدراسة الخاصة بالاتجاهات
السياسية والأيدولوجية لبعض أعضاء صفوتنا المتعلمة كتصوراتهم
لكيفية تحقيق الاستقرار السياسى ومقومات النظام الديمقراطى والصفة
السياسية الملائمة للدول النامية ومفهوم التطرف السياسى لديهم •

(ج) إن السلبية السياسية كموقف عام لعينة الدراسة يؤكد إلتزامنا
بالمنهج البنائى التاريخى إذا ما أردنا فهماً علمياً شاملاً لهذه الظاهرة •
فالسلبية كظاهرة لا يمكن إرجاعها لظروف الحاضر وحده ، بل من المؤكد
ان لهذه الظاهرة أبعادها التاريخية المسئولة عن تخلفها •

الجدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى ممارسة
النشاط السياسي في الوقت الراهن من عدمه

النشاط السياسي الحالي	عدد	%
يوجد	٣٥	١٠٠٪
لا يوجد	٣٥	١٠٠٪
إجمالي	٣٥	١٠٠٪

الجدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط
السياسي الحالي

نوع النشاط السياسي الحالي	عدد	%
لا يوجد	٣٥	١٠٠٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠٪

(٦)

ويمكننا أن نعرض لأبرز سمات عينة الدراسة كما تكشفنا خلال
هذا الفصل فيما يلي :

(أ) تركز عينة الدراسة في الشريحة العمرية الشابة •

(ب) تحتل العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الأول بالنسبة لتخصصات عينة البحث وذلك بالمقارنة بغيرهم من المتخصصين في العلم الطبيعية .

(ج) تحتل جامعة القاهرة المركز الأول تليها بعض الجامعات الأوروبية بالنسبة للجامعات اللائى تخرج منها غالبية مبحوثينا .

(د) كشفت نتائج البحث ان ٦٢.٩ ٪ من أفراد العينة من ذوى الأصول القروية .

(هـ) تشير نتائج الجداول (٥ إلى ٧) إلى إنعدام الخبرة السياسية لعينة الدراسة سواء فى الماضى أو فى الحاضر ، وهو الأمر الذى حدا بنا إلى خلق صفة السلبية السياسية على عينة دراستنا .

(و) تثير النتائج السابقة عدداً من التساؤلات حول علاقة الاتجاهات السياسية والأيدولوجية والاجتماعية لمبحوثينا بنتائج الفصل الأول والخاصة بالسمات المميزة لعينة الدراسة ؟ العمرية والتعليمية والأصول القروية / الحضرية فضلا عن الخبرة السياسية لهم ، وهو الأمر الذى سوف نناقشه خلال الفصول القادمة .

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لممارسة النشاط السياسى

فى الماضى من عدمه

النشاط السياسى فى الماضى	العدد	٪
يوجد	٨	٪٢٢.٩
لا يوجد	٢٧	٪٧٧.١
إجمالى	٣٥	٪١٠٠.٠

الجدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة الذين كانت لهم أنشطة سياسية
في الماضي وفقاً لنوع النشاط

النشاط السياسي في الماضي	العدد	%
الانتماء لحزب أو جمعية سياسية	٦	٧٥٪
الانتماء لجماعة سياسية دينية	٢	٢٥٪
الانتماء لبعض الأنشطة الأخرى	—	—
الإجمالي	٨	١٠٠٪

الفصل الثاني

الإنتماء الطبقي والتصورات الاجتماعية والطبقية

تمهيد

الفصل الراهن محاولة للتعرف على الاتجاهات والتصورات الاجتماعية والطبقية لعينة الدراسة ، وهى اتجاهات ذات بعدين :

بعد ذاتى خاص : يتعلق بصورة الذات الطبقية (والاجتماعية)
Self - Class Image (إن صح هذا التعبير) ويتحقق ذلك من خلال الكشف عن تصوراتهم لنوعية الطبقة التى ينتمون إليها فى الماضى والحاضر ، ومدى التغير الذى طرأ على هذا التغير وعلاقتهم بصفوة متعلمة (أو مثقفة !) بغيرهم من ذوى الانتماءات الطبقية الأخرى كطبقة العمال مثلاً .

بعد مجتمعى عام : يتعلق بتصوراتهم عن عدد من القضايا منها إمكانية تقسيم المجتمع المصرى إلى طبقات ونوعية هذه الطبقات وطبيعة الطبقات (أو الطبقة) التى انحدر منها المثقفون المصريون والمبررات التى يعتمدون عليها فى تبرير تصوراتهم لتصور انحدار المثقفين (من عدمه) من طبقات بعينها .

كما يتضمن البعد المجتمعى العام وجهات نظر المبحوثين فيه يمكن أن يقدمه المثقف لطبقته الاجتماعية ، أيا كانت هذه الطبقة ، كذلك وجهات نظرهم فى مدى إمكانية تشكيل طبقة خاصة بالمثقفين (تسمى طبقة المثقفين) وما إذا كان المثقفون يمثلون شريحة من الطبقة العاملة والمبررات التى يستند إليها الموافقون على أن المثقفين هم جزء من الطبقة العاملة .

ولا يقنع هذا الفصل بإثارة القضايا السابقة ، بل يحاول أن يناقش عدداً آخر منها من خلال الكشف عن تصورات واتجاهات مبحوثيه ، فكانت قضية الطبقة الوسطى Middle Class ومدى وجودها

في مصر من عدمه ، ثم تصورات الذين يرون وجودها في مصر عن العناصر المشكلة لها وطبيعة هذه العناصر .

ثم كانت مسألة التكامل واللا تكامل بين المثقفين المصريين والفئات الاجتماعية الأخرى في مصر من بين المسائل الهامة التي حاول هذا الفصل أن يعرض لها من خلال تتبع تصورات المبحوثين عنها والكشف عن إتجاهاتهم إزاءها .

(١)

الملاحظ أن هناك ما يشبه الاجماع (٨٥٧ ٪) على إمكانية تقسيم المجتمع المصري إلى عدد من الطبقات الاجتماعية وذلك إذا ما قارنا النسبة الراضية لذلك التقسيم (١٤٣ ٪) بتلك المؤيدة له (٨٥٧ ٪) .
(الجدول رقم ٩) .

والنتيجة السابقة وإن اتسقت كثيراً مع الواقع المصري ومتغيرات البناء الاجتماعي لهذا الواقع إلا أنها تثير في حد ذاتها ذلك التساؤل التقليدي (والذي لم يحسم بعد) عن طبيعة هذه الطبقات الاجتماعية (وهل هي شرائح أو فئات أم طبقات ؟) (١) وعددها وعلاقة بعضها ببعض الآخر ، ولقد كان — وما زال — هذا التساؤل أحد مظاهر إشكاليات البحث في قضية البناء الطبقي Class Structure من الزاوية السوسيولوجية من حيث تناقض التصورات وتعارضها واختلاط المداخل وتباينها .

ولقد تكشف هذا الخلط في الرؤى والتعارض في التصورات فيما طرحه المبحوثون الذين رأوا أنه من الممكن تقسيم المجتمع المصري إلى

(١) أنظر محمد الجوهري : مقدمة الترجمة العربية لبوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف .

عدد من الطبقات الاجتماعية من آراء خاصة بعدد هذه الطبقات ونوعيتها ،
وقد تجلى هذا الخلط في المظاهر الآتية :

(أ) لم يكن هناك معيار واحد للتقسيم الطبقي ففى الوقت الذى نلاحظ فيه أن البعض اعتمد على المعيار الاقتصادى فى تقسيمه لطبقات المجتمع المصرى كالملاك (أربع اختيارات) وغير الملاك (إختيار واحد) أو كالعامل (١٢ إختياراً) والفلاحين (إحدى عشر إختياراً) والرأسمالية (خمسة إختيارات) نجد ان البعض الآخر قد اتخذ معياراً آخر للتقسيم كالمعيار التعليمى فقسم طبقات المجتمع إلى متعلمين (٤ إختيارات) أو مثقفون (ثمانية إختيارات) أو أميون (ثلاث إختيارات) .

(ب) ولكن نلاحظ حتى المعيار الواحد قد تم التعامل معه بألفاظ واصطلاحات مختلفة فالمعيار الاقتصادى قد يستخدم مختاروه لفظ الرأسمالية أحياناً وأحياناً أخرى لفظ الطبقات العليا أو أصحاب الدخل المرتفعة (١٠ إختيارات) و الطبقات الدنيا أو محدود الدخل (تسع إختيارات) .

(الجدول رقم ١٠)

(ج) بيد أن هناك معياراً آخر هو المعيار المهنى Occupational فيرى البعض ان الطبقات فى مصر يمكن تقسيمها إلى مهنيين (إختيار واحد) وحرفيين (ثلاث إختيارات) وعسكريين (ثلاث إختيارات) . ولكن من الملاحظ ان المعيار المهنى قد يتشابه مع أحد استخدامات المعيار الاقتصادى ، وهو الاستخدام الذى يصنف الطبقات إلى عمال وفلاحين إلى آخره .

(د) نلاحظ أن بعض الباحثين يستخدم بعض الاصطلاحات ذات الدلالة الأيديولوجية الخاصة بكلفى البورجوازية والإنتلجنسيا .
Intelligensia

(هـ) لا شك أن هذا الاختلاف – الذى وصل إلى حد الفوضى – يؤكد ندرة الاتفاق بالنسبة لفاهيم علم الاجتماع والمشتغلين به ولكن ما بالنّا إذا كانت عينة الدراسة تجمع ما بين الاضداد فى التخصصات المختلفة .

ولكن من الملاحظ ان فتى العمال (١٢ إختياراً) والفلاحين (١١ إختياراً) قد نالت أعلى التكرارات تليهما ما أطلق عليه المبحوثون أسم الطبقة العليا أو أصحاب الدخل المرتفعة (١٠ إختيارات) ، ثم ما أسموه بالطبقات الدنيا أو طبقة محدودى الدخل (تسع إختيارات) . أما المثقفون أو الانتجلنسيا فلقد بلغ عدد تكراراتهم ثمانية تكرارات تليها الطبقة الوسطى أو الشرائح الوسطى (٧ إختيارات) .

ويشير الترتيب التنازلى للطبقات وفقاً لعدد إختيارات المبحوثين إلى عدد آخر من الملاحظات :

(أ) إن التصنيف قد أتخذ قمة الهرم الاجتماعى قد تعامل معها باعتبارها طبقة وإن اختلفت التسمية فتارة تسمى الطبقة العليا واخرى تسمى أصحاب الدخل المرتفعة وتارة ثالثة الملاك أو الرأسمالية .

(ب) كذلك نلاحظ ان هذه التصنيفات قد اتخذت من قاع أو قاعدة الهرم الاجتماعى طبقة أخرى سميت أحيانا بالطبقة الدنيا وأحيانا أخرى بطبقة محدودى الدخل أو طبقة العمال والفلاحين .

(ج) أما منتصف الهرم الاجتماعى فلقد تراوحت تسميته ما بين الطبقة الوسطى والشرائح الوسطى وأحيانا متوسطو الدخل . ولا شك أن الملاحظات الثلاث السابقة تؤكد الرؤية الثلاثية لطبقات المجتمع المصرى ، فبالاطلاع على الاستثمارات الأصلية لاحظنا أن هناك إجماعاً أو شبه إجماع على هذه (الرؤية الثلاثية) فى النظر إلى طبقات المجتمع المصرى فيما خلا عدد محدود من الحالات التى صنفّت طبقات المجتمع المصرى إلى أربع أو خمس طبقات .

(د) هناك ملاحظة تتعلق (بالرأسمالية) كواحدة من التسميات أوردها المبحوثون فيما يتعلق بطبقات اللقمة ، فهذه الطبقة قد استخدمت بثلاث تسميات مختلفة ، من المؤكد أن لكل تسمية دلالتها : فالاستخدام الأول هو (الرأسمالية) وقد نالت حصة تكرارات والاستخدام الثانى هو (الرأسمالية الطفيلية) وقد نالت تكرارين ، يتساوى معها الاستخدام الثالث وهو (الرأسمالية الوطنية) ولقد نالت أيضا تكرارين ، واللافت بالنسبة لهذه الاستخدامات الثلاثة هو الاستخدام الثانى (الطفيلية) والاستخدام الثالث (الوطنية) فالرأسمالية الطفيلية تعد من الاصطلاحات الوافده مع ما سمي بعصر الإنفتاح الاقتصادى وهو مظهر من مظاهر سياسة السبعينات فى مصر وما ارتبط بهذه السياسة وغيرها من ظواهر سلبية أبرزها ظهور تلك الفئات الطفيلية أو ما سمي بالرأسمالية الطفيلية ، ولكن الملاحظ ان الوعى بوجود هذه الطبقة الطفيلية لم يتعد مبحثين رغم الوجود الحقيقى لهذه الطبقة على سلم البناء الاجتماعى المصرى .

أما الاستخدام الثانى وأعنى به الرأسمالية الوطنية فهو أحد موروثات عصر الستينات فى مصر حيث سيطر الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى أوحده على مقدرات الحياة السياسية فى مصر وخلق ما يسمى بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة وكانت الرأسمالية الوطنية - تمييزاً لها عن الرأسمالية المستغلة - إحدى تلك القوى التى توهم التنظيم السياسى الأوحده - ومبدعوه - ان يحجموا الاتجاهات والقوى السياسية المختلفة فى مصر . ولقد اتضح ان هذين الاختيارين للرأسمالية الوطنية له أسبابها التاريخية فأحد هذين الاختيارين لمبحث كان عضواً بالاتحاد الاشتراكى وقت ان كان هذا التنظيم له كيانه وقوته .

(هـ) ومن اللافت أن (العسكريين) (ثلاثة إختيارات) قد نظر إليهم البعض باعتبارهم (طبقة) ، ولعل هذا التصور يرجع فى المحل الأول لما كان يتمتع - بل اعتقد وما زال إلى حد ما - العسكريون به من مزايا أبرزها أن غالبية - إن لم يكن كل - الهيئة الحاكمة كانت تتشكل

من عناصر هذه الفئة • فهذا التصور إذن لم ينشأ من فراغ بل كان لخبرات الماضى — وبعض وقائع الحاضر — دورها فى تجسيده ومن ثم الإيمان به •

(و) رغم الرؤية الثلاثية التى سادت اتجاهات المبحوثين الخاصة بالتقسيم الطبقي للمجتمع المصرى إلا أن هناك رؤية أخرى يمثلها مبحوث واحد ، وهى رؤية ثنائية ترى أن المجتمع المصرى عبارة عن طبقتين واحدة حاكمة وأخرى محكومة ، ولم يكشف لنا المبحوث عن ماهية الطبقة المحكومة رغم أن الواقع يشير إلى أنه فى نطاق كلمة (محكومة) تقع عدد من الطبقات الأخرى تختلف فى مضمونها وفى موقعها من السلم الاجتماعى وفى قربها أو بعدها من الطبقة الحاكمة The Ruling Class ... إلى آخره • (انظر الجدول رقم ١٠)

(٢)

إذا كانت الاشارات السابقة قد كشفت عن الاتجاهات العامة إزاء التقسيم الطبقي للمجتمع المصرى فإننا نستهدف هنا التعرف على صورة الذات الطبقية Self - Class Image أو بمعنى آخر التعرف على تصور المبحوثين عن أنفسهم فيما يتعلق بالانتماء الطبقي ، وهو ما يمكن إجماله فى النقاط التالية :

(أ) يشير الترتيب التنازلى للتصورات الطبقيّة إلى أن هناك ٢٨٥٪ من المبحوثين يرون أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى يليهم ٢٥٧٪ يشعرون بأنهم ينتمون إلى المثقفين (متعاملين فى ذلك مع المثقفين باعتبارهم طبقة) • غير أن هناك ٥٧٪ يرون أنهم ينتمون إلى المثقفين الاسلاميين (أو الطبقة الايمانية كما يرى أحدهم) تمييزاً لهم عن المثقفين بصورتهم المطلقة •

(ب) يكشف لفظ الطبقة الوسطى الكبرى (٥٧٪) عن أن القائلين به يرون أن هذه الطبقة تتمايز عن الطبقة الوسطى العادية ، فهم

بذلك يؤمنون بأنهم لا ينتمون إلى (الوسطية) العادية ولا يعتقدون بواقعية إنتمائهم إلى الطبقة العليا في المجتمع .

(ج) وبصرف النظر عن الاختيارات الاحادية والتي تجلت في ألفاظ كالموظفين (٢٨ ٪) وغير الملاك (٢٨ ٪) وأساتذة الجامعة (٢٨ ٪) والمتعلمين (٢٨ ٪) فإننا نواجه فئة لم تستطع ان تجب عن هذا السؤال (١٤ ٪) وهي نسبة لا بأس بها ، إذ لم تستطع هذه الفئة أن تحدد لها طبقة تتصور أنها تنتمي إليها فكان لفظ (لا أعرف) أو (لا إجابة) هو الاستجابة الوحيدة التي حصلنا عليها من واقع إشارتنا للسؤال الخاص بالانتماء الطبقي المتصور بالنسبة لهذه الفئة .

وهذه الحالة ، حالة عدم الإدراك أو اللاوعي الطبقي أو عدم القدرة على تمييز الانتماء الطبقي للذات من العسير تفسيرها بارجاعها إلى عامل واحد متفرد ، ولكن من المؤكد أن هناك عوامل أكثر إلحاحاً من غيرها ، قد يكون من بينها — مثلاً — الاحساس بالحراك الطبقي Class Mobility السريع وبالطفرات الاجتماعية المتعجلة لبعض الأفراد الأمر الذي يصبح معه تحديد طبقة بعينها ينتمي إليها الفرد أمراً عسيراً .

وقد تغرى عدم القدرة على تحديد الانتماء الطبقي إلى إحساس الفرد بأنه مشاع بين فئات أو طبقات مختلفة ، فهو مثلاً من الزاوية التعليمية الثقافية ينتمي إلى الفئة المتميزة (أو الطبقة المتميزة !!) تعليمياً وثقافياً وهو من ناحية أخرى — الزاوية الاقتصادية المادية مثلاً — قد يجد نفسه في الوسط أو في (قاع الوسط) إن صح التعبير . . . الأمر الذي تصبح فيه عملية تحديد إنتمائه الطبقي أمراً عسير التحقيق .

(د) وكما رأينا بالنسبة لاستخلاصات الجدول رقم (١٠) والخاص بتصورات المبحوثين عن التقسيمات الطبقيّة للمجتمع المصري أن هناك عدم اتفاق على (معيار) التقسيم وجدنا نفس الشيء بالنسبة لتقدير الذات الطبقيّة فاختلط المعيار الاقتصادي بالمعيار التعليمي والثقافي ، فالبعض

يرى نفسه من زاوية تعليمية ثقافية والبعض الآخر ينظر إليها من زاوية اقتصادية مادية وهكذا • ولكن رغم هذا الخلط إلا أنه يبدو أن المعيار الاقتصادي كان أكثر سيطرة على ما عداه حيث مال غالبية الباحثين (٤٠٪) إلى تقدير ذواتهم تقديراً اقتصادياً مادياً إذا ما أخذنا •

الجدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة وفقاً لادى إقتناعهم بإمكانية تقسيم المجتمع المصرى إلى عدد من الطبقات

الرأى	العدد	٪
نعم	٣٠	٨٥٫٧٪
لا	٥	١٤٫٣٪
إجمالى	٣٥	١٠٠٫٠٪

فى الاعتبار التصورات الخاصة بالطبقات الوسطى ، والوسطى الكبرى ، وغير الملاك ، ومتوسطى الدخل ، والفقراء •

(انظر الجدول رقم ١١)

وهناك مؤشر يؤكد سيادة المعيار الاقتصادي المادى فى تعيين الانتماء الطبقي ، ولقد تكشف هذا المؤشر خلال المبررات التى اعتمد عليها الباحثون فى تحليل تصوراتهم لانتماءاتهم الطبقيه ، فنلاحظ ان الأسباب الاقتصادية قد تربعت على قمة الأسباب التى اعتمدوا عليها (١٩ تكراراً) تليها المبررات التعليمية (١٧ تكراراً) ثم الأسباب الثقافية (١٢ تكراراً) ، بينما نجد أربع تكرارات اخرى تتعلق بأسباب متباينة بعيدة عن المبررات الاقتصادية والتعليمية والثقافية (انظر الجدول رقم ١٢) •

غير أننا ينبغي أن نشير إلى أن أفراد العينة عند تعيينهم للتصورات الخاصة بانتماءاتهم الطبقية لم يركز البعض على الأسباب الاقتصادية والبعض الآخر على المبررات التعليمية أو الثقافية وإنما تعددت الأسباب بحيث وجدنا أن الأفراد كانوا يبررون تصوراتهم بأكثر من مبرر واحد كأن يجمعون مثلاً ما بين المبررات الاقتصادية والتعليمية أو الاقتصادية والثقافية أو بين المبررات الثلاثة ولعل هذا يتأكد إذا ما عرفنا أن اجمالي التكرارات وصل إلى اثنتين وخمسين تكراراً بينما إجمالى عينة الدراسة بلغ خمسا وثلاثين مبحوثاً • (الجدول رقم ١٢)

(٣)

ورغم ميل نسبة عالية (نسبياً) من المبحوثين (٢٨٥ ٪) إلى النظر إلى أنفسهم باعتبارهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى (الجدول رقم ١١) ونسبة أخرى تقل عنها قليلاً (٢٥٧ ٪) ترى أنها تنتمى إلى طبقة المثقفين (إن صح أنها طبقة !) ، إلا أن ٦٨٦ ٪ من أفراد العينة أكدوا أن وضعهم الطبقي الحالى لم يتغير عن ذى قبل ، بينما أجابت ١٧١ ٪ أن وضعها الطبقي قد تغير (الجدول رقم ١٣) •

واللافت أن الجدول رقم (١١) السابق الإشارة إليه لم يكشف عن إختيار واحد يكشف عن تصور تعدى الطبقة المتوسطة فلم نلاحظ أى إختيار ولو لمبحوث واحد يتصور انه ينتمى إلى الطبقة العليا مثلاً ، ولكن تصورات المبحوثين قد تركزت بصورة أساسية فى : (الطبقة الوسطى) و (المثقفين) ومع ذلك نجد أن ٦٨٦ ٪ (الجدول رقم ١٣) يرون أن وضعهم الطبقي لم يتغير ولا شك ان تبريرهم لعدم التغير هذا قد اعتمد فى المحل الأول على عدم تغير ظروفهم الاقتصادية أو لاحتساسهم بعدم تغير الظروف هذه كنتيجة لتروى الأوضاع الاقتصادية للمتعلمين بالمقارنة بالازدهار المفاجئ للأوضاع الاقتصادية لبعض الفئات الاجتماعية (خاصة الحرفيون) وتخلق بعض الفئات الطفيلية والأخطبوطية الأخرى •

الجدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة الذين يرون إمكانية تقسيم المجتمع المصري
إلى طبقات وفقا لتصوراتهم عن نوعية هذه الطبقات

الطبقات المختارة (*)	تكرارات
عمال	١٢
فلاحون	١١
عليا (من أصحاب الدخول المرتفعة)	١٠
الطبقات الدنيا أو محدود الدخل	٩
المثقفون (أو الانتلجيسيا)	٨
الطبقة أو الشرائح للوسطى	٧
الرأسمالية	٥
متوسطو الدخل	٤
المتعلمون	٤
الملاك أو البورجوازية	٣
الاميون	٣
الموظفون	٣
العسكريون	٣
الحرفيون	٣
الرأسمالية الطفيلية	٢
الرأسمالية الوطنية	٢
أساتذة الجامعة	١
المهنيون	١
غير الملاك	١
حاكمة	١
محكومة	١

الجدول رقم (١١)

تصورات عينة الدراسة لانتماءاتهم الطبقية

الانتماء الطبقي المتصور	عدد	%
الطبقة الوسطى	١٠	٢٨.٥٪
المثقفون	٩	٢٥.٧٪
المثقفون الاسلاميون	٢	٥.٧٪
الوسطى الكبرى	٢	٥.٧٪
متوسطو الدخل	١	٢.٩٪
الموظفون	١	٢.٩٪
غير الملاك	١	٢.٩٪
أساتذة الجامعة	١	٢.٩٪
الطبقة الإيمانية	١	٢.٩٪
المتعلمون	١	٢.٩٪
الفقراء	١	٢.٩٪
لا أعرف	٥	١٤.١٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠.٠٪

الجدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً للأسباب التي يبررون بها
تصوراتهم لانتماءاتهم الطبقية (*)

الأسباب	التكرارات
أسباب اقتصادية	١٩
أسباب تعليمية	١٧
أسباب ثقافية	١٢
أسباب أخرى	٤

الجدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لاعتقادهم في مدى تغير
وضعهم الطبقي عما سبق

تغير الوضع الطبقي من عدمه	العدد	%
تغير	٦	١٧.١٪
لم يتغير	٢٤	٦٨.٦٪
لا إجابة	٥	١٤.٣٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠.٠٪

ولكن المثير للتساؤل هنا هو بالنسبة لهؤلاء الذين رأوا ان وضعهم الطبقي قد تغير (والتغير هنا المقصود به التغير إلى الأفضل) والتي بلغت نسبتهم (١٧٠ ٪) ووجه الإثارة هنا إن كانت لا تصدق على هؤلاء الذين تصوروا انهم ينتمون إلى المثقفين والمتعلمين أو الطبقة الوسطى إلا أنها لا تصدق على من أقر أنه ينتمي إلى طبقة الفقراء أو الموظفين أو المثقفين الإسلاميين •

ولا شك أن الذين أقروا بانتمائهم للطبقة الوسطى أو المثقفين قد بلغت نسبتهم (مجتمعين) ٥٤٢ ٪ ، فإذا ما قارنا هذه النسبة بنسبة من أشار بعدم تغير وضعه الطبقي (٦٨٦ ٪) لكان من المحتمل (وليس من المرجح) ألا تخرج النسبة الأولى (٥٤٢ ٪) من النسبة الثانية (٦٨٦ ٪) وخاصة أن هناك في الجدول رقم (١١) خمسة مبحوثين إمتنعوا عن الإجابة عن السؤال الخاص بتقديرهم لوضعهم الطبقي (١٤١ ٪) وهي نسبة كبيرة إذا ما وضعنا في الاعتبار الحجم الكلي لعينة الدراسة وهو خمس وثلاثون فردا • كما أن هذا الاحتمال يزداد إذا ما علمنا أن هناك فردين أحدهما (٢٩ ٪) أقر بأنه ينتمي إلى الطبقة المحكومة والآخر تصور أنه ينتمي إلى الطبقة الفقيرة (٢٩ ٪) (الجدول رقم ١١) ولا أعتقد أن من يتصور أنه ينتمي إلى طبقة المحكومين يرى ان وضعه الطبقي قد تغير ، أو من يتصور أنه ينتمي إلى طبقة الفقراء يرى أن وضعه الطبقي قد تغير وخاصة أننا نتعامل مع مفهوم التغير هنا بمعنى (التغير إلى الأفضل) •

— ٤ —

أشارت قضية الأصول الطبقية Class Origins لفئة المثقفين
إهتمام باحثي علم الاجتماع السياسى * ولقد كانت أحادية الأصل

(*) انظر روبرت بريم ، المثقفون والسياسة ، الترجمة العربية
المشار إليها في مقدمة هذا المؤلف .

أو تعدده من بين المسائل الهامة التي أثارت جدلا كبيرا بين هؤلاء المتخصصين وهو جدل لم يحسم بعد وخاصة وأن قضية الأصول التطبيقية للمثقفين – أو غيرهم – وثيقة الصلة بعدد آخر من القضايا الهامة من أبرزها مدى تأثير هذه الأصول التطبيقية على التصورات والاتجاهات المختلفة للأفراد وانعكاسات هذه الأصول على أسلوب الحياة وعلى الموقف العقلي بوجه عام •

ولقد احتلت هذه القضية موقعا هاما بين القضايا الخلافية التي نشأت بين الاتجاهات النظرية المختلفة في علم الاجتماع لاسيما اتجاه الصراع Conflict واتجاه التوازن Equilibrium حيث وقف كل اتجاه من قضية علاقة اختلاف الأصول التطبيقية بالاختلاف في الرؤى والاتجاهات موقفاً مختلفا – بل ومتباينا – ففي الوقت الذي يرى فيه اتجاه للصراع أن الموقع الطبقي المتميز (أو بالأحرى الموقع من علاقات الانتاج) له تأثيره الايجابي على الموقف الايديولوجي والفكري سواء للفرد أو للطبقة ، غير أن اتجاه التوازن يرى خلاف ذلك لإيمانه بفكرة الاتفاق القيمي العام Value Consensus تحقيقا لتوازن البناء الاجتماعي •

ولم يغفل روبرت بريم Brym عن إثارة هذه القضية في كتابه [المثقفون والسياسة] Intellectual and Politics فعرض لوجهات النظر المختلفة التي تناولتها وقام بتنفيذها تاريخيا وتحليلها سسيولوجيا ، غير أن القضية – فيما أتصور – لازالت في حاجة الى مزيد من الدراسات النظرية والامبريقية التطبيقية •

أما مبحوثونا فإن غالبيتهم ترفض فكرة الأصل الطبقي الواحد

للمثقفين المصريين (٦٨٦) وإن مال البعض الآخر — وهم قلة — إلى الاعتقاد بأن هناك أصلاً طبقياً واحداً انحدر منه المثقفون المصريون (٢٨٦٪) ، غير أن هناك فرداً واحداً (٢٨٪) لم يستطع أن يتخذ موقفاً محدداً من هذه القضية • (الجدول رقم ١٤) •

ولقد أنحصرت للطبقات التي تصور بعض المبحوثين (٢٨٦٪) أن المثقفين المصريين قد انحدروا منها في ثلاثة طبقات رئيسية هي : الفلاحون (٤ تكرارات) والوسطى (٤ تكرارات) والعمال (ثلاثة تكرارات) • ويلي هذه الطبقات الثلاث تصور يذهب إلى أن الأصل الطبقي للمثقفين المصريين يرجع إلى متوسطى الدخل ، وتصور ثانى يرجع هذا الأصل إلى الطبقة الرأسمالية • (الجدول رقم ١٥) •

والواقع إن تاريخ المجتمع المصرى يكشف عن ان (غالبية) مثقفيه وأدبائه ومفكريه قد انحدروا من أصول طبقية قروية أقرب إلى الدنيا منها إلى الوسطى أو على أحسن تقدير تلك الطبقة الهامشية ما بين الدنيا الوسطى وان شذ البعض عن ذلك فأنحدر من أصول قروية أو حضرية تنتسب إلى الطبقات العليا في المجتمع كأحمد لطفى السيد وآل عبد الرازق وآل تيمور — وهى إستثناءات ولا حكم لها •

غير أننا ينبغى أن ننوه أن هذه الملاحظة تخص المجتمع المصرى دون غيره وفى فترة زمنية بعينها ومن الخطأ أن نتعدها إلى مجتمعات أخرى أو داخل المجتمع المصرى نفسه فى فترات زمنية أخرى •

أما رافضوا فكرة الأصل الطبقي الواحد للمثقفين المصريين فيبينون رفضهم هذا على اعتبارات أساسية هو أنه من العسير أن ينحدر المثقفون من أصل طبقى واحد بل أنهم مشاع بين الطبقات المختلفة (٨٧٤٪) ؛ وأن الثقافة لا تورث من طبقة إلى أخرى (٤٢٪) إلى جانب أن الحراك الاجتماعى والثقافى ليس حكراً على طبقات بعينها (٤٢٪) ، فضلاً عن

أنه من العسير أن تكون هناك فواصل أو موانع تحول دون أن يكون هناك انسان مثقفا وآخر غير ذلك (٤٢٪) (الجدول رقم ١٦) •

والملاحظ فيما يتعلق بمبررات الرفض أنها مبررات ترفض فكرة الاحتكار الطبقي Class Monopoly للتمييز ومنها مزية الثقافة ولا غرابة في هذا إذا ما عرفنا أن عينة دراستنا عينة شابة إتاحت لها فرص الترقى والتعليم والسفر ومن ثم الوصول الى أرقى المراتب التعليمية (وهو أمر مختلف عن الثقافة) وهم من ذوى الانتماءات الطبقية المختلفة وإن مالت تصورات المبحوثين إلى الوسطية للطبقية (٢٨٥٪) (الجدول رقم ١١) •

بيد أننا ينبغي أن نشير الى أن حقبة ما بعد عام ١٩٥٢ في مصر وإن أتاحت الفرص التعليمية للأفراد — دون تفرقة أو تمييز — وهو أمر يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك إلا أنها — أى نفس هذه الحقبة — قد عجزت عن خلق الانسان المثقف ، حتى أن مثقفى هذه الفترة كانوا في الواقع من صنع ما قبل عام ١٩٥٢ في مصر ، وكانوا إحدى ثمرات غرسها •

ولقد أحاط بالعملية التعليمية فيما بعد عام ١٩٥٢ الكثير من الملاحظات حتى انعكس التردى السياسى وعدم وضوح الرؤية السياسية والايديولوجية على جميع مناحى الحياة في مصر ومنها التعليم الذى قدم للناشئة مغلوطة ، موجهة ، مفرغة ، أجوف ، الأمر الذى انعكس على الحركات الابداعية والقدرات النقدية لشبابنا المصرى ، فتخرج المتعلمون أو أنصافهم وانعدم المثقفون وأشباههم •

وعودة إلى المبررات التى اعتمد عليها رافضوا فكرة الأصل الطبقي الواحد ونقف أمام فكرة عدم توريث الثقافة وهى فكرة وثيقة الصلة بقضية تعدد المصادر الطبقية للمثقفين • فالواقع التاريخى المصرى يشهد ببعض حالات (غير أنها نادرة) تؤكد فكرة توريث الثقافة طبقيا كما هو الحال في عائلات المويلحى وتيمور وعبد الرازق وقبل هؤلاء جميعاً

عائلة الجبرتي إلا ان هذه الوراثة لم تكن وراثة كالمال والأرض والعقار تنتقل بصورة آلية ميكانيكية من الأب الى الابن أو من الشقيق إلى الشقيق وانما هي وراثة من نوعية خاصة هي وراثة الظروف - المناخ الثقافي الأسرى أو الطبقي - ان صح هذا التعبير - وقبل هذا وذاك الاستعداد الذاتى الخاص بوارث هذه الظروف أو ذلك المناخ .

أما غالبية مثقفى عصر ما قبل ١٩٥٢ فكانوا ممن ينطبق عليهم اصطلاح المثقفين العصاميين Self - Made Intellectuals كطه حسين والعقاد وسلامه موسى والمازنى وغيرهم ممن بنوا أنفسهم بأنفسهم ثقافيا وتعليميا . بيد أن الواقع الراهن وإن شهد بعض حالات التوريث التعليمى (وليس الثقافى) كأبناء الأطباء والمهندسين ... الخ إلا أنه لم يشهد حالات للتوريث الثقافى لندرة وجود المورث ، كما أنه لم يشهد - الا فيما ندر - حالات من التثقيف الذاتى . ولعل هذه الندرة - التى أعتقد أنها مؤقتة - لها أسبابها المتعلقة بالظروف التى أحاطت بالمجتمع المصرى فيما بعد عام ١٩٥٢ .

الجدول رقم (١٤)

توزيع أفراد العينة وفقا لمدى اعتقادهم فى أن هناك طبقة

معينة إنحدرو منها المثقفون المصريون

الرأى	العدد	%
نعم	١٠	٢٨ر٦
لا	٢٤	٦٨ر٦
لا تعليق	١	٢ر٨
إجمالى	٣٥	—
		١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٥)
توزيع أفراد العينة الذين رأوا أن هناك طبقة معينة
انحدر منها المثقفون المصريون وفقاً لنوعية
الطبقة التي حددوها *

الطبقة	التكرارات
الفلاحون	٤
الوسطى	٣
العمال	٣
متوسطو الدخل	١
الرأسماليون	١
الإجمالي	١٣

الجدول رقم (١٦)
توزيع أفراد العينة الذين لم يروا أن هناك طبقة معينة
انحدر منها المثقفون المصريون
وفقاً لأسباب هذا الرفض

أسباب الرفض	العدد	٪
المثقفون ينحدرون من جميع الطبقات	٢١	٨٧ر٤
الثقافة لا تورث	١	٤ر٢
الحراك الاجتماعى والثقافى ليس حكراً على طبقة معينة	١	٤ر٢
ليست هناك فواصل تمنع من أن يكون هناك فرد مثقف وآخر غير مثقف	١	٤ر٢
الإجمالي	٢٤	١٠٠ر٠

(*) اجابات متعددة .

كشفت النتائج السابقة عن أن هناك اتجاهًا عامًا (الجدول : ١٤ ، ١٥ ، ١٦) يرفض فكرة أحادية الانتماء الطبقي للمثقفين ويؤكد على فكرة تعدد الانتماء الطبقي لهم والسؤال المثار هنا هل ينبغي أن يتجاوز المثقف حدود طبقته الأصلية ؟ ، والتجاوز المقصود هنا ليس معناه استعلاء وبعدها عنها ولكن ما نعنيه هو التجاوز الفكري باعتباره مثقفا وهذه النوعية من التجاوز لا تعنى تخلياً عن الطبقة بقدر ما تعنى بناء إطار فكري وثقافي يأخذ من قيم الطبقة الأصلية ويضيف إليها ولا يقف عند حدودها بل يسحب معه طبقته خلال مرحلة إنطلاقه ورقية .

ولكن قد يفهم البعض من (فكرة) التجاوز نوعاً من الاستعلاء والتكبر والاعترا ب والتخلي ولعل نتائج الجدول (رقم ١٧) تكشف عن هذا التصور لمعنى التجاوز حيث نجد (٨٠٪) يرفضون فكرة تجاوز المثقف لطبقته ، بينما يعتقد ١٤٣٪ من أفراد العينة في ضرورة هذا التجاوز .

ولعل لدليلنا على أن عينة الدراسة قد تعاملت مع مفهوم (التجاوز) بمعنى (البعد) والاستعلاء على الطبقة الأصلية هو أننا في سؤالنا عن ما يمكن أن يقدمه المثقف لطبقته الأصلية نجد أن (الجميع) من خلال استجاباتهم قد أكد على فكرة (التلاحم) بين المثقف وطبقته الأصلية من خلال تقديم الخدمات الثقافية والعقلية والمادية من الطرف الأول (المثقف) إلى الطرف الثاني (طبقته الأصلية) .

فكانت القيادة الفكرية والتوجيه العقلي من أبرز ما تصور المبحوثون أنه أحد المهام التي يمكن أن يقدمها المثقف لطبقته الأصلية (٢٨٪) . وتتشابه هذه الاستجابة بل وتتأكد من خلال المتغير الثاني الذي يشير إلى إنه يمكن للمثقف أن يرتفع بمستوى طبقته من الناحيتين الثقافية والمادية (١٤٣٪) .

بيد أننا نجد عدداً آخر من الاستجابات التي تدخل في نطاق (خدمة) الطبقة غير أنها ذات هوية متميزة ، ومن أبرز هذه الاستجابات تلك الاستجابة التي تذهب إلى أنه ينبغي على المثقفين أن يوموا بتحليل (واقع) طبقتهم الأصلية وتعيين ملامح حاضرها استهدافاً لرسم ملامح دورها في المستقبل (٨٦٪) • والواقع أن هذه الاستجابة تحمل في طياتها موقفاً علمياً تحليلياً من الطبقة الأصلية ولكن كم فرد — من المثقفين — يمكنه أن يقف هذا الموقف العلمي النقدي من طبقته الأصلية ؟ (الجدول رقم ١٨) •

ومن الاستجابات اللافتة تلك الاستجابة التي تذهب إلى أنه ينبغي على المثقف أن يوجه عطاءه لجميع الطبقات وليس إلى طبقة بعينها (٨٦٪) ، وهذه الرؤية في الواقع ترفض فكرة احتكار طبقة معينة لخدمات المثقفين وعطائهم حتى ولو كانت هذه الطبقة هي طبقته الأصلية ، ولعل هذه الاستجابة تتناقض مع استجابات أخرى منها أن على المثقف ضرورة الدفاع عن حقوق طبقته (٥٧٪) وهي دعوة إلى التمرکز حول الطبقة الأصلية وهو ما يتعارض مع فكرة الانفتاح الطبقي وتقديم خدمات المثقفين إلى جميع الطبقات دون تمييز •

وقد تؤكد استجابة (الولاء والاخلاص لطبقته) (٥٧٪) ذات الفكرة التي تدعو إلى التمرکز حول الطبقة الأصلية وتوجيه كل خدمات المثقفين إليها • (الجدول رقم ١٨) •

ومن الاستجابات المتميزة هي تلك الاستجابة (والتي مثلها في الواقع مبحث واحد) التي تذهب إلى أنه على المثقف أن يعمل على أن يصل لطبقته الأصلية إلى الحكم (٢٩٪) ، وهذه الرؤية تقترب من (الرؤية الحزبية) حيث يعمل أعضاء كل حزب (أيًا كان هذا الحزب) على أن يصل بحزبه إلى الحكم عن طريق الوسائل الشرعية المتاحة في المجتمع •

ولكن على أية حال فلقد تنازع هذا السؤال اتجاهان متناقضان الأول يدعو إلى الولاء للطبقة الأصلية والارتفاع بمستواها مادياً وثقافياً

وعقليا بل الوصل بها إلى الحكم (وهذا الاتجاه هو الاتجاه الغالب حيث الدعوة الى تمركز المثقفين حول طبقتهم الاصلية وتقديم الخدمات المباشرة لها ، أما الاتجاه الآخر فهو على خلاف الاتجاه الأول يرفض فكرة التمركز حول الطبقة ويدعو المثقفين إلى أن يقدموا خدماتهم لكل الطبقات دون احتكار أو استئثار .

- ٦ -

ويشير الجدول رقم (١٩) قضية من نوع آخر ، غير أنها ليست بعيدة الصلة بما أثير من قبل عن (المثقفين والطبقة) ، والقضية الراهنة يمكن تكثيفها في سؤال هو : هل يمكن أن يشكل المثقفون طبقة قائمة بذاتها ؟

والقضية في حد ذاتها تمثل احدى اشكاليات البحث في سوسيولوجيا الطبقات وهوية المثقفين ووضعيتهم على سلم البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمع ، والقضية نظرا لأهميتها لم تحسم علميا بعد حيث اختلفت بشأنها الآراء ، ففي الوقت الذي ينظر البعض الى المثقفين باعتبارهم (جماعة) ، يرى الآخرون فيهم أفرادا يكونون (فئة متميزة) ، في حين يشترط البعض الآخر عددا من السمات والمقومات حتى يحق لنا أن نطلق عليهم اسم (طبقة المثقفين) ومن أبرز هذه السمات والمقومات سمة (الوعي الطبقي) Class Consciousness ، أي الوعي بالانتماء إلى طبقة واحدة لها مصالح مشتركة Common Interests وطاقم مشترك من القيم الثقافية .

وعموما إن الخلاف النظري - بل والأيدولوجي - حول هوية المثقفين وموقعهم من البناء الطبقي قد انعكس على وجهات نظر الباحثين (الجدول رقم ١٩) وإن كان الاتجاه العام قد رفض ما يزعمه البعض من أن المثقفين يمكن أن يشكلوا طبقة متميزة قائمة بذاتها (٦٢٫٨٪) ، في حين وافق ثلاثة عشر مبحثا بنسبة (٣٧٫١٪) على إمكانية تشكيل طبقة من المثقفين (الجدول رقم ١٩) .

وهذا الإجماع الرافض (٦٢٫٩٪) لفكرة استقلالية المثقفين في طبقة قائمة بذاتها تؤكد — إلى حد ما — النتيجة الواردة بالجدول (رقم ٢٠) والخاصة بوجهات نظرهم فيما يذهب إليه البعض من أن المثقفين يمثلون شريحة من الطبقة العاملة حيث بلغت نسبة الموافقين على هذا الرأي (٥١٫٤٪) بينما لم يوافق (٤٥٫٧٪) وآثر فرد واحد بنسبة ٢٫٩٪ الصمت فلم يعلق سواء بالموافقة أو الرفض .

ومن أبرز المبررات التي اعتمد عليها الموافقون على اعتبار المثقفين شريحة من الطبقة العاملة (الجدول رقم ٢١) هي أن الصفة العقلية للمثقف (من حيث كونه مثقفاً) لا تحول دون كونه عاملاً في مجال (٢٧٫٧٪) ، ثم أن المثقفين لا يمكن أن ينفصلوا عن المجتمع العامل (١٦٫٨٪) لأنهم منتجون رغم أن انتاجهم معنوي وعقلي (١١٫١٪) ، وقد يكون لبعض المثقفين أصول عمالية (١١٫١٪) .

والمبرر الأخير (قد يكون للمثقفين أصول عمالية) يتسق الى حد كبير مع النتائج السابقة الواردة بالجدول رقم (١٣) والتي أكدت تعدد المصادر الطبقيّة للمثقفين وكان من بين هذه المصادر ، المصدر العمالي (ثلاثة تكرارات) .

ويبرر مبحثان ممن وافقوا على اعتبار المثقفين شريحة من الطبقة العاملة موافقتهم هذه على أساس أنه مادام المثقفون يعيشون على (دخولهم) فإنهم يعدون من العمال (١١٫١٪) .

غير أننا نفاجأ بتبرير ذي نوعية خاصة ويكشف عن تصور إيديولوجي محدد ، وهذا التبرير يرى أن [المثقفين طليعة الطبقة العاملة ويشكلون معها جبهة وطنية] (٥٠٫٥٪) لذلك فالمثقفون جزء من الطبقة العاملة نظراً لهذا الدور الثوري الذي يلعبه معاً وإن تميز المثقفون باتخاذهم الدور الطليعي القيادي .

حتى الرافضين للفكرة القائلة بأن المثقفين شريحة من الطبقة العاملة

يقرون بوجود صلة — بل صلات — تجمع ما بين المثقفين والعمال ويتكشف — خلال هذه التصورات — الدور الزعامي والتوجيهي الذي يمكن أن يلعبه المثقفون بالنسبة للعمال (الجدول رقم ٢٢) ، حيث يذهب ١٢٦٪ من الرافضين الى أن علاقة المثقف بالعامل تتحدد فيما يقوم به الأول من تثقيف وتوجيه سياسى واجتماعى للثانى ، كما ان كليهما يعمل لخير الوطن ومصلحته (١٢٦٪) وان الصلة التى تجمعهما هى صلة ود وحب (١٢٦٪) (وهنا تنتقى فكرة الصراع بين المثقف والعامل) ، وأن المثقف عادة ما يعمل على رفع مستوى العامل (٦٢٪) .

غير أن هناك ثلاثة استجابات لافتة خاصة بوجهات نظر بعض الرافضين (للمقولة التى تذهب الى أن المثقفين ما هم إلا شريحة من الطبقة العاملة) عن الصلة التى يمكن أن تربط ما بين العامل والمثقف . أولى هذه الاستجابات هو **الموقف السلبي** الذى وقفه خمسة مبحوثين (٣١٢٪) من ست عشر مبحثاً من مسألة علاقة المثقف بالعامل حيث تراوحت اجابة هؤلاء بين لا تعليق أو لا أعرف .

أما الاستجابة المتميزة الأخرى فلقد أرادت أن تربط ما بين العامل والمثقف من حيث أن كليهما مستغل من قبل النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر (٦٢٪) وكأن ما يجمع ما بين المثقف والعامل — فيما ترى هذه الاستجابة — هو الإحساس (بالقهر) Coercion والاستغلال Exploitation من قبل النظام القائم من زواياة المختلفة وخاصة الزاويتين الاجتماعيه والاقتصادية ، ولعل هذه الاستجابة تتسق الى حد كبير مع ما جاء بالجدول رقم (٢١) والخاص بالمبررات التى اعتمد عليها الأفراد الذين يعتقدون أن المثقف هم جزء أو شريحة من الطبقة العاملة ، وخاصة ذلك المبرر الذى يذهب إلى اعتبار المثقفين طليعة الطبقة العاملة ويشكلون

معها جبهة وطنية (٥٠٪) ، ومن الطبيعي أن تكون هذه الجبهة الوطنية لمواجهة القهر والاستغلال كما هو وارد بالجدول رقم (٢٢) •

أما الاستجابة اللافتة الأخيرة ، فهي استجابة تتناقض وغالبية الاستجابات السابقة إذ يرى صاحبها (٦٢٪) أنه لا شيء يربطه كمتقف بالطبقة العاملة وهو بذلك يحطم كل الجسور التي يمكن أن تربطه — كمتقف — بطبقة العامل ، أو بمعنى أدق هو لا يتصور وجود مثل هذه الجسور أصلا • (الجدول رقم ٢٢) •

الجدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة وفقا لمدى اعتقادهم في ضرورة
تجاوز المثقف لطبقته الأصلية

الرأى	عدد	٪
يعتقد	٥	١٤ر٣
لا يعتقد	٢٨	٨٠ر٠
لا أعرف	٢	٥ر٧
إجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٨)

**توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما يمكن أن يقدمه
المثقف لطبقته أيًا كانت هذه الطبقة**

ما يمكن أن يقدمه المثقف لطبقته	العدد	%
القيادة الفكرية للطبقة والتوجيه العقلي	١٠	٢٨ر٥
الارتفاع بمستوى الطبقة ثقافياً ومادياً	٥	١٤ر٢
تحليل واقع الطبقة وتحديد ملامح الحاضر والمستقبل	٣	٨ر٦
العطاء ينبغي أن يوجه لجميع الطبقات وليس لطبقة معينة	٣	٨ر٦
الإضافة والتجديد	٢	٥ر٧
الدفاع عن حقوق الطبقة	٢	٥ر٧
الولاء والاخلاص لطبقته	٢	٥ر٧
تقديم رؤية للمجتمع تقرب بين طبقته والطبقات الأخرى	١	٢ر٨
الوصول بها إلى الحكم	١	٢ر٨
ينبغي على المثقف أن يدافع عن مصالح الطبقات الكادحة لارتباطه بها	١	٢ر٨
لا ينبغي أن يقصر المثقف اهتمامه على طبقته بل عليه أن يتجاوز ذلك	١	٢ر٨
عدم نفاق السلطة	١	٢ر٨
لا تعليق	٣	٨ر٦
إجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم عما إذا كان
من الممكن أن يشكل المثقفون طبقة
قائمة بذاتها

وجهة النظر	عدد	%
نعم	١٣	٣٧ر١
لا	٢٢	٦٢ر٩
إجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم
فيما إذا كان المثقفون يمثلون شريحة من
الطبقة العاملة

الرأى	عدد	%
موافق	١٨	٥١ر٤
غير موافق	١٦	٤٥ر٧
لا تعليق	١	٢ر٩
إجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٢١)

توزيع الأفراد الموافقين على أن المثقفين
يعتبرون شريحة من الطبقة العاملة
وفقاً لأسباب هذه الموافقة

الأسباب	عدد	%
المثقف بطبيعته يعد عاملاً في مجاله رغم أنه مثقف	٥	٢٧ر٧
المثقفون لا يمكن أن ينفصلوا عن المجتمع العامل	٣	١٦ر٨
انهم منتجون رغم أن انتاجهم معنوي	٢	١١ر١
بعض المثقفين أصولهم عمالية	٢	١١ر١
المثقفون عمال لأنهم يعيشون على دخولهم	٢	١١ر١
للمثقفون دور ينبغي أن يلعب مع الجميع ومنهم العمال	٢	١١ر١
المثقفون طليعة الطبقة العاملة ويشكلون معها جبهة وطنية	١	٥ر٥
المثقفون عمال في نطاق خدمة طبقتهم	١	٥ر٥
اجمالي	١٨	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٢٢)

توزيع أفراد العينة غير الموافقين على اعتبار
المثقفين شريحة من الطبقة العاملة
وفقاً لتصوراتهم عن الصلة التي
يمكن أن تربطهم بالطبقة العاملة

الصلة بالطبقة العاملة كما يتصورها المبحوثون	عدد	%
صلتهم بها تتحدد في الثقيف والتوجيه السياسى والاجتماعى	٢	١٢ر٦
المثقف والعامل يعملان معاً لخير الوطن ومصالحته	٢	١٢ر٦
صلة المثقف بالعامل صلة اخوة وحب	٢	١٢ر٦
يعمل المثقف على رفع مستوى العامل	١	٦ر٢
المثقفون قد ينحدرون من أصل عمالى	١	٦ر٢
المنافع بين المثقفين والعمال متبادلة	١	٦ر٢
المثقفون والعمال مستغلون من قبل النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر	١	٦ر٢
لا شىء يربطنى كمثقف بهم	١	٦ر٢
لا تعليق	٥	٣١ر٢
اجمالى	١٦	١٠٠ر٠

- ٧ -

إذا كانت الإشارات السابقة قد أكدت على أن ثمة علاقة بين المثقفين من جهة والعمال من جهة أخرى ، وهى علاقة إتخذ فيها المثقفون الدور التأثيرى القيادى بالنسبة للعمال كما تصور المبحوثون فهى إذن علاقة تفاعل ايجابى لا تحمل فى ثناياها أى شبهة للصراع أو الاحترام بين الطرفين ، فاذا كان الامر كذلك فاننا خلال الجدول رقم (٢٣) نكشف عن دليل آخر لعلاقة الوئام - المتصورة من قبل المبحوثين - القائمة بين المثقفين والعمال ، حيث وجدنا من خلال سؤالنا عن أكثر الفئات اقترابا من المثقفين فى مصر فحصل العمال على خمسة عشر تكرارا وان سبقتهم فى ذلك فئة الطلبة (عشرون تكرارا) ، ثم تلى الطلبة والعمال فئة الفلاحين (اثنتا عشر تكرارا) .

أما العسكريون فحصلوا على أقل التكرارات وهذا يعنى انهم أكثر بعدا عن المثقفين وأقل اقترابا منهم . ولعل هذه النتيجة الخاصة بالعسكريين قد أكدت نتائج الجدول رقم (٢٤) والخاصة بأكثر الفئات بعدا عن المثقفين فحصل العسكريون على أعلى التكرارات (ثلاثة وعشرون تكرارا) .

ومن المؤكد أن العسكريين الذين حصلوا على أقل التكرارات فيما يتعلق بالفئات الأكثر قربا من فئة المثقفين (تكراران) (الجدول رقم ٢٣) وحصلوا فى نفس الوقت على أعلى التكرارات (ثلاثة وعشرون تكرارا) بالنسبة لأكثر الفئات بعدا عن المثقفين فى مصر (الجدول رقم ٢٤) فمن المؤكد أن هؤلاء العسكريين نظرا لتاريخ صراعهم مع المثقفين فى مصر (لاسيما الحكام من العسكريين) خاصة هؤلاء المثقفين من ذوى المراقف المعارضة للسلطة أو من ذوى الاتجاهات النقدية للأوضاع السياسية والاجتماعية ... الخ فى مصر . ولاشك أن هذه الخبرة التاريخية (التى بدأت حقيقة منذ حركة ١٩٥٢ وإن شهدت بعض فترات مهادنة غير أنها قليلة) قد انعكست آثارها على تصورات عينتنا من

الصفوة المتعلمة * • ولاشك أيضا أن صورة العسكرى (الحاكم) — ليس بالنسبة لمصر فقط — قد أصبحت من الصور الغير مرغوبة بالنسبة لأنظمة الحكم لارتباطها بعفوية الحكم وتخبطه واتجاهه غير الديمقراطي وتعسفه مع الاتجاهات المعارضة والفئات المناهضة ومنها (بعض عناصر) جماعة المثقفين • فالنتيجة السابقة متسقة الى حد كبير مع الموقف التاريخى الخبروى لعلاقة السلطة الحاكمة (العسكرية) فى مصر ببعض العناصر المصرية المثقفة •

وعودة الى الجدول رقم (٢٣) نلاحظ أن فئة الطلبة قد حصلت على أعلى التكرارات بالنسبة للفئات الأكثر قربا من فئة المثقفين فى مصر (عشرون تكرارا) ، بينما حصلت نفس الفئة (الطلبة) على تكرارات متدانية (ثلاثة تكرارات) فيما يتعلق بنتائج الجدول رقم (٢٤) وهى الخاصة بأكثر الفئات بُعدا عن المثقفين فى مصر •

وعلاقة الطلبة بالمثقفين تاريخيا — خاصة المثقفين غير المهادين — علاقة تتسم بالايجابية نظرا للارتباط العضوى بين بعض الجماعات المثقفة (كبعض الصحفيين والمفكرين والأدباء وبعض أساتذة الجامعات المصرية) والطلبة من ذوى الاتجاهات والميول المعارضة حيث وجدوا فى (بعض) عناصر فئة المثقفين (نماذج) و (مثل) ينبغى احتذاؤها فكراً وسلوكا ، أو على أقل تقدير وجدوا فيها (الصوت) المعبر عن أفكارهم والمترجم لمشاعرهم فضلا عن اتجاهاتهم • ولعل (المواقف الطلابية) المختلفة سواء قبل عام ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ فى مصر قد كشفت لنا عن طبيعة تلك العلاقة الايجابية بين فئتي الطلبة والمثقفين •

أما العمال فأمر البحوثى بالنسبة لهم جد محير وغامض ، ففى الوقت الذى حصلت فيه تلك الفئة على المرتبة الثانية (خمسة عشر تكرارا) من بين أكثر الفئات قربا من فئة المثقفين (جدول ٢٣) ، نجد

* انظر فى علاقة السلطة ببعض عناصر فئة المثقفين : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السيلسى المصرى ، دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ •

نفس هذه الفئة (العمال) قد احتلت المرتبة الثانية (مكرر) فيما يتعلق بأكثر الفئات بُعدا عن فئة المثقفين (تسعة تكرارات – الجدول رقم ٢٤) • وهو أمر غريب ان تحتل هذه الفئة مرتبة واحدة ولكن بمضمونين متناقضين لاتجاهات عينة واحدة • وقد يفسر هذا الوضع المتناقض – وهو بطبيعة الحال ليس التفسير الوحيد – باحتمالين الأول اما أن تكون عينة الدراسة قد تعذر عليها تعيين (حدود) (للبعد) أو (القرب) من فئة المثقفين ، والاحتمال الثانى هو أن تاريخ العمال فى مصر يتضمن مواقف متناقضة فرغم أن كثيرا من المثقفين من ذوى الأصول العمالية والقروية (وهو ما أقر به بعض أفراد عينة الدراسة – أنظر الجدول رقم ٤) إن أن موقفهم من العمال والفلاحين موقف يتسم بالغموض وعدم الوضوح – بل وعدم الحسم – وان كان موقف فئتى العمال والفلاحين من المثقفين كان ومازال يتسم بالشك والاحساس بالاغتراب •

واغتراب المثقفين المصريين بعضهم عن البعض الآخر وصراعاتهم وتباعدهم كان أحد المتغيرات الهامة بالنسبة للجدول رقم (٢٤) حيث رأت تسع تكرارات أن سمة التباعد لا تنقسم بها فقط فئة المثقفين فى علاقاتها ببعض الفئات الأخرى (كفئتى الفلاحين والعمال مثلا) وإنما هذه السمة تتضمن – أيضا – العناصر المشكلة لفئة المثقفين ذاتها ، أى أن المثقفين لا يكتفون بمجرد التباعد بينهم وبين غيرهم من الفئات الأخرى انما يزدون النار سعيرا بتناحر بعضهم مع البعض الآخر •

ولعل النتيجة السابقة تتسق الى حد كبير مع بعض نتائج الجدول رقم (١٩) والخاص بمدى امكانية تشكيل طبقة يطلق عليها اسم (طبقة المثقفين) ، حيث كان هناك إجماع برفض هذه الامكانية (٦٢٫٩٪ – الجدول رقم ١٩) ، وقد يكون لهذا الرفض مبرره ومنطقه مادام هناك تصور عن المثقفين أنهم يعيشون كل فى واد ، وأن هناك ما يشبه التنافر بين عناصر هذه الجماعة ، ولما كان (الوعي بالانتماء الطبقي) أحد مقومات نشأة الطبقة – أى طبقة – وهو الامر الذى يتصور المبحوثون

أنه غير متوفر بالنسبة لجماعة المثقفين نظراً لتباعد بعضهم عن البعض الآخر ، فإن الأمل في تكوين مثل هذه الطبقة — بناء على منطق المبحوثين — يكاد أن يكون ضعيفا .

- ٨ -

قد تذكرنا النتائج الخاصة بالجدول رقم (١٠) والخاصة بتصورات أفراد العينة الذين يرون أنه من الممكن تقسيم المجتمع المصري الى عدد من الطبقات والتي أشار فيها البعض الى ما يسمى بالطبقة أو الشرائح الوسطى (سبع تكرارات) أو الى ما يسمى بمتوسطى الدخل (أربع تكرارات) ، كذلك تذكرنا نتائج الجدول رقم (١١) وهي الخاصة بتوزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم عن انتمائهم الطبقي والتي أشار فيها البعض الى انهم ينتمون الى الطبقة الوسطى (٢٨.٥٪) والى ما يسمى بالوسطى الكبرى (٥.٧٪) والى ما أسموه بمتوسطى الدخل (٢.٨٪) يذكرنا هذا كله بما جاء بالجدول رقم (٢٥) والذي صرح فيه ٨٥.٧٪ من أفراد العينة بأن هناك ما يسمى بالطبقة الوسطى في مصر ، ولعل هذه النتيجة تتسق كثيرا مع بعض النتائج الواردة بالجدولين (١٠ ، ١١) وان رفضت نسبة ضئيلة (نسبيا) تصور وجود مثل هذه الطبقة في مصر (١.١٤٪ - الجدول رقم ٢٥) .

وهذا الاقرار الاجماعى بوجود الطبقة المتوسطة في مصر قد تبلور بصورة أكثر تفصيلا بالجدول رقم ٢٦ وهو الخاص بتصورات المبحوثين (الذين رأوا أن هناك ما يسمى بالطبقة المتوسطة بالمجتمع المصري) عن العناصر التي تتكون منها هذه الطبقة حيث نجد أن متوسطى التجار وصغارهم قد احتلوا المرتبة الأولى (١٢ تكرارا) من تصورات المبحوثين لعناصر الطبقة الوسطى يليهم في المرتبة الثانية الموظفون (احدى عشر تكرارا) ، ثم الحرفيون (ستة تكرارات) والعمال (خمسة تكرارات لاحظ هنا أن هناك تمييزاً بين الحرفيين من جهة والعمال من جهة أخرى) .

ثم تدرجت العناصر بعد ذلك بحيث حصل متغير (كل المثقفين) على أربع تكرارات ويتماثل معه في ذلك متغير (كل متوسطى الدخل) ثم يليهما بعد ذلك (الفلاحون) (ثلاثة تكرارات) •

غير أن هناك (متغيرا) يتسم بالغرابة وعدم الاتساق مع المتغيرات أو العناصر السابقة وهذا المتغير خاص بعنصر (كبار العاملين) باعتباره أحد العناصر المشكلة للطبقة الوسطى في مصر (ثلاثة تكرارات) • وموطن الغرابة هنا يكمن في معنى كبار العاملين ، فإذا كان المقصود به كبار رجال الدولة من الحكام وأشباههم فلنا أن نتساءل بأى معيار يمكن اعتبار الحكام (أو من في مستواهم) من الطبقة الوسطى ؟ ، هل معيار اقتصادى ؟ أم معيار اجتماعى ؟ أم هو معيار اقتصادى اجتماعى ؟ •

والملاحظ أن متغير (كبار العاملين) يتساوى من حيث عدد التكرارات مع متغير (الفلاحون) أو حصل كل منهما على ثلاثة تكرارات ، وهو أمر يزيد دهشتنا إذ تجمع هذا التصورات بين عناصر تكاد أن تكون متناقضة كالمثقفين والفلاحين وكبار العاملين والحرفيين والعمال والموظفين ... الخ •

ولعل هذه الملاحظة تقودنا الى ملاحظة أخرى تتعلق بمعيار اختيار هذه العناصر المتصور أنها تشكل الطبقة المتوسطة في مصر حيث اختلطت المعايير الاقتصادية بالمعايير التعليمية الثقافية وهذا الخلط قد لاحظناه من قبل عند حديثنا عن تصورات البحوث عن الطبقات المشكلة للبناء الطبقي للمجتمع المصرى (الجدول رقم ١٠) ، كذلك عن تصوراتهم الخاصة بانتماءاتهم الطبقيّة (الجدول رقم ١١) •

الجدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم عن أكثر الفئات

إقترابا من المثقفين في مصر *

الفئات	التكرارات
الطلبة	٢٠
العمال	١٥
الفلاحون	١٢
العسكريون	٢
لا أحد	٣

الجدول رقم (٢٤)

توزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم عن أكثر الفئات

بُعدا عن المثقفين في مصر **

الفئات	التكرارات
العسكريون	٢٣
العمال	٩
المثقفون بعضهم مع البعض الآخر	٩
الفلاحون	٥
الطلبة	٣
ليس هناك بُعد بين المثقفين وغيرهم من الفئات	
الأخرى	١
لا تعليق	٣

(*) اجابات متعددة .

(**) اجابات متعددة .

وأيًا كان الأمر فهناك ما يشبه الاجماع على (وسطية) المجتمع المصرى كما يتصور غالبية مبحوثينا (وذلك من واقع متغيرات الجدول رقم ٢٦) ، اذ تضمنت تصورات المبحوثين للعناصر المشكلة للطبقى الوسطى (غالبية) الجماعات المشكلة للبناء الطبقي المصرى كما تصورها المبحرثون فى الجدول رقم ١٠ ، الى جانب بعض الجماعات الاخرى المشار اليها فى ذات الجدول .

ثم أننا بمقارنة الاجابات الواردة بالجدول رقم (٢٦) بغيرها من الاجابات الواردة بالجدول رقم ١١ (وهى الخاصة بتصورات المبحرثين عن انتماءاتهم الطبقية) لوجدنا — من خلال هذه المقارنة — ان أفراد عينة الدراسة يميلون الى النظر الى (ذواتهم) باعتبارهم ينتمون الى (الطبقة الوسطى) ، اذ أن غالبية التصورات والطبقات الواردة بالجدول رقم ١١ وهى الخاصة بتصوراتهم عن (ذواتهم الطبقية) تكاد تتماثل — الى حد كبير — مع تلك التصورات الخاصة بالعناصر المشكلة للطبقى الوسطى فى مصر . معنى ذلك ان هناك احساسات (بالواسطة) بين عينة الدراسة من صفوفنا المتعلمة بغض النظر عن المعايير التى استند اليها هذا الاحساس .

[إستخلاصات الفصل الثانى]

ويمكننا أن نعرض لأبرز إستخلاصات هذا الفصل فى النقاط التالية :

١ — أن هناك ما يشبه الاجماع على امكانية تقسيم المجتمع المصرى الى عدد من الطبقات .

٢ — تعددت العناصر المتصور انها تشكل البناء الطبقي للمجتمع المصرى .

٣ — اتسمت التصورات الخاصة بالطبقات المشكلة للمجتمع المصرى بتداخل معاييرها وإن برز المعيار الاقتصادى (يليه المعيار التعليمى) كمقياس أساسى للتقسيم الطبقي .

٤ - كشف نتائج هذا الفصل عن أن هناك تصورا بوجود طبقات
طفيلية قد ظهرت حديثا •

٥ - رغم قدرة المبحوثين على تعيين الطبقة التي يتصورون انهم
ينتمون اليها إلا ان هناك مجموعة لم تستطع أن تجيب عن هذا السؤال •
فكانت عبارة (لا اجابة) أو (لا أعرف) هي السائدة بالنسبة للجماعة
غير القادرة على تمييز وضعها الطبقي •

٦ - إستند المبحوثون في تعيين تصوراتهم عن انتماءاتهم الطبقيه
الى عدد من المبررات الاقتصادية والتعليمية والثقافية •

٧ - هناك اجماع بين المبحوثين يكشف عن انهم يتصورون أن
وضعهم الطبقي قد تغير عن ذى قبل •

٨ - يرفض غالبية أعضاء العينة فكرة أحادية الأصل الطبقي
للمثقفين بل يرون ان المثقفين قد انحدروا من أصول طبقية مختلفة وان
انحصرت هذه الطبقات أو الاصول الطبقيه في : [الفلاحون - الوسطى -
العمال] بصفة أساسية ، فضلا عن بعض الطبقات الاخرى • ولقد تأسس
هذا الرفض على اعتبار أنه من العسير أن ينحدر المثقفون من أصل طبقى
واحد وأن الثقافة لا تخضع للتوريث ، ثم أن الحراك الاجتماعى والثقافى
ليس حكرا على طبقة دون الأخرى •

٩ - هناك ما يشبه الاجماع على انه ليس من الحتمى ان يتجاوز
المثقف حدود طبقته الاصلية •

١٠ - تشير النتائج السابقة الى أن هناك تصورا غالبا لعلاقة
المثقف بالطبقة الأصلية التي ينتمى اليها ، وهذا التصور الغالب يرى أن
على المثقف أن يأخذ من طبقته الاصلية موقف الرائد والموجه وان عليه
أن يرتفع بقامة طبقته ثقافيا وماديا •

١١ - هناك ما يشبه الرفض العام للتصور الذى يذهب الى أنه
من الممكن أن يشكل المثقفون طبقة قائمة بذاتها •

١٢ - تعادلت (نسبياً) الآراء التى ترى أن المثقفين شريحة من الطبقة العاملة مع تلك التى ترفض هذا التصور .

١٣ - يبرر الموافقون على أن المثقفين ما هم إلا شريحة من الطبقة العاملة هذا الرأى انطلاقاً من أن للمثقفين أصولاً عمالية ، وأنهم يعيشون - كالعمال - على دخولهم ، ثم أنهم يكونون مع العمال جبهة وطنية .

١٤ - ويحدد الرافضون للفكرة القائلة بأن المثقفين شريحة من الطبقة العاملة تصوراتهم للصلة التى يمكن أن تربط ما بين المثقف والعامل فى قيام الأول بدور ريادى قائد وموجه بالنسبة للثانى الى جانب عدد آخر من التصورات التى طرحها هؤلاء بالنسبة للعلاقة التى يمكن أن تقوم بين كل من المثقف والعامل .

١٥ - يرى المبحوثون أن فئة الطلبة يليها فئة العمال هما أكثر الفئات اقتراباً من فئة المثقفين ، بينما يرون ان فئة العسكريين هى أقل الفئات اقتراباً من فئة المثقفين .

١٦ - حصل العسكريون على المرتبة الأولى - فى تصور المبحوثين - فيما يتعلق بأكثر الفئات بُعداً على المثقفين ، تليها فئة العمال ، ثم المثقفون بعضهم مع البعض الآخر .

١٧ - هناك ما يشبه الإقرار الإجماعى من قبل المبحوثين على وجد ما يسمى بالطبقة المتوسطة فى مصر .

١٨ - تتشكل الطبقة الوسطى فى مصر - فيما يرى المبحوثون - بصفة أساسية من متوسطى التجار وصغارهم ، والموظفين ، والحرفيين والعمال وكل المثقفين ، وكل متوسطى الدخل ، فضلاً عن الفلاحين وبعض القطاعات الأخرى .

١٩ - يلاحظ على تصور المبحوثين للفئات المشكلة للطبقة المتوسطة فى مصر أنها لم تلتزم (بمعيار واحد) فى تحديد النوعيات المختلفة لهذه الفئات فاختلفت المعايير الاقتصادية والتعليمية والثقافية بالمهنية .

٢٠ - هناك احساس أو شعور يسود عينة الدراسة وهو الميل نحو (الوسطية) أو الاتجاه نحو الانتماء اليها سواء أكان هذا الاحساس قائما لمعيار اقتصادى أو تعليمى أو ثقافى أو مهنى .

الجدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد العينة وفقا لاعتقادهم فيما إذا كنت هناك
طبقة وسطى فى مصر من عدمه

الرأى	عدد	%
نعم	٣٠	٨٥٫٧
لا	٤	١١٫٤
لا أعرف	١	٢٫٩
اجمالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك طبقة
وسطى في مصر وفقا لتصوراتهم للعناصر
المشكلة لهذه الطبقة

التكرارات	العناصر
١٢	متوسطو التجار وصغارهم
١١	الموظفون
٦	الحرفيون
٥	العمال
٤	كل المثقفين
٤	كل متوسطى الدخل
٣	الفلاحون
٣	كبار العاملين
٢	أصحاب الملكيات الزراعية المحدودة
٢	صغار الملاك
١	متوسطو التعليم
١	الكادحون
١	أصحاب العقارات المحدودة
١	غالبية أفراد الشعب
١	كل الشرائح الوسطى
١	الطامحون إلى الإرتقاء
٢	لا تعليق

الفصل الثالث

في

الطبقة والصفوة

تمهيد

تتمة لما أثير في الفصل السابق من قضايا تتعلق بالبناء الطبقي والرؤى الطبقية لعينة الدراسة ، يحاول الفصل الراهن أن يكمل الصفوة العامة لتصورات المبحوثين من هذه الزاوية — زاوية التصورات الطبقية — غير أن هذا الفصل — واستكمالاً لتلك الصورة — يضيف بعدين : البعد السياسى إرتباطاً بالطبقة والبعد الآخر وهو بعد أكثر تميزاً وأعنى به علاقة المثقفين بمفهوم الصفوة Elite وتصورات المبحوثين عن بعض المسائل المتعلقة بهذا المفهوم كصفوات المجتمع المصرى من حيث طبيعتها وأنواعها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر وموقع المثقفين من هذه الصفوات •

غير أن هذا الفصل لا يقنع بمجرد إثارة مثل هذه القضايا المتعلقة بصفوات المجتمع المصرى ، بل يثير عدداً آخر من المسائل الدينامية المتعلقة بعلاقة الصفوات — إن وجدت — بعضها مع البعض الآخر من حيث الصراع أو الانسجام وموقف مبحثينا منها •

وفصلنا الراهن بهذا التصور يحاول أن يستكمل مسيرة الكشف عن الاتجاهات الاجتماعية والأيدولوجية لمبحثينا وهو الأمر الذى تتضح ملامحه بصورة أكثر نضجاً وأقرب إلى الاكتمال في **الفصل الذى سوف يلي ذلك** وهو الخاص بالتعرف على إتجاهات مبحثينا من الصفوة المتعلمة فى بعض القضايا السياسية التى سوف يتم الإشارة إليها فى حينها وهى قضايا — كما سوف نرى — ثم اختيارها بدقة نظراً لإلحاحها بالنسبة للمجتمعات النامية بوجه عام والمجتمع المصرى على وجه الخصوص •

(١)

يحفل التراث النظرى لعلم الاجتماع بالعديد من الرؤى ووجهات النظر السوسيولوجية والتي أمكن تكثيفها في عدد من المدارس والاتجاهات المختلفة وفقاً لما تنهض عليه كل مدرسة أو كل اتجاه من مقولات نظرية أو فروع علمية حد متميزة ، وهى تلك المقولات أو الفروض التى تعنى أساساً بتقديم تصورات عن طبيعة المجتمع ومقرماته وعناصره التى يتشكل منها من جماعات أو فئات أو طبقات وطبيعة العلاقة التى تحكم أى من هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر .

ولا شك أن اختلاف المنطلقات النظرية لكل اتجاه أو مدرسة فكرية قد انعكس — وبصورة مباشرة — على تناول العلمى لتلك القضايا التى تدخل فى نطاق علم الاجتماع ومنها قضية البناء الطبقي وما يرتبط بها من قضايا فرعية أخرى كقضية علاقة الأيديولوجيا بالطبقة ، وقضية الوعي بالانتماء الطبقي وعلاقته بعدم الاختلاف الأيديولوجى والسياسى بين أعضاء الطبقة . لعل هذه القضية قد وقف منها إتجاه الصراع موقفاً واضحاً إذ يرى — وهذا يعد أحد مقولاته النظرية — أن الوعي الطبقي Class Consciousness أو الوعي بالانتماء الطبقي إذا ما تحقق بالنسبة لأعضاء الطبقة الواحدة فإنه من المتوقع أن تتلاشى الاختلافات الأيديولوجية (بمظاهرها المختلفة) بين أعضاء هذه الطبقة .

وإذا كان إتجاه الصراع قد وقف إزاء هذه القضية هذا الموقف الواضح الصريح بغض النظر عن مدى إقتناع البعض به ، فإن الاتجاهات الأخرى السائدة فى علم الاجتماع قد أرادت أن يكون لها تصور هذه القضية وغيرها من القضايا البنائية الطبقيّة فحاولت أن تناقش مثل

هذه القضية في نطاق الحديث عن قضايا أكبر كطبيعة البناء الاجتماعي ومستويات التدرج الاجتماعي ، فتاهت مثل هذه القضايا التفصيلية في متاهات القضايا الكبرى القضايا الأم .

وأيًا كان الأمر فلقد أردنا ان نتعرف على وجهات نظر مبحثينا بالنسبة لهذه القضية باعتبارهم ينتمون إلى فئة (ولا نقول طبقة حتى الآن) من المفترض أن لها مصالح مشتركة على أقل تقدير . والواقع أن هناك إتجاهاً عاماً (٦٨ر٦ ٪) يرفض مقولة ان الوعي بالانتماء إلى طبقة واحدة يعمل على تحقيق عدم الاختلاف السياسي والأيديولوجي أعضاء هذه الطبقة ، إذا ان الموافقة على هذه المقولة قد حصلت — بالمقارنة بالنسبة الراضية — على نسبة ضئيلة نسبياً (٣١ر٤ ٪) [الجدول رقم ٢٧] .

وإرتباطاً بالقضية السابقة والتي كان للاتجاهات النظرية في علم الاجتماع موقف منها — لا سيما إتجاه الصراع — نجد أن هناك قضية خلافية أخرى في منظري علم الاجتماع وأعنى بها على وجه التحديد تلك المقولة التي تذهب إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نوعية الأصول الطبقية للأفراد (ومنهم المثقفون) وبين الاختلافات القائمة بينهم في الوى السياسية والاجتماعية . والواقع أن هذه المقولة قد وجدت قبولا إجماعياً أو يكاد يقترب من الإجماع (٨٠ ٪) ، إذ أن هذه الفئة الموافقة ان الاختلافات القائمة بين الأفراد (ومنهم المثقفون) من ناحية الأصول الطبقية تؤدي إلى اختلافات تميز رؤاهم السياسية والاجتماعية . ولعل هذا الاجماع لم يحل دون أن تكون هناك فئة — غير أنها ضئيلة — ترفض هذا التصور (١٧ر١ ٪) بينما آثر فرد واحد (٢ر٨ ٪) الصمت ولم يعلق (الجدول رقم ٢٨) .

(٢)

وفي نطاق الاختلافات النظرية بين الاتجاهات الخاصة بعلم الاجتماع — وخاصة علم الاجتماع السياسى — كان موضوع الصفوة Elite من حيث طبيعتها وأشكالها ونوعية البناء الاجتماعى الذى تتخلق فى ظله ومقوماتها وعناصرها .. إلى آخره • ومن بين القضايا الخلافية التى نشأت بين علماء الاجتماع هى علاقة المثقفين — كفة — بالصفوة وإلى أى حد نستطيع أن نعتبر المثقفين صفوة من صفوف المجتمع • ويبدو أن هناك إتجاهاً بالموافقة وإن كان ليس تاماً — على اعتبار أن المثقفين المصريين يعدون أحد صفوفات المجتمع المصرى (٥١٤ ٪) ، فى حين رفض (٣٤٢ ٪) الزعم بأن المثقفين المصريين يعدون من الصفوة •

غير أننا نلاحظ أن هناك مبحثين (٥٧ ٪) قد أشار إلى أنه من (الجائز) أن يكون (بعض) المثقفين المصريين من الصفوة ، ولكن هذا البعض لا ينسحب على الكل ، كما نجد مبحثاً واحد قد صرح بأنه يحدد موقفه ولم ييلور فكره إزاء هذه القضية (٢٩ ٪) ، بينما فضل مبحثان (٥٧ ٪) ألا يعلقا على هذه المسألة ، وعدم التعليق هذا قد يعود إلى الجهل بالموضوع وعدم المعرفة به ، أو قد يكون أمراً أبعد من الجهل وأقرب إلى عدم البلورة والوضوح وفى هذا يقترب من ذلك المبحث الذى تميز بالصراحة وأعلن عدم وضوح فكره إزاء هذه القضية • (الجدول رقم ٢٩) •

ولعل القيادة الفكرية والتميز العقلى كان من أكثر المبررات (٤ تكرارات) التى اعتمد عليها المبحثون المؤيدون للرأى الذى يذهب إلى أن المثقفين المصريين يشكلون صفوة فى المجتمع • ويتأكد هذا التميز

(*) انظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ •

العقلى وتلك الريادة الفكرية فى بعض المبررات الأخرى قريبة الشبه من المبرر السابق وهذه المبررات تؤكد أن المثقفين المصريين هم فى الراقع صفوة لرأيهم يملكون فكراً ورؤيا للحاضر والمستقبل (تكراران) ولأنهم متميزون فكريا (تكراران) ، كما أنهم يقودون مسيرة الحياة (تكراران) ، ولأن بيدهم مصير الثقافة فى مصر (تكرار واحد) ، فضلا عن أنهم يتمتعون بدرجة عالية من الوعى (تكرار واحد) ، وأخيرا فإنهم صفوة نظراً للامية المتفشية لدى غالبية الشعب المصرى (تكرار واحد) •

فمن الواضح إذن أن هناك سيادة وغلبة للمبررات العقلية أو الفكرية التى استند إليها المؤيدون الرأى القائل بأن المثقفين المصريين يشكلون صفوة فى المجتمع ، غير أننا نجد تكراراً واحداً يشترط ضرورة (تفرغ عنصر التميز) أولاً بالنسبة للمثقفين المصريين حتى يستحقوا هذا اللقب ، لقب الصفوة •

أما بقية المبررات فلا تتسم بالتميز أو التفرد إلى أن المثقفين المصريين صفوة فى المجتمع نظراً لدورهم الخادم فى المجتمع (تكرار واحد) أو لأنهم يستطيعون أن يتعدوا — من خلال ثقافتهم — عن الوقوع فيما يمكن أن يقع فيه غير المثقفين (تكرار واحد) ، ثم لأنهم يشاركون فى بناء المجتمع (تكراران) • (الجدول رقم ٣٠) •

وإذا كان الموافقون على هذا التصور بالنسبة للمثقفين المصريين قد اعتمدوا على فكرة (التميز) ، فإن الرافضين لذات الفكرة قد استندوا فى هذا الرفض على (نفى التميز) ويتضح هذا من وجهة النظر التى تذهب إلى أن المثقفين فى مصر لا يتمتعون بأى مزية أو مكانة خاصة فى المجتمع (٢٥ ٪) كما أن صوته غير مسموع (٨٣٣ ٪) ، إلى جانب أنهم ليسوا الصفوة الوحيدة بل هناك كم من الصفوات فاذا لامزية يتميزون بها عن غيرهم (٨٣٣ ٪) •

والمبررات السابقة عملت على تجريد المثقفين من أى وجه للتفرد أو التميز ، ويبدو أن هذه المبررات لم تستند إلى عيوب أو مثالب للمثقفين

المصريين في تأكيد هذه الدعوى وإنما تستند إلى خلل بنائى خاص بالمجتمع المصرى بدليل المبرر الأول الذى يؤكد عدم تمتع المثقفين بأى مكانة خاصة فى المجتمع ، وهذه المكانة واحتلالها هى مسئلية بنائية فى المحل الأول ، ويغسل هذا المبرر الذى يؤكد على تعدد الصفوات فى المجتمع المصرى يرى أنه لا مجال لتمييز المثقفين إذن ، وهو أمر يرجع إلى خلل بنائى *Structural Disorganization* فى المحل الأول وهو الخلل الذى أدى إلى وجرد ما يمكن تسميته بأشباه الصفوات المتميزة ، وهى صفوات بعضها طفيلية تخلق فى ظل مناخ إقتصادى وسياسى ساد مصر حقبة من الزمن •

ويتأكد هذا الخلل البنائى فيما أورده البعض من مبررات منها أن المجتمع المصرى لا ينظر إلى المثقفين باعتبارهم صفوة فى الوقت الراهن (٨٣٣ ٪) ، ثم أن الأمور – كما يذهب أحد الباحثين – قد اختلطت فى مصر بحيث أصبح متعذراً تمييز الصفرة عن غيرها (٨٣٣ ٪) •

غير أن هناك خمسة مبررات لافتة يمكن حصرها فيما يلى :

(أ) مبرر يقيم منطقته على أساس تعذر إعتبار المثقفين صفوة نظراً لأنهم ينحدرون عن طبقات مختلفة ومتباينة (وأنظر نتائج الجدول رقم ١٤) • فاختلاف الأصول الطبقيّة للمثقفين ينفى فكرة التعامل معهم باعتبارهم صفوة متميزة بالمجتمع (٨٣٣ ٪) •

(ب) يكشف المبرر الثانى عن رفض مطلق لفكرة الصفوات فى العالم الثالث (٨٣٣ ٪) ومادامت مصر جزء من هذا العالم فلا مجال للصفوات فيها •

(ج) إن الوضع الطبقيّ الراهن للمثقفين المصريين يتسم بالتفاوت فكيف يمكن من تتفاوت أوضاعهم الطبقيّة أن يوضعوا فى شريحة صفوية واحدة (٨٣٣ ٪) •

(د) يؤكد المبرر الأخير - ولعله في هذا يتفق مع المبرر الذى يشير الى تعدد صفوات المجتمع المصرى - أن مفهوم الصفوة لم يعد يتحدد ثقافياً فقط بل أصبحت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً متميزاً في تعيين هوية الصفوة (٨٣٣ ٪) •

(هـ) أما المبرر الأخير فينحى منحى مختلفاً فيرى ان مفهوم الصفوة يعنى الانعزالية وان المزايا الثقافية التى يتمتع بها المثقفون لا ينبغى أن تكون سبباً في إنعزاليتهم وتفردهم عن غيرهم ، أى لا ينبغى - من وجهة النظر هذه - أن تقودهم إلى أن يكونوا صفوة تقسم بالعزلة (٨٣٣ ٪) [الجدول رقم ٣١] •

(٣)

غير أن هذا الموقف المتميز الذى وقفته عينة الدراسة من قضية المثقفين وعلاقتهم بالصفوة لم يحل دون إثارتنا لسؤال آخر - وجهه لكل من الموافقين والمعارضين على اعتبار أن المثقفين إحدى صفوات المجتمع - وهو سؤال يتعلق بتعريفهم لمفهوم الصفوة •

والواقع ان فكرة (التميز) التى أكد عليها الباحثون الموافقون على اعتبار المثقفين إحدى صفوات المجتمع المصرى وحتى فكرة (اللاتميز) التى اعتمدت عليها غالبية الرافضين لبدأ (صفوية المثقفين) ، هذه الفكرة في الواقع - فكرة التميز - كانت هى الفكرية المحورية التى دارت حولها غالبية التعريفات التى ساقها مبحثونا فيما يتعلق بمفهوم (الصفوة) •

ثم هناك ملاحظة أخرى فيما يتعلق بطبيعة هذا التميز ، إذ تحدد - أى هذا التميز - بصورة واضحة في الجانب العقلى أو الفكرى Intellectual وهو الأمر الذى أمكننا ملاحظته بالنسبة للمبررات التى اعتمد عليها الباحثون الذى يرون أن المثقفين ماهم إلا إحدى صفوات المجتمع المصرى •

ومما يؤكد إشارتنا السابقة هو ما ذهب إليه البعض (١١٥ ٪) في تعريفهم لمفهوم الصفوة من أن الصفوة تعنى [التميز بسمات لا تتوفر لغيرهم] وأن الصفوة (كأفراد) هم أصحاب العطاء الثقافى والفكرى وهم موجهو السلوك (١١٥ ٪) والأكثر كفاءة عملياً واندر تخصصاً (٨٦ ٪) ، ثم انهم أيضاً جماعة تتميز بعلو كعبها فى العلم والثقافة (٥٨ ٪) ، فهم إذن متميز عقلياً (٢٨ ٪) وخلاصة المفكرين (٢٨ ٪) (الجدول ٣٢) •

ولم يقتصر (التميز) كسمة محورية تسم الصفوة وأعضائها على التميز العقلى أو الفكرى أو الثقافى ، وإنما تعداه إلى تميز ، أو تمايزات من أنواع أخرى ، فىرى البعض ان الصفوة هم لأفراد ذوو المكانة الاجتماعية المتميزة (٥٨ ٪) وهى — أى الصفوة — شريحة إجتماعية تلعب دور (الريادة) فى المجتمع (٢٨ ٪) ولها دور ملموس فى صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع (٢٨ ٪) وهم أكثر الناس إحتراماً للقانون (٢٨ ٪) وأكثر الناس تميزاً من الناحية الوطنية (٢٨ ٪) •

واللافت بعد ذلك أن هناك عدداً من التعريفات المتميزة منها ذلك التعريف الذى ينظر إلى الصفوة نظرة طبقية خالصة إذ يرى ان الصفوة **التعريف الذى ينظر إلى الصفوة نظرة طبقية خالصة إذ يرى ان الصفوة هم (أهل القمة) (٢٨ ٪)** وهم طبقة تمثل الجزء الأعلى من الهرم الاجتماعى (٢٨ ٪) • ولا شك ان هذا التصور الطبقي ينظر إلى الصفوة من الزوايا الاقتصادية والاجتماعية السياسية متغافلاً عن الزاوية الثقافية العقلية •

ومن بين التعريفات اللافتة لمفهوم الصفوة هو ذلك التعريف الذى يقصر هذا المفهوم على [الفئة الحاكمة فقط] (٢٨ ٪) وهو بذلك يدور فى فلك **المحور السياسى** المحدد للصفوة وطبيعتها متجاهلاً المحاور

الأخرى ، فالصفوة هنا هم الحكام دون غيرهم ، بمعنى أن من عداهم لا يدخلون في زمرة الصفوة ، وهذا التصور قد يضر سخرية ونقداً مؤداة ان فكرة التميز – في مصر – مازالت حكراً على الفئة الحاكمة .
(الجدول ٣٢) •

ثم تواجهه بعدد آخر من التعريفات أو بمعنى أصح استجابات للسؤال الخاص بتعريف مفهوم الصفوة ، ففي الوقت الذي رأى فيه البعض (٥٨ ٪) أن الصفرة هي الفئة التي تتميز بالأخلاق والاخلاص العاليين ، يرى آخرون (٥٨ ٪) انه من العسير وضع تعريف محدد لها ، ويقف مبحوث واحد (٢٨ ٪) ليعن عدم وضوح مثل تلك المسائل بهذه إذ أنه لم يستطع – حتى الآن – أن يطور فكره إزاءها (٢٨ ٪) ، بينما ذهب آخرون – صراحة – إلى أنهم يجهلون معنى هذا الاصطلاح . والملاحظ أن هؤلاء كانوا ممن ينتمون الى التخصصات لعالية الذلصة كالكيمياء والطبيعة الخ ، ويمكننا في الواقع أن نضم مبحوثنا الذي صرح بأنه لم يستطع حتى الآن أن يطور فكره تجاه مثل هذه القضية . وجدير بالذكر أن صاحب هذه الاستجابة من المتخصصين قريبي الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية (الجدول رقم ٣٢) •

(٤)

تدعونا كلتا الظاهرتين الخاصتين بقبول أو رفض المثقفين باعتبارهم إحدى صفوات المجتمع المصري إلى الاحساس بأن هناك اعترافاً – وخاصة بالنسبة للمبررات التي ساقها الرافضون كأسباب لهذا الرفض – ، ولعل هذا ما أكدته ضمناً بأن المجتمع المصري يتضمن أكثر من صفوة الجدول رقم (٣٣) حيث ذهب ثمانية عشر مبحوثاً (٥١٤ ٪) إلى أنه يرى أن المجتمع المصري يتضمن عدداً من الصفوات ، بينما رفض ثلاثة عشر فرداً (٣٧١ ٪) هذا التصور مؤكداً أن المجتمع المصري خلو من الصفوات ، وفي الوقت الذي وجدنا فيه هذين الاتجاهين الحاسمين ، نجد ثلاثة مبحوثين آثروا الصمت إزاء هذا السؤال (٨٦ ٪)

وذهب فرد واحد (٢٨ ٪) إلى أنه لم يستطع أن ييلور فكره إزاء هذه القضية •

أما الأفراد ذوو الاتجاه المؤيد لفكرة تعدد الصفوات في المجتمع المصري فلقد صنفوا هذه الصفوات (الجدول رقم ٣٤) تصنيفاً تنازلياً بحيث نجد أن **الصفوة الاقتصادية** *Economic Elite* قد حظيت بأعلى التكرارات (عشرة تكرارات) **تليها الصفوة السياسية** *Political Elite* (ستة تكرارات) ثم **الصفوة الاجتماعية** (أربع تكرارات) وينسب وتكرارات متساوية **الصفوات الدينية** (أربع تكرارات) **والعسكرية** (أربع تكرارات) *Military* وفكرية (أربع تكرارات) •

غير أن هناك استجابة قد رأت أن كل فئة من فئات المجتمع بها جماعة متميزة يمكن أن نطلق عليها أسم صفوة (ثلاث تكرارات) فالفئة الاقتصادية أو أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى بها شريحة متميزة تسمى الصفوة الاقتصادية ، كذلك فئة الممارسين السياسيين تنبثق عنها جماعة متميزة هي جماعة الصفوة وهكذا ...

والاستجابة السابقة (ثلاثة تكرارات) لا ترى في مفهوم الصفوة أى شكل من أشكال الخصوصية ، بل ترى فيه أمراً مشاعاً بين فئات المجتمع المختلفة • ولعل هذه الاستجابة تختلف عن تلك التى رأت ان الصفوة مفهوم لا ينسحب إلا على فئة الحكام (تكراران) ، أو تلك التى قصرتها على الادباء (تكرار واحد) ، أو هذه الاستجابة التى حددتها فى نطاق (قلة) من المثقفين (تكرار واحد) •

ثم تتابع التصورات الخاصة بصفوات المجتمع المصري (تكرار واحد لكل) بحيث نجد البيروقراطيين والعسكريين الذين تحولوا إلى مدنيين ، ثم كبار الأطباء والمحامين وكبار الصحفيين والفنانين وتجار

الانفتاح وكبار نجوم السينما والمسرح والرياضة ، ثم أخيراً ما أطلق عليهم أحد مبحوثينا أسم صفوة الصفوة (وإن كان لم يحدد لنا ما الذى يعنيه بهذا الاصطلاح تماماً) • (الجدول رقم ٣٤) •

(٥)

وإذا كنا — خلال الجدول رقم (٣٤) — قد تعرفنا على التصورات العامة لصفوات المجتمع المصرى كما حددتها الجماعة التى رأت أن هناك تعدداً فى صفوات مجتمعنا المصرى ، فإننا من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (٣٥) سوف نعرض لوجهات نظر هذه الجماعة فى أكثر صفوات المجتمع المصرى إنسجاماً أو تجانساً •

فألافت أن هناك ١١ر١١ ٪ من هذه الجماعة تنفى أى تصور يؤكد على فكرة التجانس بين الصفوات فى مصر إذ أنه — كما ترى هذه الفئة — لا تجانس فى صفوات المجتمع المصرى •

ولعل الاستجابات أو التصورات التى تلت الاستجابة السابقة تساوت فى نسبها المئوية (٥٥ ٪) فلم تتميز إحداها عن الأخرى ، وإن برزت منها — كفيماً — تلك الاستجابة التى أكدت أنه من العسير معرفة هذه الصفوات — المتجانسة دون دراسة ميدانية • ثم تلت هذه الاستجابة الصفوات الأكثر انسجاماً والتى اتضحت فى الصفوات : الوطنية ، والمتقنين ، وتلك التى تقدر الحرية إياً كانت نوعيتها ، ثم الصفوة الخاصة بأصحاب المناصب السياسية ورجال الأحزاب •

أما بقية الصفوات الأكثر إنسجاماً فيما ترى هذه الجماعة فتتجلى فى الصفوة الأدبية فى علاقتها مع الصفوة الفكرية ، ثم الأدباء مع صفوة الشعراء (وهذا يعنى من وجهة نظر البعض أن هناك تمييزاً بين الأديب والشاعر) ، ثم الصفوة الخاصة بأساتذة الجامعة ثم المحامون والطباء وهكذا ••• (أنظر تفاصيل ذلك فى الجدول رقم ٣٥) •

وفي الوقت الذي رأى فيه ٥٥.٠٪ (الجدول رقم ٣٥) أن المثقفين يعدون من أكثر صفوات المجتمع المصرى انسجاماً ، يرى ٣٣.٣٪ (الجدول رقم ٣٦) ان المثقفين (بعضهم مع البعض الآخر) أكثر الصفوات تعارضاً وإختلافاً ، تليها الصفوة العسكرية مع الصفوة الفكرية (١٦.٦٪) ، ثم رجال الدين مع المثقفين العلمانيين (٥.٥٪) والمسلمين مع اليسار (٥.٥٪) وأساتذة الجامعة (بعضهم مع البعض الآخر) (٥.٥٪) الخ (انظر الجدول رقم ٣٦) •

ولكن من الملاحظ بالنسبة لنتائج الجدولين رقم ٣٥ ، ٣٦ (بالنسبة للصفوات الأكثر انسجاماً والصفوات الأكثر تعارضاً) أن :

(أ) أنه قد غلبت عليها الصفتان الاحادية والثنائية بمعنى أن هناك بعض المبحوثين الذين قد رأوا أن صفة الانسجام أو التعارض سمة تتبع من داخل الصفوة ذاتها ، بمعنى ان أطراف الانسجام أو أطراف التعارض هم أعضاء الصفوة نفسها ، فالانسجام أو التعارض يتم من الداخل - داخل الصفوة - وليست هناك أطراف خارجية ، اما الصفة الثنائية للانسجام أو التعارض فتتضح من تأكيد بعض المبحوثين على ان للانسجام أو للصراع طرفين (كالصفوة الأديب مع الصفوة الفكرية بالنسبة لأكثر الصفوات انسجاماً ورجال الدين من المثقفين العلمانيين بالنسبة لأكثر الصفوات تعارضاً) •

(ب) مال بعض المبحوثين (في تحديدهم لأسماء الصفوات الأكثر إنسجاماً والصفوات الأكثر تعارضاً) إلى إستخدام (صفات مجردة) في تحديد طبيعة الصفوات (كالصفوة الوطنية ، أو صفوة المثقفين) وهي من الصفوات التي تقدر الحرية ، بالنسبة للصفوات الأكثر إنسجاماً ، وأصحاب الاتجاهات العقلانية أو غير العقلانية واليمين واليسار (تسميات سياسية في المحل الأول) بالنسبة للصفوات الأكثر تعارضاً أما البعض الآخر فقد أستخدم (صفات مهنية) كالجامعيين وأساتذة الجامعات

بالنسبة للصفوات الأكثر إنسجاماً ، والتجار ورجال الأعمال ورجال الصحافة أو الصحفيون بالنسبة للأكثر تعارضاً •

(ج) نلاحظ أن هناك بعض الصفوات قد تكرر ذكرها خلال الجدولين فمرة اعتبرت من بين الصفوات الأكثر انسجاماً ومرة ثانية نظر إليها باعتبارها أكثر الصفوات تعارضاً ولعل هذه الملاحظة تصدق كثيراً على صفوات الحكام ، وأساتذة الجامعات ، والمثقفين •

وتقودنا نتائج الجدول رقم (٣٦) والخاصة بتصورات المبحوثين لأكثر الصفوات تعارضاً واختلافاً ، تقودنا إلى الكشف عن الأسباب — كما يتصورها المبحوثون — التي تكمن وراء هذا التعارض أو الاختلاف • والواقع إن ملاحظتنا لهذه الأسباب المتصورة تكشف عن عدد من الحقائق من أبرزها :

(أ) إن التناقض في المصالح الخاصة بكل صفوة كان على رأس الأسباب المتصورة لتعارض الصفوات وإختلافها (٤ تكرارات) ورغم أن مبحوثينا لم يوضحوا ما الذي يقصدونه على وجه الدقة بلفظ تناقض المصالح ، إلا أن هذا الاصطلاح قد يضم أبعاداً اقتصادية في المحل الأول إلى جانب البعدين الاجتماعي والسياسي •

(ب) وتحتل الاختلافات في الأصول الثقافية للصفوات المرتبة (الأولى مكرر) (٤ تكرارات) في سلم الأسباب المؤدية إلى التعارض والاختلاف بين الصفوات • فكأن فكرة التناقض في المصالح (الاقتصادية في المحل الأول) قد تساوت مع فكرة الاختلاف في الأصول الثقافية للصفوات باعتبار أن كليهما يتبع لعى قمة أسباب التعارض بين الصفوات •

(ج) غير أننا لو تعاملنا مؤقتاً مع الصفوة باعتبارها (طبقة) لوجدنا أن النتائج المشار إليها والتي سوف نشير إليها رغم أنها لم تشر إلى اختلاف الأصول الطبقية كأحد أسباب تعارض الصفوات ، إلا

أنها — أى هذه النتائج — تتسق إلى حد ما مع تلك النتائج الواردة بالجدول رقم (٢٨) والخاصة بوجهات نظر الباحثين في المقولة النظرية التي تذهب إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين اختلاف الأصول الطبقية للمثقفين والاختلافات القائمة بينهم في الرؤى السياسية والاجتماعية الخ .

وما يهمنا في الواقع هو فكرة الاختلاف في الأصول (سواء أكانت في المصالح أو الثقافة أو في الطبقة) ومدى انعكاس هذا الاختلاف على مدى الانسجام أو التعارض بين الصفوات المختلفة رغم إيماننا أن أفكاراً مثل المصالح Interests والثقافة Culture والطبقة Class من العسير أن نفصل إحداها عن الأخرى كنتيجة لأن كلا منهما يعمل — مع الآخر — في معية واحدة من حيث التأثير والتأثر .

(د) وتأتى الاختلافات في الاتجاهات الفكرية متممة للبعد الثقافي الفكرى (تكراراً) باعتبار أن اختلافات الرؤى الفكرية والاتجاهات الثقافية بين صفوات المجتمع المصرى يؤدى إلى احتمالية تعارض هذه الصفوات واختلافها .

(هـ) ولكن اللافت أن هناك سبباً قد تحدد أساساً بالنسبة لنوعيتين من الصفوات ، الصفوة العسكرية والصفوة الفكرية ، وهذا السبب ذو صفة نفسية (بيد أنه له أبعاداً تاريخية وفكرية) وأعنى به — كما يذهب أحد الباحثين — احساس الصفوة العسكرية بالنقص Inferiority تجاه الصفوة الفكرية .

والواقع إن الصراع بين هاتين الصفوتين قد تخلق بصفة أساسية فيما بعد حقبة الخمسينات في مصر وهو أمر يضيق المقام هنا عن ذكر أسبابه ، ولكن يكفى أن نشير إلى أن محور صراع هاتين الصفوتين كان يدور حول قضية (الحرية) ، حرية الفكر ، وحرية التعبير عن هذا الفكر ، ومحاولات الصفوة الفكرية تجاوز الحدود التي وضعتها الصفوة

العسكرية (الحاكمة بصفة خاصة) كحواجز لا ينبغي – فيما ترى الصفوة العسكرية – للصفوة الفكرية أن تتخطاها ، ومن هنا نشأ صراع الفكر مع السلطة ، أو صراع الحرية مع الاستبداد •

(و) ومن الأسباب اللافتة أيضا ، هذا السبب الذي يعزو التعارض إلى ن هناك بعض صفوات ترغب في السيطرة وتولى السلطة والحكم ، بينما نجد أن هناك بعض الصفوات تود خدمة المجتمع ولكن من (خارج) نطاق الحكم (تكرار واحد) ، فما بين الرغبة في الحكم والخدمة من خارج الحكم ينشأ الصراع بين الصفوات • وقلد كان للبعد النفسى نصيب فى تفسير تعارض بعض الصفوات حيث أشار بعض مبحثينا إلى أن للتكوين النفسى المتميز لكل صفوة دوره فى إذكاء التعارض بين الصفوات المختلفة (تكرار واحد) • أما الصراعات المادية والأدبية فكانت من بين الأسباب المتصورة للتعارض القائم بين الصفوات (تكرار واحد) ، ولعل هذا يؤكد ما أشرنا إليه من قبل والخاص بتناقض المصالح الشخصية وتعارضها (٤ تكرارات) •

(ز) وفى الوقت الذى حدد فيه البعض أسباب التعارض كما يتصورونها وقف مبحث واحد يؤكد على أن معرفة أسباب التعارض هذه لا يمكن أن يتم دون دراسة ميدانية واقعية ، وأعلن أربع مبحثين أنهم لا يستطيعون تحديد أسباب هذا التعارض • (الجدول رقم ٣٦)

الجدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم عن
امكانية تحقيق عدم الاختلاف السياسى
بين المثقفين كنتيجة لوعيهم بالانتماء
الى طبقة واحدة

الرأى	عدد	%
نعم	١١	٣١ر٤
لا	٢٤	٦٨ر٦
إجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم عن
مدى ارتباط اختلاف الأصول الطبقيّة
للمثقفين بالاختلافات القائمة بينهم
فى الرؤى السياسية والاجتماعية

الرأى	عدد	%
موافق	٢٨	٨٠ر٠
غير موافق	٦	١٧ر١
لا تعليق	١	٢ر٨
إجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٢٩)

توزيع أفراد العينة حسب رؤيتهم للمثقفين
من حيث اعتبارهم صفوة من عدمه
في المجتمع المصري

الرأى	عدد	%
نعم	١٨	٥١ر٤
لا	١٢	٣٤ر٣
لا تعليق	٢	٥ر٧
ليس كل المثقفين	٢	٥ر٧
لم أبلور فكرى حول هذا الموضوع بعد	١	٢ر٩
إجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد العينة الموافقين على أن المثقفين
يعدون صفوة في المجتمع المصري وفقا
لأسباب موافقتهم

أسباب الموافقة	التكرارات
لأنهم قادة الرأي وممثلوا الفكر الناضج	٤
لأنهم يملكون فكرا ورؤيا للحاضر والمستقبل	٢
لتميزهم فكريا	٢
لأنهم يقودون مسيرة الحياة	٢
لأنهم يشاركون في بناء المجتمع	٢
لأبد للمثقفين أن يتميزوا حتى يستحقوا لقب الصفوة	١
لتميزهم عن غالبية الشعب المصري الأمي	١
لتمتعهم بدرجة عالية من الوعي	١
لدورهم الخادم في المجتمع	١
لأن لديهم القدرة على أن يعيشوا في سلام ومحبة	١
أكثر من غيرهم	١
لأنهم يستطيعون بثقافتهم ان يبتعدوا عما يمكن	١
أن يقع فيه غير المثقفين	١
لأن بيدهم مصير الثقافة	١
لا تعليق	٢

الجدول رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة الراضين
لفكرة أن المثقفين يمثلون صفوة
بالمجتمع المصرى وفقا لأسباب رفضهم

أسباب الرض	عدد	%
إن المثقفين لا يتمتعون بأى مزية أو مكانة خاصة في مصر	٣	٢٥ر٠
ليس لهم صوت مسموع في المجتمع المصرى	١	٨ر٣٣
لأن الثقافة لا تعنى الانعزالية والتفرد	١	٨ر٣٣
لأنهم ليسوا الصفوة الوحيدة	١	٨ر٣٣
لأنهم يمثلون طبقات مختلفة	١	٨ر٣٣
لا صفوة في العالم الثالث	١	٨ر٣٣
الصفوة أصبحت لا تتحدد ثقافيا بل اقتصاديا واجتماعيا	١	٨ر٣٣
إختلطت الأمور بحيث يصعب تمييز الصفوة عن غيرها	١	٨ر٣٣
المجتمع المصرى لا يعتبر المثقفين صفوة في الوقت الراهن	١	٨ر٣٣
هناك تفاوت بين المثقفين لذلك يتعذر اعتبارهم صفوة	١	٨ر٣٣
الإجمالي	١٢	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٣٢)
توزيع أفراد العينة وفقا
لتعريفهم لفهوم الصفوة

التعريف	عدد	%
التميز بسمات لا تتوفر لغيرهم	٤	١١ر٥
هم أصحاب العطاء الثقافي والفكرى وموجهو السلوك	٤	١١ر٥
هم الأكثر كفاءة علميا وأندر تخصصا	٣	٨ر٦
هم الذين يتميزون بأن لهم مكانة اجتماعية خاصة	٢	٥ر٨
هم فئة على درجة عالية من الأخلاق والاخلاص	٢	٥ر٨
هم جماعة ذات تعليم وثقافة عاليتين	٢	٥ر٨
المتميزون عقليا	١	٢ر٨
خلاصة المفكرين	١	٢ر٨
شريحة اجتماعية تلعب دور الريادة في المجتمع	١	٢ر٨
هم الأشخاص الذين لهم دور ملموس في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية	١	٢ر٨
هم أكثر الناس احتراما للقانون	١	٢ر٨
هم أهل القمة	١	٢ر٨
هم الفئة الحاكمة فقط	١	٢ر٨
هم المتميزون وطنيا	١	٢ر٨
طبقة تمثل الجزء الأعلى من الهرم الاجتماعى	١	٢ر٨
فكرى غير مبلور بالنسبة لهذه المسألة	١	٢ر٨
من العسير وضع تعريف محدد لها	٢	٥ر٨
لا أعرف	٦	١٧ر٢
الاجمــــــــــــــــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٣٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم
فيما إذا كان هناك أكثر من صفوة
في المجتمع المصري

وجهات النظر	عدد	%
نعم	١٨	٥١٫٤
لا	١٣	٣٧٫١
فكرى غير واضح بالنسبة لهذه المسألة	١	٢٫٨
لا تعليق	٣	٨٫٦
الاجمـالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٣٤)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك
أكثر من صفوة في المجتمع المصرى وفقا
لتصنيفهم لهذه الصفوات

الصفات	التكرارات
صفوة اقتصادية	١٠
صفوة سياسية	٦
صفوة اجتماعية	٤
صفوة دينية	٤
صفوة عسكرية	٤
صفوة فكرية	٤
لكل فئة من فئات المجتمع صفوتها الخاصة	٣
الحكام	٣
صفوة أدبية	١
قلة من المثقفين	١
البيروقراطيون	١
العسكريون الذين تحولوا إلى مدنيين	١
كبار الأطباء والمحامين	١
كبار الصحفيين	١
صفوة الفنانين	١
تجار الانفتاح	١
كبار نجوم السينما والمسرح والرياضة	١
صفوة الصفوة	١

الجدول رقم (٣٥)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك أكثر من صفوة
في مصر وفقا لوجهات نظرهم لأكثر صفوات المجتمع
المصرى انسجاما بعضها مع البعض الآخر

أكثر الصفوات انسجاما	عدد	%
لا توجد صفوات متجانسة في مصر	٢	١١ر١١
من العسير تحديد ذلك دون دراسة ميدانية	١	٥٥ر٥
الصفوة الوطنية	١	٥٥ر٥
صفوة المثقفين	١	٥٥ر٥
الصفوات التي تقدر الحرية	١	٥٥ر٥
أصحاب المناصب السياسية ورجال الأحزاب	١	٥٥ر٥
الصفوة الأدبية مع الصفوة الفكرية	١	٥٥ر٥
الأدباء مع الشعراء	١	٥٥ر٥
أساتذة الجامعة	١	٥٥ر٥
المحامون	١	٥٥ر٥
العلماء	١	٥٥ر٥
رأسماليون أو ملاك	١	٥٥ر٥
الحكام	١	٥٥ر٥
صفوة الطبقة العاملة	١	٥٥ر٥
أصحاب المصالح المشتركة	١	٥٥ر٥
الرأسماليون والبيروقراطيون	١	٥٥ر٥
فكرى غير مبلور بالنسبة لهذه المسألة	١	٥٥ر٥
الاجمــالى	١٨	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٣٧)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك أكثر من
صفوة بالمجتمع المصرى وفقا لوجهات نظرهم
فى أسباب الاختلاف القائم بين بعض
الصفوات

أسباب تعارض الصفوات واختلافها	التكرارات
تناقض المصالح الشخصية وتعارضها	٤
اختلاف الاصول الثقافية	٤
تعدد الاتجاهات الفكرية	٢
عدم وضوح الرؤى السياسية	١
احساس بعض الصفوات بالنقص (كالصفوة العسكرية)	
تجاه بعض الصفوات الأخرى (كالصفوة الفكرية)	١
بعض الصفوات تميل أكثر الى للوصول للحكم بينما تميل	
أخرى الى خدمة الشعب خارج نطاق الحكم	١
طبيعة التكوين النفسى لكل صفوة	١
صراعات مادية وأدبية	١
لا يمكن معرفة ذلك إلا عن طريق دراسة ميدانية	١
لا أعرف	٤

[استخلاصات الفصل الثالث]

ويمكننا بعد استعراض وجهات نظر مبحثينا فيما يتعلق بقضيتي الصفوة والطبقة وما يرتبط بهما من قضايا فرعية أخرى وهو ما تكفل به **الفصل الثالث من فصل دراستنا الميدانية أن نخلص الى ما يأتي :**

أولا : هناك ميل عام الى النظر الى المثقفين المصريين باعتبارهم احدى صفوات المجتمع المصرى •

ثانيا : كان التميز العقلى والريادة الفكرية من أبرز المبررات التى اعتمد عليها المبحوثون المؤيدون للمثقفين المصريين باعتبارهم من صفوات المجتمع المصرى •

ثالثا : كان رفض فكرة التميز عامة والتميز الاجتماعى خاصة على قمة المبررات التى اعتمد عليها غير الموافقين على النظر الى المثقفين باعتبارهم صفوة فى المجتمع المصرى • ولكن ينبغى أن نؤكد على أن نفى فكرة التميز هنا لا تعنى تجريدا للمثقفين المصريين — موضوعيا — من أى سمات مميزة ، ولكن تعنى — كما صرح للبعض — أن المجتمع المصرى — بظروفه السياسية والاجتماعية الراهنة — قد طمس كل معالم التميز التى تسم مثقفينا المصريين واضحى الأمر مرهونا بالتقلبات السياسية والاجتماعية وبظروف التغير السياسى والاجتماعى للمجتمع المصرى •

رابعا : وتتأكد فكرة التميز هذه عند تعريف مبحثينا لمفهوم الصفوة حيث أشارت الغالبية الى أن هذا المفهوم يعنى تميزا عقليا وفكريا •

خامسا : تميل غالبية الباحثين الى الايمان بأن المجتمع المصرى يتضمن أكثر من صفوة واحدة ، ولقد صنف المؤيدون لفكرة التعدد هذه ، الصفوات الى صفوة اقتصادية (وقد حظيت بأعلى عدد من التكرارات) ثم صفوة سياسية واجتماعية ودينية وعسكرية وفكرية ... الخ .

سادسا : ويميل بعض أعضاء الفئة المؤيدة لفكرة تعدد صفوات المجتمع المصرى الى رفض أى تصور يؤيد فكرة التجانس بين صفوات المجتمع المصرى ، إلا أن البعض يؤيد فكرة للتجانس هذه مشيرا الى صفوات متميزة كالصفوة الوطنية و صفوة المثقفين والصفوات التى تميل الى تقديس الحرية ، ثم للصفوة الخاصة بأصحاب المناصب السياسية ورجال الأحزاب وكذلك الصفوة الأدبية فى علاقتها بالصفوة الفكرية ... الخ .

سابعا : أما عن أكثر الصفوات تعارضا واختلافا (فيما يرى الأفراد للذين أقروا بوجود صفوات فى المجتمع المصرى) فهى الصفوة العسكرية مع الصفوة الفكرية ، ثم رجال الدين مع المثقفين العلمانيين ، كذلك اليمين مع اليسار .

ثامنا : يحتل التناقض فى المصالح الخاصة بكل صفوة لاقدة بالنسبة للأسباب التى أوردها الباحثون لظاهرة اختلاف الصفوات وتعارضها ، الاختلافات فى الاصول الثقافية للصفوات وتليهما الاختلافات فى الاتجاهات الفكرية ... الخ .

تاسعا : من الأسباب اللافتة التى أوردها الباحثون فيما يتعلق بالتعارض بين الصفوات ذلك للسبب الذى خصص بالنسبة للتعارض بين الصفوتين العسكرية والفكرية وأعنى بهذا السبب هو إحساس الصفوة الأولى (العسكرية) بالنقص إزاء الصفوة الثانية (الفكرية) .

الفصل الرابع

الاتجاهات السياسية
والرؤى الايديولوجية

تمهيد

وفصلنا الرابع محاولة للتعرف (عن قرب) على اتجاهات صفوتنا المتعلمة إزاء بعض القضايا السياسية والايدولوجية ذات الصبغة الخلافية وخاصة وان محاولتنا هذه سوف تدور (في جملتها) في فلك الدول النامية ومنها مصر • كما لننا سوف نعى هنا بالكشف عن الرؤى الخاصة بدور المثقفين المصريين فيما يتعلق بالعملية السياسية وتشبيد البناء السياسى المصرى •

فالفصل بهذا التصور محاولة للفهم ، فهم الاتجاهات السياسية والكشف عنها ولاسيما وان المجتمع للمصرى يشهد مرحلة تحول هامة نحو تدعيم بنائه السياسى والأخذ بأشكال أميل الى الديمقراطية منها الى أى شكل آخر ، ومازال هذا (الشكل) فى مرحلة التدعيم والبناء ومن المؤكد ان تصورات صفوتنا المتعلمة سوف تكون عدنا على تحقيق هذا البناء دعما وتشبيدا •

وما يؤكد هذا هو طبيعة القضايا المثارة والتي تبدأ بالكشف عن تصورات مبحوثينا عن أنسب صور الحكم ملائمة للدول النامية ومقرمات النظام الديمقراطى وأكثر دول العالم المتخلف تطبيقا لهذا النظام وأكثرها بعداً عنها •

والى جانب تلك القضايا ، فإن هذا الفصل يعنى بالكشف عن تصورات مبحوثينا عن الدور الذى يمكن للمثقفين المصريين أن يقوموا به فى تحديد مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى ، الى جانب الكشف عن رؤاهم لكيفية تحقيق الاستقرار السياسى Political Stability للدول المتخلفة وتفسيراتهم لشعبية بعض القادة السياسيين فى بعض الدول ذات النظام الحزبى الواحد ، ثم أخيرا تصورات صفوتنا المتعلمة لأكثر فئات المجتمع تحقيقا للديمقراطية اذا ما قدر لها أن تحكم •

- ١ -

أصبحت صيغة الحكم الأكثر ملاءمة لظروف المجتمعات النامية أو المتخلفة أو تلك التي نالت استقلالها حديثا نسبيا إحدى المشكلات الملحة والمؤرقة في ذات الوقت لكل من الساسة والمفكرين • وهذه الدول وإن جنحت غالبيتها نحو النظم اللاوتوقراطية والعسكرية ، إلا أن هذا لم يحل دون أن تظل اشكالية نظام الحكم الخاصة بكثير من هذه الدول محل جدل ونقاش بين الباحثين والمثقفين ، بل كثيرا ما نجد أن مسار هذا الجدل وذلك النقاش قد اتخذ شكل الصراع أحيانا بين المثقفين من جهة والساسة المنفذين (الحكام) من جهة أخرى •

فكان لزاما علينا أن تكون أولى القضايا التي أردنا أن نكشف من خلالها عن (بعض) الاتجاهات السياسية والايديولوجية لأعضاء صفوتنا المتعلمة هي : (صيغة الحكم) أو (شكل الحكم) الأكثر ملاءمة للدول النامية فيما يتصور أعضاء هذه الصفوة •

ويبدو أن النظام الديمقراطي كحكم يداعب أحلام صفوتنا المتعلمة إزاء مستقبل - بل وحاضر - الدول النامية قد تربع على قمة تصورات مبعوثينا لأنسب صور لهذه الدول (٥٤٪) ، ويتأكد هذا الاتجاه إزاء الديمقراطية في بعض الاستجابات الأخرى كتلك الاستجابة التي تؤكد أن أنسب الصيغ هي العلمانية والليبرالية الانسانية (٢٨٪) أو هذا التصور أن صورة الحكم الملائمة للدول النامية هي تلك التي تعتمد على إعطاء أكبر قدر من الحرية (٢٨٪) ، أو تلك التي تعتمد على الشورى (٢٨٪) أو هذه الصيغة التي تنهض على توليفة تجمع ما بين النظامين الرئاسي والبرلماني (٢٨٪) •

من الملاحظ إذن أن هذه الاستجابات تدور كلها في فلك الديمقراطية ومضمونها الحرية وإن اختلفت الألفاظ أو الصياغات أو التسميات •

وإذا كنا نعتزف بأن الإسلام بما يحمله من مبادئ ومضامين يدعو إلى الحرية والاهتمام بالرأى الآخر (من خلال الشورى) وهما من أهم مقومات الديمقراطية المعاصرة ، فان تلك الاستجابة التى ترى أن أنسب صور الحكم للدول النامية هى الصيغة التى تنهض على الحكم الدستورى الإسلامى (١٧٠٪) تعد — فيما أتصور — تدعيما للاتجاه الذى ينادى بالديمقراطية كصيغة ملائمة للدول النامية •

غير أن هناك إتجاها آخر (وإن كنت لا أعتبره مختلفاً عن الاتجاه السابق) يرى أن الصيغة الملائمة للدول النامية هى تلك الصيغة التى يتخلى خلالها العسكريون (الحكام العسكريين) عن السياسة والحكم (٥٧٪) ، ولاشك أن الصيغة الوحيدة التى يتخرج — أو يتردد — العسكريون أن يحكموا خلالها هى الصيغة الديمقراطية •

ورغم هذا التيار الديمقراطى الذى يسم اتجاهات عينة الدراسة إزاء قضية صيغة الحكم الملائمة للدول النامية ، إلا أن هناك إتجاها آخر يتبلور فى عدد من الاستجابات ، هذا الاتجاه يرى فى الديكتاتورية أو حكم الفرد صيغة مناسبة للحكم فى الدول النامية ولقد تكشف هذا الاتجاه من خلال تلك الاستجابة التى تذهب إلى أن الصيغة الملائمة هى الديكتاتورية المستتيرة (وإن كنت لا أدري كيف تكون ديكتاتورية ومستتيرة فى آن واحد !!) فى ظل نظام جمهورى (٢٨٪) من خلال تلك الاستجابتين الصريحتين ، التى تذهب أولاهما إلى أن حكم الفرد (هكذا !) (٢٨٪) هو أنسب صيغ الحكم للدول الناية ، وكذلك الديكتاتورية (هكذا !) هى أفضل الصور السياسية ملائمة لحكم الدول النامية أو المتخلفة (٢٨٪) الجدول رقم (٣٨) •

والرؤية السابقة (المؤيدة للديكتاتورية كصيغة لحكم الدول النامية) رغم الضالة العددية لمعتنقيها إلا أنها فى الوقت الذى تثير فيه قلق للباحثين — وخاصة الباحثين فى علم الاجتماع السياسى — تثير

أيضا اهتمامهم وتساؤلاتهم وخاصة محاولتهم الاجابة عن هذا السؤال لماذا هناك أفراد من الصفوة المتعلمة مازالوا يؤمنون بالديكتاتورية كمنهج وأسلوب للحكم رغم أنها لثبتت فشلها وتأكد عجزها ؟

وهذا التساؤل يستوجب في حد ذاته دراسة مستقلة لأنه يثير بدوره عدداً آخر من التساؤلات الفرعية الهامة عن التنشئة الاجتماعية والسياسية وطبيعة الأصول للطبقية والثقافية لهؤلاء الأفراد من ذوى الايمان بالديكتاتورية كمنهج للحكم ؟

(٢)

ولما كانت الديمقراطية هي أكثر الصيغ إحتراماً وقبولاً من مثقفي الدول النامية وصفوتها المتعلمة (وإن كان هذا لا يمنع من ان يكون هناك ايمان بصيغ أخرى من قبل هؤلاء المثقفين) وأكثرها ملاءمة — فيما يتصور هؤلاء — كصيغة لحكم الدول النامية أو المتخافة ، فإننا آثرنا أن نكشف عن تصورات صفوتنا المتعلمة (عينة الدراسة) لمقومات الديمقراطية وأسسها •

ويبدو أن مقولات الحرية والمعارضة والرأى الآخر والنقد والأحزاب ، هي المحاور (وهذه حقيقى إلى حد كبير) التى يرى مبحوثونا ان الديمقراطية لا تستقيم دونها ، وهى مقولات سياسية فى المحل الأول ، ولقد تكشف هذا الوجه السياسى للديمقراطى من استجابات كحرية الرأى والمعارضة (ستة تكرارات) والنظام الحزبى وحرية تكوين الأحزاب (أربعة تكرارات) والانتخابات الحرة (ثلاثة تكرارات) وحرية النقد (تكراران) ومجلس نيابى منتخب (تكراران) والعلمانية والليبرالية (تكرار واحد) والحرية (مع الالتزام) (تكرار واحد) وحرية تكوين الصحف (تكرار واحد) وهكذا ...

ولا شك أن المؤشرات أو الاستجابات السابقة وغيرها تكشف فى

جملتها عن أهم عناصر البناء للديمقراطى لأى مجتمع كائنا ما كان ، وهذه العناصر وإن غلب عليها البعد السياسى إلا أن هناك مقومات أخرى تكشف عن المظهر الاجتماعى والاقتصادى للديمقراطية ، ولكن قبل أن نشير إلى بعض الاستجابات التى تؤكد هذا المظهر أود أن أشير تدعيماً للبعد السياسى ، أن هناك اتجاهًا يميل إلى التعامل مع الديمقراطية من منظور إسلامى حيث نرى تلك الاستجابة التى ترى أن مقومات الديمقراطية هى مقومات النظام الإسلامى (ثلاثة تكرارات) وأن الشورى كنظام إسلامى تعتبر أحد العناصر الهامة للديمقراطية (تكراران) •

أما المظهر الاجتماعى والاقتصادى لمقومات الديمقراطية كما كشفت عنها تصورات الباحثين فيتأكد من بعض الاستجابات التى تشير إلى (عدالة توزيع الثروة) وقبل هذا وذلك تلك الاستجابة التى تذهب إلى أن من أبرز مقومات الديمقراطية تكافؤ الفرص والكفاية والعدل والمساواة (خمسة تكرارات) ، ثم المصالحة الطبقية (تكرار واحد) إذا نظرنا إلى تلك المصالحة من الزاوية الاجتماعية الاقتصادية •

غير أن هناك عدداً آخر من الاستجابات المتميزة لكنها تؤكد بصورة أو بأخرى المضمون الذى تحمله التصورات السابقة لمقومات الديمقراطية ، فمن أبرز تلك الاستجابات المتميزة تلك الاستجابة التى ترى أن من أهم مقومات مقومات الديمقراطية هى (تخلى العسكريين عن الحكم) (تكراران) ، ولعل هذه الاستجابة تتسق إلى حد كبير من تلك الاستجابة الواردة بالجدول رقم (٣٨) والخاص بتصورات الباحثين الأكثر صـور الحكم ملائمة للدول النادية حيث أشير إلى ذلك النظام أو تلك الصيغة التى يتخلى فيها العسكريون عن أدور السياسة والحكم •

أما الاستجابة اللافتة الأخرى فهى تلك الاستجابة التى تنفى وجود ديمقراطية مطلقة فى أى مجتمع من المجتمعات (تكرار واحد) فلا نستطيع بالتالى أن نتحدث عن مقومات عامة للنظام الديمقراطى •

أما خضوع الأقلية للأغلبية (وهو مظهر سياسى) مكان من بين الاستجابات اللافتة والتي تكشف فى الواقع عن تصور حقيقى للفكر الديمقراطى بصورته الغربية ، وهى الصورة المرتبطة بشكل مباشر بنظام تعدد الأحزاب • الجدول رقم (٣٩) •

(٣)

وإذا كنا نفترض أن هناك بعض دول من تلك التى يمكن ان نسميها دولا متخلفة أو نامية تميل — أكثر من غيرها — إلى اعتناق النظام الديمقراطى وتطبيقه فإننا آثرنا أن نكشف عن تصورات مبحثينا عن هذا الافتراض سائلين إياهم تحديد هذه الدول وأسماءها ، ويبدو ان سمعة (الهند) كدولة نامية أو متخلفة • أكثر ميلا وتشبها بل وتطبيقا للديمقراطية قد وجدت لها صدى لدى عدد لا بأس به من مبحثينا حيث أكد (٤٠ ٪) من أفراد العينة ان الهند تعد أكثر دول العالم المتخلف تطبيقا للديمقراطية •

ولكن رغم هذا الاتجاه إزاء دولة الهند كما تبدى فى الجدول رقم (٤٠) إلا أن هناك ٢٥٧١ ٪ من أفراد البحث قد اعترضوا على مبدأ النطق بسيادة الديمقراطية فى بعض دول عالمنا النامى أو المتخلف حيث رأوا ان دول هذا العالم تعاني من أزمة غياب الديمقراطية •

ثم توزعت اتجاهات مبحثينا بعد ذلك إلى التأكيد على أن كلا من مصر (٢٨٥ ٪) واليمن الشمالى (٢٨٥ ٪) وإسرائيل (٢٨٥ ٪) من أكثر دول العالم المتخلف (وهناك تساؤل عن مدى حقيقة اعتبار إسرائيل جزءا من العالم المتخلف وبأى معيار ؟؟) تطبيقا للنظام الديمقراطى •

غير أن هناك عدداً آخر من الاستجابات المتميزة منها تلك الاستجابة التى ترى أن الدول العالم المتخلف التى تميل إلى تطبيق الديمقراطية

هى تلك الدول التى لا يحكمها حزب واحد أو يسيطر عليها حكم عسكرى (٢٨٥ ٪) • وهذه الاستجابة تؤكد أحد التصورات السابقة التى طرحها البعض (تكراران - الجدول رقم ٣٩) عند الإشارة إلى مقومات النظام الديمقراطى ، كما أن هذا التصور يثير فى حد ذاته تساؤلا آخر إذا كان الأمر كذلك فمعنى ذلك أن غالبية الدول المتخلفة مازالت ترسف فى اغلال للديكتاتورية مادام - وفقا للرأى السابق - العسكريون (وهم كثرة) مازالوا يسيطرون لعى أنمظة الحكم فيها •

أما الاستجابة اللافتة الأخرى فهى استجابة تتسم بالتأنى وبالعلمية وهى تلك الاستجابة (وهى استجابة قد تكررت بصورة لافتة أثناء إثارة بعض التساؤلات السابقة الأخرى) التى ترى انه من الصعوبة تحديد أكثر دول العالم المتخلف تطبيقاً للديمقراطية دون بحث أو دراسة (٢٨٥ ٪) •

أما الفئة التى أعترفت بعدم معرفتها بطبيعة هذه الدول ، فكانت نسبتها عالية (٢٠ ٪) بالمقارنة بالاجمالى الكلى لحجم العينة ، والواقع أن جل هذه الفئة كان أفرادها ممن ينتمون إلى تخصصات بعيدة عن العلوم الاجتماعية والإنسانية وانحصرت تقريبا فى تخصصات الكيمياء والطبيعة والجيولوجيا ... الخ ، وذلك من واقع محاولتنا الكشف عن هوية هؤلاء خلال الاستثمارات الأصلية للبحث • (لنظر الجدول رقم ٤٠) •

(٤)

وعلى خلاف استجابات الجدول رقم (٤٠) نجد استجابات الجدول رقم (٤١) والخاصة بتصورات عينة الدراسة عن أكثر دول العالم المتخلف (بعداً) عن الديمقراطية ، ففي استجابات الجدول رقم (٤٠) والخاصة بدول العالم المتخلف التى تميل إلى تطبيق النظام الديمقراطى وجدنا ان هناك (تحديداً) لنطاق هذه الدول بصورة نستشف منها ضالة هذه الدول من حيث حجمها أو كمها ، أما استجابات الجدول رقم (٤١) وهى

الخاصة بدول للعالم المتخلف البعيدة عن تطبيق الديمقراطية فلقد اتسعت (رقعة) هذه الدول ومساحتها بحيث تضمنت عددا كبيرا منها وهو الأمر الذى يؤكد طبيعة النتائج الواردة بالجدول رقم (٤٠) .

واللافت فى نتائج الجدول رقم (٤١) أن هناك ميلا (ست تكرارات) إلى النظر إلى كل الدول المتخلفة باعتبارها بعيدة عن النظام الديمقراطى ، بينما تساوت السعودية (ثلاث تكرارات) وكثير من الدول الافريقية (دون تحديد) (ثلاث تكرارات) فى المرتبة الثانية ، ثم الصومال والحبشة (هكذا وبتحديد لأسمى هاتين الدولتين) (تكراران) ثم باكستان (تكراران) ، وجنوب إفريقيا (تكراران) .

فواضح إذن أن نصيب الدول الافريقية والآسيوية والعربية بوجه عام كبير بالنسبة لاتجاهات المبحوثين نحو أكثر للدول النامية أو المتخلفة بعداً عن الديمقراطية . ويتأكد هذا بصورة أكثر وضوحاً من تلك الاستجابات التى ترى فى كل الدول العربية (تكرار واحد) ثم مصر (تكرار واحد) واوغندا (تكرار) وغانا (تكرار واحد) وليبيا (تكرار واحد) وسوريا (تكرار واحد) ودول الخليج العربى (تكرار واحد) ، ترى فى هذه الدول نماذج للدول المتخلفة التى لاتطبق للديمقراطية .

بيد أن هناك بعض الاستجابات الأخرى كتلك الاستجابة التى ترى أن أكثر الدول المتخلفة بعداً عن الديمقراطية هى كل الدول التى يحكمها العسكريون (انظر تأكيداً لذلك الجدولين رقم ٣٩ ، ٤٠) (تكرار واحد) . وهناك استجابة لافتة ترى أن كل دول العالم المتخلف بعيدة عن الديمقراطية باستثناء الهند ولعل هذه الاستجابة قد تأكد من قبل خلال النتائج الخاصة بالجدول رقم (٤٠) حيث أشار (٤٠ ٪) أن الهند تعد من أكثر دول العالم المتخلف تطبيقاً للديمقراطية .

ثم هناك استجابات أخرى قد نظرت إلى كل من السلفادور والأرجنتين (تكرار واحد) وكوبا (تكرار واحد) ، وغالبية دول أمريكا

اللاتينية (تكرر ولحد) باعتبارها أكثر دول العالم المتخلف بعداً عن الديمقراطية •

ثم تظهر النزعة المتأنية في تلك الاستجابة التي ترى أن تحديد ذلك لا يمكن أن يتم دون دراسة (ولست أدري أهى نزعة متأنية علمية أم نوع من التهرب من الاجابة أم عدم معرفة بها ؟) •

ويبدو أن حجم الذين (لا يعرفون) قد زاد نسبياً بالمقارنة بالاستجابات الخاصة بالجدول السابقة فلقد وصلت بالجدول رقم (٤١) إلى إحدى عشر تكراراً ، حيث أشار هذا العدد من المبحوثين أنهم لا يعرفون أى من الدول المتخلفة أكثر بعداً عن النظام الديمقراطى • وكما كشفنا بالجدول رقم (٤٠) لن غالبية الذين لا يعرفون يقعون ضمن فئة غير المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والانسانية ، فكانوا موزعين بين تخصصات الكيمياء والطبيعة والجيولوجيا ... الخ •

ولا شك أن تعيين الدول النامية البعيدة عن تطبيق النظام للديمقراطى له ما يبرره فيما ترى عينة الدراسة • والمتأمل فى الجدول رقم (٤٢) يلاحظ أن هناك (مبرراً عاماً) وسبباً (أكثر شيوعاً) وهو (سيادة الديكتاتورية) أو (حكم الفرد) وإن بدا هذا المبرر أو ذلك السبب خلال أكثر من استجابة متنوعة الصياغة ، مختلفة التعبير • ولكن من الملاحظ ان بعض المبررات قد ذكرت لفظ (الديكتاتورية) أو (حكم الفرد) صريحة بينما آثرت بعض الاستجابات الأخرى ان تعطى ذات المضمون أو نفس المحتوى ، مضمون أو محتوى الحكم الديكتاتورى الفردى ولكن بصياغات وألفاظ مختلفة •

فمن الاستجابات التى ذكرت الديكتاتورية أو حكم الفرد صراحة تلك الاستجابة التى تذهب إلى أن بعد هذه الدول عن الديمقراطية يرجع إلى سيادة الديكتاتورية كمنهج للحكم (٨٥٩ ٪) وتلك الاستجابة

الأخرى التى تؤكد سيادة حكم الفرد (٥٧١ ٪) لدى تلك الدول النامية •

أما الاستجابات الأخرى التى كانت تدور فى فلك الديكتاتورية أو حكم الفرد (دون ذكرهما صراحة) فمن أمثلتها : خنق المعارضة السياسية (٥٧١ ٪) ولغياى تعدد الأحزاب (٥٧١ ٪) وللقهر السياسى (٥٧١ ٪) ولأن المجالس النيابية وهمية (٥٧١ ٪) ولغياى الديمقراطية والمساواة (٥٧١ ٪) ، ثم لسيطرة العسكريين عليها (٥٧١ ٪) • ويبدو أن هذا المبرر للأخير (سيطرة العسكريين) قد أضحى مرادفاً للديكتاتورية فيما يظن بعض مبحرثينا وهو ما تكشف لنا من خلال اجاباتهم السابقة •

ولكن يبدو أن المبرر الذى اعتمد عليه المبحوث الذى أكد أن مصر هى الدولة النامية التى لا تطبق الديمقراطية كنظام للحكم قد مال إلى العمومية بحيث لم يكشف عن ملامح خاصة إذ يذهب هذا المبرر إلى ان (واقع المجتمع المصرى ينطق بذلك) ، أما طبيعة هذا الواقع وملامحه فلم يكشف عنها هذا المبرر على الاطلاق •

وقد يختلف البعض مع صاحب هذا الرأى بالنسبة لمصر على اعتبار أن مصر وواقعها ينطقان بعكس ما يقول ، وهى وإن كانت — أى مصر — لا تطبق الديمقراطية كاملة أو أن ديمقراطيتها مازالت تشوبها بعض الشوائب ، إلا أنه مقارنة بغيرها من دول العالم الثالث يجعلها دولة واحدة — إن إستمرت فى نفس الطريق وأصلحت من مسارها — بـ: مجتمع ديمقراطى متميز مستقبلا •

(٥)

وإذا كانت الاشارات السابقة عن طبيعة صيغة الحكم الملائمة للمجتمعات المختلفة ووجهات نظر المبحوثين عن مقومات النظام الديمقراطي وأكثر دول العالم المتخلف (قريبا) أو (بعداً) عنه قد اتسمت بعمومية واضحة إلا اننا أردنا أن نثير مع مبحوثينا مناقشة حول طبيعة البناء السياسى للمجتمع المصرى ودور المثقفين المصريين فى تحديد هوية هذا البناء وتعيين مقوماته •

ويبدو أن هناك ما يشبه الموافقة الجماعية (٨٥ ٪) على أنه من الممكن — بل من الضرورى — أن يكون هناك دور للمثقفين إزاء تحديد مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى • (جدول رقم ٤٣) •

أما عن طبيعة الدور أو الأدوار التى يتصور مبحوثونا أن على المثقفين المصريين أن يقوموا بها بالنسبة للبناء السياسى المصرى فهى تتوزع على ثلاث مستويات :

المستوى الأول : مستوى نظرى يتحدد فى تعيين الأهداف السياسية العامة للبناء السياسى للمجتمع المصرى •

المستوى الثانى : مستوى توجيهى وإرشادى •

المستوى الثالث : المستوى التطبيقى أو العملى وهو يتضمن أمرين :
الأول المشاركة السياسية الواقعية من خلال الأحزاب السياسية • **والأمر الثانى** نقد السلطة ومحاربة الفساد السياسى والاجتماعى •

ويتكشف **المستوى الأول (النظرى)** فيما يذهب إليه البعض من أن على المثقفين المصريين دور هو تحديد الأهداف السياسية للمجتمع (١٠٠ ٪) وبلورة الأهداف الاجتماعية للمجتمع (٣٣ ٪) •

أما **المستوى الثانى** فهو المستوى التوجيهى والإرشادى فيتضح فيما ذهب إليه البعض من أن دور المثقفين المصريين ينحصر فى التوجيه

السياسى لأفراد المجتمع (٦٦٦ ٪) أو توجيه المجتمع بأسره (شريطة توفر الحرية اللازمة لذلك التوجيه - ٦٦٧ ٪) ، ثم توجيه السلطة (٦٦٧ ٪) وتقديم الرأى الآخر (٣٣٣ ٪) فضلا عن تقديم النصيحة والخبرة (٣٣٣ ٪) .

وتتكشف ملامح المستوى الثالث (التطبيقى أو العملى) من تلك الأدوار التى يتصور بعض مبحوثينا أنها منوطة بالمتقنين المصريين إزاء البناء السياسى المصرى ، وهذه الأدوار هى :

- (أ) الاشتراك فى الأحزاب السياسية الجادة (٦٦٧ ٪)
- (ب) المشاركة السياسية الجادة بأى صورة من الصور (٦٦٦ ٪)
- (ج) تطبيق السياسات المخططة عملياً (٣٣٣ ٪)
- (د) المشاركة فى صنع القرار السياسى (٣٣٣ ٪)

هذا عن الأمر الأول بالنسبة للمستوى التطبيقى أو العملى ، أما الأمر الثانى فيتضح فى محاربة الفساد السياسى ونقد السلطة ومحاربة الاستبداد السياسى (٣٣٣ لكل) • (الجدول رقم ٤٤) •

وإذا كانت هذه هى أكثر الأدوار شيوعاً بالنسبة لتصورات المبحوثين عما ينبغى أن يقوم به المثقفون المصريون إزاء تحديد مقومات البناء السياسى المصرى ، إلا أن هناك بعض الأدوار المتصوره الأخرى كصياغة عقول النشء والوساطة بين الطبقات (٣٣٣ ٪) وتحمل المسئولية بوجه عام وبوعى (٣٣٣ ٪) • غير أننا نفاجأ بتصور يضع شروطاً (قبلية) لقيام المثقفين المصريين بأدوارهم تجاه البناء السياسى المصرى ، وهو فى الواقع شرط واحد يتحدد فى ضرورة إنتقاء الاختلاف بين المثقفين المصريين أولاً حتى يمكن أن تتحدد أدوارهم بدقة (٣٣٣ ٪) ولكن يبدو أن هذا الشرط يدخل فى نطاق المعجزات لأنه من العسير أن ينتفى الخلاف بين البشر - وخاصة المثقفين منهم - بل إننا نرى أنه قد يكون فى وجود

الخلاف في حد ذاته ما قد يعين على بلورة الأدوار وتنوعها وجديتها في الآن نفسه •

(٦)

من المؤكد أن غالبية الدول النامية (المتخلفة) تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسى Social Instability (فضلا عن عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى) ، وهى ظاهرة تعد قاسماً مشتركاً بين دول عالمنا المتخلف ، ولها أسبابها العديدة منها للبنائى الداخلى (بظواهره المختلفة) ومنها التاريخى ، ومنها ما وهو اخرجى غير أنه وثيق الصلة بالبنائى والتاريخى •

والسبيل إلى تحقيق الاستقرار السياسى لهذه الدول جد شائك ومتعدد المناحى والاتجاهات ، ويبدو أن ما أشار إليها مبحثونا في الصفحات السابقة من أسباب (بعد) الدول النامية عن تطبيق الديمقراطية كنظام ومنهج للحكم ، قد أضى هو الحل - أو الحلول - التى يقترحها هؤلاء المبحثون للخروج من (مأزق) عدم الاستقرار السياسى ومعاناة الاضطرابات السياسية لدول العالم الثالث المستمرة •

فكانت الديمقراطية ممارسة وتطبيقاً هى المحور الغالب الذى دارت حوله غالبية - وليس كل - الاقتراحات التى تصورها مبحثونها أنها قادرة على إن تأخذ بأيدي هذه الدول للخروج من أزمة عدم الاستقرار السياسى ويتضح هذا الاتجاه (الديمقراطى النزعة) من خلال الاستجابات التالية :

- (أ) تدعيم النظام الديمقراطى الحقيقى (إحدى عشر تكراراً)
- (ب) عن طريق تعدد الأحزاب (خمسة تكرارات)
- (ج) الإقرار بحق المعارضة (تكراران) •
- (د) عن طريق الحرية (تكراران) •

- (هـ) رفض فكرة الحاكم الإله (تكرار واحد)
- (و) تطبيق الدستور (تكرار واحد)
- (ز) عن طريق الرضا للشعبى (تكرار واحد)

ولكن هذا الاتجاه الديمقراطي (من زاويته السياسية) قد قابله اتجاه آخر ينزع نزعة اجتماعية إقتصادية غير انه أقل سيادة وشيوعاً ، ولكنها رؤية على أية حال لها منطقها ولها مبرراتها • وتتكشف هذه النزعة الاجتماعية – الاقتصادية من خلال عدد من الاستجابات نذكر منها :

- (أ) التوازن الاقتصادى (خمسة تكرارات)
- (ب) تحقيق العدالة (تكرار ان)
- (ج) ضمان لقمة العيش (تكرار واحد)

وإذا كان هذان الاتجاهان (السياسى والاجتماعى الاقتصادى) هما الاتجاهان الغالبان إلا أن هناك عدداً آخر من التصورات والإقتراحات التى قدمها بعض مبحثينا لخروج الدول النامية من أزمة عدم الاستقرار ، وتتضح هذه التصورات من خلال الاستجابات الآتية :

- (أ) الاستجابة الأولى ترى أنه من الضرورى ان يتفق صيغة ثابتة – لا تتغير – للحكم بغض النظر عن طبيعة هذه الصيغة أو نوعيتها (تكرار واحد) • وهذه الاستجابة تستهدف الاستقرار فى حد ذاته غير عابئة بكيفية تحقيق هذا الاستقرار السياسى ولحساب – أو على حساب – من يتحقق هذا الاستقرار ؟ •

- (ب) ونقيض الاستجابة السابقة نجد استجابة أخرى ترى أن (صيغة الاستقرار) فى حد ذاتها مرادفة للتخلف ومؤكدة له (تكرار واحد) وأن المجتمع المتغير غير الثابت هو المجتمع الأكثر تقدماً ، أو أن صيغة عدم الاستقرار تتناقض وطبيعة الواقع • والحقيقة أن

صاحب هذه الاستجابة قد وجد أن الاستقرار (نقيض) للصراع ، حيث أن الصراع — الذى يؤمن به — هو المقولة المحورية التى ينبغى على الباحثين أن يتخذوا منها نقطة للإنطلاق فى كل بحوثهم أو دراساتهم •

(ج) ونلاحظ أن الاستجابة الثالثة من بين استجابات تلك الفئة تنزع نحو الايمان بقدرة القيادات التزيهية (هكذا !) على تحقيق الاستقرار السياسى (تكرار واحد) • غير أن هذه الاستجابة لم تكشف لنا عن هوية هذه للقيادات (التزيهية) ولا عن طبيعة المناخ الذى تعمل فى ظله هذه القيادات ، هل هو مناخ ديمقراطى أم غير ذلك ؟ •

وواضح أن هذه الاستجابة — بغض النظر عن تحفظنا هذا — تميل إلى الايمان بقدرة (الفرد أو الأفراد) (وهم عادة الحكام) على تحقيق الاستقرار السياسى للمجتمع ، وهذه الاستجابة — كما هو واضح — تعزف على ذات النغمة التى آمن — ومازال يؤمن بها — أصحاب الاتجاهات القيادية الكارزمية الإلهامية التى عانى — ومازال يعانى منها — بعض مجتمعات عالمنا المتخلف •

وقد يفهم من إشاراتنا هذه أننا نرفض فكرة أو مقولة القائد والقيادة الكارزمية ، ولكن على العكس نحن نؤمن بها شريطة أن تكون فى إطار نظام سياسى Political System متكامل ينهض — فيما أرى — على مقولة الحرية ويعمل من خلال منظومة الديمقراطية •

(د) أما الاستجابة الالافته فهى التى ترى أن الاستقرار السياسى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعرف للحقيقى على رغبات الشعب (تكرار واحد) •

غير أن كلمة (رغبات الشعب) تميل إلى الابهام والغموض وتثير فى حصد ذاتها عدداً من الأسئلة تتعلق بنوعية هذه الرغبات (وهل كل رغبات الشعب ينبغى أن تحقق ؟) وطبيعة (الشعب) ، أى شعب ، أى

الطبقات أو الشرائح فيه ؟ ثم الرغبات نفسها هل هي رغبات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية ؟ ثم ما هو الحال بالنسبة للشعب الذى يميل إلى الأمية ، هل يستطيع أن يحدد (حقيقة) الصالح من غير الصالح بالنسبة لأهدافه ورغباته ؟ ثم ألا يتعارض التدخل — ان حدث — فى تحديد رغبات للشعب من قبل حاكميه مع مبدأ الحرية ؟ وألا يعتبر هذا وصايا على الشعب وما يتناقض مع مبدأ الحرية واحترام إرادة الشعب ؟

فى الواقع كل هذه التساؤلات قد أثارته لدينا كلمة (رغبات) الشعب ، وإن كنا نعتقد — بداءة — أن صاحبها ممن يميلون إلى (الاهتمام) بالقاعدة العريضة بحيث لا تكون قرارات الدولة بمبعدة عن هذه القاعدة أو غريبة عنها ، بل متسقة مع رغباتها ، ولعل هذه الاستجابة — بهذا التصور — قد اقتربت من مفهوم (إحترام إرادة الأمة) الذى يعد أحد المقولات الأساسية التى ينهض عليها للفكر الديمقراطى الغربى .

(هـ) غير أن هناك إستجابة أخرى تستحق منا وقفة وتأمل ، وهذه الاستجابة وإن بدا أنها وثيقة الصلة بالبعد السياسى الديمقراطى ، إلا أنها — من حيث المضمون — قد تكشف عن تصور متميز يستحق ان نشير إلى بعض ملامحه . وهذه الاستجابة هى التى ترى أن تحقيق الاستقرار السياسى لا يتم إلا من خلال للحرية عن طريق الديمقراطية (الموجهة) . وموطن الاثارة هنا يكمن فى كلمة (الموجهة) Oriented ، إذ أن الأمر بالنسبة لى جد مختلف إذ كيف تستقيم الحرية — كمقولة محورية للديمقراطية — فى ظل توجيه عادة ما يكون سلطويا . ونعمة الديمقراطية الموجهة ، أو (ضوابط) الديمقراطية قد استخدمها بعض حكام دول للعالم الثالث لممارسة الحكم الاوتوقراطى الفعلى تحت ستار الديمقراطية من خلال الضوابط أو من خلال التوجيه .

والضوابط الوحيدة التى ينبغى أن تنظم العمل الديمقراطى يجب أن تتبع من الدستور شريطة أن يكون الدستور نفسه مضموناً وصياغةً وليد إجراءات ديمقراطية وليس نتاج تصور فرد أو فئة أو طبقة أو هيئة ذات مصالح خاصة .

(أنظر الجدول رقم ٤٥)

(٧)

وتقودنا فكرة الديمقراطية الموجهة التى تضر - عادة - نزعة أوتوقراطية فى الحكم إلى الإشارة إلى بعض الدول التى تكشف عن وجهها التسلطى فى الحكم وهى الدول ذات النظام الحزبى الواحد وهى دول تتميز عن الدول ذات الاتجاه الديمقراطى الموجه بالوضوح لايدولوجى بغض النظر عن اتفاقنا - أو اختلافنا - مع هذه الايديولوجية ، وموطن التساؤل بالنسبة لهذه الدول ذات الاتجاه الحزبى الواحد ، هو انه رغم نزعتها الاوتوقراطية الواضحة فإن زعماءها يحظون بمكانة شعبية - صدقاً أو كذباً - متميزة وبتأييد جماهيرى لافت لا يتسق والطبيعة الأوتوقراطية للحكم .

ويبدو ان التفسيرات التقليدية - وإن كانت صادقة إلى حد كبير - لباحثى علم الاجتماع السياسى لهذه الزعامات من واقع مقولات ماكس فيبر Weber عن أنماط الزعامات ومنها الزعامات الكارزمية الإلهامية Charismatic Leadership ، يبدو أن هذه التفسيرات لا تـجـد انعكاساً لها من واقع تفسيرات مبحثنا لأسباب شعبية هذه الزعامات الاوتوقراطية .

والتأمل فى التفسيرات التى قدمها مبحثنا لهذه الظاهرة يكشف عن أن هناك تيارين أساسيين :

التيار الأول : يعزو هذه الظاهرة إلى الدور المضلل الذى تقوم به وسائل الإعلام (بتوجيه من السلطة) لإضفاء هالات من العبقرية

(والقدسية !) لهذه الزعامات مبررة أعمالها (وكثيرا من أخطائها) مضيئة عليها طابع البطولات الذرقة النابعة من القدرات المتعظمة للزعيم التي تتجاوز قدرات البشر ! ؟؟

ولقد تجلى هذا التيار في عدد من الاستجابات من أبرزها :

- (أ) تضليل للشعب من خلال أجهزة الاعلام الموجهة (١٤٢ ٪)
- (ب) قد يكون الحاكم — من خلال أجهزة — ديماجوجيا ضلل الناس (٢٩ ٪) •

أما التيار الأساسي الثاني : فهو ذلك التيار الذي يرجع شعبية هؤلاء القادة إلى عدم نضج الجماهير ذاتها وعدم قدرتها على التمييز ونزوعها نحو العاطفة ، ولا شك ان هذا التيار وأن كان يمثل إتجاهاً متميزاً إلا اننا ينبغي أن نشير إلى ان عدم نضج الجماهير — أو غوغائيتها كما يذهب البعض — هو نتاج لطبيعة نظام الحكم السائد وليست سببا له • ولقد تكشف هذا التيار خلال عدد من الاستجابات منها :

- (أ) غوغائية الجماهير (٨٥ ٪) •
- (ب) جهل الجماهير (٥٧ ٪) •
- (ج) للشعوب عاطفية غير ناضجة (٥٧ ٪) •
- (د) تخلف الجماهير (٢٩ ٪) •
- (هـ) هذه الشعبية تخلف وشعوذة (٢٩ ٪) •

ورغم أن هذين الاتجاهين هما الاتجاهان الأساسيان بالنسبة لتصورات عينة الدراسة وتفسيراتها الشعبية قادة الدول النامية ، إلا أن هناك عدداً آخر من الاستجابات من أبرزها تلك الاستجابة التي ترجع شعبية هذه الزعامات إلى ذلك الدور الثوري التحريري الذي قامت به بالنسبة لشعوبها (٨٥ ٪) وتتماثل — إلى حد كبير — مع تلك

الاستجابة ، استجابة أخرى تذهب إلى أن هذا العالم أو الزعيم (ذا الشعبية) قد يكون ناضجاً رشيداً قد استطاع إنقاذ بلاده من بعض الأزمات فيستحق بالتالي هذه الشعبية (٥٧ ٪) •

أما الاستجابة الثالثة التي تتميز بهوية خاصة فهي تلك التي ترى ان شعبية هؤلاء القادة أو الحكام ترجع إلى أن هناك إتساقاً وتقابلاً بين اتجاهات هؤلاء القادة واتجاهات شعوبهم (٥٧ ٪) وهذه الاستجابة تريد أن تؤكد أن هؤلاء القادة ما هم إلا تجسيد لرغبات الأخم وترجمة (صادقة !!) لآمال شعوبهم •

ويؤكد للمعنى السابق ما ذهب إليه مبحوث واحد إلى ان السبب في شعبية هؤلاء الحكام والقادة يرجع إلى انهم عادة ما يتحدثون عن آمال وآلام شعوبهم (٢٩ ٪) •

ولكن ألا تشي هاتان الاستجابتان بأن (حديث) هذه النوعية من الزعماء عن آمال شعوبهم وآلامها هي ضرب من ضروب الاستفادة من بساطة هذه الشعوب وقابليتها للاستهواء ، وتعد في الآن نفسه مؤشراً لقدرة هذه الزعامات على استثمار هذه البساطة للايهام بأنها — أي هذه للزعامات — قادرة على ترجمة هذه الآمال والأهداف إلى إنجازات مادية ملموسة ، ولعل الفشل الذي تردت فيه غالبية زعامات العالم الثالث لخير دليل على كذب دعواهم هذه •

غير أننا نفاجأ باستجابتين متناقضتين ، الأولى تبرر شعبية هذه الزعامات بعدم وجود أحزاب متعددة (٢٩ ٪) تفسح المجال لقيادات أو زعامات أكثر الأمر الذي لا يبقى معه إلا هذا للزعيم الأوحده أو او ذاك ، بينما الاستجابة الثانية (وهي على نقيض الأولى) ترى ان الدول ذات النظام الحزبي للواحد دول ديمقراطية !! ولذلك فإن قاداتها يتمتعون بشعبية لنتيجة لهذه الديمقراطية (٢٩ ٪) ويا للعجب : الدول ذات النظام الحزبي (الواحد !!) دول ديمقراطية ؟ إذن بماذا نسمى الدول متعددة الأحزاب ؟؟ أليس تعدد الأحزاب — في حد ذاته — أحد مقومات النظام الديمقراطي ؟؟

وإذا كان هناك تيار سابق يعزو شعبية هذه الزعامات إلى بساطة الشعوب وعدم نضجها إلا أننا نجد استجابة مغايرة لهذا الاتجاه أو لهذا التيار ، هذه الاستجابة تعزو شعبية زعامات العالم الثالث إلى أن شعوب هذا للعالم شعوب ذات قدر عال من التعليم ، وبسبب هذا التعليم فإنها تضيف على زعامتها قدراً متميزاً من الشعبية • وهذه الاستجابة — لتناقضاتها وغرابتها — لا تستحق منا أى تعليق ! ؟

ثم نفاجأ باستجابة أخيرة تنفى كلية أن تكون هناك شعبية لأحد (حتى ولو كانوا الزعماء) في هذه الدول المتخلفة ، حيث تذهب هذه الاستجابة إلى أنه لا شعبية لأحد في ظل هذه الدول (٢٨ ٪) •

أما هؤلاء الذين أعلنوا عدم قدرتهم على تبرير شعبية هذه القيادات فكانت نسبتهم عالية إلى حد ما (١٧ ٪) حيث كانت استجاباتهم (لست أدري !) مؤشراً لعدم قدرتهم على إيجاد التبرير أو التفسير المناسبين : والواقع أن غالبية هؤلاء ممن ينتمون إلى التخصصات العلمية — البعيدة عن التخصصات الاجتماعية والانسانية — مثل الكيمياء والطبيعة والجيولوجيا وهو ما اتضح لنا عند الكشف عن هوية هؤلاء (اللا أدريين) • (أنظر الجدول رقم ٤٦)

(٨)

وقد يوحى المناخ الذى تعيشه مصر الآن في ظل الديمقراطية (النسبية) بإمكانية طرح تساؤلنا الراهن عن مدى إمكانية تحقيق بعض (الفئات) للديمقراطية في مصر إذا قدر لها — أى لهذه الفئات — أن تتولى مقاليد السلطة والحكم ؟ •

ويبدو أن ميل غالبية مبحثينا (٥١٤ ٪ — الجدول رقم ٢٩) إلى اعتبار المثقفين المصريين أحد صفوات المجتمع المصرى المتميزة قد دفعهم إلى (الظن) بأن المثقفين هم أقدر الفئات على تحقيق

الديمقراطية إذا ما قدر لهم أن يحكموا مصر (إحدى وعشرون تكراراً) ،
 يليهم العلماء (أى من يعملون فى العلم سواء أكان علماً طبيعياً أو
 اجتماعياً انسانياً) (تسعة تكرارات) •

ويبدو أن الثقة مازالت قائمة فى قدامى السياسيين (المقصود بهم
 هؤلاء الذين كانوا يشتغلون بالسياسة قبل يوليو ١٩٥٢) حيث نالت
 هذه الفئة لمهانية تكرارات ، بينما لم يحظ العسكريون إلا بتكرار واحد ،
 وهو أمر يستقيم مع النتائج السابقة والتي من أبرزها النتائج الواردة
 بالجداول (٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢) وهى النتائج التى كشفت
 عن صراع للعسكريين مع المثقفين (وهو صراع سياسى فى المحل الأول)
 من جهة وعن أنسب أشكال الحكم ملائمة للدول النامية (والذى يتخلى
 فيه العسكريون عن الحكم) من جهة ثانية ، وعن بعض ملامح النظام
 الديمقراطى ومقوماته (عندما يتخلى العسكريون عن الحكم) من جهة
 ثالثة ، وعن طبيعة بعض دول العالم الثالث البعيدة عن الديمقراطية
 (كل الدول التى يحكمها العسكريون) من جهة رابعة •

ولكن نتائج الجدول رقم (٤٧) تكشف عن إتجاه تشاؤمى مثلته
 ثلاثة تكرارات ، وهذا الاتجاه يرى أن أى فئة يقدر لها الوصول إلى
 لن تتجه إتجهاً ديمقراطياً بل ستكون إلى الديكتاتورية أقرب •

ولا شك أن هذه (الثقة المفقودة) لها أسبابها التاريخية سواء أكان
 قبل يوليو ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ رغم أن ما قبل يوليو ١٩٥٢ كان
 يبعث بالأمل للممارسات الديمقراطية (رغم المآخذ التى يمكن أن تؤخذ
 عليها) التى كانت سائدة آنذاك •

ولكن هذه النزعة التشاؤمية (والتى لها أسبابها الموضوعية) لم
 تمنع من أن يكون هناك مباحث ذو إتجاه تفاؤلى (وهو يعد إتجهاً
 غريباً وسط هذا التيار التشاؤمى) يرى أن كل هذه الفئات يمكن لها
 أن تطبق الديمقراطية إذا ما أتيحت لها فرص للسيادة والحكم •

(أنظر الجدول رقم ٤٧)

[إستخلاصات الفصل الرابع]

ويمكننا من خلال عرضنا السابق للاتجاهات السياسية والرؤى الأيديولوجية لصفوتنا المتعلمة أن نستخلص النتائج الآتية :

١ - إحتل النظام الديمقراطي القمة بالنسبة لتصورات المبحوثين فيما يتعلق بأنسب صور الحكم وأكثرها ملائمة للدول النامية يليه حكم الفرد أو للتصور الاوتوقراطي كصيغة ارتضاها البعض لحكم الدول النامية .

٢ - يرى المبحوثون أن كلا من الحرية والمعارضة والنقد وتعدد الأحزاب تعد من أبرز مقومات النظام الديمقراطي (البعد للسياسى) ويرى آخرون أن العدالة المساواه وتكافؤ الفرص (البعد الاجتماعى الاقتصادى) تعتبر من أهم مقومات الديمقراطية ، كأن هناك إذن بعدين للديمقراطية بعد سياسى ، وبعد اجتماعى اقتصادى .

٣ - تعد دولة الهند (فيما يتصور غالبية مبحوثينا) أكثر دول العالم الثالث تطبيقاً للديمقراطية ، إلا أن هناك فئة أخرى قد إعتزست على المبدأ الخاص بإمكانية توفر الديمقراطية في دول العالم الثالث أو الظن باحتمالية وجودها لأن هذه الدول تعاني - فيما تعاني - من أزمة غياب الديمقراطية .

٤ - يميل غالبية مبحوثينا إلى النظر إلى الدول النامية - كلها - باعتبارها بعيدة كل البعد عن النظام الديمقراطي وإن تساوت بعد ذلك بعض الدول العربية والافريقية والآسيوية .

٥ - إعتد المبحوثون في تحديدهم لأسماء الدول النامية البعيدة عن النظام الديمقراطي على عدد من المبررات من أبرزها سيادة الديكتاتورية وحكم الفرد وخنق المعارضة السياسية .

٦ - هناك ما يشبه الاجماع على ضرورة أن يكون للمثقفين المصريين دور في تحديد مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى •

٧ - نحدد دور المثقفين فى تعيين مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى من خلال ثلاث مستويات رئيسية :

(أ) المستوى الأول : يتمثل فى تعيين أهداف البناء السياسى وملامحه الأساسية •

(ب) المستوى الثانى : هو المستوى التوجيهى أو الإرشادى (توجيه أفراد المجتمع - توجيه السلطة ... الخ) •

(ج) المستوى الثالث : مستوى تطبيقى أو واقعى ويتمثل فى المشاركة السياسية من خلال الأحزاب والمشاركة فى صنع القرار السياسى بوجه عام •

٨ - تركزت إقتراحات غالبية المبحوثين للخروج من مأزق عدم الاستقرار السياسى باعتباره واحداً من الظواهر المرضية للكبرى التى تعاني منها الدول النامية حول الديمقراطية باعتبارها منهجاً واسلوباً وممارسة ، تليها فكرة التوازن الاقتصادى والاجتماعى والعدالة الاجتماعية • ثم ما أسماه البعض الحرية من خلال الديمقراطية الموجهة •

٩ - يميل مبحوثونا إلى تفسير شعبية بعض زعماء الدول النامية من خلال منظرين أساسيين :

(أ) الأول : يعزوها إلى تضليل وسائل الاعلام الموجهة من خلال السلطة •

(ب) الثانى : عدم نضج الشعب ونزوعه نحو العاطفة وغوغائيته أحياناً •

١٠ - يرى المبحوثون - أو غالبيتهم - أن المثقفين - ثم العلماء والسياسيين القدامى - أكثر الفئات تحقيقاً للديمقراطية إذا ما قدر لأي منها أن تتولى مقاليد السلطة والحكم في مصر ، بينما لم يحظ العسكريون إلا على تكرار واحد وهو يعكس الاتجاه العام الذى وقفه مبحوثونا من العسكريين • وهو ما كشفت عنه النتائج السابقة •

الجدول رقم (٣٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لأنسب صور الحكم
ملاءمة للدول النامية

أنسب صور الحكم كما يراها المبحوثون	العدد	%
النظام الديمقراطي	١٩	٥٤ر١
الحكم الدستوري الاسلامى	٦	١٧ر٥
للنظام الذى يتحلى فيه العسكريون عن السياسة	٢	٥ر٧
العلمانية والليبرالية الانسانية	١	٢ر٨
قدر أكبر من الحرية	١	٢ر٨
الشورى	١	٢ر٨
توليفة تجمع ما بين النظامين الرئاسى والبرلمانى	١	٢ر٨
الديكتاتورية المستتيرة فى إطار نظام جمهورى	١	٢ر٨
حكم الفرد	١	٢ر٨
الديكتاتورية	١	٢ر٨
لا تعليق	١	٢ر٨
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٣٩)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لمقومات
النظام الديمقراطي

التكرارات	مقومات النظام الديمقراطي
٦	حرية الرأي والمعارضة
٥	تكافؤ الفرص والكفاية والعدل والمساواة
٤	النظام الحزبي وحرية تكوين الأحزاب
٣	انتخابات حرة
٣	عدالة توزيع الثروة
٣	هي مقومات النظام الاسلامي
٣	ما هو متعارف عليه في الفكر الغربي
٢	حرية النقد
٢	مجلس نيابي منتخب
٢	الشمسوري
٢	عندما يتخلى العسكريون عن الحكم
١	حرية تكوين الصحف
١	للعلمانية والليبرالية
١	عدم إهمال رأى الشعب
١	المصالحة الطبقية
١	إعطاء فرص الحياة
١	الحرية مع الالتزام
١	خضوع الأقلية للأغلبية
١	سيادة القانون
١	ليست هناك ديمقراطية مطلقة

الجدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لأكثر دول العالم
المتخلف تطبيقاً للنظام الديمقراطي

أكثر دول العالم المتخلف تطبيقاً للديمقراطية	عدد	%
الهند	١٤	٤٠ر٠٪
كل دول العالم المتخلف تعاني من أزمة غياب الديمقراطية	٩	٢٥ر٧١٪
مصر	١	٢ر٨٥٪
اليمن الشمالي	١	٢ر٨٥٪
إسرائيل	١	٢ر٨٥٪
كل الدول التي لا يحكمها حزب واحد أو حكم عسكري	١	٢ر٨٥٪
من الصعب تحديد ذلك دون دراسة	٦	٢ر٨٥٪
لا أعرف	٧	٢٠ر٤٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر٠٠٪

الجدول رقم (٤١)
توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لأكثر دول العالم
المتخلف بعداً عن الديمقراطية

التكرارات	أكثر الدول المتخلفة بعداً عن الديمقراطية
٦	كل للدول المتخلفة
٣	السعودية
٣	كثير من الدول الإفريقية
٢	الصومال والحبشة
٢	باكستان
٢	جنوب أفريقيا
٢	كل الدول التي يحكمها العسكريون
١	كل دول العالم المتخلف ما عدا الهند
١	كل للدول العربية
١	مصر
١	أوغندا
١	غانا
١	إسرائيل
١	ليبيا
١	سوريا
١	السلفادور والأرجنتين
١	غالبية دول أمريكا اللاتينية
١	دول الخليج العربي
١	كوبا
١	كل الدول التي تتظاهر بالديمقراطية
١	لا بد من إجراء دراسة لتحديد ذلك
١١	لا أعرف

الجدول رقم (٤٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم للأسباب التى يعتمدون عليها
فى تحديد الدول المتخلفة البعيدة عن النظام الديمقراطى

الأسباب	عدد	%
لسيادة الديكتاتورية كمنهج للحكم	٣	٨ر٥٩ %
لسيطرة العسكريين عليها	٢	٥ر٧١ %
لسيادة للديمقراطية الشكلية	٢	٥ر٧١ %
خندق المعارضة السياسية	٢	٥ر٧١ %
لغياب الديمقراطية والمساواة	٢	٥ر٧١ %
لضياع حقوق الإنسان	٢	٥ر٧١ %
لغياب تعدد الأحزاب	٢	٥ر٧١ %
للقهر السياسى	٢	٥ر٧١ %
لأنها نظم إدعائية	٢	٥ر٧١ %
لغياب القانون	٢	٥ر٧١ %
سيادة حكم الفرد	٢	٥ر٧١ %
لسيادة العنصرية	٢	٥ر٧١ %
مجالسها النيابية وهمية	٢	٥ر٧١ %
لسيطرة أمريكا على بعض هذه الدول	٢	٥ر٧١ %
بالنسبة لمصر واقعها ينطق بذلك	١	٢ر٨٧ %
واقع الدول المتخلفة ينطق بذلك	١	٢ر٨٧ %
لا تعليق	٤	١١ر٤٤ %
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠ %

الجدول رقم (٤٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما إذا كان من
الممكن أن يكون للمثقفين المصريين دور في تحديد
مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى

وجهة النظر	عدد	%
نعم	٣٠	٨٥٫٧٪
لا	٥	١٤٫٣٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠٫٠٪

الجدول رقم (٤٤)

توزيع أفراد العينة الذين رأوا أنه من الممكن أن
يكون للمثقفين المصريين دور في تحديد مقومات البناء
السياسي المصري من حيث رؤيتهم لطبيعة هذا الدور

طبيعة الدور المتصور	عدد	%
تحديد الأهداف السياسية للمجتمع	٣	١٠ر١
توجيه السلطة	٢	٦ر٦٧
التوجيه السياسي لأفراد المجتمع	٢	٦ر٦٧
الاشتراك في الأحزاب السياسية الجادة	٢	٦ر٦٧
المشاركة السياسية الجادة بأي صورة من الصور	٢	٦ر٦٧
توجيه المجتمع بشرط توفر للحرية	٢	٦ر٦٧
نقد الفساد السياسي من خلال مؤسسات المثقفين إذا		
كانت حرة	٢	٦ر٦٧
تقديم النصيحة والخبرة	٢	٦ر٦٧
تقديم الرأي الآخر	١	٣ر٣٣
محااربة الاستبداد السياسي	١	٣ر٣٣
المشاركة في صنع القرار السياسي	١	٣ر٣٣
الدعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية	١	٣ر٣٣
تحمل المسؤولية بوجه عام ولكن بوعي	١	٣ر٣٣
الوساطة بين الطبقات	١	٣ر٣٣
تطبيق السياسات للمخططة علميا	١	٣ر٣٣
بلورة الأهداف الاجتماعية للمجتمع	١	٣ر٣٣
صياغة عقول النشء	١	٣ر٣٣
لا يتضح دور المثقفين إلا في حالة إنتفاء		
التعارض بينهم	١	٣ر٣٣
لا أدري	٣	١٠ر٠
الإجمالي	٣٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٤٥)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم
في كيفية تحقيق الاستقرار السياسي
للدول المتخلفة

التكرارات	وسائل تحقيق الاستقرار السياسي
١١	عن طريق تدعيم النظام الديمقراطي الحقيقي
٥	تعدد الأحزاب
٢	عن طريق التوازن الاقتصادي
٢	الاقرار بحق المعارضة
٢	عن طريق الحرية
٢	تطبيق النظام الاسلامي
١	أن يكون هناك نظام ثابت للحكم بغض النظر عن نوعيته
١	عن طريق القهر
١	الحكم عن طريق الرضا الشعبي
١	رفض فكرة الحاكم الإله
١	الحرية في حدود الديمقراطية الموجهة
١	تطبيق الدستور
١	التعرف للحقيقي على رغبات الشعب
١	ضمان لقمة العيش
١	عن طريق القيادات النزيهة
١	فكرة الاستقرار في حد ذاتها تأكيد للتخلف
١	عن طريق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي
٣	لا تعليق

الجدول رقم (٤٦)
توزيع أفراد العينة وفقا لتفسيراتهم
لشعبية بعض القادة السياسيين في
بعض الدول ذات النظام
الحزبي الواحد

التفسيرات	عدد	%
لتضليل الشعب خلال أجهزة الإعلام الموجهة	٥	١٤ر٢
لأن هؤلاء الحكام قادوا حركات تحرير شعوبهم	٣	٨ر٥
غوغائية الجماهير	٢	٥ر٧
جهل الجماهير	٢	٥ر٧
قد يكون الحاكم رشيدا أنقذ بلاده من أزمات	٢	٥ر٧
الشعوب عاطفية غير ناضجة	٢	٥ر٧
لتوافق اتجاه هؤلاء القادة مع اتجاهات شعوبهم	٢	٥ر٧
نظام الحزب الواحد نظام ديكتاتوري لا يفرز قادة		
لهم شعبية	٢	٥ر٧
هذه الشعبية هي تخلف وشعوذة	١	٢ر٩
في للدول النامية عادة ما تنسب الأعمال الكبيرة		
للقادة الأفراد	١	٢ر٩
قد يكون الحاكم ديماجوجيا ضلل الناس	١	٢ر٩
لعدم وجود أحزاب متعددة	١	٢ر٩
لان هؤلاء القادة يتحدثون عادة عن آمال		
وآلام شعوبهم	١	٢ر٩
تخلف الجماهير	١	٢ر٩
لأن الدول ذات الحزب الواحد دول ديمقراطية	١	٢ر٩
لأن شعوب تلك الدول شعوب متعلمة	١	٢ر٩
لا توجد شعبية لأحد في ظل هذه الدول	١	٢ر٩
لست أدري	٦	١٧ر٠
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٤٧)

توزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم
لأكثر الفئات تحقيقا للديمقراطية
في مصر اذا ما قدر لها
أن تحكم

التكرارات	الفئات والاستجابات
٢١	المثقفون
٩	العلماء
٨	السياسيون القدامى
١	العسكريون
٣	إذا ما وصل أحدهم الى الحكم فلن يطبق الديمقراطية
١	كلهم يطبقون الديمقراطية
٣	لا أعرف

الفصل الخامس

صفوتنا المتظمة : وقضايا الراديكالية والمحافظة

تمهيد

مازال موقف مثقفى الدول النامية بوجه عام والمثقف المصرى على وجه الخصوص — من قضايا الانسان والمجتمع موقفاً يتسم بالغموض ، وترداد اشكالية هذا الموقف وتتفاقم حدته عندما يجبر مثقفنا هذا على ضرورة (الاختيار) ، ويكون فى اختياره هذا كشف عن رؤيته الحقيقية وازاحة لستار موقفه الواقعى •

وتباينت الآراء حول مثقفى دولنا النامية فمن اتهام صريح بالاستكانة والرضا بالأمر الواقع — بل وبالعالة للسلطة أحياناً — الى تمجيد فى أحيان أخرى لمواقف بطولية تعى الواقع وتحلله وتثور عليه ، أو تتخذ منه — وهو ما يعتبر أبسط شكل من أشكال عدم الرضا — موقفاً نقدياً Critical •

ومشكلة مثقفنا المصرى — إن وجدت فى المرحلة للراهنه — ان تاريخه فى عصرنا الحديث قد كشف عن أصحاب رؤى نقدية ، غير مهادنة للواقع الاجتماعى والسياسى (وإن كان هذا لم يمنع من وجود بعض أصحاب الفكر المهادن — المهادن للسلطة الحاكمة ، وأخرى متأرجحة بين الثورية والمهادنة) (١) ، وهى فئة (أعنى أصحاب للرؤى النقدية) كان لها ثقلها السياسى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع ، بيد أن الحال الآن أضحى مثار تساؤل عن الموقف الواقعى للمثقفين المصريين والموقف الذى ينبغى أن يتخذه هؤلاء المثقفون من قضايا الانسان المصرى ومشكلاته بزواياها السياسية والاجتماعية والثقافية ... الخ •

ولقد أردنا فى هذا الفصل أن نبدأ فى الكشف عن تصورات مبحوثينا — وهم دن الصفوة المتعلمة — عن موقف المثقف المصرى من قضايا مجتمعه

(١) أنظر : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى ، دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ •

وسمات هذا الموقف وهويته من حيث كونه موقفا نقديا معارضا أم موقف مهادن مستكين ثم البواعث التي يتصورنها كأسباب لفشل بعض مثقفينا في أن تكون لهم رؤية نقدية •

وفي نطاق قضية المعارضة يثير هذا الفصل مسألة العلاقة بين ظاهرة معارضة المثقفين وأزماتهم الاقتصادية وكيف أن الثانية قد تكون دافعا للأولى على نحو ما يذهب بعض باحثى علم الاجتماع السياسى ، كذلك مسألة مدى انتشار الأمراض النفسية وظواهر الاكتئاب النفسى بين المثقفين وأسباب ذلك ، ثم ظاهرة التمرد من حيث بواعثها وأسبابها والأشخاص الموجهة ضدهم هذه الظاهرة •

ومن بين الاصطلاحات التى اوضحت شائعة فى الآونة الراهنة اصطلاح [المثقف المرتزق] Freelancer ، والذي قد يعنى به البعض المثقف صاحب (اللاموقف) ان صح هذا التعبير ، فكان لزاما علينا أن نكشف عن وجهات نظر مبحوثينا إزاء هذه القضية والى أى حد — فيما يتصورون — يمكن أن نؤكد أن هناك من يتصف بهذه الصفات بين مثقفينا المصريين •

ونقيضا للمثقف المرتزق نجد المثقف صاحب الاتجاه للنقدى — الذى قد يتخذ شكلا راديكاليا فى كثير من الأحيان وليس فى كل الأحيان — فكان تساؤلنا لصفوتنا المتعلمة عن العوامل التى يتصورنها بواعث لتخلق الاتجاهات الراديكالية Radical attitudes بين المثقفين بوجه عام وتصورات هذه الصفوة لمعنى كل من الاتجاهات الراديكالية والمحافظة فى مجالى السياسة والاجتماع ، ووجهات نظر هذه العينة من الصفوة المتعلمة فى الأسباب التى قد تدفع المثقفين الى الاستكانة والرضا بالأمر الواقع •

ولاشك أن فصلنا الراهن يحاول — كغيره من الفصول السابقة — أن يكشف عن اتجاهات عينة الدراسة إزاء هذه القضايا التى قد تعيننا على كشف مدى الوعى السياسى لهذه العينة ، ومن المؤكد أن قضايا التمرد والثورية والمواقف المحافظة والراديكالية ومواقفهم منها قد تخطو بنا

نحو فهم الاتجاهات الحقيقية لهذه العينة والتي قد نجد تنمة لها في الفصل الذي سوف يلي ذلك •

(١)

لعل أول قضية أردنا أن نثيرها كشفاً للاتجاهات النقدية والراديكالية - وتصورات مبحثينا عنها بالنسبة للمثقف المصرى - وما يرتبط بها من قضايا فرعية أخرى هي القضية الخاصة بمدى نجاح أو فشل المثقفين المصريين في أن يكونوا رؤية نقدية Critical View إزاء مشكلات المجتمع المصرى وقضاياها المختلفة •

من الواضح ان هناك تأرجحاً في اتجاهات مبحثينا إزاء هذه المسألة ، وإن كان هناك إتجاه أكثر ثقلاً ، وهو الاتجاه الذى يرى ان (بعض) مثقفينا قد نجح في أن يكون رؤية نقدية إزاء قضايا مجتمعه (٤٨٦ ٪) • وفى مقابل هذا الاتجاه الغالب • هناك إتجاهان آخران ، الأول لا يرى أن المثقفين المصريين قد نجحوا في تكوين هذه الرؤية النقدية (٢٨٦ ٪) ، أما الاتجاه الثانى (وهو أقل الإتجاهات الثلاثة ثقلاً من حيث الكم) فهو ذلك الاتجاه الذى يرى أن المثقفين المصريين قد نجحوا في صياغة رؤية نقدية لقضايا المجتمع المصرى (٢٠ ٪ - الجدول رقم ٤٨) •

وهذا الإجماع المنكر لنجاح المثقفين المصريين في تكوين رؤية نقدية (إذا أخذنا في الاعتبار المنكرين كلية أو الذين قالوا بنجاح البعض) قد أسسوا إتجاههم هذا إنطلاقاً من بعض المبررات التى يمكن تكثيفها في المحاور الآتية :

المحور الأول : القمع السياسى وتكبيد الحرية : وهو المحور الذى أكدته الاستجابة الأولى (١٤٨ ٪ - الجدول رقم ٤٩) التى ذهبت إلى أن فشل المثقفين المصريين هذا يرجع إلى ضغوط القهر السياسى

ومحاولات تكبيل حرياتهم في التعبير ، ويمكن أن ندخل في إطار هذا المحور تلك الاستجابة التي رأت أن فشل مثقفينا هذا يرجع إلى أنهم يسيرون في ركاب السلطة الحاكمة (٧٤٪) ، وفي تصوري أن مساهمة السلطة الحاكمة والسير في ركابها تعد إنعكاساً للقهر السياسي Political Coercion ونتيجة له ، إلا أن هذه المساهمة - فيما نرى - تعتبر أسوأ رد فعل يمكن أن نتوقعه من ممارسة السلطة الحاكمة لعمليات القهر السياسي أو الايديولوجي ، فهو شكل من أشكال المهادنة المقوتة التي تنطوي على إذلال بشري مهين .

ومن اللافت أن هذا المحور يميل إلى أن يعزو فشل مثقفينا المصريين إلى الظروف السياسية الموضوعية التي مرت بالمجتمع المصرى محملاً إياها تبعات عدم نجاحهم . ولكن رغم هذه الرؤية (الموضوعية !! ؟؟) إلا أننا نرى أن (الاستجابة الذاتية) لهذه الظروف شريك - ذو نصيب كبير - فيما وصل إليه حال مثقفينا من فشل في تكوين هذه الرؤية النقدية . ولكن يبدو أن الاستجابة التي تذهب إلى أن مثقفينا يعيشون في حالة تمزق (٣٧٪) يترجم لنا الحال الذي وصلت إليه هذه الفئة في المجتمع .

المحور الثانى : يكشف هذا المحور عن إتجاه عينة الدراسة إلى أن ترجع فل المثقفين المصريين هذا إلى (أبعاد ذاتية) تتعلق بالمثقفين أنفسهم ، ومن أبرز استجابات هذا المحور هي تلك الاستجابة التي تعزو فشل المثقفين هذا إلى ذاتيتهم المفرطة (١١٪) ولأن تصوراتهم لحل المشكلات السياسية والاقتصادية قاصرة (٧٤٪) ولتصور ثقافتهم الإسلامية والسياسية والتاريخية (٣٧٪) والتباينات الفكرية بينهم (١١٪) .

كما أن هذه الأبعاد الذاتية تتكشف من خلال بعض الاستجابات الأخرى والتي تتربع على قممها إختلاف المثقفين على كيفية تحديد إطار

للمجتمع (٣٧٪) ، وعدم وجودهم كقوة مؤثرة في المجتمع (٣٧٪) ،
وميلهم نحو التعصب (٣٧٪) ، ولصراعاتهم مع بعض الفئات
الأخرى (٣٧٪) .

غير أن هناك أربع إستجابات أخرى تؤكد رؤية مبحثنا للأبعاد
الذاتية الكامنة وراء فشل المثقفين المصريين في تكوين الرؤية الخاصة
بقضايا المجتمع المصري ، وهذه الاستجابات الأربع هي :

- (أ) عدم إلتزام المثقفين المصريين بالاسلام كمنهج (٣٧٪) .
 - (ب) بعدهم عن الواقع وتحليقتهم في أفاق المثاليات (٣٧٪) .
 - (د) عدم الانتماء الوطني لبعض هؤلاء المثقفين (٣٧٪) .
- (الجدول رقم ٤٩)

وتستوقفنا الاستجابة الأخيرة (عدم الانتماء الوطني لبعض
هؤلاء المثقفين) وسبب التوقف هنا يرجع إلى ما توحى به العبارة من
علاقة بين الموقف غير النقدي من قضايا المجتمع وضعف (أو عدم)
الانتماء الوطني ، وكأن تلك العبارة تريد أن تؤكد أنه من (الوطنية)
أن يكون للمثقف موقفا نقدي وأنه من غير الوطنية ألا يكون للمثقف
هذا الموقف .

ورغم أن الوطنية مفهوم (نسبي) بحيث يمكن أن يرى البعض
أنه من (الوطنية) أن تترك أمور المجتمع على ما هي عليه دون محاولة
للتغيير أو حتى للنقد حتى يتم الاستقرار ويتحقق التوازن داخل
المجتمع ، إلا أننا نميل فعلا إلى استنكار الموقف السلبي غير النقدي
الذي يقفه بعض مثقفينا من قضايا مجتمعهم وأنه من (الوطنية) –
وهي ليست عكس الخيانة – أن يكون لمثقفينا مواقفهم الايجابية إزاء
قضايا مجتمعهم ، أبسطها التوجيه والإرشاد وأوسطها النقد والدعوة
إلى التغيير ، وأعنفها الدعوة إلى التمرد والثورة ، فالوطنية إذن موقف ،

وموقف ايجابي ، أما أصحاب المواقف السلبية وإن لم يصلوا إلى مرحلة الخيانة إلا أنهم لم يقتربوا من مشارف الوطنية •

المحور الثالث : وهو أقل المحاور ثقلاً ، وأعنى به البعد الاقتصادي في تفسير فشل المثقفين في تكوين الرؤية النقدية لقضايا المجتمع المصري • ومن الملاحظ أن البعد الاقتصادي قد يضم أبعاداً موضوعية (تتعلق بظروف المجتمع المصري) وأخرى ذاتية (تتعلق بانعكاسات الظروف الموضوعية على المثقفين أنفسهم وردود أفعالهم إزاء هذه الظروف) •

وتمثل هذا المحور استجاباتان تكشفان عن مدى القهر الاقتصادي Economic Coercion الذي يعيشه مثقفونا وانغماس (بعضهم) في متاهات البحث عن (لقمة العيش) أو تحسين الأوضاع المادية لهم • وهاتان الاستجاباتان هما :

(أ) لأنهم مشغولون بلقمة العيش (٧٤ ٪) •

(ب) النفاق طلباً للاسترزاق (٣٧ ٪) •

(الجدول رقم ٤٩)

وقد نقف قليلاً أمام الاستجابة الثانية (النفاق طلباً للاسترزاق) ، فالنفاق بوجه عام ظاهرة مرضية Pathological Phenomenon وإن كان لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات ، بيد أنها وثيقة الصلة بشعوب المجتمعات المتخلفة وازدحت إحدى مقولاتها وميكانيزمات بنائها الاجتماعي والسياسي ، بل إننا لا نبالغ إذا ما أكدنا أنها أصبحت واحدة من سمات هذا البناء •

وتتعاظم هذه الظاهرة — ظاهرة النفاق — وتبلغ أقصى مراحل حدوثها إذا ما تحققت لها شروط ثلاثة : الأول حين يمارس هذه الظاهرة —

أو هذا السلوك - فئة متميزة كفئة المثقفين Intellectuals **والشرط الثاني** إذا ما كانت هذه الممارسة تستهدف تحقيق أطماع (أو أهداف) ذاتية ، معنوية كانت أم مادية **والشرط الثالث** : إذا ما كان هذا النفاق موجهاً أساساً للسلطة الحاكمة Ruling Class أو لمثاليها من أصحاب المكانات السلطوية الكبرى • فهذا الثالث المتعاضم إذا ما تعانق فلسوف يغرز ظاهرة - هي النفاق - يصعب إيقاف تغلغلها وسريان سمومها •

حال بعض مثقفي الدول النامية - ومصر لا تخرج عن هذا بطبيعة الحال - هو التقرب المحج للسلطة ومثليها بل ونفاقها في أحيان كثيرة ، وهي تقرب ونفاق إذا كان يستهدف رضا السلطة إلا أنه يستهدف أكثر فوائد (ما بعد الرضا) ، وهي فوائد يتصور هذا المثقف المرتزق المنافق أنها تجسد أطماعه المادية الاقتصادية ، غير أنها أطماع لا حدود ولا نهاية لها •

والمثقف المنافق هو أحد أنماط المثقفين المرتزقة Freelancer وهو أمر سوف نناقشه في الصفحات القليلة القادمة (جدولاً ٥٥ ، ٥٦) •

(٢)

وتثير الاستجابة الأخيرة أو المبرر الأخير الذي ساقه بعض مبحثينا فيما يتعلق بالأسباب المتصورة لفشل بعض مثقفينا في تكوين الرؤية النقدية إزاء قضايا المجتمع المصري ، تثير هذه الاستجابة (النفاق طلباً للاسترزاق - الجدول رقم ٤٩) قضية اختلف بشأنها باحثو سوسيولوجيا السياسة - وكذلك باحثو سوسيولوجيا المعرفة - وأعنى بهذه القضية العلاقة بين اشتداد وطأة الأزمات الاقتصادية للمثقفين ونزوعهم نحو المعارضة والتمرد •

وهذه القضية ذات وجهين * الوجه الأول يعنى بالبعد السلبي

للظاهرة حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية للمثقفين إلى مدهانة السلطة ونفادها جلباً للكسب الاقتصادي وتحسينا — كما يتصورون — للأوضاع المادية وهو ما يتسق مع إستجابة الجدول رقم ٤٩ والخاصة بنفاق المثقفين طلباً للاسترزاق . أما الوجه التالي للقضية فيكشف عن بعدها الإيجابي ، وهو البعد الذي يحاول الجدول رقم (٥٠) أن يجيب عنه ويكشف عن متغيراته ، ومضمون هذا البعد — الإيجابي — ان الأزمات الاقتصادية للمثقفين — عكس البعد السلبي — تؤدي إلى انبثاق ظواهر المعارضة والتمرد بين هؤلاء المثقفين .

والملاحظ أن هناك تعادلاً إلى حد ما بين هؤلاء المؤيدين (٤٥٧ ٪) لفكرة أن الأزمات الاقتصادية للمثقفين تؤدي إلى تمردهم ، وبين هؤلاء غير المؤيدين (٥١٤ ٪) لذات الفكرة ، وذلك إذا اسقطنا من اعتبارنا ذلك المبحوث (٢٨ ٪) الذي لم يستطع — لا تطبيق — ان يجيب عن هذا التساؤل .

ولعل القضية التي يثيرها الجدولان ٥٠ ، ٥١ قد ترتبط — بصورة أو بأخرى — بالقضية السابقة ، قضية الأزمات التي يواجهها المثقفون ومنها الأزمات الاقتصادية وغيرها ، وما يمكن أن تعكسه هذه الأزمات من مظاهر للاكتئاب النفسي كأمر يميز هؤلاء المثقفين .

والواقع أن الاكتئاب النفسي — كما أشار بريم Brym في مؤلفه : المثقفون والسياسة — يعد ظاهرة قد واكبت المثقفين عبر مسيرة حياتهم خاصة هؤلاء ذوى الحساسية إزاء قضايا المجتمع ، ويبدو أن هناك ما يشبه الاتفاق التام بين مبحثينا (٧٧١ ٪) على أن المثقفين بوجه عام أكثر تعرضاً لحالات الاكتئاب النفسي (رغم رفض ٢٠ ٪ لهذا التصور وعدم تعليق ٢٨ ٪ — الجدول رقم ٥١) .

ويكاد يجمع الذاهبون إلى انتشار حالات الاكتئاب النفسي بين المثقفين ، إلى أن هذه الظاهرة ترجع إلى الحساسية المفرطة التي تميز

المثقفين إزاء قضايا مجتمعاتهم ومشكلاتها (١٦ تكراراً) ، وهذه الحساسية أيضاً تتضح في إحساسهم بالظلم (٣ تكرارات) ولشعورهم بالاحباط لعدم تنفيذ تصوراتهم (٣ تكرارات) ولقدرتهم على إدراك تناقضات المجتمع (وهذا المتغير وثيق الصلة بالتبرير الأول الخاص بالحساسية المفرطة التي تميز المثقفين إزاء قضايا مجتمعاتهم) •

ثم تتوزع التبريرات بعد ذلك بحيث تكشف لنا عن أن أزمة المثقفين - وفقاً لما أورده المبحوثون - هي أزمة فكر في المحل الأول وهو أمر يتناقض مع ما ذهب إليه البعض من أن الأزمات الاقتصادية للمثقفين تؤدي إلى تمردهم ومن ثم تؤدي إلى انبثاق حالات المعارضة بينهم (٤٥٧ ٪ - الجدول رقم ٥٠) •

وتتكشف حالات الأزمة الفكرية التي تؤدي - كما يتصور المبحوثون - إلى ظهور حالات الاكتئاب النفسى بين المثقفين من خلال بعض التبريرات من أبرزها :

(أ) إحساسهم بالاغتراب - فكرياً - عن مجتمعاتهم (تكرار واحد) •

(ب) عدم تقبل الآخرين لآرائهم (تكرار واحد) •

(ج) لفشلهم في عرض أفكارهم (تكرار واحد) •

(د) طبيعتهم - كمثقفين - تجعلهم أكثر تعرضاً للاكتئاب النفسى (تكرار واحد) •

(هـ) بسبب مطاردة السلطة لآرائهم (تكرار واحد) •

وإذا كان المبررات السابقة تكشف عن بعض مظاهر الأزمة الفكرية - التي يتصورها مبحوثونا - والتي تصافرت بحيث أدت إلى ظهور حالات الاكتئاب النفسى بين المثقفين ، إلا أننا نواجه بعد ذلك عدداً محدوداً من التبريرات التي قد لا تكشف - من حيث الشكل - عن أى مظهر فكرى

ولكنها — فيما أرى — تؤكد الأزمة الفكرية التي يعيشها بعض المثقفين ،
وهذه التبريرات هي :

- (أ) عدم ثقة المثقفين بعضهم في البعض الآخر (تكرار واحد)
- (ب) لأنهم منافقون للسلطة (تكرار واحد)
- (ج) لفردية المثقفين وذاتيتهم وانغلاقهم (تكرار واحد)
- (الجدول رقم ٥٢)

فعدم الثقة المتبادلة (إن وجدت) بين المثقفين وتوجس بعضهم من البعض هو في الواقع موقف نفس — فكري ، له أسبابه التاريخية والفكرية بل والسياسية (نظراً لما تلعبه سلطات العالم الثالث من ممارسات للقهر والاستقطاب ، أو إستئصال كل مظاهر الشقاق السائدة بين المثقفين خاصة المعارضين منهم) • أما نفاق السلطة (وهو أمر قد ألمحنا إليه سابقاً) ، فهو موقف عقلى موجه ومقصود يستهدف تحقيق مآرب شخصية •

أما ما يتصف به بعض المثقفين من فردية أو ذاتية وإنغلاق فإما أن يكون — أى هذا الموقف — إنعكاساً للشعور بالاحباط (لأسباب قد يكون منها مطاردة السلطات لهم ولآرائهم أو للفصامية التي يعيشونها بين أفكارهم وواقعهم المعاش) وإما أن يكون نتيجة للإحساس بالتعالى وبالتفوق الفكري أو العقلى ، والأمر في كلتا الحالتين موقف يكشف عن أزمة فكرية وإن بدت — من حيث الشكل — غير ذلك •

ولكن نستوقفنا — فيما يتعلق بالمبررات السابقة — إستجاباتان الأولى تتعلق بالفكرة التي ساقها البعض وهي الخاصة بفشل المثقفين في عرض أفكارهم (الاصلاحية بطبيعة الحال) ومن ثم عدم إستجابة المجتمع لهذه الأفكار ووقوع المثقفين بالتالى فيما يمكن تسميته بفصامية الفكر — الواقع ، وباغتراب الفكر عن الواقع •

وهذه القضية لها جوانب عدة وتثير في حد ذاتها عدداً من القضايا الفرعية والجزئية الهامة لعل من أبرزها موقف المثقف بوجه عام من مجتمعه أو بالأحرى الموقف الفكرى للمثقف من أفراد مجتمعه ، والدور - الفكرى بطبيعة الحال - الذى ينبغى أن يقوم به هذا المثقف مجتمعياً وإلى أى حد ينبغى عليه أن (يلتزم) بمواصفات البناء الاجتماعى ومتغيراته ؟ ثم إلى أى حد (يحق) لهذا المثقف أن (يتجاوز) حدود واقعه ويأخذ بيده ويسمو معه دون أن يتعالى عليه ؟

ثم إن هذا الإلتزام - إن حدث - بمتغيرات الواقع الاجتماعى والثقافى ألا يتعارض مع الموقف النقدى المنشود من المثقف ؟ ، ثم إن محاولات تجاوز الواقع وتخطيه ألا يعمق الهوة بين المثقف ورجل الشارع ، صاحب المصلحة الحقيقية لأى تغير اجتماعى أو ثقافى أو سياسى ، ومن ثم تنعكس آثار هذه الهوة على كل من المثقف ورجل الشارع ، الأول قد يصاب بالاحباط والاغتراب - ومن ثم الاكتئاب - والثانى قد تصيبه حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث indifference ، بل والاستهانة والتهكم والسخرية - أحيانا مما يقدم له من زاد فكرى أو ثقافى •

والاستجابة الثانية - أو المبرر الثانى - التى تستحق منا وقفة وتأمل هى تلك الاستجابة - أو المبرر - الذى يعزو حالات الاكتئاب النفسى التى تصيب بعض المثقفين إلى ذلك (الصراع) الذى عادة ما ينشأ بين المثقفين من جهة والسلطة الحاكمة من جهة أخرى وهو الصراع الذى (قد) يبدأ بمجرد مطاردة آراء هؤلاء المثقفين (خاصة إذا كانت آراء ترى الواقع بعض ناقدة) أو كبتها وعدم إتاحة فرص للتعبير عنها وتنتهى بالاعتقال أو التشريد أو النفى المادى أو المعنوى •

والقضية فى أساسها (قضية حرية) ، والفكر المبدع لا يزدهر فى ظل مناخ تسلطى Authoritarian يكف أى محاولة للإبداع وأى بارقة للفكر النقدى الخلاق ، والمثقفون أكثر حساسية - بل أكثر

تعرضاً - لكل محاولات القهر السياسى والايديولوجى التى تمارسها السلطات السياسية الحاكمة ، ولعل ما أشرنا إليه فيما سبق من اعتبارات تصور مبحوثونا (الذين رأوا أن المثقفين المصريين قد فشلوا فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى) أنها أسباب عملت على إجهاض أى محاولة لصياغة رؤية نقدية للمجتمع المصرى ، لعل فى هذا ما كشف عن أبعاد للتسلط والقهر السياسى والأيديولوجى رأى مبحوثونا أن ممارسة السلطات الحاكمة له قد أدى إلى إنكماش هذه المحاولات النقدية (أنظر الجدول رقم ٤٩) • ولاشك أن هذه الممارسات لم تكن لتتم لولا هذا المناخ القائم المجهض للحرية •

ومن المؤكد أن مثل هذه القضايا - وغيرها - قد تستوجب مناقشة أكثر عمقاً وأكثر تحليلاً وهو ما نود أن يتحقق فى الفصل الأخير من دراستنا الراهنة والخاص بنتائج الدراسة بين المناقشة والتفسير •

(٣)

أمر لافت ذلك الذى كشف عنه الجدول رقم (٥٣) الخاص بعرض تصورات مبحوثينا عن الأسباب التى يرونها كدوافع لتمرد المثقفين ومعارضتهم بوجه عام ، هذا الأمر اللافت هو أن هناك اتجاهات واضحة - من قبل مبحوثينا - إلى عزو ظواهر التمرد بين المثقفين إلى ممارسات الكبت والإرهاب سياسياً واجتماعياً الذى تمارسه السلطات الحاكمة (إحدى عشر تكراراً) ، وكان هذا السبب المتصور نفسه من بين الأسباب التى ساقها مبحوثونا (الجدول رقم ٥٤) كبواعث للاكتئاب النفسى الذى عادة ما يصيب بعض المثقفين •

فكأن الكبت السياسى والقهر الايديولوجى قد يؤدى كل منهما - وظيفتين متناقضتين : الأولى تكشف عن وجه سلبي وهو الاكتئاب والثانية تكشف عن وجه ايجابي وهو التمرد • وهذا حقيقى الى حد كبير حيث أن المتغير هنا هو المستجيب ، فالشخص الواقع عليه هذا الكبت أو

ذلك القهر — خاصة إذا كان مثقفاً — إما أن يتخذ موقفاً انسحابياً فيتوقع على ذاته ومن ثم قد يؤدي التماذى فى التوقع والتطرف فى الانسحابية الى أن يسقط هذا الشخص صريع الاكتئاب وإما أن يتخذ موقفاً إيجابياً متحدياً كل عوامل الكبت والقهر ومن ثم تظهر حالات التمرد والمعارضة أو الثورة • فهذا التناقض فى الأدوار (إن صح التعبير) بالنسبة للكبت السياسى هو تناقض ظاهرى يودى فى الواقع إلى اتخاذ موقف ، وتتوقف نوعية هذا الموقف على طبيعة المستجيب ونوعيته •

وإذا كان إتجاه بعض مبحوثينا (٤٥٧٪ — الجدول رقم ٥٠) قد مال — فيما سبق — إلى التأكيد على أن للأزمات الاقتصادية التى يعيشها بعض المثقفين دور غير المنكور فى حث هؤلاء المثقفين على المعارضة واتخاذ الموقف الإيجابى ، فإن الجدول رقم (٥٣) يؤكد هذا الاتجاه أيضاً حين يذهب بعض مبحوثينا (٧ تكرارات) الى أن ظواهر التمرد التى قد نشاهدها لدى بعض المثقفين ترجع الى ما يعانونه من مشكلات أو أزمات اقتصادية حادة •

ولكن الملاحظ أن غالبية الاعتبارات والأسباب التى ساقها المبحوثون كدوافع لتمرد المثقفين (الجدول رقم ٥٣) تكاد أن تتسق — بل تتشابه — مع ذات الأسباب التى تصورها مبحوثونا كبراعث للاكتئاب النفسى الذى يصيب بعض المثقفين (الجدول رقم ٥٢) ففضلاً عن الاعتبارات السياسية (كمطاردة السلطة لهم ولأفكارهم — والكبت والإرهاب السياسيان) أو الأسباب الاقتصادية (الأزمات أو المشكلات الاقتصادية) فهناك عدد آخر من الأسباب والاعتبارات المتماثلة إلى حد كبير والتى يمكن أن نجملها فى عدد من المحاور هى :

المحور الأول : الإحساس بالظلم وبتفشى الفساد والتميز الطبقي :

وهو المحور الذى عبرت عنه الاستجابات : (الجدول رقم ٥٣) :

- (أ) الإحساس بالظلم وبعدم العدالة (تكراران) •
- (ب) لوعيهم بالعوامل المؤدية للفساد (تكراران) •
- (ح) عند إستشراء فساد الحاكم (تكرار واحد) •
- (د) إحساسهم بأن هناك طبقات متميزة على حساب طبقات أخرى (تكرار واحد) •
- (هـ) إحساسهم باختلال الأسس الاجتماعية لمصلحة الحاكم (تكرار واحد) •

والواقع إن هذا المحور الذى نجد له شبيها لدى الجدول رقم ٥٢ بالنسبة للأسباب المتصورة كدوافع للاكتئاب النفسى ، هذا المحور تغلب عليه الرؤية المادية الاقتصادية فى المحل الأول وهو الأمر يكمل الاستجابة الخاصة بالأزمات الاقتصادية كدوافع للتمرد (سبعة تكرارات - الجدول رقم ٥٣) •

المحور الثانى : الإحساس بالإحباط : أما لأن تصوراتهم بعيدة عن الواقع وهو ما يؤدى الى الشعور بالتناقض بين الرؤية المثالية المرغوبة من قبل المثقف وبين متغيرات الواقع الاجتماعى (تكرار واحد) وإما لأن الفرصة لم تمنح لهم أساسا للمشاركة فى حل مشكلات مجتمعاتهم (تكراران) وإما أنهم - كنتيجة لظروف سياسية - لم يمنحوا الفرصة للمشاركة سياسيا (تكرار واحد) وكل هذا يؤدى فى نهاية الأمر الى الإحساس بالإحباط Frustration ومن ثم يمكن يكون مدعاة لتمرد المثقفين وثورتهم •

ولكن من الملاحظ أن هذا المحور الثانى قد نجد له شبيها (الجدول رقم ٥٢) لدى الأسباب التى تصورها مبحوثونا أنها عوامل أو بواعث للاكتئاب النفسى الذى قد يصيب بعض المثقفين • فالمحور الأول والثانى (الجدول رقم ٥٣) قد يكونا من الدوافع الإيجابية التى تؤدى إلى التمرد ،

وفي ذات الوقت تلعب دورا سلبيا بحيث تؤدي إلى إنتشار الأمراض النفسية بين المثقفين ويقف على قممها الاكتئاب النفسي وهو الأمر الذي وجدنا مثيلا له بالنسبة لعوامل الكبت السياسي والأزمات الاقتصادية حيث يؤدي كل منهما دورا مزدوجا يجمع ما بين الايجابية والسلبية في نفس الوقت •

وتتتابع الإستجابات بعد ذلك بحيث لا نجد أسبابا متصورة بقدر ما نجد وجهات نظر في موقف المثقفين من ظاهرة التمرد ، فوجهة النظر الأولى ترى أن تمرد المثقفين يبلور إلترام بعضهم بقضايا مجتمعهم (تكرار واحد) ، وتؤكد هذه الرؤية وجهة النظر الثانية التي ترى أن تمرد المثقفين يتحقق عندما يتجاوزون ذواتهم ويتخلون عن أنانيتهم (تكرار واحد) •

ولكن اذا كانت وجهتا النظر السابقتين تضمر اعترافا بقدرة المثقفين على التمرد إلا اننا نفاجأ بوجهتي نظر معارضتين تؤكد كلاهما أن المثقفين طبيعتهم لا يتمردون أبدا (تكرار واحد) اذ انهم شريحة محافظة Conserrative لا تتمرد على الاطلاق (تكرار واحد) •

غير أننا نجد وجهة نظر أخيرة لا ترى أن الكبت السياسي يؤدي الى التمرد وانما ترى العكس أن التمرد — تمرد المثقفين — لا يمكن أن يتم إلا اذا تحقق لهؤلاء المثقفين قدر من الحرية ، فكأن توفر الحرية شرط أساسي لحدوث التمرد ، وهذه الرؤية تتناقض تناقضا صارخا مع الاستجابات السابقة والتي قد أكدت على الكبت والقهر السياسيين كدوافع للتمرد وان توفرهما شرط لتخلق التمرد وانبثاقه بين المثقفين ، ولكن السؤال المثار هنا كيف يكون توفر الحرية ، وغيابها في الآن نفسه سببا في تخلق ظاهرتي التمرد والمعارضة ؟

وتصورى للإجابة عن هذا التساؤل أن العبرة هنا بطبيعة البناء السياسي وحكمه على مثل هذه الظواهر • فالتمرد والمعارضة في ظل سياق سياسي ينهض على مقولة الحرية والديمقراطية من غير المنطقي

أن ينظر إليهما باعتبارهما ظاهرتين مرضيتان Pathological Pyenomena ينبغي التصدي لهما ، بل ان وجودهما — في ظل هذا السياق — يعد من الأمور المنطقية التي تتسق وطبيعة البناء السياسى ، بل إن هذا البناء — وفقا للمقولات التي ينهض عليها — يشجع مثل هذه الظواهر ويباركها . أما البناء السياسى الذى يقوم على القهر والكبت السياسيين فينظر الى التمرد أو إلى المعارضة على إعتبار أنهما ظاهرتان مرضيتان ينبغي القضاء عليهما ، وهذا الموقف — موقف البناء السياسى والسلطة من ظاهرتي التمرد والمعارضة — موقف طبيعى ، يتسق ومقولات هذا البناء ومبادئه .

وهنا ينبغي — كباحثين في علم الاجتماع السياسى — ألا نتعامل مع التمرد — كظاهرة — برؤية أحادية أو نتعامل معه غير واضعين في الاعتبار الطبيعة النوعية للبناء السياسى الذى تظهر من خلاله مثل تلك الظواهر .

ويتأكد ميل المبحوثين نحو الارهاب أو الكبت السياسيين باعتباره أحد الدوافع الكبرى لتمرد المثقفين إذا ما نظرنا الى الجدول رقم (٥٤) وهو الخاص بوجهات نظر أفراد العينة في طبيعة الأفراد الذين عادة ما يوجه إليهم المثقفون سهام تمردهم ، حيث يتضح أن أصحاب السلطة والحكام والقادة السياسيين هم أكثر الأفراد الذين يتمرد ضدهم المثقفون عادة (عشر تكرارات) وهو أمر يتسق مع ما جاء بالجدول رقم (٥٣) من تربع الظروف السياسية (الإرهاب السياسى) على قمة العوامل المؤدية الى تمرد المثقفين .

ويرمز أحد المبحوثين الى أصحاب السلطة والحكام باسم — طلاح الديكتاتورية ، حيث يذهب الى أن تمرد المثقفين عادة ما يوجه الى الديكتاتورية (تكرار واحد) ، ويؤكد هذا الرمز في الواقع ما أشرنا اليه من إتجاه المبحوثين إلى النظر الى أصحاب السلطة (الديكتاتورية عادة)

والحكام والقادة السياسيين باعتبارهم المراكز التي يوجه اليها تمرد المثقفين •

ويمكننا أن نعتبر كلاً من الاستجابتين : ضد الظلم والفساد (تكراران) وضد كل قوى القهر (تكراران) تأكيداً للاتجاه العام الذي ساد فكر مبعوثينا في التعامل مع السلطة والقادة السياسيين والحكام (الديكتاتورية — قوى الظلم والقهر) على اعتبار أنهم من أبرز الأشخاص الذين يوجه اليهم تمرد المثقفين •

ولكن يبدو أن التيار الذي يرى في السلطة وممثليها مراكز لتوجيه كل سهام الغضب والتمرد الذي يقوم به المثقفون قد أضى من القوة بحيث أننا نلاحظ أن هناك عدداً آخر من الاستجابات تؤكد هذا المعنى — بصورة غير مباشرة — فمثلاً الاستجابة التي تذهب الى أن تمرد المثقفين يوجه الى هؤلاء الذين يتسببون في الأزمات الاقتصادية (تكراران) أو الى هؤلاء الذين لا يتيحون للمثقفين فرصة المشاركة في المجتمع (تكرار واحد) ، أو الى تلك الجماعة التي تسيء الى مصالح المثقفين (تكرار واحد) فان لم تكن السلطة الحاكمة ذات النزعات الديكتاتورية وذات الاتجاه الأحادي في الفكر والعمل السياسي هي التي تتسبب في الأزمات الاقتصادية وتسييء الى المثقفين وإلى مصالحهم ولا تتيح لهم فرص المشاركة في المجتمع ، فاذا لم تكن هذه النوعية من السلطات هي كل هؤلاء ، فعلى الأقل سرف يكون هؤلاء ممثلي السلطة أو من تقوم هي (السلطة) بتشجيعهم واحتضانهم من خلال نظامها الحاكم وعقولات بنائها السياسي •

ونتتابع إستجابات المبعوثين بعد ذلك فنجد ثلاث استجابات أبرزها الاستجابة الثالثة ، فأما عن الأولى فهي تلك الاستجابة التي تذهب الى أن تمرد المثقفين عادة ما يوجه الى التقاليد المتخلفة (تكرار واحد) (غير أن الاستجابة لم تكشف لنا عن نوعية هذه التقاليد) ، وتميل الاستجابة الثانية الى اعتبار أن تمرد المثقفين عادة ما يوجه الى كل شيء في المجتمع

(تكرار واحد) ، بيد أن عبارة (كل شيء) تميل إلى العمومية دونما تحديد أو تعيين لطبيعة هذا الشيء .

أما الإستجابة الثالثة (والأخيرة) فهي إستجابة متميزة نظراً للصورة التي تحملها للمثقفين بوجه عام والمثقفين المصريين على وجه الخصوص ، إذ ترى هذه الاستجابة أن المثقفين بوجه عام (والمصريين على وجه الخصوص) لا يميلون إلى التمرد أو المعارضة (تكرار واحد) وهذه الاستجابة قد وجدنا نظيراً لها في الجدول رقم (٥٣) الخاص بدوافع تمرد المثقفين حيث لاحظنا أن هناك استجابتين تؤكدان أن المثقفين بطبيعتهم شريحة محافظ لا تتمرد أبداً ، ولكن الجديد بالنسبة لاستجابة الجدول رقم (٥٤) أنه قد أضيفت عبارة (وخاصة المثقفين المصريين) رغم أن تاريخ المثقفين المصريين — خاصة فيما قبل عام ١٩٥٢ — قد شاهد نماذج مشرفة للاعتزاز بالذات وللتمرد على الديكتاتورية ومقاومة الظلم .

— ٤ —

وعلى نقيض المثقف المتمرد نجد المثقف المرتق Freelancer ، وهو ظاهرة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات وإن كان نصيب مجتمعاتنا النامية من هذه الظاهرة كبير إلى حد كبير نظراً لارتباط هذه النوعية من المثقفين — إن صح أنهم مثقفون — بسياقات سياسية واجتماعية ذات هوية خاصة أبرزها السياق الديكتاتوري الذي يقوم على الكبت السياسى وتأليه الفرد الحاكم .

ومأساة المثقف المرتق انه يتعامل مع فكره بمنطق التاجر ، ويتعامل مع إفرازات عقله باعتبارها سلعة تقدم لمن يزيد الثمن ، وهذه هي قمة المأساة أن يباع الفكر في أسواق النخاسة وأن يوجه لخدمة فرد أو طبقة . وهذا المثقف — التاجر — كما يرى مبحوثونا وصولى وانتهازى (٢٠٪) وهو رجل لكل العصور (١١٣٪) ، الذي يأكل على كل الموائد

(٥٧٪) ويجند فكره وثقافته لخدمة الحاكم (٨٥٪) ويجعل الأجر فوق كل شيء (٨٥٪) ، وهو عميل للحاكم (٢٩٪) •

هذه السمات التي يتصورها مبحوثونا كسمات تميز المثقف المرتق تخلع عنه كل صفات الاعتزاز بفكره وبذاته وتجعل منه مطية للحكام وبوقا لهم ، كما أن هذه السمات تؤكد على صفات العمالة والنفاق وعدم الولاء — إلا لمن يدفع أكثر — ، وهذه الصفات قد أكدتها أيضا التصورات التالية للمبحوثين :

- ١ — المثقف المرتق هو الذي يتنكر لأفكاره في سبيل مصلحة ذاتية (٥٧٪) •
- ٢ — وهو من لا ولاء له (٢٩٪) •
- ٣ — المنافق (٢٩٪) •
- ٤ — حامل الشعارات التي تخدم السلطة (٥٧٪) •

واضح إذن أن هناك إتجاها يحدد صفات معينة يتصف بها المثقف المرتق وما عدا ذلك فلا يعتبر مرتقا إستنتاجا لما ساقه مبحوثونا ، غير أننا نفاجأ باستجابتين متناقضتين ، الإستجابة الأولى لا تستثنى مثقفا واحدا من صفة الاستنزاق فكل المثقفين مرتقة (٢٩٪) ولا يوجد — بناء على هذا — مثقف غير مرتق • أما الاستجابة الثانية فهي نقيض الاستجابة الأولى ، حيث تذهب الثانية الى انه لا يوجد على الإطلاق مثقف مرتق (٢٩٪) • (الجدول رقم ٥٥) •

وكلتا الاستجابتين تبعد كثيرا عن الواقع ، بل وتميل الى التطرف ، فالظواهر المرضية تعيش جنبا الى جنب مع الظواهر السوية ، بل إن وجود كل منها مستمد من وجود الأخرى • ولما كان المثقفون المرتقة ظواهر مرضية ، والظواهر المرضية من العسير أن يخلو منها مجتمع من المجتمعات فإن ما يدعيه البعض من استحالة وجود مثل هؤلاء المرتقة

يعد ضرباً من ضروب الوهم والخيال ، كما أن التصور الذي يعمم صفة الارتزاق أو الاسترزاق على كل المثقفين يبعد كثيراً عن الرؤية العلمية الجادة التي تترى كثيراً قبل أن تطلق الأحكام أو التعميمات .

ويكاد يجمع مبحوثونا (٨٠٪ - الجدول رقم ٥٦) على أنه يوجد من بين المثقفين المصريين من يستحق أن نطلق عليه لفظ المثقف المرتق ، في مقابل ٨٦٪ قالوا بعكس هذا ، وامتناع ١١٪ عن الادلاء بآرائهم إما تحرجاً أو عدم معرفة . وهذا الإجماع على أن للمثقفين المصريين نصيباً من هؤلاء الذين يتسمون بصفة الارتزاق تكشف عن أبعاد جد خطيرة تستحق منا وقفة وتأمل وهو ما نود أن نقوم به في الفصل الأخير من هذه الدراسة .

(٥)

ونكاد نلمح تشابهاً بين العوامل الدافعة نحو تمرد المثقفين (جدول ٥٣) - كما عرضها مبحوثونا - وبين تلك المؤدية الى انبثاق الاتجاهات الراديكالية Radical attitudes (الجدول رقم ٥٧) بين المثقفين ، وهو أمر قد يوحي بأن هناك تماثلاً بين كل من مفهومي التمرد والفرعات الراديكالية .

وتتأكد ملامح التشابه اذا ما استعرضنا الأسباب التي تصورتها عينة الدراسة كدوافع لظهور الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين ، حيث مالت تصورات المبحوثين إلى التأكيد على أن الأزمات الاقتصادية (التي يعانيها المجتمع الذي ينتمى إليه المثقفين عادة) (٣٧٪) تلعب دوراً ملموساً في دفع المثقفين نحو اعتناق المبادئ الراديكالية ، تليها الكبت السياسي (٣٤٪) ، ثم الكبت السياسي والأزمات الاقتصادية معاً (٢٠٪) .

ولعل المقارنة بين جدولي ٥٣ (ظاهرة التمرد) ، ٥٧ (الاتجاهات الراديكالية تكشف لنا عن مدى الدور المتميز الذي تلعبه كل من الظروف

الاقتصادية والسياسية كل على حدة في تخلق ظواهر التمرد وتبنى الاتجاهات الراديكالية من قبل المثقفين ، أو ما يلعبه هذان البعدان مجتمعين •

غير أننا ينبغي أن نشير الى أنه اذا كانت الأزمة (أياً كانت صورها) تعمل على إنبثاق التمرد وخلق الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين ، فإن نقيضها (وخاصة في حالة إنعدام حالات الكبت السياسى وتوفر الحرية وتحقيق التوازن — أو الرخاء — الاقتصادى) يعمل أيضاً على انبثاق ذات الظواهر ، وهذا يعنى أن تشابه الأعراض — أو الظواهر — لا يعنى أن تكون أسباب تخلقها واحدة ، وهنا ينبغي دائماً أن نعود — كباحثين — إلى الكشف عن طبيعة البنائين السياسى والاجتماعى وما يرتبط بهما من أنساق أو بناءات أخرى كالبناء الاقتصادى أو البناء الثقافى على سبيل المثال •

ويقابل هذه المكانة المتميزة التى يحتلها البعدان السياسى والاقتصادى كعوامل دافعة لتبنى الاتجاهات الراديكالية ، رؤية أخرى ذات مكانة منخفضة نسبياً وهذه الرؤية ترى فى سوء التربية الدينية (٢٨ ٪) أو البعد كلية عن الدين (٢٨ ٪) أو عدم الصبر على الاسلام واليأس الذى يصيب المسلمين (٢٨ ٪) ، ترى فى هذا كله دوافع قد تقود المثقفين — المسلمين بطبيعة الحال — إلى تبنى الاتجاهات الراديكالية حيث يتصورون أنهم واجدون فيها الخلاص •

(٦)

إذا كنا قد لا حظنا أن تصورات المبحوثين فيما يتعلق بالعوامل الدافعة نحو التمرد (الجدول رقم ٥٣) وتلك المؤدية إلى تخلق الاتجاهات الراديكالية (الجدول رقم ٥٧) قد نهضت أساساً على بعدى الكبت السياسى والأزمة الاقتصادية ، فإذا هذه التصورات قد تأكدت بصورة أكثر وضوحاً عندما أردنا أن نكشف عن وجهات نظر فيما يتعلق بمفهوم

الاتجاهات الراديكالية في السياسة والاجتماع ، حيث ذهب ٥٧١ ٪ في تعريفهم لهذه الاتجاهات إلى أنها تعنى السعى نحو تغيير نظام الحكم ، ورفض الواقع سياسيا واجتماعياً (٥٧١ ٪) والتغيير الثورى الجذرى للمجتمع (٥٧١ ٪) ، ولفظ التغيير هنا يتصف بالشمولية حيث ينطوى على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولعل كلمة (جذرى) تؤكد هذا المعنى حيث أنها تشير إلى إختراق البناء الاجتماعى (بمتغيراته المختلفة) من العمق •

ولكن الملاحظ بعد ذلك أن تعريفات عينة الدراسة كانت تميل إلى اتخاذ أحد الطريق :

الطريق الأول : وصف الاتجاهات الراديكالية ببعض الصفات السلبية كالتطرف والجمود والانحراف ، وهو ما أكدته بعض الاستجابات منها ان هذه الاتجاهات تعنى :

- (أ) التطرف في حل المشكلات (٢٨٥ ٪) •
- (ب) الانحراف (٢٨٥ ٪) •
- (ج) التطرف سياسياً والإرتواء في أحضان الدول الكبرى (٢٨٥ ٪)
- (د) إعتناق مبدأ معين ومحاولة تطبيقه مهما كانت الظروف (٢٨٥ ٪) •
- (هـ) عدم الإيمان بالحوار (٢٨٥ ٪) •

الطريق الثانى : هو الطريق الذى يرى في الاتجاهات الراديكالية انطلاقة فكرية تتسم بالإبداع والتقدم ، وتؤكد هذه المعنى عدد من الاستجابات (التعريفات) أبرزها :

- (أ) الاتجاهات الراديكالية هى الاتجاهات التى تؤدي إلى تنمية قدرات الفرد (٢٨٥ ٪) •

(ب) هي الاتجاهات المتحررة من كل من الرأسمالية والشيوعية
(٢٨٥ ٪) •

(ج) هي الاتجاهات التي تنزع نحو تعديل بنية المجتمع تحقيقاً
للأفضل (٢٨٥ ٪) •

وإلى جانب تلك المحاور التي دارت حولها تعريفات المبحوثين لمفهوم
الاتجاهات الراديكالية فهناك عدد من التعريفات الأخرى أبرزها ذلك
التعريف الذي يذهب إلى أن الاتجاهات الراديكالية Radical attitudes
هي الديمقراطية – تكتيكياً – والمركسية استراتيجياً (٢٨٥ ٪) وهذا
التعريف ينطوي على تصور خاص بصاحبه ، وهو أكثر – من غيره –
استخداماً للألفاظ العلمية – الأيديولوجية – والتي عادة ما يستخدمها
الراديكاليون لا سيما بالنسبة لجناحها الماركسي •

ولكن الغريب أن نجد بعد ذلك تعريفاً مقتضباً مخذلاً لمفهوم
الاتجاهات الراديكالية ، هذا التعريف هو أن هذه الاتجاهات تعنى
ببساطة (الاتجاهات التقليدية) (٢٨٥ ٪) ، وهذا التعريف يتناقض
كلية مع المعنى العلمي والواقعي واللفظي أيضاً لمفهوم الاتجاهات
الراديكالية ، والدليل على ذلك أن هناك مبحثاً آخر أورد تعريفاً يتناقض
مع هذا التعريف مؤداه أن الاتجاهات الراديكالية هي عكس الاتجاهات
المحافظة Conservatism (٢٥٨ ٪) ، وهذا التعريف أقرب إلى العلمية
والواقعية في الآن نفسه • (الجدول رقم ٥٨) •

ولعل الأمر الذي يستحق منا إشارة في الواقع هو تلك الاستجابة
التي ترى أن مفهوم الاتجاهات الراديكالية من الممكن أن نتناوله من
الزاوية الإسلامية (٢٨٥ ٪) • والواقع إن كان هذا المبحث لم يشرح
لنا كيفية تناول هذا المفهوم بهذه الكيفية الإسلامية ، إلا أنه يبدو أن
ما ينطوي عليه الإسلام من مقولات تدعو إلى الحرية ورفض العبودية
والثورة على الظلم وتقديس إنسانية الإنسان ... الخ ، يبدو أن هذه

المقولات - وغيرها - كانت هي الباعث لتأكيد تلك الدعوى التي رأت أن الاسلام يضم إتيجاهات راديكالية في مسائل السياسة والاجتماع .

غير أن المثير حقاً أن نجد أربعة عشر مبحثاً بنسبة (٤٠ ٪) يعلقون على طلبنا بتحديد مفهوم الاتجاهات الراديكالية بكلمة (لا أعرف) ، والنسبة كما هو واضح عالية إلى حد كبير إذا أخذنا في اعتبارنا حجم العينة . وبتتبعنا لهؤلاء المبحوثين من واقع استمارات البحث الميداني أن خمسة مبحوثين منهم كانوا من المتخصصين في الطبيعية والكيمياء والرياضيات والجيولوجيا ، والجدير بالذكر أن مبحوثين من هؤلاء الخمس قد جاءت غالبية استجاباتهم لتساؤلات الدراسة الميدانية بكلمتي (لا أعرف) أو (لا تعليق) .

ولكن إذا كان لهؤلاء الخمسة عذرهم - وهو ليس عذراً في الواقع - نظراً لطبيعة تخصصاتهم (وهو أمر في الواقع يدعو إلى الأسف) فما عذر بعض هؤلاء الذين يميلون في دراساتهم إلى الإنسانيات Humanities فأحدهم وهو متخصص في الإدارة ؟ ! administration (تنظيم على وجه التحديد وكما ذكر هو) قد تساوى مع المتخصص في الطبيعة أو الكيمياء حيث أجاب (لا أعرف) ، وهو الأمر الذي لاحظناه أيضاً مع أحد المتخصصين في علم الاقتصاد ، حيث أجاب نفس الاجابة (لا أعرف) .

وإذا كان بعض المتخصصين في الدراسات الاسلامية قد أجاب على نفس السؤال بـ (لا تعليق) أو لا أعرف (عددهم ثلاثة مبحوثين من أربعة عشر مبحثاً قالوا لا تعليق) ، أو بعض هؤلاء المتخصصين في الأدب العربي والانجليزي (عددهم مبحثان من أربعة عشر مبحثاً) قد أجابوا بنفس الاجابة ، وقد نجد لهم بعض العذر ، ولكن الذي يدعو إلى الدهشة حقيقة مبحثان :

١ - الأول : متخصص في العلوم السياسية قد أجاب عن غالبية

أسئلة الدراسة ما عدا تلك الأسئلة الخاصة بمصر (بصورة محددة) أو تلك التي نريد من خلالها أن نكشف عن الاتجاهات الفكرية والأيدولوجية له ، فلاحظنا أنه قد إمتنع عن الإجابة عن الأسئلة الخاصة بمعنى الاتجاهات الراديكالية والمحافظه وسؤالنا المباشر عن انتمائه الفكرى والسياسى ... هذا • إلى جانب كل التساؤلات الخاصة بالقطر السياسى وتلك المتعلقة بمصر بصورة مباشرة كما أشرنا من قبل •

أما بقية الأسئلة فقد أجاب عنها بدرجة عالية من النضج مما يؤكد لنا أن رفضه الإجابة عن الأسئلة المشار إليها هو فى الواقع رفض مقصود لا ينبع من عدم المعرفة بقدر ما ينبع من عدم الرغبة فى الإجابة (انظر مقدمة هذا المؤلف عن بعض حالات المبحوثين اللافتة للنظر) والدليل على ذلك أنه قد أجاب عن سؤال خاص بعصر الانتماء الأيدولوجى من حيث كونه منتهياً أو غير منته بقوله [إننى يمكننى الإجابة ... ولكن معذرة لن أجيب] • كذلك فى سؤالنا له عن نشاطه السياسى السابق ذكر أنه كان لديه نشاط فى الماضى غير أنه قال [معذرة لا أستطيع ذكر هذا النشاط] •

٢ - الثانى : متخصص فى الفلسفة وهى وإن كانت ليست فلسفة حديثة أو معاصرة إلا أنه كان ينبغى - بحكم طبيعة الفلسفة وحكم التخصص فيها - أن يكون ملماً على الأقل بمثل هذه المسائل التى أضحت أحد شواغل المثقفين وخاصة المشتغلين بالإنسانيات والفلسفة •

(٧)

وفى نطاق تحديد مفهوم للاتجاهات المحافظة Conservative فى السياسة والاجتماع نلاحظ أن غالبية التعريفات التى ساقها مبحوثونا لهذا المفهوم قد دارت حول محورين :

المحور الأول : هو المحور الذى يصف هذه الاتجاهات بالجمود والحفاظ على أوضاع المجتمع ومقاومة التغير وقد أكدت هذا المحور عدد من الاستجابات منها :

- ١ - الحفاظ على الوضع الراهن (١١٣٪) .
- ٢ - الرجعية والجمود (٥٧٪) .
- ٣ - الحذر من التجديد (٢٩٪) .
- ٤ - الحفاظ على تقاليد المجتمع (٢٩٪) .
- ٥ - التمسك بأفكار لم تعد تلائم العصر (٢٩٪) .
- ٦ - التخلف (٢٩٪) .
- ٧ - مقاومة التغير (٢٩٪) .
- ٨ - الالتزام برؤية قديمة في السياسة (٢٩٪) .

ونلاحظ أن إستجابات المحور الأول قد تتناقض - من حيث المضمون - مع التعريفات التي عرضت لها عينة الدراسة لمفهوم الاتجاهات الراديكالية وهذا يعنى من - وجهة نظر مبحثنا - أن الاتجاهات الراديكالية تعنى - فى إجمالها - التقدمية - بينما تشير الاتجاهات المحافظة إلى العقم والجمود ، هذا ما كشفت عنه الاتجاهات العامة لمبحثنا ، غير أن الأمر قد يحتاج منا إلى وقفة وتأمل ومناقشة وهو ما نأمل أن نعرض له فى الفصل الأخير من هذه الدراسة .

المحور الثانى : هو المحور الذى يصف الاتجاهات المحافظة

من زاوية القهر الفكرى Intellectual Coercion والإلزام والاستغلال ، ويمكننا أن ندلل على مضمون هذا المحور من خلال الاستجابات التالية :

- ١ - إتجاهات القهر الفكرى والسياسى وخاصة قهر المثقفين (٢٩٪)
- ٢ - إتجاهات تسعى نحو صب جميع الأفراد فى قوالب فكرية واحدة (٢٩٪) .

وإلى جانب هذين المحورين نلاحظ أن بقية التعريفات التى حددها المبحوثون لمفهوم الاتجاهات المحافظة قد تنوعت ، فمن هذه التعريفات وأبرزها ذلك التعريف الذى يوازى ما بين المحافظة Conservatism

كاتجاه والوطنية Patriotism (تحقيق المبادئ الوطنية بأسلوب وطنى - ٢٨٪) كشعور وسلوك ، وكأن الشخص المحافظ هو - فقط - الشخص الذى يمكن أن يوصف فقط أنه وطنى Patriot أما أصحاب الاتجاهات غير المحافظة فلا يدخلون فى زمرة الوطنيين . ومن الطبيعى أن هذه الرؤية تنطوى على مبالغة ، بل قد يرى البعض أنها تنطوى على مغالطة ، إذ أن الأمر قد يكون عكس ذلك ، فمن الوطنية - كما يرى هذا البعض - ألا يكون الإنسان محافظاً ، فإذا كانت المحافظة نقيض التقدم ، فإنه من الوطنية أن يكون الإنسان تقدماً وليس محافظاً .

ومن التعريفات اللائقة لمفهوم الاتجاهات المحافظة هو ذلك التعريف الذى قلب مفهوم المحافظة رأساً على عقب والذى مؤداه أن الاتجاهات المحافظة . أكثر ما تكون إرتباطاً بالراديكالية (٢٨٪) وهذه الرؤية المعكوسة قد وجدنا نظيراً لها بالجدول رقم (٥٨) حين ذهب أحد مبحثينا (٢٨٥٪) إلى أن الاتجاهات الراديكالية أكثر الاتجاهات شبيهاً بالاتجاهات المحافظة . ومن المؤكد أن هذا الخلط بين المفاهيم على التمييز بين هذه المفاهيم - وغيرها - يعد أحد المؤشرات الهامة فى تعيين درجة الوعى الاجتماعى والسياسى والثقافى لصفوتنا المتعلمة .

وفى نطاق الرؤى المعكوسة التى أبدأها بعض مبحثينا نجد ذلك التعريف الذى يذهب إلى أن الاتجاهات المحافظة ما هى فى الواقع إلا **الاتجاهات العلمانية Secular** . ولا شك أن هذا التصور يثير الدهشة لدى البعض ، لأن العلمانية فى مضمونها دعوة إلى التحرر ونبذ للتقليدية والتقليدية وثورة على عقم القولية والجمود : وأين نصيب الاتجاه من المحافظ هذا كله ؟

ولكن يبدو أن مفهوم الاتجاهات المحافظة قد تعنى لدى البعض إتجاه من لا إتجاه له ، إتجاه يسعى نحو كسب رضا الجميع ، إذ

ذهب أحد مبحثينا (٢٨٩ ٪) إلى أن المحافظة إتجاه يسعى نحو إرضاء جميع الأطراف ، فهو اتجاه ولا اتجاه في الآن نفسه • وهذا التعريف كما قدمه أحد مبحثينا يكاد ينطبق كثيراً على أصحاب اللا موقف ، ورجال كل الأطراف والقادرين على التعايش مع كل التناقضات •

والإتجاه المحافظ — في يقينى — ليس بهذه الصورة التى قدمها أحد مبحثينا فهو اتجاه له موقف وله مقولات لها المدافعون عنها والمؤمنون بها ، واختلاف البعض معه ، أو اختلافه مع البعض يعنى أنه اتجاه لا يضر تنازلاً يستهدف إرضاء الجميع أو ينطوى على ميكانيزم لا يسمح له بالعداء مع الآخرين ، فهو ليس اتجاه 'إمعة لا موقف له ، بل هو اتجاه ذو موقف وإن اختلف البعض منا معه •

وتكاد تتماثل نسبة غير المجيبين (لا أعرف — ٣٧ ٪) عن سؤالنا عن الاتجاهات المحافظة مع ذات الفئة من غير المجيبين (لا أعرف — لا تعليق — ٤٠١ ٪ الجدول رقم ٥٨) عن سؤالنا عن الاتجاهات الراديكالية • ومن الملاحظ — بعد الاطلاع على هوية هؤلاء غير المجيبين من واقع أدوات الدراسة — ان أصحاب الاتجاه السلبى هذا كانوا هم نفس الأشخاص الذين وقفوا ذات الموقف من السؤال الخاص بالاتجاهات الراديكالية ما عدا ذلك الزميل المتخصص فى الفلسفة حيث كان له موقف إيجابى من السؤال الخاص بالاتجاهات المحافظة •

(٨)

إذا افترضنا جدلاً — وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد كبير — أن من أبرز صفات المثقفين الحقيقيين نزوعهم نحو الثورية ، ولكن السؤال هنا ما الذى يدفع بعض هؤلاء المثقفين إلى المهادنة والاستكانة والرضا بالأمر الواقع والتخلى عن الثورية ؟

ويكشف لنا الجدول رقم (٦٠) أن هناك اتجاهًا عامًا يرى ان

إستكانة بعض المثقفين وخضوعهم للأمر الواقع يتحقق في حالة اشتداد حالات الاستبداد والقمع السياسيين ، ويدل على هذا الاتجاه عدد من المؤشرات يمكن إجمالها فيما يلي :

- ١ - عندما يشتد الاستبداد السياسى (٦ تكرارات)
- ٢ - عند القمع والقسر (٤ تكرارات)
- ٣ - عند فقدان الحرية (تكرار واحد)
- ٤ - عندما يسلط عليهم سيف الحاكم (تكرار واحد)

غير أننا نلاحظ أن فقدان الحرية ونزوع السلطة نحو الاستبداد السياسى Political Despotism وممارسة عمليات القهر والقسر السياسيين Political Coercion في الوقت الذى يؤدي فيه إلى استكانة البعض وخضوعهم ، يؤدي فيه أيضا إلى انبثاق ظواهر التمرد والثورية • ولكن لا شك أن ارتباط الاستبداد السياسى بمهادنة البعض واستكانتهم ورضاهم بالأمر الواقع قد يتخذ مسارات مختلفة •

- (أ) فقد تكون المهادنة ، مهادنة مرحلية ، يتحين أصحابها الفرصة المناسبة للتعبير ثوريا - خلال أشكال مختلفة - عن السخط وعدم الرضا •
- (ب) قد تحدث المهادنة - في حالة اشتداد الاستبداد السياسى - إذا ما شعرت هذه الفئة أو تلك بعدم قدرتها على التصدى والمقاومة وبالتالي تقع في دائرة اللامبالاة واليأس •

ولعل هذين المسارين قد عبرت عنهما بعض الاستجابات التى عرض لها مبحرثونا حين ذهبوا إلى أن استكانة المثقفين ورضاهم بالأمر الواقع قد يرجع إلى :

- (أ) اليأس (خمسة تكرارات) •
- (ب) عندما يفقدون الأمل في الإصلاح (ثلاثة تكرارات) •

(ج) عندما لا يسمع لهم صوت (تكرار واحد) ،

وقد يكون كل من الشعور باليأس والإحباط وفقدان الأمل أموراً غير معيبة موضوعياً — نظراً للظروف السياسية للمجتمع — ولكن المعيب حقاً هو أن يكن الرضا بالأمر الواقع والاستكينة والمهادنة نابعة من إحساس بعض المثقفين بأن من مصلحتهم — اقتصادياً ومادياً — أن يتخلوا عن ثوريّتهم ، أو عندما تكون حالة المهادنة نابعة من رغبة بعض المثقفين في الارتقاء بمستواهم المادى والاقتصادى أو عندما يخلدون إلى الدعة وحياة الرفاهية وبالتالي يفقدون حماسهم الثورى ، ولقد عبرت الاستجابات التالية عن المعانى سائلة الذكر :

- (أ) عندما يرغبون في رفع مستواهم المادى (تكرار ان)
- (ب) عندما تهدد أرزاقهم (تكرار ان)
- (ج) عندما يتجهون نحو الانتهازية (تكرار ان)
- (د) عندما يموتون معنويًا ومادياً (تكرار واحد)
- (هـ) عندما يعيشون حياة الرفاهية (تكرار واحد)
- (و) عندما يبدأون في تبرير أخطاء الواقع (تكرار واحد)

ثم تبقى أمامنا ثلاث استجابات تبرر نزوع بعض المثقفين نحو التخلي عن الثورية أو شئت فمى ثلاثة تصورات أولها أن الاستكينة والرضا بالأمر الواقع هى حالة تصيب المثقفين إذا ما تعرض الوطن لظروف طارئة (تكرار واحد) ، وهذا يعنى — كما يشير مضمون هذه الاستجابة — أن الظروف الطارئة — والتي تكون خطرة بطبيعة الحال — تستوجب إتحاد فئات المجتمع — مؤقتاً — والتخلي — المؤقت أيضاً فيما أظن — عن المعارضة الفكرية والثورية لبعض الفئات ومنها المثقفين والاتجاه معاً لدرأ الخطر وتجاوز الظروف الطارئة •

أما الاستجابتان الأخيرتان ، فهما استجابتان على طرفي نقيض ، الأولى ترى أن القاعدة هي أن المثقفين خاضعون بطبيعتهم يرضون دائماً بالأمر الواقع ولا يثورون (تكرار واحد) ، في حين أن الاستجابة الثانية ترى عكس ذلك حيث تذهب إلى أن المثقفين بطبيعتهم ثوريون ، لا يرضون بالأمر الواقع ولا يستسلمون ، وإنما قد تحدث حالة من الهدوء المؤقت (تكرار واحد) سرعان ما تعود إليهم حالتهم الطبيعية ، حالة الثورية .
(الجدول رقم ٦٠) •

استخلاصات الفصل الخامس

ويمكننا أن نستخلص عدداً من النتائج العامة من واقع عرضنا لبيانات الفصل الخامس ومعطياته :

أولاً : يعد القمع السياسى وتكبير الحرية من أبرز الأسباب — كما تصورت عينة الدراسة — الخاصة بفشل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى ومشكلاته ، يلى ذلك الذاتية المفرطة لبعض المثقفين ثم استغراقهم فى خضم مشكلاتهم الاقتصادية •

ثانياً : هناك تعادل نسبى بين تصورات الباحثين فيما يتعلق بالدور الذى تلعبه الأزمات الاقتصادية فى تخلق ظواهر المعارضة بين المثقفين ، حيث تعادلت النسبتان — المؤيدة والرافضة لهذا الرأى •

ثالثاً : هناك ما يشبه الإجماع على تأييد فكرة انتشار الأمراض النفسية — والاكنتاب النفسى بين المثقفين •

رابعاً : يرجع انتشار الأمراض النفسية بين المثقفين كما ترى عينة الدراسة إلى حساسيتهم الشديدة إزاء قضايا المجتمع ومشكلاته وإحساسهم بالظلم •

خامساً : إن الأزمات الفكرية التى يعيشها بعض المثقفين — كما يرى الباحثون — قد تؤدى إلى انتشار حالات الكنتاب النفسى بينهم كاحساسهم بالاغتراب الفكرى Intellectual alienation ، أو عدم استجابة المجتمع — أو السلطة لأفكارهم ، وبالقالى من الممكن أن يحدث حالة من فصام الفكر عن الواقع •

سادساً : يحتل الكبت أو القهر السياسى المرتبة الأولى — فيما تتصور عينة الدراسة — من بين الأسباب التى تدعو إلى تمرد المثقفين

ومعارضتهم ، يليها الأزمات الاقتصادية والاحساس بالظلم وبعوامل الفساد .

سابعاً : تكاد تتشابه الأسباب — كما عرضها المبحوثون — التى تؤدى إلى الاكتئاب النفسى للمثقفين مع ذات الأسباب التى تؤدى إلى انبثاق ظواهر التمرد والمعارضة بين المثقفين .

ثامناً : احتلت السلطة أو الحكام السياسيون المركز الأول من بين الأفراد — أو الجهات — التى يوجه لها المتمردون أو المعارضون من المثقفين سهام تمردهم ومعارضتهم .

تاسعاً : عبر المبحوثون عن السلطة والحكام السياسيين — فى نطاق البحث عن الأشخاص ، أو الجهات التى يوجه إليها تمرد المثقفين — بذكر كلمة (السلطة) أو (الحكام السياسيون) صراحة أو من خلال ذكر كلمات (كالديكتاتورية) و (الفساد والظلم) و (قوى القهر) .

عاشراً : يميل المبحوثون إلى النظر إلى المثقف المرتق بآءباره إنساناً يتخلى عن مبادئه ويتنكر لأفكاره تحقيقاً لأهداف ذاتية (مادية عادة) ويعتبر مطية للحكام ولا ولاء له .

حادى عشر : يكاد يجمع المبحوثون على أن ظاهرة المثقف المرتق من الممكن أن تنسحب على المثقفين المصريين ، إذ يتصف عدد كبير منهم بذات الصفات التى يتسم بها المثقفون المرتقة .

ثنى عشر : تعد الأزمات الاقتصادية من أبرز الأسباب — كما ترى عينة الدراسة — التى تؤدى إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين ، يليها — بنسبة متقاربة — الكبت السياسى وفقدان الحرية .

ثالث عشر : هناك ما يشبه التماثل — فى تصورات المبحوثين — بين الأسباب التى تؤدى إلى تخلق ظواهر التمرد والمعارضة بين المثقفين

وذاآ الأسباب اللى تؤدى إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية بينهم ، وهذا يكشف عن أن ثمة اتساقاً بين مفهومى التمرد والاتجاه الراديكالى .

رابع عشر : يميل المبحوثون فى تعريفهم للاتجاهات الراديكالية إلى النظر إليها باعتبارها رفضاً للواقع وتمرداً عليه (وهذا يؤكد النتيجة الثالثة عشر) وسعيًا نحو تغيير نظام الحكم والثورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة .

خامس عشر : وقف أربعة عشر مبحوثاً من مفهوم الاتجاهات الراديكالية موقفاً سلبياً حيث لم تخرج اجاباتهم عن هذا السؤال عن كلمة (لا أعرف – لا تعليق) ولقد تنوعت تخصصات هؤلاء ما بين متخصصين فى الدراسات الاسلامية أو الجغرافية أو الأدب الانجليزى فضلاً عن بعض المتخصصين فى الكيمياء والرياضيات والطبيعة ، والاقتصاد والادارة ، إلى جانب متخصص واحد فى العلوم السياسية وآخر فى الفلسفة .

سادس عشر : أما الاتجاهات المحافظة فى السياسة والاجتماع فلقد مال مبحوثونا إلى النظر إليها باعتبارها نزوعاً نحو الحفاظ على الأوضاع الراهنة ومقاومة التغيير والعقم والجمود ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى النظر إليها باعتبارها شكلاً من أشكال الإلزام Obligation والقهر الفكرى • Intellectual Coercion ، وإن مال البعض إلى اعتبار الاتجاهات المحافظة هى شكل من أشكال الوطنية .

سابع عشر : وقف ثلاثة عشر مبحوثاً موقفاً سلبياً إزاء الاتجاهات المحافظة حيث مالت استجاباتهم إلى ذكر كلمتى (لا أعرف – لا تعليق) والملاحظ أن هذه الفئة غير المستجيبة هى ذات الفئة التى لم تجب أيضاً عن السؤال الخاص بالاتجاهات الراديكالية فيما عدا المتخصص فى أحد فروع الفلسفة .

ثامن عشر : هناك اتجاه عام يرى أن استكانة بعض المثقفين ورضاهم بالأمر الواقع يرجع إلى زيادة وطأة الإرهاب السياسى والنزوع نحو الاستبداد والقهر من قبل السلطة الحاكمة . غير أن هناك اتجاهاً آخر هو ذلك الاتجاه الذى يعزو حالة الرضا بالأمر الواقع التى تصيب بعض المثقفين إلى شعورهم بالاحباط واليأس وفقدانهم الأمل فى الإصلاح . أما الاتجاه الأخير فهو ذلك الاتجاه الذى يرجع استكانة المثقفين وفقدانهم لحماسهم الثورى إلى تطلع بعضهم إلى تحسين مستواه المادى أو عندما يشعرون بتهديد لأرزاقهم .

تاسع عشر : نلاحظ - من خلال استقراءنا لبعض استجابات الجداول السابقة - أن الاتجاه الذى يعزو استكانة المثقفين وحضوعهم ورضاهم بالأمر الواقع إلى القهر والكبت السياسيين يكاد يتماثل - بل هو يتماثل بالفعل - مع نفس الأسباب التى ساقها نفس المبحوثين على أنها دوافع للتمرد أو أسباب لظهور الاتجاهات الراديكالية وتخلق النزعات الرافضة وهو أمر يحتاج إلى مناقشة وتحليل ، فضلاً عن التفسير .

الجدول رقم (٤٨)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فيما إذا كان المثقفون
المصريون قد نجحوا فى أن تكون لهم رؤية نقدية من قضايا
الاجتمع المصرى

وجهات النظر	عدد	%
نعم	٧	٢٠ر٠٪
لا	١٠	٢٨ر٦٪
نجح بعضهم	١٧	٤٨ر٦٪
لا تعليق	١	٢ر٨٪
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠٪

الجدول رقم (٤٩)

توزيع أفراد العينة الذين لا يرون أن المثقفين المصريين قد نجحوا
في أن يكونوا رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصري وفقا
لتصوراتهم لأسباب عدم النجاح هذا

أسباب عدم نجاح المثقفين المصريين في تكوين رؤية نقدية	عدد	%
بسبب القمع السياسى	٤	١٤.٨٪
للمتباينات الفكرية القائمة بينهم	٣	١١.١٪
لذاتيتهم المفرطة	٣	١١.١٪
لأنهم يسرون في ركاب السلطة الحاكمة	٢	٧.٤٪
لأنهم مشغولون بلقمة العيش	٢	٧.٤٪
تصوراتهم لحل المشكلات السياسية والاقتصادية قاصرة	٢	٧.٤٪
بسبب النفاق والاسترزاق	١	٣.٧٪
لاختلافهم على كيفية تحديد إطار للمجتمع	١	٣.٧٪
لأنهم يعيشون في تمزق	١	٣.٧٪
غير موجودين كقوة مؤثرة	١	٣.٧٪
لقصور ثقافتهم الاسلامية والسياسية والتاريخية	١	٣.٧٪
عدم إلتزامهم بالاسلام كمنهج	١	٣.٧٪
لأنهم متعصبون	١	٣.٧٪
لأنهم يدخلون في صراعات مع بعض فئات المجتمع	١	٣.٧٪
لأنهم يتحدثون عن مثاليات	١	٣.٧٪
بعضهم يقدم الفكر يتلاءم مع مصلحته الخاصة	١	٣.٧٪
لعدم الانتماء الوطنى لبعضهم	١	٣.٧٪
الإجمالى	٢٧	١٠٠.٠٪

الجدول رقم (٥٠)

توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم للعلاقة بين معارضة
المثقفين وأزماتهم الاقتصادية

الرأى	العدد	%
نعم	١٦	٤٥.٧٪
لا	١٨	٥١.٤٪
لا تعليق	١	٢.٩٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠.٠٪

الجدول رقم (٥١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم في مدى تعرض
المثقفين للاكتئاب النفسى والأمراض النفسية

العدد	%
٢٧	٧٧.١٪
٧	٢٠.٠٪
١	٢.٩٪
٣٥	١٠٠.٠٪

الجدول رقم (٥٢)

توزيع افراد العينة الذين رأوا أن المثقفين أكثر تعرضاً للاكتئاب
النفسي والأمراض النفسية بوجه عام وفقاً للأسباب التي
يبدونها لذلك

التكرارات	الأسباب
١٦	لأنهم أكثر حساسية لمتغيرات الواقع ومشكلاته
٣	لأحساسهم بالظلم
٣	لأحساسهم بالاحباط لعدم تحقيق تصوراتهم
١	لأنهم مقتربون فكرياً عن مجتمعاتهم
١	لقدرتهم على إدراك تناقضات المجتمع
١	لعدم حصولهم على حقوقهم
١	عدم تقبل الآخرين لآرائهم
١	لفشلهم في عرض أفكارهم
١	عدم ثقة بعضهم في البعض الآخر
١	لأنهم يتحدثون عما ينبغي أن يكون
١	بسبب مطاردة السلطة لآرائهم
١	لأنهم منافقون للسلطة
١	لفردية المثقف وذاتيته وانغلاقه
١	طبيعتهم كمثقفين تجعلهم أكثر عرضة للاكتئاب
١	لا تطبق

الجدول رقم (٥٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم للظروف التي تدفع
المتقنين بوجه عام نحو التمرد

الظروف كما يتصورها المبحوثون	التكرارات
الكبت والإرهاب سياسياً وإجتماعياً	١١
الأزمات الاقتصادية	٧
الإحساس بالظلم وبعدم العدالة	٢
لوعيتهم للعوامل المؤدية للفساد	٢
عدم إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في حل مشكلات مجتمعهم	٢
غياب الحرية والديمقراطية بوجه عام	٢
عدم إعطائهم الفرصة للمشاركة في العمل السياسي	٢
عندما يشتري فساد الحاكم	١
لإحساسهم باختلال الأسس الاجتماعية لمصلحة الحاكم	١
عندما تنتهك حقوق الإنسان	١
لإحساسهم بالحرمان	١
للهوة التي يشعرونها بين المثال والواقع	١
إحساسهم بأن هناك طبقات متميزة على حساب طبقات أخرى	١
التمرد هو معاناة شخصية	١
إحساسهم بالالتزام بقضايا مجتمعهم	١
يبدأون في التمرد عندما يتخلون عن ذاتيتهم	١
عندما تتاح لهم الحرية يتمردون	١
المتقنون لن يتمردوا أبداً	١
المتقنون بطبيعتهم شريحة محافظة لا تتمرد	١
عندما يجدون مساندة من الطبقات الأخرى فيتمردون	١

الجدول رقم (٥٤)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتحديدتهم للأشخاص الذين
عادة ما يتمرّد ضدهم المثقفون

الأشخاص الذين عادة ما يتمرّد ضدهم المثقفون	التكرارات
ضد السلطة والحكام والقادة السياسيين	٢٠
المثقفون يتمرّدون ضد أنفسهم	٤
ضد الظلم والفساد	٢
ضد كل قوى القهر	٢
ضد من يتسببون في الأزمات الاقتصادية	٢
ضد من لا يتيح لهم فرصة المشاركة في المجتمع	١
ضد الديكتاتورية	١
ضد التقاليد المتخلفة	١
ضد من يسيء إلى مصالحهم	١
ضد كل شيء	١
المثقفون — والمصريون بالذات — لا يتمرّدون	١
لا تعليق	٢

الجدول رقم (٥٥)

توزيع أفراد العينة وفق تحديدهم لاهية
المثقف المرتق وخصائصه

سمات المثقفين المرتقة	عدد	%
الوصوليون الانتهازيون	٧	٢٠ر٠
رجال كل العصور	٤	١١ر٣
الذين يجندون علمهم وثقافتهم لخدمة الحاكم ويسير في ركابه	٣	٨ر٥
الذين يجعلون الأجر فوق كل شيء	٣	٨ر٥
المثقف الحقيقي لا يمكن أن يكون مرتقاً	٢	٥ر٧
حاملو الشعارات خادمة السلطة وليس لهم فكر محدد	٢	٥ر٧
الذين يتكبرون لأفكارهم في سبيل مصلحة ذاتية	٢	٥ر٧
الذين يأكلون على كل الموائد	٢	٥ر٧
كل المثقفين مرتقون	١	٢ر٩
عملاء الحكام	١	٢ر٩
من لا ولاء لهم	١	٢ر٩
الذين يدينون بالولاء لمذهب سياسي أجنبي	١	٢ر٩
المنافقون	١	٢ر٩
المعاونون مع هادمي الإسلام	١	٢ر٩
سؤال محرج	١	٢ر٩
لا يوجد مثقف مرتق على الإطلاق	١	٢ر٩
لا تعليق	٢	٥ر٧
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٥٦)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم
في مدى توفر صفات المثقف المرتق
بين بعض المثقفين المصريين من عدمه

وجود المثقف المصرى المرتق من عدمه	عدد	%
نعم	٢٨	٨٠ر٠
لا	٣	٨ر٦
لا تعليق	٤	١١ر٤
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٥٧)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم في
عوامل ظهور الاتجاهات الراديكالية
بين المثقفين

أسباب ظهور الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين	عدد	%
الشعور بالكبت السياسى	١٢	٣٤ر٢
الأزمات الاقتصادية	١٣	٣٧ر١
الكبت السياسى والأزمات الاقتصادية	٧	٢٠ر٠
سوء التربية الدينية	١	٢ر٨
البعد عن الدين	١	٢ر٨
اليأس من الاسلام وعدم الصبر عليه	١	٢ر٨
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٥٨)

توزيع أفراد العينة وفقا لتعريفهم لمفهوم
الاتجاهات الراديكالية في السياسة والاجتماع

مفهوم الاتجاهات الراديكالية	عدد	%
إتجاه يسعى نحو تغيير نظام الحكم	٢	٥٧١ر٥
رفض الواقع سياسيا واجتماعيا	٢	٥٧١ر٥
أقصى اليسار	٢	٥٧١ر٥
التغيير الثورى الجذرى للمجتمع	٢	٥٧١ر٥
التطرف فى حل المشكلات	١	٢٨٥ر٢
الانحراف	١	٢٨٥ر٢
التطرف سياسيا والارتقاء فى أحضان احدى القوتين	١	٢٨٥ر٢
الاتجاهات التى تؤدى الى تنمية قدرات الفرد	١	٢٨٥ر٢
اعتناق مبدأ معين ومحاولة تطبيقه مهما كانت الظروف	١	٢٨٥ر٢
الاتجاهات المتحررة من كل من الرأسمالية والشيوعية	١	٢٨٥ر٢
عدم الايمان بالحوار	١	٢٨٥ر٢
تعديل بنية المجتمع تحقيقا للأفضل	١	٢٨٥ر٢
من الناحية التكتيكية هى الديمقراطية ومن الناحية الاستراتيجية هى الماركسية	١	٢٨٥ر٢
عكس المحافظة	١	٢٨٥ر٢
الاتجاهات التقليدية	١	٢٨٥ر٢
سؤال من العسير الإجابة عليه	١	٢٨٥ر٢
لا أعرف	١٤	٤٠٠ر٤
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر١٠٠

الجدول رقم (٥٩)
توزيع أفراد العينة وفقا لتعريفهم لمفهوم
الاتجاهات المحافظة في السياسة والاجتماع

مفهوم الاتجاهات المحافظة في السياسة والاجتماع	عدد	%
الحفاظ على الوضع الراهن	٤	١١ر٣
الرجعية والجمود	٢	٥ر٧
الحذر من التجديد	١	٢ر٨
الحفاظ على تقاليد المجتمع	١	٢ر٨
التمسك بأفكار لم تعد تلائم العصر	١	٢ر٨
الوسطية المعتدلة بين التقدمية والرجعية	١	٢ر٨
الحرص على الأصالة	١	٢ر٨
التخلف	١	٢ر٨
مقاومة التغير	١	٢ر٨
الإصلاح بدلا من التغير الثورى	١	٢ر٨
الإلتزام برؤية قديمة في السياسة	١	٢ر٨
قناع لاستغلال الناس	١	٢ر٨
تحقيق المبادئ الوطنية بأسلوب وادنى	١	٢ر٨
اتجاهات تعمل على صب جميع الأفراد في قوالب		
فكرية واحدة	١	٢ر٨
اتجاهات القهر الفكرى والسياسى وخاصة قهر		
المتقفين	١	٢ر٨
اتجاهات تسعى نحو ارضاء جميع الأطراف	١	٢ر٨
الرؤية العلمانية	١	٢ر٨
هى أقرب الى الراديكالية	١	٢ر٨
لا أعرف	١٣	٣٧ر٠
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٦٠)

توزع أفراد العينة وفق لوجهات نظرهم في الظروف
التي تؤدي إلى أن يركن المثقفون إلى الاستكانة
والرضا بالأمر الواقع

الظروف التي تؤدي إلى رضا المثقفين بالأمر الواقع	التكرارات
عندما يشتد الاستبداد السياسي	٦
عند اليأس	٥
عند القمع والقهر	٤
عندما يفتقرون إلى الشجاعة والثورية	٣
عندما يفقدون الأمل في الإصلاح	٣
عندما يرغبون في رفع مستواهم المادي	٢
عندما تهدد أرزاقهم	٢
عندما يتجهون نحو الانتهازية	٢
عند فقدان الحرية	١
عندما يسلط عليهم سيف الحاكم	١
عندما يموتون معنويا وماديا	١
إذا لم يسمع لهم صوت	١
عندما ترخص الكلمة	١
عندما يبدأون في تبرير أخطاء الواقع	١
عندما يعيشون حياة الرفاهية	١
إذا تعرض المجتمع لظروف طارئة	١
المثقفون دائما يرضون بالأمر الواقع ولا يثورون	١
المثقفون لا يرضون بالأمر الواقع ولا يستسلمون وانما يهدأون	١
لا تطبق	٣

الفصل السادس

أزمات المثقف المصري

ومواقف الاحتجاج والتمرد

تمهيد

يعد الفصل الراهن تكملة للفصل السابق (الخامس) وامتداداً عضوياً له ، إذ أنه يسير على ذات الخطى ويستهدف نفس الأهداف ، إذ أنه يحاول الكشف عن طبيعة الرؤى والاتجاهات التى تتبناها عينة الدراسة من خلال مقولتى المحافظة / الراديكالية ، وذلك من خلال طاقم من الأسئلة يتعلق بالثقف بوجه عام والثقف المصرى على وجه الخصوص ..

ولقد استهدفنا أيضاً التركيز على أزمة المثقفين – والمثقفون المصريون على وجه الخصوص – وعلى معاناة المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصرى ، وذلك بغرض الكشف عن اتجاهات عينتنا ومواقفهم إزاء تلك القضايا – باعتبارهم صفوة متعلمة متميزة فى المجتمع المصرى – وتصوراتهم حيالها وما يمكن أن تقودنا إليه تلك الاتجاهات أو المواقف أو التصورات من تعيين للكيفية أو المنهج الذى تسير وفقاً له – فى معالجة مثل تلك المسائل والأمور – تلك الشريحة المحدودة من صفوفنا المتعلمة ، وذلك إنطلاقاً من مقولتى المحافظة / الراديكالية .

ويستهل هذا الفصل بالإشارة إلى معنى الحرية وأبرز أزمات المثقف المصرى كما تراها عينة الدراسة وأسباب تلك الأزمات ، ثم يثنى فصلنا الراهن بالكشف عن الاتجاهات الفكرية السياسية التى تتصور عينة الدراسة أنها تنتمى إليها والأسباب التى يبدونها لذلك .

وتتتابع محاولات الفصل للكشف عن تصورات مبحثنا واتجاهاتهم ، فيعرض لتصوراتهم لأكثر الدول دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية هل هى الدول ذات الاتجاه السياسى الديمقراطى أم تلك التى تنزع نحو الديكتاتورية والمبررات التى يعتمدون عليها فى تحديد وجهات نظرهم .

ثم يتناول الفصل عدداً من القضايا الأخرى كقضية التطرف

السياسى Political Extremity من تحديد المفهوم وسمات المتطرفين السياسيين كما تعرضه عينة البحث •

ثم يميل فصلنا الراهن نحو مناقشة بعض قضايا المثقفين المصريين تاريخيا فيعرض لتصورات مبحوثينا لأكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى وأقلاها تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين والمبررات التى تنهض عليها وجهات نظرهم هذه •

أما قضية الأيديولوجيا من حيث معناها وجدواها لعصرنا الراهن ، وطبيعة الأيديولوجيا التى نبغى - وفقا لتصور مبحوثينا - أن ينتمى اليها المثقفون المصريون ومبررات ذلك ، وكذلك علاقة عمل المثقفين بمؤسسات الدولة بانخفاض احتمال تمردهم ضد السلطة ، ثم أكثر فئات المجتمع المصرى تمردا ضد السلطة ، سوف تكون كل هذه القضايا تنمة لهذا الفصل واستكمالا للكشف عن اتجاهات تلك العينة من صفوفنا المتعلمة •

(١)

نستهل فصلنا الراهن بمحاولة الكشف عن تصورات مبحثنا لمعنى الحرية Freedom إيماننا منا بأن هذا المفهوم الأساسى والمحورى Key Concept والموقف منه من حيث تحديد معناه وتعيين مضمونه وملامحه سوف يعيننا كثيرا على فهم طبيعة اتجاهات عينة الدراسة فيما يتعلق بطاقتى القضايا المثارة فى هذا الفصل ، ولا سيما وأن طبيعة هذه القضايا وثيقة الصلة بقضية الحرية وما يرتبط من قضايا وأبعاد أخرى •

ولعل الرؤية المتأنية للجدول رقم (٦١) تكشف لنا عن أن مفهوم الحرية — كما تراه غالبية مبحثنا — يدور فى فلك الحق فى التعبير عن آراء الانسان (١١ تكرارا) دونما قيود ، فحرية الكلمة — فضلا عن العقيدة — (٣ تكرارات) هى تجسيد لمفهوم الحرية ، وقدرة الانسان وحرية فى أن يختار (تكراران) وعدم تزييف إرادته (تكرار واحد) وسماع الآخرين لآرائه ولو اختلفوا معه (تكراران) هى مظاهر تكشف عن المضمون الحقيقى لمفهوم الحرية •

والملاحظ أن التصورات السابقة تكشف عن أن مفهوم الحرية هو تجسيد لهوية الانسان Identity وذاتيته ، وتؤكد فى نفس الوقت على انسانية هذا الانسان وحقه فى (التعبير) عن ذاته و (والاختلاف) مع الآخرين ، ولعل هذا التصور الذى يذهب الى أن الحرية هى [أن أرى الكون بعيونى لا بعيون الآخرين — تكرار واحد] لخير شاهد على أن اتجاهات مبحثنا إزاء هذا المفهوم تتجه نحو التعامل معه باعتباره تكريما لفكر الانسان واعترافا بحقه فى أن يقول رأيه ويعبر عن فكره ويعلن استقلال هويته وتميز ذاتيته •

وثمة مؤشرات أخرى تؤكد على احترام فكر الانسان وحقه فى الاختلاف وحقه فى التعبير عن آرائى كمضامين أساسية للحرية ولكن من الزاوية السياسية ، فإلى جانب عدم تزييف الارادة وسماع الرأى الآخر ،

والقدرة على الاختيار ، نجد عددا آخر من الاستجابات تؤكد مضمون الحرية من خلال بعدها السياسى والذى يكشف أيضا عن احترام فكر الانسان وهويته ، ومن هذه الاستجابات ما يذهب اليه البعض من أن الحرية هى : حرية تكوين الأحزاب واصدار الصحف (تكرار واحد) ، والحرية فى أن أقوم بنقد الحاكم دون قيود (تكرار واحد) ، والحرية هى أن يقوم الشعب باختيار حكامه (تكرار واحد)

ولكن ينبغى أن ننوه أن الحرية بمؤشراتها السياسية المختلفة لا تتناقض على الاطلاق مع الحرية الفكرية وحرية التعبير عن الآراء ، لأن كليهما مرتبط بالآخر ، فلا حرية فكرية بلا حرية سياسية ولا يمكن — فى الآن نفسه — أن تتحقق الحرية السياسية دون حرية فكرية فكلتاهما وجهان لعملة واحدة ، يفصح كل منهما عن مدى احترام إرادة الانسان وهويته وانسانيته •

وتبقى أمامنا ثلاثة تصورات تؤكد معانى احترام ذاتية الانسان وهويته وخصوصيته الفكرية والعقلية . mental privacy ، وهذه تتحدد فى الاستجابات الآتية : ان الحرية هى :

(أ) أن تقول ما تريد وقتما تشاء بالصورة التى ترى (تكرار واحد) •

(ب) أن يكون الانسان عبداً لله دون سواه (تكرار واحد) •

(ح) عدم الخضوع لفكر أحد (تكرار واحد) •

بيد أن هناك اتجاها آخر يتعامل مع مفهوم الحرية من زاوية خاصة هى الزاوية المادية — الاقتصادية ، فالحرية لدى أصحاب هذا الاتجاه هى :

(أ) العيش فى أمان (تكرار واحد) •

(ب) ألا تجوع ، ألا تخاف ، ألا تجهل (تكرار واحد) •

- (ج) المأكل والمشرب والتعليم في أمان (تكرار واحد) •
- (د) أن أجد كفايتي وأؤمن يومي وغدي (تكرار واحد) •

ورغم إيماننا بالبعد الاقتصادي للحرية ، إلا أن الأمان الاقتصادي لا يستقيم — في يقيني — دون الأمان الفكري والسياسي ، بل إننا نرى في كثير من الأحيان — أن اتجاه السلطة نحو تأمين الحياة الاقتصادية لأفراد المجتمع قد يكون — في ظل بعض الأنظمة الشمولية — على حساب الحرية السياسية والفكرية • فالأنظمة الشمولية — كنتيجة لقصور في الفكر السياسي — ترى أن مطالب الانسان — أي انسان — لا تخرج عن كونها مطالب مادية اقتصادية في المحل الأول ، وأن محاصرة أي محاولة للتمرد والمعارضة من قبل أي فئة من فئات المجتمع لا تتم إلا من خلال تحقيق قدر — وليكن مغالى فيه — من الاشباعات المادية والاقتصادية •

وتتوالى التصورات بعد ذلك ، غير أنها تصورات تتسم بالعمومية الشديدة بحيث يصعب أن نضعها أو نصنفها في اتجاه عام متميز ، ومن هذه التصورات ، ذلك التصور الذي يرى أن الحرية هي [تلك الممارسة المقننة للفعل الانساني] ، وهذا التصور يميل الى التجريد كثيرا فضلا عن عموميته وعدم تحديده لطبيعة هذا الفعل الانساني ، إلا أن ما يلفت النظر فيه هو تأكيده على أن الحرية هي (ممارسة مقننة) أي سلوك محكوم بقواعد وقوانين معينة ، وهذا حقيقى إلى حد كبير ، ولكن السؤال هنا هو : ما هي طبيعة هذه القواعد وتلك القوانين ؟ وفي ظل أي مناخ سياسي وثقافي تطبق ؟ •

أما التصور الثانى والذي يميل كثيرا نحو العمومية والتجريد فهو ذلك التصور الذي يرى أن الحرية هي الدفاع عن حقوق الانسان ، والفكرة — فكرة حقوق الانسان والدفاع عنها — في حد ذاتها تجسيد لمضمون الحرية من حيث تقديس إرادة الانسان وهويته ، ولكن أن يقتصر معنى

الحرية فقط على مجرد الدفاع عن حقوق الانسان دون تحديد لكيفية ممارسة هذه الحقوق وأشكال هذه الممارسة هو ما نرى أنه ينتقص كثيرا من هذا التصور .

ويميل التصور الثالث إلى تعريف الحرية بأنها تطبيق القرآن الكريم ، ولسنا ندرى ان كان المراد هو أن تطبيق أحكام الاسلام من خلال القرآن الكريم يقود إلى تحقيق الحرية ، أم أن المراد هو أن المجتمع — ومن ثم الفرد — يكون حرا عندما يقدر له أن يختار القرآن الكريم كدستور له ، أم أن المراد شيء آخر خلاف هذا أو ذاك ؟ .

أما التصور الأخير فيرى أن مفهوم الحرية مفهوم نسبي Relative ، صحيح أن النسبية هنا مقولة وثيقة الصلة بالظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية ، اذ تخضع مثل هذه الظواهر — وغيرها — لبعدي الزمان والمكان ، إلا أن مفهوم الحرية — فيما أتصور — قد يشذ كثيرا عن هذه القاعدة ، اذ أن الحرية — بمظاهرها المختلفة — هو جوهر حقوق الانسان ولا أعتقد أن هذه الحقوق حين شرعت كانت تعنى مجتمعا دون آخر أو أمة دون أخرى ، وانما القضية هنا هو أن — ومن هنا يمكن أن نقول ان الحرية مفهوم نسبي — ممارسة الحرية — كحق — والنظر اليها يرتبط بطبيعة السياق السياسى والاجتماعى للمجتمع ، ويخضع بطبيعة الحال لطبيعة أنظمة الحكم فالنظام الديمقراطي من المؤكد أنه له رؤية للحرية تتناقض مع رؤية النظام الشمولى لها ، ومن ثم تنعكس هاتان الرؤيتان على ممارسة هذين النظامين للحرية من حيث إطلاقها أو تنظيمها أو تقييدها ... الخ .

— ٢ —

هل للمثقف المصرى أزمة ؟ الواقع أن الجدول رقم (٦٢) يكشف لنا عن أن ثمة أزمتات وليس أزمة واحدة يعانى منها المثقف المصرى المعاصر فيما تتصور عينة الدراسة ، ويبدو أن الأزمة السياسية —

التطلع إلى الحرية والصراع مع السلطة – تتربع على قمة الأزمات التي يتصور مبحوثونا أن المثقفين المصريين يعانون منها ، وتتأكد الأزمة السياسية من خلال المؤشرات الآتية :

- (أ) التطلع الى الحرية (عشرة تكرارات)
- (ب) القهر والصراع مع السلطة (ثلاثة تكرارات)
- (ج) تعريف إرادته (تكرار واحد)
- (د) تناقضات البناء السياسى والاجتماعى (تكرار واحد)

غير أن هناك عددا من التصورات الأخرى التي قد تفصح في بعض أبعادها عن مظاهر الأزمة السياسية بينما تكشف في أبعادها الأخرى عن بعض مظاهر الأزمة الاجتماعية الثقافية فمن هذه التصورات أن المثقف المصرى يعانى من بعض أزمات :

- (أ) الشعور بالاغتراب والاحباط (ثلاثة تكرارات)
- (ب) شعوره بأنه مخدوع (تكرار واحد)
- (ج) عدم الاعتداد برأيه (تكرار واحد)
- (د) إحساسه بأنه لم يلعب الدور الذى يستحقه (تكرار واحد)

فالأزمات السابقة قد تتضافر في خلقها عوامل سياسية وأخرى بنائية اجتماعية أو ثقافية فحالة الشعور بالاغتراب Alienation أو الإحباط Frustration قد تكون نتاجا لممارسات القهر السياسى والأيدولوجى وكبت الحريات من قبل السلطة الحاكمة Ruling Class ، وقد تكون في الآن نفسه بسبب بعض التناقضات الاجتماعية والاقتصادية Socio - Economic Contradictions الميزة للبناء الاجتماعى ... الخ . وما يصدق في الواقع على أزمة [الشعور بالاغتراب والاحباط] يصدق أيضا على شعور المثقف بأنه (مخدوع)

أو أن (رأيه لا يعتد به) ، حيث يمكننا القول بأن طبيعة الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع – أو كان يمر بها – إلى جانب بعض السمات المميزة للبناء الاجتماعي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد تكون مسئولة – مجتمعة – عن انبثاق مثل هذه الظواهر .

ولكن يبدو أن ثمة اتساقاً بين نوعية الأزمات التي يعاني منها المثقف المصري وبين نوعية الظروف التي تدفع المثقفين بوجه عام نحو التمرد (أنظر الجدول رقم ٥٣) ، حيث وقف كل من الإرهاب السياسي والتعطش إلى الحرية على قمة الأسباب التي قد تدفع المثقفين نحو التمرد (جدول رقم ٥٣ – الفصل الخامس) ، كذلك نلاحظ أن الكبت أو الإرهاب السياسي – إلى جانب الأزمات الاقتصادية – قد تكون من بين الأسباب التي قد تؤدي إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين الأمر الذي يدعو إلى إثارة التساؤل الآتي – وقد يكون هذا مجالاً لدراسة تاريخية سسيولوجية أخرى – إلى أي حد يمكن أن تؤدي نوعية الأزمات التي يعاني منها المثقفون المصريون إلى تخلق ظواهر التمرد وانبثاق الاتجاهات الراديكالية بين مثقفينا المصريين ؟ ثم هل ثمة شواهد تاريخية أو بنائية تؤكد هذه الأقولة أو تنفيها ؟ .

وتبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والخوف من الفقر (تكرار واحد لكل) باعتبارها أشكالاً لنوعية الأزمات التي يعاني منها – كما يتصور مبحوثونا – المثقف المصري ، ثم تتوالى نوعيات أخرى من الأزمات كالتردد (تكرار واحد) وعدم وضوح الرؤية أمامه (تكرار واحد) وبعد فكره عن متغيرات الواقع (تكرار ان) وعدم إجادته عرض أفكاره (تكرار واحد) . ولكن من الملاحظ أن هذه النوعيات من الأزمات تختلط فيها الأبعاد الذاتية Subjective بالأبعاد الموضوعية البنائية Objective Structural dimension بحيث يصبح من العسير الكشف عن الدور الحاسم الذي يلعبه أي منهما في خلق أزمات المثقف المصري .

ومن الأزمات الطريفة واللافتة في الآن نفسه تلك الأزمة التي كشف عنها مبحوث واحد - وهو من أصحاب الاتجاهات غير اليمينية في الفكر - التي مفادها أن الأزمة الحقيقية للمثقف المصرى هي أنه ليس مثقفاً (تكرار واحد) • ومن المؤكد أن هذا التصور نابع أصلاً من رؤية خاصة لماهية المثقف وطبيعته •

ويبدو أن هناك شعوراً لدى بعض مبحثينا - وهو مبحوث واحد في الواقع - بأن المثقفين المصريين (بعيدون عن الله) ، حيث ذهب هذا المبحوث - وهو من المتخصصين في الدراسات الإسلامية - إلى أن الأزمة الحقيقية للمثقف المصرى هو بعده عن الله (تكرار واحد) •

ولعل دليلنا على تربع الأزمة السياسية على قمة الأزمات التي يتصور مبحثونا أن المثقفين المصريين يعانون منها ، أن الأسباب التي تتصور عينة الدراسة أنها تقف وراء هذه الأزمات قد تحددت بصفة أساسية في [فقدان الحرية والديمقراطية والصراع مع السلطة - أربعة عشر تكراراً - الجدول رقم ٦٣] يليها الفوضى الاقتصادية والاجتماعية (سبعة تكرارات) • غير أن هناك بعدين قد يدعمان البعد السياسى للأزمة وهما موقف السلطات والحكام من العلم والثقافة وسخريتهم - كما ترى عينة الدراسة - من هذين البعدين (تكراران) ، وسيطرة العسكريين على الحكم (تكرار واحد) •

أما المحسوبة (تكرار واحد) والنفاق (تكرار واحد) المؤكد أنهما من سلبيات البنائين السياسى والاجتماعى ، وهما ما يتصور بعض مبحثينا أنهما يؤديان الى خلق بعض الأزمات للمثقفين المصريين ، ويمكن أن يدخل في نطاق هذين السببين بعد « الخوف » [تكرار واحد] ، لأنه من المؤكد أنه اذا كانت للخوف مصادره الذاتية ، فان طبيعة المتغيرات البنائية اجتماعية كانت أم سياسية لتعد مسئولية ويقدر مماثل - ان لم يكن أكثر تعاضماً - عن تخلق حالة (الخوف) لدى المثقف المصرى • (أنظر الجدول رقم ٦٣) •

ولأنه من المفترض أن المثقف أكثر إدراكا لطبيعة متغيرات الواقع بسلبياته وإيجابياته فان البعض يرى (تكراراً واحد) أن من بين أسباب أزمة المثقف المصرى هو وعيه بالتناقض بين ما هو خطأ وما هو صواب في المجتمع ، وهذا البعد في الواقع يدخل في نطاق التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع ، وما يمكن أن تؤدي إليه هذه التناقضات من أزمات ينال منها المثقف المصرى القسط الكبير .

ويعزو البعض الآخر أزمات المثقف المصرى إلى نوعية الثقافة التى قد يتمثلها بعضهم (تكرار واحد) وإلى أن بعضهم — أى بعض المثقفين — يشعر بالضيق لمحاولته محاكاة ثقافة المجتمع الأوروبى (تكرار واحد) ، وإن لم يعين لنا صاحب هذا السبب الأخير ما الذى يعنيه بالنظريات الملحدة ، وهل ثمة بديل ؟ ؟

ويطرح مباحث آخر تصورا لأزمة المثقف المصرى ، وهذا التصور يرجع الأزمة التى يعانى منها مثقفنا المصرى الى افتقار الأمة الى قادة الفكر (تكرار واحد) ، ولست أدري ان كان هذا المتغير — وهو سبب للأزمة وقد يكون الأزمة ذاتها — يتعلق بالمثقف المصرى ذاته — ومن ثم تصبح أزمة مجتمع وليست أزمة فرد ؟ ؟

أما عقم التربية فى فيها أحد مباحثنا سببا لأزمة المثقف المصرى (تكرار واحد) ، وهذا السبب يضر تصورا قد يثير تساؤلا هل سوء التربية أو عقمها كما يرى مباحثنا أمر ينفرد به المثقف المصرى دون غيره من شرائح المجتمع ؟ وسوء التربية هذا — إن حدث — ما هى معاييرها وما هى مؤشرات ؟ ثم أنه أمر نسبى تختلف حوله الرؤى والاتجاهات .

ويبدو أن مباحثنا صاحب عقم التربية لسبب لأزمة المثقف المصرى هو صاحب (أزمة البعد عن الله) باعتبارها إحدى أزمات المثقف المصرى ، إذ أن هذه الأزمة هى الوحيدة التى يمكن أن تتسق مع سبب [عقم التربية] . (أنظر الجدولين ٦٢ و ٦٣) .

- ٣ -

للمرء عن ذاته — أو قل عن ذواته — صور وأشكال ، فهناك صورة المرء عن ذاته العقلية *mental Self - Image* ، وهناك صورته عن ذاته الاجتماعية *Social Self - Image* أو ذاته النفسية *Psycho - Self Image* وهناك ما يمكن تسميته أيضا برؤية المرء لما يظن أنه صورة الآخرين عن ذاته ، كذلك يمكننا أن نقول — نقيضا للصورة الأخيرة — ان هناك ما يمكن تسميته أيضا بالصورة الواقعية لذات المرء كما يراها الآخرون .

ومن المؤكد أن الصور السابقة — وهى حصيلة إسهامات علم النفس فضلا عن اجتهاد خاص — هى نتاج لتفاعلات متغيرات اجتماعية ونفسية ... ألخ ، ولكن هذه الصورة — على كثرتها — تقودنا الى إثارة تساؤل مؤداة : أليست هناك ذوات أخرى أو صور لذوات أخرى للمرء قد غفلنا عنها ؟

فالواقع إننا — وفى نطاق قضايا دراستنا الراهنة — قد وجدنا أن هناك ما يسمى بصورة الذات الطبقيّة (أنظر الفصل الأول من هذا المؤلف) وما نحن الآن نحاول أن نضع أيدينا عما يمكن أن نطلق عليه أسم صورة المرء عن ذاته الأيديولوجية *Ideological Self - Image* (إن صح هذا التعبير) .

وتفجعنا نتائج الجدول رقم (٦٤) حيث نجد أن ٢٥٧ (تسعة مبحوثين) يؤكدون أنه (لا انتماء أيديولوجى أو فكرى لديهم) لدرجة أن واحداً منهم ذهب إلى حد القول [وهل من الضرورى أن يكون للإنسان إنتماء فكرى أو أيديولوجى] . وما يزيد من شدة دهشتنا أن هناك ١٤٢ (خمسة مبحوثين) لم يعلقوا على هذا السؤال إلا بكلمة

(لا تطبق أو لا اجابة) ويمكننا ببساطة أن نضيف هؤلاء إلى تلك الفئة التي أقرت أنه لا انتماء لها أيديولوجيا أو فكريا ، والواقع أن هذه الفئة أكثر شجاعة وأكثر (وضوحا مع الذات) رغم أن الشعور بعدم الانتماء — بكل صورته وأشكاله ومنه الانتماء الفكري أو الأيديولوجي — مأساة في حد ذاته • قد نفهم أن يذهب بعض مبحرثينا — مثلا — الى القول بأنهم مازالوا في مرحلة البحث عن أيديولوجية أو ان انتماءهم الأيديولوجي والفكري لم يتبلور بعد ، أما رفض فكرة الانتماء في حد ذاتها فهو ما كان مثار دهشتنا وإن كان عدم الانتماء — كاتجاه — هو أيضا شكل من أشكال الانتماء للشيء •

أما مبحرثونا ووضحو الانتماء الفكري والأيديولوجي فيمكننا تصنيفهم إلى أربع فئات كبرى حسب تصوراتهم لذواتهم :

الفئة الأولى : الراديكاليون التقدميون (١٤ر٢ ٪) •

الفئة الثانية : اليمينيين المحافظون (١٤ر٢ ٪) •

الفئة الثالثة : إسلاميون تقدميون (٨ر٦ ٪) •

الفئة الرابعة : إسلاميون تقليديون (٨ر٦ ٪) •

وتشمل هذه الفئات بتعادلية شكلية بين من يزعمون بأنهم ينتمون إلى الفكر أو الأيديولوجية الراديكالية التقدمية وبين هؤلاء الذين يتصورون أنهم من أصحاب الفكرى السليمين المحافظ ، كذلك الأمر بين الإسلاميين التقدميين والإسلاميين التقليديين •

غير أن هناك ملاحظة مفادها إذا كان من المفترض أن هناك — وهذا حقيقى على المستويين العلمى والواقعى — فرقا بين الاتجاهين الراديكالى

التقدمي واليميني المحافظ ، إلا أن المثير للتساؤل – وهو ليس نفيًا للقضية – هو تلك الفروق التي يمكن أن نجدها بين المسلم التقدمي والمسلم التقليدي ، وهل ثمة تمايزات قائمة بينهما ؟

ومن المؤكد أن إصرار أصحاب هذه الفئات الأربع على انتماءاتهم هذه يكشف عن قدر من الوعي *Consciousness* بذواتهم من الناحية الفكرية الأيديولوجية ، كما أن قدرتهم على التمييز أو بوعيتهم به يؤكد هذا الإدراك أو الاحساس بهذا الانتماء المتميز لا سيما هؤلاء الذين أكدوا أنهم ينتمون إلى النزعة الإسلامية التقدمية (٨٦٪) وهؤلاء الذين أصروا على إرتباطهم بالرؤية الإسلامية التقليدية (كذا !) (٨٦٪) .

ولكن من الملاحظ أن هؤلاء الذين أكدوا انتماءهم إلى الراديكالية *Radicalism* كاتجاه فكري وأيديولوجي (١٤٢٪) قد توزعت تخصصاتهم بين الفلسفة (تخصص منطق) والآثار (والمدهش أنها آثار إسلامية !) والقانون وعلم الاجتماع .

أما الإسلاميون التقدميون فكانوا من المتخصصين في اللغة العربية وآدابها والتاريخ ، في حين كان معلنو انتمائهم الإسلامي التقليدي فكانوا من المتخصصين في الدراسات الإسلامية .

ثم تراوحت تصورات البحوث لانتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية بين اشتراكي معتدل (٢٨٪) ومعتدل (دون أن يعلق ماهية هذا الاعتدال – ٢٨٪) ومسلم سني (وهو أحد المتخصصين في الدراسات الإسلامية وممن يمارسون التصوف ويقتنعون به كاسلوب ومنهج في الحياة – ٢٨٪) .

ويبقى تصوران متميزان (٢٨٪ لكل) الأول : يحدد إنتماءه الفكري الأيديولوجي في أنه [مصري وطني] وصاحبه يعني أنه لا ولاء

له (إلا مصر) ، والولاء لمصر – الوطن – أمر طيب محمود ومطلوب ، غير أنه – في يقيني – ليس إنتماءً فكرياً أو أيديولوجياً وإنما هو احساس بالانتماء وبالحب للوطن ، وهذا الاحساس أو الشعور بالانتماء يستوجب وجود منظومة فكرية أيديولوجية تتجسد من خلالها كل مشاعر الفرد بالانتماء لوطنه وأمته .

أما التصور الثانى : فصاحبه له خبرة سياسية طويلة وممارسة حزبية – قبل ١٩٥٢ وبعدها – متميزة ، ويبدو أن وصوله إلى « الليبرالية التقدمية » كان نتاجاً لمسيرة فكرية وأيديولوجية طويلة تنقل فيها بين نسق فكرية وأيديولوجية مختلفة كان آخر مطافها تلك الليبرالية التقدمية وهي صيغة تتجاوز حدود الليبرالية التقليدية غير أنها وثيقة الصلة بمقولاتها الأساسية ، لكنها ترفض رتابتها وتستعجن إستراتيجيتها وتتشد تطویرها ودعم إيجابياتها والتي لا نشك على الاطلاق في توفرها لدى الليبرالية رغم بعض سلبياتها .

ولأصحاب الإنتماءات مبرراتهم ، فالراديكاليون التقدميون – أو من يظنوا أنهم كذلك – يرون أن الراديكالية أكثر تحراً من الاتجاه اليميني وأكثر حفاظاً على آدمية الانسان وأن انتماءهم لها نابع من رفضهم للواقع (٩٥٢٪) . ويميل راديكالى آخر الى تبرير رقدميته وارديكاليته بكونها تضرر معانى حرية الكلمة (ولكن هذا هو موقف الليبرالية – والليبرالية التقليدية !) (٤٧٦٪) ، ويرى تقدمى آخر أن فى الراديكالية والتقدمية الخلاص كل الخلاص للمجتمع المصرى (٤٧٦٪) .

أما اليمينيون المحافظون والذين وصل عددهم إلى خمسة أفراد فلم يستطع إلا فرد واحد فقط أن يبرر انتماءه ، حيث ذهب إلى أنه يمينى لأن اليمينية – كما يرى هو – تتميز بالحرية – غير المتطرفة – ولأنه وفدى قديم ، والوفد كان يمينياً فلذلك فأنا يمينى (٤٧٦٪) .

(م ١٣ – الصفوة المصرية)

[رغم أن الوفد كان يجمع في مرحلة من مراحله بين تيارات وأجنحة سياسية وفكرية مختلفة] • أما بقية الأفراد الذين يزعمون أنهم ينتمون إلى اليمين المحافظ فلم يستطيعوا تبرير انتماءه هذا حيث ذهب أربعة مبحوثين منهم إلى أنهم يمينيون ولكن لا يستطيعون تبرير ذلك •

ولا شك أن موقف اليمينيين المحافظين الذين عجزوا عن تقديم تفسير أو تبرير لانتمائهم هذا يثير تساؤلاً يضر شكاً : هل دعاة اليمين المحافظ هؤلاء ، دعاة بالتقليد والمحاكاة *by imitation* ، أم أن مرقفهم هذا مجرد ترديد ببغائي لاصطلاحات فكرية — أيديولوجية لا يعرفون معناها ؟ لأن الإنسان المنتمي — أيا كانت نوعية إنتماءاته الفكرية هذه — لابد أن يحمل مبررات انتمائه هذا ، وهي مبررات عقلية سلوكية في الآن نفسه ، وتتبع من تصورات الخاصة ، أما أن يعلن الإنسان انتماءه ويعجز عن تقديم تبرير له فأمر يدعو إلى الشك في جدية الانتماء نفسه ، مما قد يجعلنا نتصور أن صاحب الانتماء غير المبرر هذا إما أن يكون لديه إنتماء مغاير ولا يريد أن يكشف عنه ، وإما أن يكون بلا إنتماء أصلاً بيد أنه غير واع بحالة اللا إنتماء التي يعيش فيها ، وهو بهذا يكون مختلفاً عن تلك الفئة التي أعلنت أنها غير منتمية وواعية بعدم إنتمائها هذا ، وهو أيضاً مختلف عن مبحوثنا — المتخصص في العلوم السياسية — الذي ذهب إلى أنه منتمي وعلى وعى بهوية النسق الفكري والأيديولوجي الذي يؤمن به غير أنه لا يود — حسب قوله — أن يصرح به « فمexcuse لا أستطيع » •

ولكن ما يستحق في الواقع الوقوف أمامه من مبررات الانتماءات الفكرية المختلفة التي تصور مبحوثونا أنهم ينتمون إليها هي تلك المبررات التي ساقها صاحب الليبرالية التقدمية وأصحاب النزعة الإسلامية التقدمية وأصحاب الرؤية الإسلامية التقليدية • فالليبرالية التقدمية كان مبرر اعتناقها والإيمان بها من صاحبها نتاجاً — وكما أشرنا سابقاً — لاقتناع ذاتي — حيث أجد نفسي فيها على حسب تعبيره — وحصلية

لممارسات سياسية طويلة — نظراً لخبرتي السياسية — كما يذهب صاحب الانتماء نفسه — (٤٧٦) •

ويبرر الإسلاميون التقدميون إنتماءهم هذا إنطلاقاً من أن كل الطرق — المقصود الأنساق الفكرية والأيدولوجية — الأخرى دروب ثائكة وأن الاسلام بصورته التقدمية يفضل كل الاتجاهات الأخرى • كذلك يميل أحد هؤلاء الاسلاميين التقدميين إلى تبرير انتماءه هذا على أساس أن نزعتة الإسلامية التقدمية نابعة من إيمانه بالشورى والعدالة (٤٧٦ /) ، ولست أدري فيما يتعلق بالمبرر الأخير إن كانت الشورى والعدالة مقولات خاصة — فقط — بالاسلام بصورته التقدمية أم أنها مقولات أساسية للاسلام بوجه عام بعض النظر عن رؤيتنا له من حيث التقليدية أو التقدمية ؟؟ !

ومما يؤكد أن الإسلاميين التقدميين في تبريراتهم لم يقدموا ما يؤكد تميزهم — فكراً — عن الإسلام بصورته المعروفة والمعلنة — أو ما يسمى بالاسلام التقليدى — هو أنهم — في أحد المبررات — ذهبوا — أو ذهب أحدهم — إلى أنه مسلم تقدمى لأن الاسلام قادر على تقديم صيغة ملائمة هي الشريعة الاسلامية •

والمسلم التقليدى — أو من يتصور أنه كذلك — يذهب (وهنا ينبغي أن نلاحظ أنه لا فرق بين المبررات التى يقدمها المسلم التقدمى وتلك التى يقدمها المسلم التقليدى من حيث المضمون وإن اختلفوا من حيث اللفظ) إلى أنه مسلم تقليدى لأنه لا يقلد الغرب ولا الشرق (٤٧٦ /) وهو يعنى بذلك أنه مكتف بما يقدمه الاسلام وقانع به تماماً ، ففكرة الشورى والعدالة والشريعة الاسلامية بوجه عام مقولات يعجز الغرب — فضلاً عن الدول الشرقية — عن تقديم بدائل عنها ، فهى — كما يرى البعض — ونحن كذلك — مسخ شوها • (أنظر الجدول رقم ٦٥) فالمسلمون التقدميون — كما لاحظنا — لم يقدموا مبررات مميزة ، حقيقى أنهم ذكروا ألفاظاً مثل العدالة ، والشورى والشريعة الاسلامية

لم يذكرها من يدعون أنهم مسلمون تقليديون ، غير أن هذه الأفكار هي جزء من النسق الفكرى العام للإسلام بصورته التقليدية وهي أمور يقتنع ويؤمن بها المسلمون التقليديون قبل من يدعون بأنهم مسلمون تقدميون بل هي أمور أصبحت بديهيات ، قد يختلف — فقط — فى الكيفية التى يمكن أن تطبق بها •

ولا ينبغى أن يفهم من ملاحظتى هذه أننى أنكر على المسلمين التقديميين نزعتهم أو تقدميتهم ولكن ما أثارنى فى الواقع هو أن المبررات لم تكن واضحة ، بل لم تكن هناك مبررات حاسمة ومميزة تكشف عن هويتهم **التقدمية بالفعل** وإن كنت أرى أن الإسلام هو الإسلام فى كل زمان ومكان ، تقدمى النزعة لأنه ينشد دائما تحقيق إنسانية الإنسان وكرامته وحرية ، فلا إسلام إذن تقدمى وآخر غير تقدمى ، بيد أن العلة تكمن فى عقل المسلمين •

(٤)

إن إستقراءنا للجدولين (٤٩) ، (٥٧) (الفصل الخامس) يكشف لنا عن أن فشل المثقفين المصريين — كما يرى المبحوثون — فى أن يكونوا رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى ومشكلاته (الجدول رقم ٤٩ — الفصل الخامس) يرجع بصفة أساسية إلى طاقم من الأسباب يتربع على قمته ' القمع السياسى ' ، كذلك يؤكد استقراءنا هذا أن عوامل ظهور الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين كما يتصور مبحوثونا يرجع كل من الشعور بالكبت السياسى ثم الأزمات الاقتصادية ، أو لكليهما معاً (الجدول رقم ٥٧ — الفصل الخامس) ، غير أننا تفاجأ بالجدول رقم (٦٦) فى فصلنا الراهن حيث نجد أن هناك ثقلاً واضحاً قد تميزت به الأنظمة الديمقراطية Democratic System باعتبارها أكثر النظم دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية Radical Attitudes (٤٢٨ ٪) تليها النظم الديكتاتورية (٢٥٧ ٪) •

وتنطلق مبررات المبحوثين الذين ذهبوا إلى أن الأنظمة الديمقراطية

هى أكثر الأنظمة دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية من المقولات الأساسية للفكر الديمقراطي ، حيث يرون أن هذه الأنظمة تحقق الحرية الفردية الى أبعد الحدود (خمسة تكرارات) والى أن طبيعة النظام الديمقراطي تسمح بذلك (خمسة تكرارات) وهو يعنى بذلك أن مبادئ هذا النظام تتيح للأفراد أن يختلفوا ويعترضوا وأن يكون لكل منهم هويته الفكرية الخاصة . ثم تتابع المبررات بعد ذلك بالنسبة لهذه الفئة ، حيث يذهب بعضهم الى القول بأن النظم الديمقراطية وسيلة للتقدم (والراديكالية إحدى أشكال التقدم كما تفهم من هذا المبرر - تكرار) ، وأن النظام الديكتاتورى - خلافا للديمقراطية - يشعر فيه الفرد بالإحباط والفشل ، هذا الى جانب ان النظام الديمقراطي - بمنأه السياسى والاجتماعى والثقافى - يساعد على تكوين الاطار الفكرى للمثقفين (تكرار واحد) ، فضلا عن أنه يتيح المعارضة (تكرار واحد) • (الجدول رقم ٦٧) •

ونقيضاً لهذه المبررات نجد الذين يرون أن النظم الاوتوقراطية الديكتاتورية - بطرفها - تعمل على خلق الاتجاهات الراديكالية ، يعتمدون فى تبرير وجهة نظرهم هذه على أساس أن الراديكالية هى رد فعل لظاهرة الكبت السياسى - كبت الحريات - الذى تمارسه الأنظمة الديكتاتورية (تكرار) فالراديكالية إستجابة طبيعية للديكتاتورية (تكرار) •

والديكتاتورية باعتبارها تطرفاً فإنها تؤدى - كما يرى أحد الباحثين - إلى إثبات ظواهر متطرفة تشبهها كالراديكالية ، فالتطرف يؤدى الى التطرف (تكرار) ، معنى ذلك أن فلسفة النظام الديكتاتورى تعرض على خلق مثل هذه الظواهر كما يرى أحد باحثينا (تكرار واحد) الجدول رقم (٦٨) •

ولكن ثمة وقفة لابد منها ، وهذه الوقفة ذات وجهين ، الوجه الأول نؤكد من خلاله أن الراديكالية كظاهرة قد تؤدى الى تخلقها ظروف توفر الحرية التى يعتنقها النظام الديمقراطى كمقولة محورية له ، كما أن

غياب الحرية وإزدهار الكبت السياسى يؤديان إلى إنبثاق ظواهر مثل الاتجاهات الراديكالية ، فقد تكون الظاهرة واحدة غير أن أسبابها – وظروف نشأتها – مختلفة كل الاختلاف . وكتيجة لاختلاف الظروف المؤدية لخلق الاتجاهات الراديكالية فإن ما تستهدفه هذه الاتجاهات يختلف أيضا كل الاختلاف إنطلاقاً من اختلاف العوامل المعجلة accelerated بنشأة هذه الظواهر .

وفقاً لهذا فإن ما تستهدفه الاتجاهات الراديكالية بالدول الديمقراطية يتباين هدفاً ووظيفة – واستراتيجية – عن ما تستهدفه نفس هذه الاتجاهات اذا ما كانت إحدى الظواهر السائدة لدى النظم الديكتاتورية . ولعل هذا يقودنا الى الوجه الثانى لوقفنا هذه ، والذي أثاره فى الواقع ذلك المبرر الذى قال به أحد مبحثينا الذى رأى أن النظم الديكتاتورية تؤدي الى ظهور الاتجاهات الراديكالية ، وهذا المبرر مفاده أن التطرف (الديكتاتورية) يؤدي إلى التطرف (الاتجاهات الراديكالية) ، ووقفنا الآن تتعلق بتلك الرؤية التى ترى فى الاتجاهات الراديكالية تطرفاً . فهل يمكننا بالفعل أن نتعامل مع الراديكالية باعتبارها إحدى ظواهر التطرف Extremist Phenomena ؟

إن محاولة الاجابة عن هذا التساؤل يستوجب دراسة مستقلة قائمة بذاتها ولكننا بوجه عام نرى أن الحكم على الظواهر من حيث كونها ظواهر منحرفة ومتطرفة Deviant - Extremist Phenomena أو ظواهر طبيعية سبوية Normal تخضع فى المحل الأول للسياق السياسى والاجتماعى للمجتمع – Political - Social Context وفلسفة نظام الحكم السائد . . كما أن الحكم عليها من حيث النسواء أو الانحراف يخضع الى جانب مقولة المكان Spatial Category لمتغيرات مقولة الزمان فالظاهرة الواحدة – أى ظاهرة – يمكن أن تدخل فى زمن فى زمرة الظواهر السوية ويمكن أن يتعامل معها فى زمن آخر – فى ظل سياق أو بناء اجتماعى واحد – باعتبارها ظاهرة باثولوجية ،

غير أننا ينبغي أن نشير الى أن مقولتى الزمان والمكان لا تعمل إحداها منفردة أو بمبعدة عن الأخرى فكلتاها تعملان في معية واحدة **Togetherness** ، ويؤثر كل منهما في الأخرى •

أما هؤلاء الذين لا يعرفون (٢٨٦٪) فلا غرابة أن تصل نسبتهم الى هذا الحد (٢٨٦٪ - الجدول رقم ٦٦) ، وخاصة أننا في الفصل السابق (الخامس) قد لاحظنا أن نسبة الذين عجزوا عن تقديم تعريف - أى تعريف - للاتجاهات الراديكالية في السياسة والاجتماع قد بلغت ٤٠٪ (الجدول رقم ٥٨) فإذاً هناك ما يشبه الاتساق بين النتيجتين الواردتين بالجدول (٥٨ ، ٦٦) فيما يتعلق بموقف تلك الفئة التى عجزت عن تحديد موقفها بالنسبة للاتجاهات الراديكالية (*) سواء بالنسبة لتعريفها أو بالنسبة لظروف تخلقها وانبثاقها •

(٥)

يبدو أنه لا حدود فاصلة - فى أذهان بعض مبحثينا - بين بعض الاصطلاحات المختلفة كالتهمرد والراديكالية والتطرف ، ولا شك أن محاولة تعيين حدود مميزة بين هذه الاصطلاحات - من حيث مضمونها ومعناها - وغيرها أصبح أمراً مختلفاً عليه ليس فقط بين أفراد الصفوة المتعلمة أو المثقفين برجه عام ولكن أيضاً بين هؤلاء المتخصصين فى علوم الانسان والمجتمع وخاصة علماء الاجتماع (والاجتماع السياسى على وجه التحديد) وعلماء السياسة •

ويرجع الجدل حول هذه الاصطلاحات إلى ظروف تتعاق بالموقف النظرى والأيدىولوجى للباحث نفسه من جهة وإلى طبيعة السياق السياسى والاجتماعى للمجتمع الذى يمكن أن نحكم من خلاله على طبيعة مثل هذه الظواهر •

(*) انظر فى قضية التهمرد والراديكالية : ادوارد باتالوف ، فلسفة التهمرد : نقد الايدىولوجية اليسارية الراديكالية ، ترجمة سلمى الرزاز ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨١ •

ولكننا بوجه عام نستطيع أن نذهب الى أن التمرد قد يتخذ أشكالاً مختلفة يعبر بها من مضمونه وعما يحمله من فكر وقد تكون الراديكالية Rodicalism أحد هذه الأشكال ، غير أن حركات التمرد بوجه عام ليست دائماً مجسدة في الاتجاهات الراديكالية فقد تتدثر بأردية أخرى ، وقد لا تعلن عن هويتها من خلال أى بناء فكري معين •

أما التطرف Extremity فهو (حكم) Judgment على سلوك ، وهذا الحكم يخضع أكثر من غيره لاعتبارات إيديولوجية سواء بالنسبة للباحث أو للمجتمع ، وقد يرتبط التطرف - في ذهن البعض - بالتمرد ، وقد لا تقوم مثل هذه العلاقة في ذهن البعض الآخر ، إذ أن التمرد هو في الأصل موقف عقلي فكري قد يترجم الى سلوك ، أما التطرف فهو كما أشرنا مجرد صفة تخلع على سلوك أو فعل وتخضع أكثر من غيرها لأحكام القيمة Value - Judgments •

ومن المؤكد أن موقفى هذا - من هذه الظواهر الثلاث - هو موقف عقلي (يضم اعتبارات أيديولوجية) ، وهو موقف قد يتناقض مع تفسيرات أخرى قد يقدمها آخرون لهم إهتمامات متماثلة وتقع في نطاق تخصصنا في علم الاجتماع والوجه السياسى منه بصفة خاصة •

ولكن ما هو موقف هذه العينة المحدودة من صفوفنا المتعلمة تجاه مفهوم التطرف ، والتطرف السياسى على وجه الدقة والتحديد ؟ والى أى حد يمكننا أن نقول إن هناك تداخلاً في ذهن هذه الصفوة (كما هو الأمر بالنسبة للتداخل الذى يمكن أن يحدث في أذهان الباحثين المتخصصين) بالنسبة للمفهومات الثلاثة : التمرد - الراديكالية - التطرف ؟

وجدولنا رقم (٦٩) يتكفل بالاجابة عن التساؤلات السابقة • وثمة إتجاهان غالبان على تصورات مبحوثينا لمعنى التطرف السياسى

الاتجاه الأول : يرى في التطرف حالة (فكرية أو سلوكية) تبعد عن الوسطية وتصل الى أقصى مدى ممكن أن يصل إليه الانسان في فكره وسلوكه . ولقد كشفت عن هذا الاتجاه عدد من التصورات أبرزها ما يلي :

(أ) إن التطرف السياسى هو تغيير النظام القائم عن طريق العنف والثورة (١٤٢٨ ٪) .

(ب) إن التطرف السياسى ما هو إلا أقصى اليمين وأقصى اليسار (٥٧ ٪) .

(ج) الخروج على المألوف (٥٧ ٪) .

(د) التطرف السياسى هو التمرد (٢٨٦ ٪) .

(هـ) عدم قبول الحل الوسط (٢٨٦ ٪) .

(و) الخروج على نظام الدولة (٢٨٦ ٪) .

واللافت بالنسبة لمتغيرات الاتجاه الأول هو أن الفكر الغالب الذى طرحه بعض مبحثينا هو النظر إلى التطرف السياسى باعتباره (سلوكا) مضادا لنظام الدولة (سياسياً) والثورة عن المألوف (وقد يكون هذا المألوف سياسياً) وهو بذلك محاولة للتغيير السياسى القسرى .

ولم نستطع من خلال متغيرات الاتجاه الأول أن نكشف عن أى (بعد فكرى) بالنسبة للتصورات الخاصة بمعنى التطرف السياسى اذ مالت هذه التصورات (أو غالبيتها) إلى التعامل مع هذا المفهوم باعتباره سلوكا as a behaviour ، أما النظر إليه من زاويته الفكرية فهو أمر قد تجسد بصورة لافتة في الاتجاه الثانى .

الاتجاه الثانى : وهذا الاتجاه قد تعامل مع مفهوم التطرف السياسى من خلال بعده (الفكرى) الذى يتسم بسمات الجهود والتعصب

والقهر الفكرى Intellectual Coercion للآخرين ، ولقد عبر المبحوثون عن هذه المعانى من خلال مجموعة المتغيرات الآتية :

- (أ) التطرف السياسى هو التعصب لفكرة واحدة (٥٧٪)
- (ب) عدم قبول رأى الآخر (٥٧٪)
- (ج) فرض آراء الأقلية على الأغلبية (٥٧٪)
- (د) التطرف السياسى هو عدم المرونة (٢٨٦٪)
- (هـ) التطرف السياسى يعنى الدوجما السياسية (٢٨٦٪)
- (و) التمسك بمبادئ من العسير التخلّى عنها (٢٨٦٪)

وهذه الغلبة الفكرية — العقلية تعنى لدى أصحابها ان التطرف السياسى هو فى الأصل خروج عن المألوف عقلا وفكراً ويعنى الانغلاق وعدم القدرة على تقبل رأى الآخر والتعصب غير الناضج لوجهة نظر واحدة ، هو كما ذهب أحد مبحوثينا دوجما سياسية • وأفكار جامدة من العسير التنازل عنها أو التسامح بشأنها •

ولكن المتأمل فى متغيرات الاتجاه الثانى يلاحظ أن غالبيتها — وليس كلها — قد تقترب بصورة أو بأخرى من سمات الفكرين الاوتوقراطى Outocratic والمحافظ Conservative (أنظر الجدول ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٩ — الفصل الخامس ، وقبل ذلك الجدولان رقما ٣٩ ، ٤٢ ، الفصل الرابع) كما عرضها مبحوثونا يتعلق بسمات الفكر المحافظ (ونقيضه الراديكالى) والفكر الاوتوقراطى (ونقيضه الديموقراطى) • ولست أدرى — وإن كنت أشك فى ذلك — إن كان مبحوثونا على وعى بهذا التقابل أم لا ؟ غير أن وجود هذا الوعى أو عدم وجوده لا يعنى أن هذا التقابل — علمياً وواقعياً — صادق أو أكثر ميلا نحو الصدق •

ولهذا فإننا ينبغى أن نشير إلى أنه اذا كانت هناك بعض الملامح

المشتركة — في تصورات المبحوثين — بين التطرف السياسى (فى بعده الفكرى) والفكرين الاوتوقراطى والمحافظ فإن ذلك لا يعنى :

١ — أننا نؤمن بأن هناك تشابهاً حتمياً بين الفكرين الأوتوقراطى والمحافظ ، فقد يكون الفكر المحافظ قمة فى الديمقراطية الكلاسيكية •

٢ — أو أننا نرى أن ثمة تقابلاً ضرورياً أو حتمياً بين التطرف السياسى من جهة والفكر المحافظ من جهة أخرى فقد يكرن العكس هو الصحيح — وهو كذلك بالفعل — فالمحافظة كنزعة فى الفكر تميل الى الاعتدال والوسطية وهما نقيضاً التطرف • كذلك الأمر بالنسبة للنزعة الأوتوقراطية قد لا تعد تطرفاً سياسياً اذ أنها تمثل واقعاً استاتيكية ، يميل الى السكون ويرفض الديناميكة ويتجه نحو التغير بصورته التدريجية غير الراديكالية • (أو قد لا ينشد التغير فى الأصل) •

وإذا كان هذان الاتجاهان يمثلان موقفين متميزين من مفهوم التطرف السياسى إلا أن هناك عدداً من الاستجابات الأخرى ولكن من العسير أن نتعامل معها باعتبارها اتجاهاً ثالثاً ، ومن هذه الاستجابات :

(أ) إن التطرف السياسى هو تبنى مذهب سياسى غير ملائم للمجتمع (٢٨٦٪) •

(ب) إن كل ما لا يوافق عليه الحاكم يعد تطرفاً سياسياً (٢٨٦٪)

(ج) التطرف السياسى — كمفهوم — كان من خلق بدايات الثمانينات فى مصر (٢٨٦٪) •

(د) إن التطرف السياسى هو الخروج على الحاكم بفرض تجريحه (٢٨٦٪) •

ولكن من الملاحظ أنه رغم صعوبة تصنيف هذه الاستجابات الأربعة فى اتجاه مستقل ، إلا أن هناك سمة غالبية عليه هى أن التطرف السياسى

هو (موقف) ضد الحاكم كما يرى المبحوثين ، أو هو أحد تخريجات الحاكم (كما هو الشأن بالنسبة للاستجابة رقم ح) ، بمعنى أنه صفة يخلعها الحاكم — وهو حاكم ذو نزعات أوتوقراطية غالبا — على السلوك السياسى الذى لا يتسق مع مقولات البناء السياسى الذى يقوده هذا الحاكم أو ذاك .

ومازال مبحوثونا صاحبو النزعة (اللأدرية) يمثلون ثقلا واضحا فلقد بلغت نسبتهم هنا بالنسبة لمفهوم التطرف السياسى ٢٥٧١٪ (تسعة مبحوثين) وهى نسبة لا يستهان بها مقارنة بالحجم الكلى لعينة الدراسة (الجدول رقم ٦٩) .

ولكن جماع التعريفات التى طرحها مبحوثونا على مفهوم التطرف السياسى قد وجدت تجسيدا لها فى أبرز سمات المتطرفين السياسيين كما عرضها مبحوثونا ، ولقد جمعت هذه السمات — بصفة أساسية — بين البعدين الفكرى والسلوكى ، فالتعصب (خمسة تكرارات) وقصر النظر (خمسة تكرارات) والسذاجة الفكرية والجهل (تكراران) والغباء السياسى (تكراران) والإرهاب (تكراران) وضيق الأفق (تكراران) والتهور (تكراران) وديكتاتورية الفكر (تكراران) والفاشية والاستبداد (تكرار واحد) والفيلو (تكرار واحد) ، كل هذه السمات تكشف بالفعل عن موقف فكرى وسلوكى من ظاهرة التطرف ، إلا أنه موقف ينظر إلى التطرف السياسى (وهو فى الأصل حكم أو صفة تخلع على فعل أو فكر) من زاويته السلبية ، ولم نر مبحثا واحدا (سواء فى تعريف التطرف السياسى أو فى تحديد أبرز سمات المتطرفين السياسيين — الجدولان ٦٩ و ٧٠) قد تعامل مع هذا المفهوم — أو رأى فيه على الأقل — أى مظهر ايجابى قد يحسب له بصورة أو بأخرى .

فالتطرف السياسى — والمتطرفون السياسيون بسماتهم المختلفة —

فيما يرى مبحوثونا ظواهر مرضية باثولوجية Pathological Phenomena ،

ولعل التصورات السابقة تؤكد هذه الرؤية ، كما أن سمات كالبغائية في القول والفكر (تكرار واحد) وعدم الثقة في النفس (تكرار واحد) والطمع في الحكم (تكرار واحد) قد تدعم هذا الاستنتاج الخاص برؤية المبحوثين للتطرف والمتطرفين السياسيين • (أنظر الجدول رقم ٧٠) •

وما زال (اللاداريون) يمثلون موقفاً — وان تقلص عددهم الى سبعة مبحوثين فقط — يثير تساؤلاً مفاده هل هذا الموقف يمثل عدم معرفة بالفعل ؟ ، أم أنه شكل من أشكال الفوبيا السياسية الكلمنة ؟ وهو ما نرجو أن يكون لنا معه وقفة في الفصل الأخير من فصول هذا المؤلف •

- ٦ -

للمثقف المصري أزمة — بل عدة أزمت — كشفت عنها تصورات مبحوثي الدراسة (الجدول رقم ٦٢) ولقد تعانقتا الأزمة السياسية (الأزمة مع السلطة والطلع الى الحرية) والأزمة الاقتصادية باعتبارهما من الأزمت الملححة بالنسبة للمثقف المصري • ولقد تأكدت هذه الرؤية بصورة واضحة فيما ذهب اليه (٦٨٦٪) من حجم عينتنا من أن أزمة مثقفي الدول النامية (والمثقفون المصريون أو على الأقل الصفوة المتعلمة من المصريين يمثلون شريحة متميزة من شرائح مثقفي الدول النامية) هي أزمة مع السلطة ، بينما رفض (٣١٤٪) هذا التصور • (الجدول رقم ٧١) •

وعلى ذكر أزمت المثقفين المصريين وما يمكن أن تلعبه هذه الأزمت من تعويق أو تسهيل لاسهاماتهم الايجابية في المجتمع ، نلاحظ (الجدول رقم ٧٢) أن المرحلة — أو المراحل — التي سبقت أحداث يوليو عام ١٩٥٢ قد شهدت — كم' يرى بعض مبحوثينا — اسهامات عظيمة للمثقفين المصريين • ويبدو أن هناك ما يشبه الاجماع على أن ما قبل يوليو ١٩٥٢ يعد عصراً ذهبياً مصر والمثقف المصري قد شارك هذا المثقف —

وبإيجابية — بكل ما يمكن أن يقوم به مثقف حيال مجتمعه وإزاء قضايا هذا المجتمع وخاصة وأن مصر آنذاك كانت تشهد صراعات حادة بين قوى متعددة وقف على قمتها القصر والمستعمر الانجليزى فى مقابل كل القوى الوطنية والتي يمثل المثقفون إحدى شرائحها الخبرى •

ولقد اختلف المبحوثون — وهو اختلاف فى تحديد الرقعة الزمنية — فى تعيين سنوات ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ ، فبينما رأى البعض (ثمانية تكرارات) أن كل المراحل التى سبقت يوليو ١٩٥٢ كانت أكثر الفترات تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين ، مال البعض الآخر الى تحديد البعد الزمنى لمراحل ما قبل يوليو ١٩٥٢ ، فتراوحت الاستجابات ما بين النصف الأول من القرن العشرين (تكراران) ، وفترة الثلاثينيات والأربعينيات (تكراران) ومن عام ١٩١٩ الى عام ١٩٥٢ (تكراران) ، ثم أيام حكم الوفد وخاصة العاملين السابقين على أحداث يوليو ١٩٥٢ (تكراران) ، ثم الأربعينيات فقط من القرن العشرين (تكرار واحد) ، هذا الى جانب ما ذهب إليه البعض الى القول بأن الأيام التى شهدت الاحتلال الانجليزى لمصر (أربعة تكرارات) هى أكثر المراحل تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين •

ولكن من الملاحظ أن مؤشرات مرحلة ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ قد اتخذت ، **المسار الأول** : قد مال الى العمومية (كالقول بمرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢ — هكذا !) دون تحديد زمنى لهذه الفترة وهو نوع من التجهيل غير المقصود ، بينما نجد أن **المسار الثانى** قد مال الى تحديد زمنى لفترة ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ (تذكر كلمة الثلاثينيات والأربعينيات أو من عام ١٩١٩ — ١٩٥٢ — وهكذا !) • أما **المسار الثالث** ، فهو ذلك المسار الذى حدد الفترة باسم حكم زعيم أو حزب معين (أيام العاملين السابقين على ثورة يوليو ١٩٥٢) •

ويمكن أن يندرج تحت الفئة الثالثة أو المسار الثالث تلك الاستجابات

التي ذهبت إلى أن أكثر فترات تاريخ المجتمع المصري تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين فترة (عصر المماليك – تكرار واحد) وفترة (حكم جمال عبد الناصر !!! – تكرار واحد) .

ثم يتبقى استجابتان تميلان إلى (التجريد) كثيرا ، وهاتان الاستجابتان هم :

الاستجابة الأولى : ترى أن إسهامات المثقفين المصريين كانت تتميز بالتشبع بالكامل في أي فترة كانت تتوفر فيها الحرية (تكرار واحد) دون تحديد لهوية هذه الفترة أو هذه الفترات .

الاستجابة الثانية : تميل إلى النظر إلى إسهامات المثقفين المصريين في وقت اشتداد الأزمات (تكرار واحد) رغم أن الأزمة قد تحمل وجوها عدة وقد تحمل بذور الاحباط واليأس وقد تكون دافعا نحو المشاركة والإسهام الجادين .

أما من رأى – وهو في هذا قد يكون متشائما إلى حد كبير – أن المثقفين المصريين لم يسهموا – حتى الآن – في أي فترة من فترات تاريخنا المصري (تكرار واحد) فهو يمثل موقفا خاصا غير أنه ليس اتجاهها ، على الأقل بالنسبة لعينة الدراسة ، هذا فضلا عن أصحابنا (اللأدريين) (سبعة تكرارات) أصحاب اللاموقف . (الجدول رقم ٧٢) .

ولاجتماع مبحثينا على النظر إلى فترات ما قبل يوليو ١٩٥٢ باعتبارها أكثر الفترات نبضا وحياة وتشبعا بإسهامات المثقفين المصريين ما يبرره من وجهة نظرهم . ويبدو أن السمعة الطيبة لحقبة ما قبل يوليو عام ١٩٥٢ فيما يتعلق بتوفر الحرية وانتعاش المناخ الثقافي والسياسي والتنافس الحزبي (والصراع الحزبي أحيانا وهو أحد مطالب المرحلة) قد لعبت دورا متميزا وحاسما في تعيين هذه الفترة – من وجهة نظر

المبحوثين — باعتبارها أخصب الفترات التي شارك فيها المثقفون المصريون •

وبصرف النظر عن تفاصيل هذه المرحلة الزمنية فإننا يمكن أن نشير إلى بعض ملامح الفترة — باعتبارها مبررات للاختيار — كما عرضها مبحوثونا ، فمن أبرز هذه الملامح أن هذه المرحلة كانت تتمتع بنظام برلماني وديمقراطية حقيقية (١٤٢٪) ، وأنها فترة تسودها الحرية وتعدد الأحزاب (٨٥٪) ، وكانت من سمات هذه الفترة هو ظهور الجماعات السياسية في ظل الحرية السائدة (٥٧٪) ، وكذلك فإنها كانت فترة وضوح فكري (٥٧٪) وفترة نضج (٢٩٪) ، كانت حافلة بالزعماء الوطنيين (٢٩٪) والصراع مع المستعمر والسلطة (٥٨٪) •

واضح إذن أن هذه الملامح — وغيرها — تكشف عن اقتناع تام بخصوصية فترة ما قبل يوليو ١٩٥٢ من زاويتي الحرية مجسدة في النظام الديمقراطي النيابي الذي كان سائدا آنذاك ، وهذه هي المقولة الأساسية التي دارت حولها غالبية المبررات التي ساقها المبحوثون ، إلى جانب أن المسألة السياسية (مسألة التحرر من الاستعمار — قضية الاستقلال) فيما يرى بعض مبحوثينا تعد إحدى دوافع الانطلاقة الكبرى للمثقفين المصريين • (أنظر الجدول رقم ٧٣) •

أما الإعتداد برأى المثقفين (٥٧٪) في مرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢ فكانت من بين المبررات التي إعتمد عليها المبحوثون ، ولاشك أن الموقف من المثقفين — سلبا أو ايجابا — أو الموقف من الثقافة وزمرة المتعلمين برجه عام جزء من السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع •

أما مبحوثانا اللذان إختارا عصر الماليك وعصر عبد الناصر فيميل أولهما الى الاعتقاد بأن عصر الماليك كن — من وجهة نظره — أخصب عصور الانتاج الفكري والأدبي (٢٩٪) لذلك نشط المثقفون المصريون

وقدموا إسهامات بالغة الأهمية ، في حين أن ثانيهما (صاحب العصر الناصري) يرى أن عبد الناصر قد وضع المثقفين في مراكز مرموقة وبالتالي أتاح لهم حرية الحركة ومن ثم قدموا إسهاماتهم الكبرى — فيما يرى مبحثنا هذا — في ظل هذا المناخ وهذا العصر •

والواقع أن موقف عبد الناصر من المثقفين — وهو موقف يتسم بالتنبذ وبالتفجير وبالتلون وفقا لنوعية المثقفين واتجاهاتهم الأيديولوجية ارتباطا بالمناخ السياسى وتقلباته الناصرية المغرقة في الغرابة والتخبط — يستوجب دراسة مستقلة أو على الأقل تعليق مطول يضع الأمور في نصابها •

— V —

هو تحصيل حاصل ذلك الوارد بالجدول رقم (٧٤) فاذا كنا فيما سبق (الجدولان ٧٢ — ٧٣) قد عرضنا لوجهات نظر مبحثينا في أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين والمبررات التى تنهض وفقا لها وجهات نظرهم هذه ، والتى تأكد من خلالها أن فترة ما قبل يوليو عام ١٩٥٢ هى أكثر الفترات نبضا وتشبعا بمقدمه المثقفون المصريون لأسباب تتعلق بطبيعة المناخ الثقافى والسياسى الذى كان سائدا بالمجتمع المصرى آنذاك مما يسر الأمر بالنسبة للمثقفين للاضطلاع بأدوارهم بصورة تتسم بالإيجابية والفاعلية ، فإن الجدول رقم (٧٤) — وهو تحصيل حاصل كما أشرنا — قد أكد أن فترة ما بعد يوليو عام ١٩٥٢ حتى الآن (أجرى هذا البحث في الشهور الأولى من عام ١٩٨٣) هى أقل فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين (٣٤ر١ /) ، هذا هو الاتجاه العام ، غير أن هناك تجزيئات للمرحلة فالبعض أكد على المرحلة التى بدأت بالسبعينات وانتهت فى أول الثمانينات (٨ر٤ /) ، والبعض الآخر يشير الى أواخر الستينيات وكل فترة السبعينات (٥ر٧ /) •

ويميل البعض الآخر إلى تحديد تلك الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣ ! ؟ ؟ (٢٩٪) بينما يذهب آخر إلى اعتبار الفترة التي تنحصر فيما بين عامي ١٩٥٤ - ١٩٨٣ هي الفترة التي شاهدت ضهوراً وتقلصاً في اسهامات المثقفين المصريين • ثم نجد بعد ذلك الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ (٢٩٪) ومن ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٧ ! (٢٩٪) وتتوالى بعد ذلك تصورات الباحثين فنجد فترة ما بعد عام ١٩٦٧ حتى الآن (١٩٨٣) (٢٩٪) وتصور آخر يؤكد على فترة السبعينات فقط (٢٩٪) ثم رؤية أخرى تحدد الفترة ما بين عامي ٥٢ - ١٩٦٧ (٢٩٪) ثم فترة الستينيات •

ومن الجلى أن التحديد الزمني - بصرف النظر عن جزئياته وتفصيلاته - لأقل فترات تاريخ المجتمع المصري تشبعا باسهامات المثقفين المصريين قد تركز بصفة أساسية في حقبتى حكم عبد الناصر وحكم السادات ، (اذا اسقطنا من حسابنا العاملين الأولين لحركة يوليو ١٩٥٢ عندهم كان اللواء محمد نجيب له بعض النفوذ آنذاك) ، والفترتان من المؤكد - رغم هذا الكم الهائل من الدراسات والبحوث - مازلتا في حاجة الى دراسة علمية متأنية تعطى كل ذى حق حقه وتكشف عن الأبعاد المختلفة للحقبتين والظروف البنائية لكل منهما والمتغيرات العالمية وتأثير كل هذا على فلسفة الحكم (إن وجدت) التي كانت سائدة آنذاك •

والتصورات السابقة قد مالت نحو تحديد للزمن والفترة ، غير أن هناك عددا آخر من التصورات قد مالت الى (الرمز) و (التجريد) ، ومن أمثلة هذه التصورات ما ذهب اليه أحد مبحثينا إلى التأكيد على أن أقل الفترات تشبعا باسهامات المثقفين المصريين هي (فترات الطغيان) (٢٩٪) دون تحديد لهوية هذه الفترات ، رغم أنه ليس عسيرا علينا تحديد هذه الهوية إذا ما استقرأنا تاريخ مجتمعا المصري ولو كان على عجالة •

ومن أمثلة التصورات التجريدية والرمزية ذلك التصور الذى يذهب إلى أن فترات الاسترخاء والرخاء (ولعل هذا يذكرنا بما ذهب إليه العلامة العربى عبد الرحمن بن خلدون — إلى ما معناه — أن الركون إلى الدعة والاسترخاء يؤدى إلى الاضمحلال — اضمحلال الدولة — وبشير بزوالها) تشهد عادة فترة كمون وتقلص لاسهامات المثقفين ، ولكن لم يدلنا مبحثنا هذا على تلك الفترات التى تميزت بالرخاء والاسترخاء (وقد يكون الاسترخاء دون الرخاء ؟ ؟ !) بالنسبة لمجتمعنا المصرى •

تلك هى الاتجاهات العامة التى يمكننا أن نستشفها من تصورات عينة الدراسة لأقل حقب المجتمع المصرى تشبعا باسهامات المثقفين المصريين رغم وجود ظاهرة اللادريين (١١٣٪) وهى ظاهرة تستحق منا وقفة فيما بعد (الجدول ٧٤) •

ودون الدخول فى تفاصيل الفترات الزمنية الجزئية لحقبة ما بعد يوليو ١٩٥٢ نلاحظ أن هناك مبررا عاما مشتركا هو أن كل هذه الحقبة — بجزئياتها — كان تتسم بالديكتاتورية السياسية والقهر وغياب الحرية والدستور ، وانعدام الثقة بين المثقفين والعسكريين على نحو ما يذهب مبحثونا •

ولقد أشار إلى هذه المعانى غالبية مبحثينا (الجدول رقم ٧٥) ومن أمثلتها الديكتاتورية والقهر كانتا سمتين تميزان فترة ما بعد عام ١٩٥٢ (١٩٤٪) وانه فى فترة السبعينات قد ضربت كل الأفكار الديمقراطية (٩٨٪) وان هذه الفترة كانت فترة طغيان وهى لذلك كانت فترة يسودها البطش (٩٨٪) وظاهرة هجرة العقول (٣٢٪) ، وأن فترة ما بعد عام ١٩٥٢ غاب فيها الدستور وتم محاربة أصحاب الفكر (٣٢٪) وكانت تتسم أيضا بالهوة العميقة وعدم الثقة بين المثقفين كفتة والعسكريين كحكام (٣٢٪) ، كما أن فترة الستينات كانت فترة الهزيمة والفشل أما السبعينيات ففى فترة سادها حكم الفرد (٣٢٪) •

ولكن رغم هذا الاتجاه العام الذى ينمى على حقبة ما بعد عام ١٩٥٢ تشبعها بالديكتاتورية وحكم الفرد ويلقى عليها تبعة انحسار الدور الايجابى للمثقفين المصريين ، الا أن هناك بعض المبررات الأخرى التى قد تحمل بعض ملامح الخلل البنائى *Structural disorganization* الذى أصاب مجتمع مصر فيما بعد يوليو عام ١٩٥٢ • ومن هذه المبررات : أن فترة الستينات سيطر الشيوعيون (كذا !) على مقاليد الثقافة فى مصر (٣٢٪) ومن ما بين عامى ١٩٥٢ — ١٩٧٣ تعرض المثقفون المصريون لمحن كثيرة (٣٢٪) وأن قادة ثورة عام ١٩٥٢ قد تحملوا كل شيء (أو الأصح قد حملوا كل شيء) ولم يعطوا الفرصة لأحد (٣٢٪) ، إلى جانب أن بعض المثقفين (ولا شك أنهم من المرتقة !) قد تعايشوا ورضوا بالأمر الواقع (٣٢٪) رغم أن آراءهم لم يكن تؤخذ فى الاعتبار (٣٢٪) ، ويرى مباحث آخر أن انحسار دور المثقفين المصريين فى هذه الفترة يرجع إلى أنه لم يكن هناك اتجاه واحد يجمع هؤلاء المثقفين (٣٢٪) ، وكأنه من المفروض أن يفكر المثقفون — أو أى شريحة أخرى — بطريقة واحدة ، وبأسلوب نمطى واحد ، أو خلال اتجاه فكرى واحد ، ولكن قد يكون — وهو أمر مطلوب — هناك حد أدنى من الاتفاق على الأهداف والمبادئ العامة •

(٨)

هو قول يتردد أحيانا بين المشتغلين بعلمى السياسة والاجتماع (انظر الترجمة العربية لمؤلف روبرت بریم *Brym* المثقفون والسياسة) * ، وهذا القول رغم دعواه التى تذهب إلى أن عنصر الانتماء الإيديولوجى للأفراد قد ولى وانتهى إلا أنه يحمل أريج موقف إيديولوجى محدد •

(*) وانظر أيضا مناقشة ممتعة لفهوم الإيديولوجى فى :

Mannheim, K., *Ideology and Utopia*, trans, Wirth and Eshil's, New, York, Harvest, (1955).

والإنتماء أو الولاء الإيديولوجي Ideological Loyalty
يمثل أحد القضايا الهامة والنابضة في الفكرين السياسى والسيئولوجى ،
وخاصة وأن اصطلاح [إيديولوجى] اصطلاح خلافى آثار جدلا واسع
النطاق بين المشتغلين بعلمى السياسة والاجتماع ليست فقط بالنسبة
لمعناه أو مضمونه ولكن بالنسبة أيضا لشرعية وجوده وجدواه واستخداماته
المختلفة ، هذا فضلا عما أثاره ومازال يثيره بعض المهتمين بشأن
النظرية السسيولوجية فيما يتعلق بدور الأيديولوجيا فى تأسيس النظرية
وعلاقة ذلك بقضية الموضوعية Objectivity ونقيضها الذاتية Subjectivity

وعودة إلى موضوع الانتماء الأيديولوجى للأفراد من حيث وجوده
أو اختفائه وموقف مبحثينا من هذا القول نجد أن ٣٤ر٢٪ من مجموعة
العينة قد ذهبو الى أن القول بأن عصر الانتماء الأيديولوجى للأفراد
قد إنتهى قول غير صحيح لأنه يتعارض مع الواقع ، بينما عجز (٣٧٪)
عن أن يحددوا موقفاً معيناً من هذا القول من حيث الرفض أو القبول ،
بينما نجد عشرة مبحثين (حوالى ٢٨٪) يتراوحون بين موافق
على هذا القول متعللاً بأن الأيديولوجيا مضيعة للوقت (كذا !) (٢٩٪)
لأنها تؤدي إلى التعصب (٢٩٪) وبين معلق على هذه العبارة بأنه
لا معنى لها (٥٧٪) وبين مؤكّد على أن الانتماء يكون للدولة وللنظام فقط
(٢٩٪) ، وبين شارح للمعنى بأن الآلة وتحكمها فى الانسان قد ألغت فكر
هذا الانسان •

ومن بين الاستجابات اللافتة تلك الاستجابة المستهجنة لهذا القول
مؤكدة بأنه مادام هناك انسان فلا بد أن تكون هناك ايديولوجيا (٢٩٪) ،
فى حين نجد أن الاستجابة اللافتة الثانية تذهب إلى أن عصر الانتماء
الايديولوجى للأفراد قد (أو شك) — أى أنه لم ينته بعد — على الانتهاء
غير أنه مازال موجودا بالدول النامية (٢٩٪) •

أما أغرب إستجابة فهى تلك التى يذهب صاحبها إلى أنه يستطيع —

ويعرف بالتالى الاجبة غير أنه لا يرغب فى الإفصاح عنها (٢٠٩٪)
دون إبداء لأى تعلقة أو سبب • (الجدول رقم ٧٦) •

ولكن ينبغي ألا نترك هذا الموقف دون الإشارة إلى أننا بالعودة الى الجدول رقم (٦٤) وجدنا أن هناك واحداً وعشرين فرداً (من خمس ثلاثين) قد حددوا انتماءاتهم الأيديولوجية عند سؤالنا إياهم عن الهوية الأيديولوجية التى يعتقدون أنهم ينتمون إليها ، بينما ذهب تسعة مبحثين (٢٠٧٪) إلى أنه لا انتماء لهم ، فى حين وقف خمسة مبحثين (١٤٢٪) موقفاً سلبياً (لا تعليق !) •

وبمقارنة هذه النتائج بما هو وارد بالجدول رقم (٧٦) نلاحظ أن :

(أ) ان نسبة اللا أدريين بالنسبة للجدول رقم (٧٦) قد ارتفعت بشكل ملحوظ (٣٧٪) عن مثيلتها الخاصة بالجدول رقم (٦٤) (١٤٢٪) ، فهل هذا يعنى أن هناك بعض الأفراد الذين نجحوا — أو استطاعوا — تحديد هويتهم الأيديولوجية ولكنهم فشلوا فى تعيين موقفهم مما يثار حول قضية الانتماء الأيديولوجى للأفراد من حيث مدى وجوده أو انحساره رغم أنهم — كأفراد — أعلنوا — بل وحددوا — إنتماءاتهم الأيديولوجية •

(ب) أما الذين حددوا موقفهم (الجدول ٦٤) بأنه لا انتماء لهم (تسعة مبحثين — ٢٠٧٪) ، فلم نكتبن لهم وجوداً بالجدول رقم (٧٦) الا من خلال خمسة مبحثين يمثلون أربعة استجابات تستهجن فكرة الانتماء الأيديولوجى للأفراد وتؤكد أن عصر هذا الانتماء قد انتهى وولى ، ولكن السؤال هنا أين بقية مبحثينا الذين أعلنوا أنهم غير منتمين (الجدول ٦٤) ••• هل آثروا الانضمام لفئة اللا أدريين (لا أعرف — ثلاثة عشر مبحثاً بنسبة ٣٧٪ — الجدول رقم ٧٦) وخاصة أن نسبة هذه الفئة قد زادت (ثلاثة عشر مبحثاً — ٣٧٪) مقارنة بمثيلتها بالجدول

رقم (٦٤) حيث وصل عدد هذه الفئة (لا تعليق) خمسة مبحوثين
بنسبة ١٤٢٪ .

وهذا الأمر إن حدث فهل يعنى أن الفئة التى كشفت عن عدم
إنتمائها الأيديولوجى (الجدول رقم ٦٤) أو بعض أفرادها قد تناقضت
مواقفها ؟ ففى الوقت الذى يعلنون فيه أنه لا إنتماء إيديولوجى لهم
(باعتبارهم أفراداً) قد عجزوا عن تحديد (موقفهم) صراحة مما يتردد
أحيانا من أن عصر الانتماء الأيديولوجى للأفراد قد أنتهى رغم أنهم
سابقاً (الجدول ٦٤) قد حددوا موقفهم بأنهم غير منتمين .

(ج) يبدو أن فئة اللا أدريين كانت لها جاذبيتها وبريقها بحيث
جذبت إليها - أيضا - بعض مبحوثينا الذين استطاعوا تحديد طبيعة
إنتمائاتهم الأيديولوجية (الجدول رقم ٦٤) حيث وصل عددهم الى
واحد وعشرين مبحوثا (من واقع رصدنا لكم الإنتماءات الأيديولوجية
التي حددونها - الجدول رقم ٦٤) ، بينما تناقص عدد الذين رفضوا
فكرة إنتهاء عصر الانتماء الأيديولوجى للأفراد (معنى ذلك أنهم يؤمنون
بضرورة أن يكون للانسان انتماء - الجدول ٧٦) ، حيث بلغ عددهم
حوالى ستة عشر مبحوثا وكان توزيعهم على الاستجابات التالية :

- هذا القول غير صحيح لأنه يتعارض مع الواقع (١٢ مبحوثا
٣٤٤٪) .

- هذا القول لا معنى له (مبحوثان - ٥٧٪) .

- مادام هناك انسان لابد أن تكون هناك أيديولوجية (مبحوث
واحد - ٢٩٪) .

- أوشك على الانتهاء ولكنه موجود بالدول النامية (مبحوث
واحد - ٢٩٪) .

(الجدول رقم ٧٦)

فتحصيل حاصل إذن أن نؤكد أن مؤيدى فكرة الانتماء الأيديولوجى للأفراد ورافضى القول الذى يتردد والذى مفاده أن عصر هذا الانتماء قد انتهى بالنسبة للأفراد ، من المتوقع أن تكون لهم — كأفراد — إنتماءاتهم الأيديولوجية • ولعل الكبر النسبى لحجم الأفراد الذين أجابوا [لا أعرف — الجدول رقم ٧٦ — ثلاثة عشر مبحوثا (٣٧٪)] يجعلنا نشك فى أن بعض أفراد الفئة التى استطاعت تحديد إنتماءها الأيديولوجى (الجدول ٦٤) قد آثرت الصمت وعدم التعليق ، وخاصة ونحن نعلم أن حجم الذين (لا يعرفون) بالجدول رقم (٦٤) كان محدوداً (خمسة مبحوثين — ١٤٫٢٪) مقارنة بذات الفئة بالجدول رقم ٧٦ •

(٩)

إذا ما طرحنا جانباً ذلك الموقف المتذبذب الذى وقفه (بعض) مبحوثينا من قضية الانتماء الأيديولوجى للأفراد (الجدولان ٦٤ ، ٧٦) وحاولنا أن نكشف عن طبيعة الأيديولوجيا — كمفهوم — كما يتصورها مبحوثونا لكان هذا الموقف خليقاً بأن يقترب بنا — ولا يصل بنا كلية — من (صورة الأيديولوجيا) كما يفهما مبحوثونا •

والم تأمل فى الجدول رقم (٧٧) يلاحظ أنه يمكن أن نصنف تصورات مبحوثينا إزاء مفهوم الأيديولوجيا إلى عدد من الاتجاهات :

الاتجاه الأول : ينظر إلى الأيديولوجيا باعتبارها فكراً أو فلسفة أو عقيدة أو نظرية يعتنقها (الفرد) • ولهذا الاتجاه مؤشرات التى يمكن حصرها فيما يلى :

- (أ) إن الأيديولوجيا فكر أو عقيدة لفرد (١٧٪) •
- (ب) إن الأيديولوجيا نظرية أو إتجاه يعتنقه الفرد (٥٦٪) •
- (ج) إن الأيديولوجيا فلسفة عقائدية للفرد (٥٦٪) •
- (د) إنتماء الفرد لفكر بعينه (٥٦٪) •

- (هـ) الإطار الفكرى للفرد (٢٨٪)
- (و) كل ما يؤمن به الفرد ويعتقنه (٢٨٪)
- (ز) وجهة نظر أو فلسفة للواقع (٢٨٪)

وملاحظاتنا على هذا الاتجاه أنه يميل في تعريفه لمفهوم الأيديولوجيا إلى (التجريد) ، محدداً معناها في نطاق (الفكر) أو (العقيدة) أو (الفلسفة) ، ولكن من زاوية (الفرد) ، وهذا يعنى أن الاتجاه الأول يبعد كثيراً عن الجانب السلوكى أو الواقعى أو الممارس لمفهوم الأيديولوجيا ، ولا يعبأ بالجانب الجمعى له كفكر (طبقة) ما أو (دولة) أو (نظام) ما ، وإنما كان التركيز كله يدور حول (الفرد) والانتماء الفكرى أو العقائدى أو المذهبى له .

وفكرة الانتماء Loyalty فكرة كامنة في كل المؤشرات الخاصة بالاتجاه الأول وإن لم تذكر صراحة إلا في مؤشر واحد هو المؤشر الذى يذهب الى أن الأيديولوجيا هي إنتماء الفرد لفكر معين (الجدول رقم ٧٧) .

الاتجاه الثانى :

يميل الى التعامل مع مفهوم الايديولوجى من زاويته الفكرية — السلوكية ، أو السلوكية فقط ، ويؤكد استخلاصنا هذا عدد من المؤشرات هي :

(أ) الأيديولوجيا هي فلسفة تشكل الرأى والتفكير والسلوك (٢٨٪) .

(ب) إتجاه فكرى لحل مشكلات المجتمع (٢٨٪) .

(ج) مجموعة من الأفكار المجردة إلى جانب برنامج تنفيذى (٢٨٪) .

وهذا الاتجاه كما هو واضح يرى في الأيديولوجيا فكراً متضمناً سلوكاً أو فعلاً ورؤية للمجتمع وخاصة من زاوية حل مشكلاته •

الاتجاه الثالث :

هو إتجاه ذو وجوه عدة ، الوجه الأول : يركز على الأيديولوجيا من زاويتها السياسية (الأيديولوجيا هي المذهب أو العقيدة السياسية — ٢٥٪) ، أو من زاويتها السياسية الاجتماعية (النظريات التي تشكل مذهب سياسي اجتماعي — ٢٩٪) أو من الناحية السياسية الإصلاحية (الأيديولوجيا هي مذهب سياسي إصلاحي — ٢٩٪) •

وما يهمنا من الوجه الأول للاتجاه الثالث أن السياسة أو السياسة والاجتماع كان حجر الزاوية في فكر أصحاب هذا الاتجاه ، وهو (تحديد) لم نشهده في الاتجاه الأول أو الثاني حيث مالت الاستجابات فيهما الى العمومية دون التخصيص •

أما الوجه الثاني من الاتجاه الثالث ، فيميل إلى النظر إلى الأيديولوجيا لا من زاوية الفرد فقط (كما هو الشأن بالنسبة للاتجاه الأول) ولكن إلى جانب الفرد فهي تركز على الجماعة أو الطبقة أو المجتمع ، ويؤكد هذا المعنى إستجابات بصفة أساسية هي : أن الأيديولوجيا هي [أفكار فرد أو جماعة أو طبقة للحفاظ على الوضع الراهن أو رفضه — ٢٩٪] وأن الأيديولوجيا هي السمات الأساسية للفكر السائد في المجتمع (٢٩٪) • والاستجابة الأولى متميزة الى حد كبير نظراً لأنها ترى في الأيديولوجيا رؤية قد تكون محافظة Conservative تحافظ على أوضاع المجتمع كما هي ، وقد تكون رؤية رافضة للواقع تسعى إلى تغييره ، فهي رؤية راديكالية Radical view إذن • والواقع أن هذه الاستجابة أو هذا التصور لمفهوم الأيديولوجيا لبنطوى على رؤية تحليلية ناضجة إذ أنها توسع من نطاق المفهوم بحيث لا تقصره على الفرد بل — وهذا حقيقى إلى حد كبير — ترى أنه مفهوم

وثيق الصلة أيضا بالطبقة أو بالجماعة ، وإن كان لم يشر إلى لفظ (المجتمع) وإن تكلفت بذلك !لاستجابة الثانية التي رأت في الأيديولوجية الملامح العامة المميزة للفكر السائد في المجتمع ، ولعل المقصود هنا من لفظ (المجتمع) ليس المجتمع بمعناه السوسيولوجي الاجتماعي وإنما قد يكون معنياً به الدولة أو النظام السائد بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ .

ثم تبقى أمامنا ثلاث تصورات من العسير أن نضمن أى منها في أحد الاتجاهات الثلاث ، التصور الأول يرى في الأيديولوجية (مجرد الانتماء) بمعنى أن يكون الإنسان منتبها فقط ، ولكن إلى أى شيء يكون هذا الانتماء لم يوضح لنا صاحب هذه الرؤية . أما التصور الثانى فيرى أن الأيديولوجية هي المثالية (٢٨٪) ، غير أن كلمة المثالية — هنا — كلمة فضفاضة قد تعنى الأفكار المجرد بصورتها المثلى قبل أن تخضع لتغيرات الواقع ، وقد تعنى — لدى البعض وليس لدينا — أن الأيديولوجية — هي كمفهوم — تعنى المثالية وأن الانسان صاحب الأيديولوجية — أى أيديولوجية — إنسان ذو نزعات مثالية ، وإن كنت لا أعتقد بصفة خاصة بحتمية هذا التساوق بين مفهومي الأيديولوجية والمثالية .

وتقودنا قضية الأيديولوجيا إلى إثارة تساؤل يتعلق بمدى حتمية أن تكون هناك أيديولوجية معينة ينبغي أن ينتمى إليها المثقف المصرى . والواقع أن هناك إتجاها غالبا يرى ضرورة ذلك (٣٤٪) في مقابل ٣٧٪ لا يرون ذلك — الى جانب ثلاثة مبحوثين — ٨٦٪ لم يحددوا موقفهم من هذه المسألة) . وإن كانت هناك فئة ترفض فكرة (تحديد) أيديولوجية معينة (٣٧٪) تفرض على المثقف المصرى وتحدد من إنطلاقه الفكرى وإن مالت — أى هذه الفئة — إلى ضرورة أن تكون هناك (أيديولوجيات) — كما فهمت — وليست أيديولوجية واحدة تعتقل فكر الانسان المصرى بفئاته وشرائحه المختلفة .

أما هؤلاء الذين رأوا ضرورة أن يلتزم المثقف المصرى بأيديولوجية

معينة (عدد ٣٥٤٣ / ٥٤٣) فلقد ذهبوا في تحديدهم لطبيعة هذه الأيديولوجية التي ينبغي أن يلتزم بها المثقف المصري مذاهب شتى ، بيد أن الإسلام (كأيديولوجية) قد تربع على قمة الأيديولوجيات المقترحة إلزام المثقف المصري بها ، والإسلام كتصور جاء من خلال أربع متغيرات أبرزها ما أشار إليه ثمانية مبعوثين (٤٢ / ٤٢) من أن الإسلام (كذا !) هو الأيديولوجية التي ينبغي أن يرتبط بها المثقف المصري ، وذهب مبعوث آخر إلى التركيز على الإسلام ولكن على حد قوله الإسلام الديمقراطي (٣٥٣ / ٣٥٣) ولكن هل لنا أن نتساءل هل هناك إسلام ديمقراطي وآخر غير ديمقراطي ، أم كان المقصود هو الإسلام عندما ينزع نحو تطبيق الديمقراطية والشورى كمحور هام من محاوره ، أم أن المقصود هو الإسلام مطعم بالفكر الديمقراطي الغربي وإن كنت أشك في ذلك ؟؟

أما الاستجابة الإسلامية الثالثة (٣٥٣ / ٣٥٣) فلقد ذهبت إلى أنه ينبغي على المثقف المصري أن يتجه اتجاهها إسلاميا دون تطرف أو تشدد . في حين نلاحظ أن الاستجابة الرابعة ترى أن تكون أيديولوجية المثقف المصري إسلامية ولكن قبل ذلك كله ينبغي أن تكون مصرية عربية ، (مع تقديم لفظ مصرية على كل من العربية والإسلامية) (الجدول رقم ٧٩) .

وتنهض الرؤية الأيديولوجية الإسلامية باعتبارها نسقا فكريا أيديولوجيا مقترحا للمثقف المصري على أساس أن في الإسلام الحل الأمثل للأزمات (١٥ / ١٥) ولأنه نظام حياة راقية وعقيدة شاملة (١٥٠ / ١٥٠) ، إلى جانب أن الإسلام يمثل فكر الأغلبية (٣٥٣ / ٣٥٣) وهو من عند الله لا يفضل ولا يفضل (٣٥٣ / ٣٥٣) .

والانتماء — كما يرى أحد المبعوثين — إلى الإسلام الديمقراطي فيه تأكيد للذات (كيف ؟؟ لم يشرح لنا !) (٣٥٣ / ٣٥٣) وهو بطبيعته نظام تغلب عليه المسحة التكاملية (٣٥٣ / ٣٥٣) (الجدول رقم ٨٠) .

أما بقية الأيديولوجيات المقترحة للمثقف المصرى فكانت الديمقراطية (دون تحديد لشكلها وكيفية ممارستها) (٥٣٪) أو بمعنى أدق أى أيديولوجية تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية (الجدول رقم ٧٩) وذلك على اعتبار أن الديمقراطية قادرة على تحقيق التقدم (٥٣٪ - جدول ٨٠) • والديمقراطية النيابية (كذا) (٥٣٪) وذلك إنطلاقاً من اعتقاد مؤداه أن الديمقراطية النيابية أفضل أشكال الحكم (٥٣٪ - جدول ٨٠) •

ويميل أحد مبحثينا إلى الاشتراكية الديمقراطية (التى يرى أنها قد نجحت بانجلترا) ويؤكد أنها قادرة على تحقيق وفرة الانتاج وعدالة التوزيع وحرية الكلمة كما أنها تقدر الحزبية وتحترمها (٥٣٪ - الجدول رقم ٨٠) •

أما الولاء إلى الوطن فكان هو الأساس الذى يرى فيه أحد مبحثينا المحور الذى تدور حوله أى أيديولوجية يتبناها المثقف المصرى بصرف النظر عن هوية هذه الأيديولوجية وطبيعتها ، اذا أن أهم شئ أن تكون ذات ولاء للوطن المصرى (٥٣٪) ، لأن هذه الأيديولوجية بهذه الكيفية تكون قادرة على البناء ، بناء المجتمع • (٥٣٪ - الجدول رقم ٨٠) ، كما أن الأيديولوجية التى تؤكد فكرة الولاء تعمل دائماً على تدعيم الارتباط بالوطن (٥٣٪ - جدول ٨٠) •

ولكن يبدو أن مبحثينا الذين ذهبوا إلى أنه ينبغى أن تكون أيديولوجية المثقف المصرى مستهدفة المثالية فى العقيدة (٥٣٪ - الجدول ٧٩) وأن تجعل الثقافة حجر الزاوية فى المجتمع (٥٣٪ - الجدول رقم ٧٩) قد عجزا عن تقديم تبرير لوجهتى نظرهما إلى جانب أصحاب الرؤى الأخرى رغم أن بعض مبحثينا قد برروا وجهات نظرهم بأكثر من تلة أو سند • (أنظر بند لا تعليق - الجدول رقم ٨٠) •

- ١٠ -

تفاوتت مواقف الباحثين بشأن الدور الذى يمكن أن تقوم به الظروف الاقتصادية فى التمهيد للتمرد ومنها تمرد المثقفين ، فمن مؤيد للدور الإيجابى للتمرد وتيسيره^١ وبين ذكر الذى تلعبه الأزمة فى تشجيع ظواهر لهذا الدور ، مؤكداً أن الأزمة الاقتصادية قد تدفع بعض معانيها الى البحث عما يرفع عنهم وطأتها باللين والمهادنة والمداينة أحياناً ويمثلون بذلك بالمثقف المرتق Freelancer أحياناً ، وأحياناً أخرى عند حديثهم عن الظروف التى قد تدفع بعض المتمردين من المثقفين إلى الاستكانة والرضا بالأمر الواقع .

ولم تختلف مواقف مبحثينا عن تلك التى وقفها الباحثون لا من حيث قدرتهم على تفسير ظواهر التمرد ولكن من حيث تفاوت الرؤى واختلاف وجهات النظر ، ولعل إشارات الفصل السابق وفصلنا الراهن تؤكد هذا التفاوت من جهة ولكن تشير إلى أن للظروف الاقتصادية - الأزمات على وجه التحديد - دورها غير المنكور فيما يتعلق بظاهرة تمرد المثقفين سلباً أو إيجاباً (أنظر الجداول أرقام ٦٣ - الفصل الراهن - و ٤٩ - و ٥٠ - و ٥٢ - و ٥٣ - و ٥٤ - و ٥٥ - و ٥٧ - و ٦٠ من الفصل السابق) .

ولذلك فإن ذلك الاجماع الإيجابى الذى قد تبدى بالجدرل رقم (٨١) والخاص بموقف مبحثينا من وجهة النظر التى تذهب إلى أن عمل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة يكون متسقاً الى حد كبير مع جماع اتجاهات مبحثينا (لاسيما فى الفصل الخامس) وهو ما كشفت عنه قبل ذلك الجداول (أرقام ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧) حيث تأكد دور الظروف الاقتصادية [سواء أكانت من بين أسباب فشل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى ، أو كانت من بين الظروف التى قد تدفع المثقفين نحو

التمرد أو باعتبارها إحدى العوامل التي تعمل على خلق المثقف المرتق أو أحد أسباب خلق الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين (إلى جانب الكبت السياسى) أو أحد بواعث الرضا بالأمر الواقع سعيا وراء منافع مادية أكبر] •

وبصرف النظر عن فئة الرافضين لهذا الرأى (٢٨٦٪ - و ٥٧٪ كان موقفهم سلبيا - لا أعرف) فإن ما يهمنا فى الواقع أن الشريحة ذات الاتجاه الإيجابى (٦٥٧٪) والموافقة على أن عمل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة قد دعمت ما ذهب إليه بعض علماء السياسة والاجتماع السياسى ، ولقد تعلل مبحوثونا الموافقون على هذا الرأى بطاغم من العال والأسباب تدور غالبيتها حول محور واحد هو : خشية المثقف من أن يفقد وظيفته (٣٤٧٨٪) إن حدثته نفسه أن يتمرد ، وهو بذلك واقع تحت وطأة ما يمكن تسميته بالآهر الاقتصادى (٨٦٩٪) *Economic Coercion* ، الأمر الذى يجعل المثقف يتحول إلى إمعة ، يسير فى ركاب السلطة (٨٦٩٪) ويصبح خادما لها (٤٣٤٪) وعبدًا لحاكم (٤٣٤٪) وأحد أدواته (٤٣٤٪) •

ومن المبررات التى يعتمد عليها المبحوثون المؤيدون للفكرة التى تذهب إلى أن عمل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ، ذلك المبرر الذى يرى أن هذه الكيفية التى يكون عليها المثقف تجعله جزءا من الواقع الذى يريد تغييره (٤٣٤٪) فهل يمكن - والحال هكذا - أن يغير ذاته أو يثرر عليها ؟ ، الواقع أن أحد مبحوثينا يرفض ذلك لأن المثقف - فى تصورهِ - يصبح مستغرقا فى مصلحته الخاصة (٤٣٤٪) ، أو كما يذهب مبحرث آخر - وهو يؤكد بذلك فكرة القهر الاقتصادى - أن من يمد يده لا يستطيع أن يمد لسانه (كناية عن عدم قدرته على التمرد أو المعارضة - ٤٣٤٪) •

وقد يكون في هذا نوع من الرضا بالأمر الواقع (٤٣٤/) أو قد ينضوى على قدر من الاستثمار الانتهازي (٤٣٤/) ، الأمر الذي يجعل السلطة تعمل على محاصرة المثقف وتقييده (٤٣٤/) . (الجدول رقم ٨٢) .

غير أن هناك ملاحظة عامة هو أن مبررات مبحثنا قد جرت **المثقف الذي يعمل بمؤسسات الدولة** من كل السمات التي يمكن أن تجعله قادرا على التصدي لمحاولات القسر أو القهر التي تمارسها السلطة — إن وجدت هذه المحاولات — مادام يعمل لديها حيث أنه — كما يرى مبحثونا — يتحول الى أداة في يد السلطة وبوقا لها وخادما مطيعا لسدنتها ، غير أن الأمر يستوجب دراسة أعمق تنطلق من هذا التساؤل : هل كل مثقف يعمل لدى السلطة أو لدى مؤسسات الدولة يعد أداة لها ، لتستخدمه وقتما تشاء وكيفما تشاء ؟ ثم هل هناك فرق بين أن نقول إن **المثقف يعمل بمؤسسات الدولة State** أو السلطة Authority وبين أن نؤكد أنه يعمل بمؤسسات المجتمع فهل تفسير التعبير أو اللفظ أو الاصطلاح يعنى تغييرا في المضمون ؟ ثم اذا لم يعمل المثقف — أو أي فرد آخر — بصرف النظر عن تمرده أو مهادنته — بالمجتمع أو السلطة (اذا افترضنا أنه لا فرق بينهما رغم ايماننا بوجوده) فأين يعمل إذن ؟ ؟

الواقع أن هذه التساؤلات وغيرها ، كذلك الرأي الذي يورده أحد مبحثينا ، والذي مفاده أن فكرة التمرد غير واردة لدى المصري منذ الفراعنة ، أقول هذه التساؤلات تستوجب دراسة متعمقة تضرب في جذور التاريخ وتستقرأه وتفهم بنية الحاضر وتفسره .

ولكن يبدو أن هناك إجابة ضمنية على ذلك الرأي الذي يذهب إلى أن فكرة التمرد غير واردة لدى المصري — أي مصري — منذ الفراعنة ، ففي سؤالنا عن أكثر الفئات — في تصور مبحثينا — تمردا ضد السلطة

في مصر حصل المثقفون على أعلى التكرارات (تسعد عشر تكرارا) يليهم العامل المصري (إثنتا عشر تكرارا) ثم الفلاح المصري (ثلاثة تكرارات) •

غير أننا نواجه بثلاثة تصورات متميزة ، أولها يذهب الى أن جميع الفئات — في عصر — قادرة على المعارضة والتمرد شريطة أن تتسلح بالفرعة الاسلامية الراديكالية (تكرار واحد) وثاني هذه التصورات تذهب الى أن المثقف المصري الحقيقي (وهذا التصور يختلف عن التصور الأول الذي ذهب الى أن المثقف المصري (كذا) (١٩ تكرارا) هو أقدر الفئات على التمرد ، حيث أن المتغير الخاص بالمثقف المصري الحقيقي (وهنا التركيز على كلمة الحقيقي تمييزا له عن أدعياء الثقافة أو المثقفين الأدعياء) يؤكد أن من يتسم بالفعل بسمات المثقف دون زيف أو إدعاء هو القادر الوحيد على التمرد والمعارضة •

أما ثالث هذه التصورات عن الانسان المصري أي فهو تصور ينفي عن الإنسان المصري سمة التمرد ، حيث أنه لا أحد يستطيع التمرد (تكراران) على نحو ما يذهب صاحبه ، غير أن هذا التصور الأخير لا يعنى أن المقولة التي تنفي عن الانسان قدرته على التمرد مقولة صحيحة وحتى تلك التصورات التي تؤكد هذه القدرة وتؤمن بإمكانية الانسان المصري على التمرد والثورة لا يمكن أن نتعامل معها باعتبارها القول الفصل أو آراء غير قابلة للمناقشة والجدل ، إذ أن الأمر يستوجب وقفة وتأمل ودراسة تتجاوز السطح حيث العمق بنائيا وتاريخيا • (أنظر الجدول رقم ٨٣) •

(إستخلاصات الفصل السادس)

ويقودنا استعراضنا السابق لقضايا المحافظة والتمرد وأزمات المثقف المصرى الى تعيين عدد من الاستخلاصات الهامة التى يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا : تكشف اتجاهات المبحوثين فيما يتعلق بمفهوم الحرية Freedom عن أن هناك محورا أساسيا تدور حوله وهو أن الحرية هى الحق فى التعبير عن الأزمات بالوسائل المختلفة والحق فى الاختلاف مع الآخرين ، ويعتد هذا تجسيدا لهوية الانسان وذاتيته واستقلاله الفكرى •

ثانيا : تعدد الأزمة السياسية – التطلع إلى الحرية والقهر السياسى – فيما يرى المبحوثون هى أبرز أزمات المثقف المصرى ، إلى جانب الشعور بالاغتراب والاحباط والمشكلات الاقتصادية الاجتماعية •

ثالثا : يلاحظ أن ثمة اتساقا بين نوعية الأزمات التى يعانى منها المثقف المصرى وبين نوعية الظروف التى قد تدفع المثقفين بوجه عام نحو التمرد والتى برز منها على وجه الخصوص الإرهاب السياسى والتعطش الى الحرية •

رابعا : يرى المبحوثون إن فقدان الحرية والديمقراطية والصراع مع السلطة تليها الفوضى الاقتصادية تعد أسبابا جوهرية لأزمة المثقف المصرى •

خامسا : فى نطاق البحث عن الذات الأيديولوجية أو صورة المرء (المبحوث) عن إيديولوجيته Image of Self - Ideology تتدرج اتجاهات المبحوثين بين : من لا إنتماء أيديولوجى وفكرى له ، والراييكالية التقدمية واليمينية المحافظة ، والاسلام التقدمى ، والاسلام التقليدى • ثم الائتراكية المعتدلة ، والاسلام (السنى) والمصرية الوطنية ، والليبرالية التقدمية •

سادسا : تمثل فئة غير المنتمين نسبة غير ضئيلة (٢٥٧٪) وهو أمر يستحق دراسة متأنية تسعى للكشف عن أسباب عدم قدرة البعض على تحديد هويته الأيديولوجية أو رفض البعض الآخر فكرة الانتماء الأيديولوجي الفكري في حد ذاته .

سابعا : لكل صاحب اتجاه فكري إيديولوجي مبرراته التي يعتمد عليها في تبرير انتمائه لهذا الاتجاه أو ذاك ويرى فيه النمذج الذي ينبغي أن يحتذى ونمثل بذلك بالراديكاليين الذين يرون أن الراديكالية أكثر تحررا من الاتجاه اليميني وأنها أكثر حفاظا على آدمية الانسان ، بينما يرى اليمينيون المحافظون أن اليمينية تميل نحو احترام الانسان (كذا !) .

ثامنا : لم يكشف الاسلاميون التقدميون — أو الذين يدعون ذلك — عن تبريرات متميزة تختلف عن تلك التي ساقها من يتصورون أنهم ينتمون الى الاسلام التقليدي أو السنّي .

تاسعا : يرى غالبية مبحثينا أن الأنظمة الديمقراطية أقدر من غيرها على خلق الاتجاهات الراديكالية ، تليها الأنظمة الديكتاتورية . ويرى مبحثونا أن الأنظمة الديمقراطية تتيح للأفراد الحرية الكاملة وتمنحهم حق الاختلاف والمعارضة . أما الديكتاتورية فتؤدي — في رأى البعض — إلى خلق الظواهر الراديكالية بسبب الكبت السياسي ولأن التطرف (الديكتاتورية) يؤدي إلى التطرف (الاتجاهات الراديكالية) فيما يرى بعض مبحثينا .

عاشرا : يثير المبرر السابق تساؤلا مؤداه هل تعد الراديكالية تطرفا وبأى مقياس ؟ ؟

حادى عشر : يقف مبحثونا من ظاهرة التطرف السياسى موقفين أساسيين : **الاول :** يتعامل مع ظاهرة التطرف السياسى باعتبارها حالة

فكرية أو سلوكية تبعد عن الوسطية • والاتجاه الثانى : يتعامل مع مفهوم التطرف السياسى من خلال بعده الفكرى فقط باعتباره نمطا فكريا يتسم بالجمود والتعصب والقهر الفكرى •

ثانى عشر : تميل مؤشرات الاتجاه الثانى لمفهوم التطرف السياسى (الجمود والتعصب من الناحية الفكرية) إلى التشابه إلى حد كبير مع المؤشرات التى ساقها مبحرثونا عن سمات الفكر المحافظ Conservative فى السياسة والاجتماع وكذلك سمات الفكر الأوتوقراطى •

ثالث عشر : رغم صعوبة تصنيف بعض الاستجابات الأخرى الخاصة بتصورات المبحرثين عن مفهوم التطرف السياسى إلا أن السمة الأساسية الغالبة على هذه الاستجابات هو أن التطرف السياسى هو موقف من الحاكم أو هو أحد تخريجات الحاكم على سلوك يتناقض ومقولات البناء السياسى •

رابع عشر : تمثل فئة اللادريين ثقلا (لا أعرف) بالنسبة للموقف من مفهوم التطرف السياسى •

خامس عشر : أما عن سمات المتطرفين السياسيين فى تصور عينة الدراسة فكانت تجسيدا لتصوراتهم عن مفهوم التطرف السياسى من الزاويتين الفكرية والسلوكية ، ومن أبرز هذه السمات كما ساقها المبحرثون : التعصب ، وقصر النظر ، والسذاجة الفكرية والجهل والغباء السياسى وضيق الأفق ... الخ •

سادس عشر : تؤكد الاتجاهات السابقة سواء بالنسبة لمفهوم التطرف السياسى أو بالنسبة لسمات المتطرفين السياسيين أن عينة الدراسة تميل إلى التعامل مع مثل هذه المفاهيم والقضايا من زواياها السلبية وباعتبارها ظواهر مرضية ولم تصادف مبحرثا واحد قد رأى فى ظواهر التطرف السياسى أو المتطرفين السياسيين أى مظهر ايجابى يحسب لها •

سابع عشر : يميل غالبية مبحوثينا (٦٨٦٪) الى النظر الى أزمات مثقفى الدول النامية باعتبارها — أصلا — أزمة مع السلطة •

ثامن عشر : يرى غالبية أفراد العينة أن مرحلة ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر قد شهدت إسهامات ايجابية من قبل المثقفين المصريين • وهناك ما يشبه الاجماع على أن هذه المرحلة — مرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢ — كانت عصرا ذهبيا للمجتمع المصرى وللمثقف المصرى لأسباب تتعلق بطبيعة المرحلة — وهى فى الواقع عدة مراحل — التى كانت تتسم بالحرية وبوجود الأحزاب وكانت تتمتع بنظام برلمانى ديمقراطى حقيقى وأنه كانت هناك قضايا نابضة شجعت على أن تكون للمثقفين اسهاماتهم الايجابية •

تاسع عشر : من أبرز ما يلفت النظر بالنسبة لاستجابات المبحوثين نحو أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بالاسهامات الايجابية للمثقفين المصريين ، استجاباتان الأولى تذهب إلى أن عصر عبد الناصر هو أكثر العصور تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين والثانية ترى أن عصر المماليك هو أكثر عصور المجتمع المصرى تشبعا بهذه الاسهامات ، ولا اعتراض لنا على هذين التصورين ، فقط نطالب بدراسة علمية متأنية لهاتين الحقيقتين وخاصة فى الكشف عن طبيعة العلاقة بين السياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى لكل من المرحلتين وعلاقته بظواهر الابداع الألبى والفنى والثقافى والفكرى بوجه عام •

عشرون : وترتبطا على ما سبق نجد أن هناك اتجاها غالبا مؤداه أن فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ فى مصر هى أقل فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بإسهامات المثقفين المصريين للافتقار إلى الديمقراطية والحرية • ومن الملاحظ أن هناك تركيزا على فترتى حكم عبد الناصر وأنور السادات •

حادى وعشرون : وقف مبحوثو الدراسة مما يتردد من أن عصر الانتماء الأيديولوجى للأفراد قد انتهى موقفين ، موقف يرى أن هذا القول غير صحيح حيث أن الإنتماء الأيديولوجى الفردى مازال له وجود ،

وموقف آخر يتسم بالعجز حيث لم يستطع أصحابه (لا أعرف) أن يحددوا رؤية لهم سواء بالرفض أو القبول .

ثاني وعشرون : زادت نسبة اللادريين (لا أعرف — لست أدري) بالنسبة للموقف من القول الذي يذهب إلى أن عصر الانتماء الأيديولوجي للأفراد قد انتهى ، عن مثيلتها الخاصة بهؤلاء الذين عجزوا عن تحديد هويتهم الأيديولوجية •

ثالث وعشرون : في نطاق التعريفات التي طرحها مبحثونا على مفهوم **الأيديولوجيا** نلاحظ أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية :

الاتجاه الأول : ينظر إلى الأيديولوجيا باعتبارها فكرا أو فلسفة أو عقيدة أو نظرية يعتنقها الفرد • وهذا الاتجاه يميل في تعريفه للأيديولوجيا نحو **التجريد** •

الاتجاه الثاني : يميل إلى التعامل مع مفهوم الأيديولوجيا من زاويته **الفكرية — السلوكية ، أو السلوكية فقط ، وهذا الاتجاه — في الغالب —** يرى في الأيديولوجيا فكرا متضمنا سلوكا •

الاتجاه الثالث : هو اتجاه ذو وجوه عدة ، فمرة ينظر إلى الأيديولوجيا من زاويتها السياسية ومرة أخرى من زاويتها السياسية الاجتماعية ومرة ثالثة من ناحيتها السياسية الإصلاحية • ولكن الملاحظ أن الوجه الثاني من الاتجاه الثالث يميل إلى التعامل مع مفهوم الأيديولوجيا ليس فقط من زاوية الفرد ولكن أيضا من زاوية الجماعة أو الطبقة والمجتمع •

رابع وعشرون : هناك اتجاه غالب مؤداه أنه من الضروري أن تكون هناك **إيديولوجية محددة** ينبغي أن يلتزم بها المثقف المصري ، ولقد تربع الإسلام — كفكر وإيديولوجية — على قمة الإيديولوجيات المقترحة لكي يلتزم بها مثقفنا المصري الى جانب الديمقراطية أو أي إيديولوجية تؤدي إليها أو الاشتراكية الديمقراطية •

خامس وعشرون : معنى ذلك أن هناك فئة ترفض إلزام المثقف المصرى بإيديولوجية معينة وإنما ترى ضرورة إن تترك للمثقف حرية الإنتماء .

سادس وعشرون : هناك ما يشبه الإجماع على أن عمل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة انطلاقاً من خوف (هؤلاء المثقفين — الموظفين) من فقد وظائفهم ويكونون بذلك واقعين تحت وطأة ما يمكن تسميته باسم القهر الاقتصادى .

سابع وعشرون : تثير النتيجة السابقة سؤالاً هؤداة : ما الفرق بين أن نقول إن المثقف يعمل بمؤسسات الدولة أو بمؤسسات السلطة أو بمؤسسات المجتمع ؟ وإذا كان هناك ثمة فرق ما هو ؟

ثامن وعشرون : كذلك أثار أحد مبحثينا قضية هامة وهى أن المصرى — أى مصرى — لم يعرف التمرد منذ عصر الفراعنة ، فهل هذا حقيقى ؟ وإلى أى مدى نستطيع أن نطلق هذه الأحكام دون دراسة أو تأمل نظرى أو تاريخى ؟؟

تاسع وعشرون : كان المثقفون المصريون — يليهم العمال ، والفلاحون أكثر الفئات — فيما يتصور مبحثونا — تمرداً ضد السلطة ، رغم إصرار البعض الآخر على ضرورة أن يكون المثقف ، مثقفاً حقيقياً حتى يتسنى له التمرد أو يكون مسلماً راديكالياً كى تتاح له فرصة التمرد .

الجدول رقم (٦١)
توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات
نظرهم في معنى الحرية

التكرارات	معانى الحرية
١١	ممارسة حقى فى التعبير عن آرائى
٣	ممارسة الحقوق دون الاعتداء على حقوق الآخرين
٣	حرية الكلمة والعقيدة
٢	القدرة على الاختيار
٢	سماع الرأى الآخر
١	عدم تزييف الإرادة
١	أن أرى الكون بعينى لا بعيون الآخرين
١	حرية تكوين الأحزاب واصدار الصحف
١	الحرية المقيدة بقوانين العقيدة والعرف
١	الحرية هى ان أقوم بنقد الحاكم دون قيود
١	اختيار الشعب لحكامه
١	أن تقول ما تريد وقتما تشاء بالصورة التى ترى
١	أن يكون الانسان عبداً لله دون سواه
١	عدم الخضوع لفكر أحد
١	الممارسة المقننة للفعل الانسانى
١	الدفاع عن قضايا الانسان
١	تطبيق القرآن الكريم
١	العيش فى أمان
١	ألا تجوع ألا تخاف ألا تجهل
١	الأكل والشرب والتعليم فى أمان
١	أن أجد كفايتى وأؤمن يومى وغدى
١	الحرية معناها نسبى
٣	لا تعليق

الجدول رقم (٦٢)
توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم
لأبرز أزمات المثقف المصرى

تكرارات	أزمات المثقف المصرى
١٢	الأزمة الاقتصادية
١٠	التطلع إلى الحرية
٣	الشعور بالاغتراب والاحباط
٣	القهر والصراع مع السلطة
٢	إنعزاله عن الواقع
٢	بعد فكره عن متغيرات المجتمع
١	تزييف إرادته
١	شعوره بأنه مخدوع
١	حيرته بين الأصالة والمعاصرة
١	التردد
١	إحساسه بأنه لم يلعب الدور الذى يستحقه
١	عدم وضوح الرؤية أمامه
١	تناقضات البناء السياسى والاجتماعى
١	الضياع
١	عدم الثقة
١	الخوف من الفقر
١	المشكلات الاجتماعية الاقتصادية
١	عدم اجادته عرض أفكاره
١	البعد عن الله
١	أزمة المثقف أنه ليس مثقفاً
٢	لا تعليق

الجدول رقم (٦٢)
توزيع أفراد العينة وفقاً للأسباب التي
يحددونها لازمة المثقف المصري

التكرارات	أسباب أزمة المثقف المصري
١٤	فقدان الحرية والديمقراطية وصراعه مع السلطة
٧	الفوضى الاقتصادية والاجتماعية
٢	سخرية الحكام من العلم والثقافة
١	سيطرة العسكريين على الحكم
١	عجزه عن تحقيق ما يريد
١	المحسوبية
١	النفاق
١	وعيه بالتناقض بين ما هو صواب وما هو خطأ في المجتمع
١	الخبوف
١	الأزمة ترجع إلى الافتقار إلى قادة الفكر
١	طبيعة الثقافة التي يمثلها
١	وقوعه أسير النظريات الملحدة
١	الضياع لمحاولته محاكاة المجتمع الأوروبي
١	عقم التربية
٤	لا تعليق

الجدول رقم (٦٤)

توزيع أفراد العينة حسب الاتجاهات الايدولوجية
التي يعتقدون أنهم ينتمون اليها

الاتجاهات الفكرية السياسية المتصورة	عدد	%
لا إنتماء له	٩	٢٥٫٧
راديكالى تقدمى	٥	١٤٫٢
يميني محافظ	٥	١٤٫٢
إسلامى تقدمى	٣	٨٫٦
نزعة اسلامية تقليدية	٣	٨٫٦
إشتراكى معتدل	١	٢٫٩
معتدل	١	٢٫٩
مصرى وطنى	١	٢٫٩
مسلم سنى	١	٢٫٩
ليبرالى تقدمى	١	٢٫٩
لا تعليق	٥	١٤٫٢
الإجمالي	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٦٥)

توزيع أفراد لجنة النين قاموا بتحديد انتماءاتهم الفكرية
السياسية وفقاً للأسباب التي يبدونها لذلك التحديد *

أسباب الانتماء الفكرى السياسى	عدد	%
الراديكالية أكثر تحراً من الاتجاه ليميني وأكثر حفاظاً		
على آدمية الانسان انتمائه لها نابع من رفضى للواقع	٢	٩ر٥٥
إننى تقدمى لأن التقدمية تعنى حرية الكلمة	١	٤ر٧٦
إننى تقدمى لأن خلاص مصر مرتبط بالتقدمية	١	٤ر٧٦
إننى ميني لتمييز هذا الفكر بالحرية غير المتطرفة ولأننى وفدى		
٤ر٧٦	١	
إننى معتدل لأننى غير متعصب سياسياً أو فكرياً	١	٤ر٤٦
إننى اشتراكى معتدل لأنه يتفق ومنهجى فى الحياة	١	٤ر٧٦
إننى ليبرالى تقدمى لأننى أجد نفسى فى هذا الاتجاه		
نظراً لتجربتي السياسية	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقليدى لأننى لا أقلد الشرق ولا الغرب	١	٤ر٧٦
إننى أنتمى للإسلام فكراً لكونى مسلماً	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقدمى لأن كل ما عدا الاسلام طرق شائكة	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقدمى لأننى أؤمن بالشورى والعدالة	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقدمى لقدرة الاسلام على تقديم صيغة ملائمة		
هى الشريعة الاسلامية	١	٤ر٧٦
أستطيع تحدد إنتمائى ولكن لا أستطيع تحديد أسباب ذلك		
٣٨ر٥٩	٨	
الإجمالى	٢١	١٠٠ر٠

* أسقطنا من حسابنا هؤلاء الذين أجلبوا بأنه لا انتماء لهم أو هؤلاء الذين كتبوا (لا تعليق) وكان عددهم مجتمعين أربعة عشر مبحوثاً (الجدول رقم ٦٤) .

الجدول رقم (٦٦)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم في أكثر النظم
دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية

أكثر النظم خلقاً للاتجاهات الراديكالية	عدد	%
النظام الديمقراطي	١٥	٤٢٫٨
النظام الديكتاتوري	٩	٢٥٫٧
الإثنان معاً	١	٢٫٨
لا أعرف	١٠	٢٨٫٦
الإجمالي	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٦٧)

توزيع أفراد العينة الذين ذهبوا إلى أن النظم الديمقراطية
هي أكثر النظم خلقاً للاتجاهات الراديكالية وفقاً
للأسباب التي يبدونها لذلك

الأسباب	تكرارات
النظام الديمقراطي يحقق الحرية الفردية الى أبعد الحدود	٥
طبيعة النظام السياسي الديمقراطي يسمح بذلك	٥
النظام الديمقراطي وسيلة للتقدم	٢
النظام الديكتاتوري يشعر فيه الفرد بالإحباط والفشل عكس	
النظام الديمقراطي	١
النظام الديمقراطي يساعد على تكوين الإطار الفكري	
للمثقفين	١
النظام الديمقراطي يتيح المعارضة	١
لا تعليق	٥

الجدول رقم (٦٨)

توزيع الأفراد الذين ذهبوا إلى أن النظام الديكتاتوري
هو أكثر النظم التي تعمل على خلق الاتجاهات
الرايكية وفقاً للأسباب التي يبدونها لذلك

الأسباب	عدد	%
النظام الديكتاتوري يعمل على كبت الحريات	٢	٢٢ر٢٣
الرايكية رد فعل طبيعي للديكتاتورية	١	١١ر١١
القطر ف يؤدي إلى القطر ف	١	١١ر١١
فلسفة النظام الدكتاتورية تحرض على ذلك	١	١١ر١١
لا تعليق	٤	٤٤ر٤٤
الإجمالي	٩	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٦٩)

توزيع أفراد العينة حسب تعريفاتهم لمفهوم

التطرف السياسي

تعريف التطرف السياسي	عدد	%
تغيير النظام القائم عن طريق العنف والثورة	٥	١٤ر٢٨
أقصى اليمين وأقصى اليسار	٢	٥ ر ٧
التعصب لفكرة واحدة	٢	٥ ر ٧
الخروج على المألوف	٢	٥ ر ٧
عدم قبول الرأي الآخر	٢	٥ ر ٧
فرض آراء الأقلية على الأغلبية	٢	٥ ر ٧
عدم المرونة	١	٢ر٨٦
الدوجما السياسية	١	٢ر٨٦
التمرد	١	٢ر٨٦
تبني مذهب سياسي غير ملائم للمجتمع	١	٢ر٨٦
التمسك بمبادئ من العسير التخلي عنها	١	٢ر٨٦
التأرجح من النقيض الى النقيض	١	٢ر٨٦
هو ما لا يوافق عليه الحاكم	١	٢ر٨٦
ابتداع عصر آوائل الثمانينات	١	٢ر٨٦
الخروج على نظام الدولة	١	٢ر٨٦
عدم قبول الحل الوسط	١	٢ر٨٦
الخروج على الحاكم بغرض تجريده	١	٢ر٨٦
لا تعليق	٩	٢٥ر٧١
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٧٠)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم في
أبرز سمات المتطرفين السياسيين

تكرارات	سمات المتطرفين
٥	التعصب
٥	قاصرو النظر
٢	السذاجة الفكرية والجهل
٢	الغباء السياسى
٢	الإرهاب
٢	ضييق الأفق
٢	غير فاهمين للروح الديمقراطية واحترام رأى الأغلبية
٢	التهـور
٢	ديكتاتورية الفكر
٢	الفاشيستية والاستبداد
٢	اليأس
١	البيغائية فى القول والفكر
١	الانتهازية
١	العنف
١	عدم الثقة فى النفس
١	أصحاب نزوات سياسية
١	الغلو
١	طامعون فى الحكم
١	معارضون لرغبات الحاكم
١	رافضون لواقع آوائل الثمانينات فى مصر
٧	لا أعرف

الجدول رقم (٧١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فما يذهب اليه
البعض من أن أزمة مثقفي الدول النامية هي
الازمة مع السلطة

الرأى	عدد	%
نعم	٢٤	٦٨٫٦
لا	١١	٣١٫٤
الإجمالي	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٧٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرم في أكثر فترات التاريخ
المصرى تشبعاً بإسهامات المثقفين المصريين

الفتترات	تكرارات
كل المراحل التي سبقت أحداث يوليو عام ١٩٥٢	٨
أيام الاحتلال الانجليزي	٤
النصف الأول من القرن العشرين	٢
فترة الثلاثينيات والاربعينات	٢
في البدايات الأولى لثورة ١٩٥٢	٢
من عام ١٩١٩ — ١٩٥٢	٢
أيام حكم الوفد وخاصة العاملين السابقين على ثورة ١٩٥٢	٢
الأربعينات	١
أي فترة توفرت فيها الحرية	١
الإسهامات كانت على طول تاريخ المجتمع المصرى غير أنها	
إسهامات محدودة عامة	١
عصر المماليك	١
فترات الأزمات	١
فترة حكم جمال عبد الناصر	١
لا توجد أى فترة	١
لا أعرف	٧

الجدول رقم (٧٣)

توزيع أفراد العينة حسب تعليقاتهم لوجهات نظرهم
في أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى
تشبهاً بإسهامات المثقفين المصريين

التعليقات	عدد	%
ما قبل أحداث ١٩٥٢ كان هناك نظام برلمانى وديمقراطية حقيقية	٥	١٤٢
فترة عام ١٩١٩ وما تلاها كانت فترة الحرية وتعدد الأحزاب	٣	٨٥
قدم المثقفون في فترة عام ١٩١٩ الكثير بشأن قضيتى الاستقلال والحرية	٢	٥٧
فترة ما قبل ٥٢ كان المثقفون يعتد بآرائهم	٢	٥٧
قبل ١٩٥٢ تم ظهور الجماعات السياسية في ظل الحرية السائدة	٢	٥٧
في فترة الثلاثينات والأربعينات كان هناك مناخاً حراً	٢	٥٧
فترة حكم الوفد كانت فترة وضوح فكرى	٢	٥٧
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت فترة التحرر الوطنى	٢	٥٧
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت فترة مقاومة استعمار	٢	٥٧
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت فترة الصراع من المستعمر والسلطة	٢	٥٧
في النصف الأول من القرن العشرين كان ظهور غالبية أعلام الفكر	٢	٥٧

(تَبَع) جدول رقم ٧٣

التعليات	عدد	%
قبل ١٩٥٢ كان للصفوة موقف من أحداث العصر	١	٢٨
إن فترة الأربعينات كانت فترة نخج	١	٢٨
إن ظروف الأزمة تدفع المثقف إلى الإسهام برأيه	١	٢٨
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت زاخرة بالزعماء الوطنيين	١	٢٨
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت تتصف بالحرية	١	٢٨
عصر الممالك كان أخصب عصور الانتاج الفكرى والأدبى	١	٢٨
عبد الناصر وضع المثقفين فى مراكز مرموقة	٢	٥٧
عبد الناصر وضع المثقفين فى مراكز مرموقة	١	٢٨
لا تعليق	٢	٥٧
الإجمالى	٣٥	١٠٠

الجدول رقم (٧٤)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم لأقل فترات تاريخ
المجتمع المصرى تشبعا باسهامات المثقفين المصريين

الفترات	عدد	%
ما بعد عام ١٩٥٢ إلى الآن	١٢	٣٤ر١
فترة السبعينات الى أول الثمانينات	٣	٨ر٤
أواخر الستينات وكل فترة السبعينات	٢	٥ر٧
من ١٩٥٢ — ١٩٧٣	١	٢ر٨
من ١٩٥٤ — ١٩٨٣	١	٢ر٨
من يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠	١	٢ر٨
ما بعد عام ٥٦ حتى عام ١٩٦٧	١	٢ر٨
فترة ما بعد عام ١٩٦٧ حتى الآن	١	٢ر٨
خلال فترة السبعينات	١	٢ر٨
من ٥٢ — ١٩٦٧	١	٢ر٨
فترة الستينات	١	٢ر٨
فترة الطغيان	١	٢ر٨
الفترة التي إزداد فيها ادعاء الثقافة	١	٢ر٨
فترات السيطرة الاستعمارية	١	٢ر٨
فترات الاسترخاء والرخاء	١	٢ر٨
الفترة الحالية	١	٢ر٨
لا يوجد	١	٢ر٨
لا أعرف	٤	١١ر٣
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٧٥)

توزيع أفراد العينة حسب تعليقاتهم لوجهات نظرهم لأقل
فترات ترايح المجتمع المصرى تشبعا بإسهامات
المثقفين المصريين

التعليقات	عدد	%
الديكتاتورية والقهر كانتا سمتين تمزان فترة ما بعد ١٩٥٢	٦	١٩ر٤
لسيطرة بعض الجهلاء على مقدرات الأمور فى مصر بعد ١٩٥٢	٣	٩ر٨
فى فترة السبعينات ضربت الأفكار الديموقراطية فترة الطغيان بطبيعتها تتصف بالبطش	٣	٩ر٨
فترة السبعينات كانت فترة الأزمات الاقتصادية وهجرة العقول	١	٣ر٢
من ١٩٥٢ الى الآن كانت فترة النحس المستمر الستينيات سادها حكم الفرد	١	٣ر٢
ما بعد ١٩٥٢ غاب الدستور وتم ممارسة أصحاب الفكر	١	٣ر٢
فترة ما بعد ١٩٥٢ كانت فترة اضطراب فى المعايير فترة ما بعد ١٩٥٢ كانت تتسم بعدم الثقة بين المثقفين العسكريين	١	٣ر٢
من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ كان حكما بوليسيا فى الستينات سيطر الشيوعيون على مقاليد الثقافة فى مصر	١	٣ر٢

تابع جدول رقم (٧٥)

التعليات	عدد	%
بعد ١٩٥٢ يأس المثقفون - من الإصلاح وشعروا بخيبة الأمل	١	٣٢
من ١٩٥٢ - ١٩٧٣ تعرض المثقفون لحن كثيرة حكام السبعينات في مصر كانوا مصابين بعقدة من المثقفين	١	٣٢
قادة ثورة ١٩٥٢ تحملوا كل شيء بحيث لم يعطوا الفرصة لأحد	١	٣٢
الستينات فترة الهزيمة والفشل والسبعينات فترة حكم الفرد	١	٣٢
شعور بعض المثقفين بالرضا مع الأمر الواقع في فترة ما بعد ١٩٥٢ لم يظهر اتجاه واحد يضم جميع المثقفين	١	٣٢
في فترة ما بعد ١٩٥٢ لم يكن رأى المثقفين يؤخذ في الاعتبار	١	٣٢
الإجمالي	٣١	١٠٠٠

الجدول رقم (٧٦)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم في القول

الذي يذهب الى أن عصر الإنتماء الايديولوجي

للأفراد قد إنتهى

الآراء	عدد	%
هذا القول غير صحيح لأنه يتعارض مع الواقع	١٢	٣٤ر٢
هذا القول صحيح لأن الايديولوجية مضيعة للوقت	٢	٥ر٧
هذا القول لا معنى له	٢	٥ر٧
هذا القول معناه أن الآلة وتحكمها قد ألغت فكر الإنسان	١	٢ر٨
معناه أن الإنتماء يكون للدولة وللنظام فقط	١	٢ر٨
مادام هناك انسان لابد أن تكون هناك أيديولوجية	١	٢ر٨
أستطيع أن جيب ولكن معذرة لا رغب في الاجابة	١	٢ر٨
يجب أن ينتهى الإنتماء الأيديولوجي لأنه يؤدي إلى التعصب	١	٢ر٨
أوشك على الإنتماء ولكنه موجود بالدول النامية	١	٢ر٩
لا أعرف	١٣	٣٧ر٠
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٧)
توزيع أفراد العينة وفقا لوجهات نظرهم في
معنى الأيديولوجيا

معنى الأيديولوجيا	عدد	%
هى فكر أو عقيدة الفرد	٦	١٧ر٠
المذهب أو العقيدة السياسية	٢	٥ر٦
نظرية أو إتيراه يعتنقه الفرد	٢	٥ر٦
فلسفة عقائدية للفرد	٢	٥ر٦
إنتماء الفرد لفكر بعينه	٢	٥ر٦
فلسفة تشكل الرأى والتفكير والسلوك	١	٢ر٨
الجانب النظرى الفلسفى من السياسة	١	٢ر٨
الإطار الفكرى لفرد معين	١	٢ر٨
مذهب سياسى اصلاحي	١	٢ر٨
وجهة نظر للواقع	١	٢ر٨
هى الإنتماء فحسب	١	٢ر٨
كل ما يؤمن به الفرد ويعتنقه	١	٢ر٨
النظريات التى تشكل مذهب سياسى واجتماعى	١	٢ر٨
إتجاه فكرى لحل مشكلات المجتمع	١	٢ر٨
مجموعة من الأفكار المجردة الى جانب برنامج التنفيذ	١	٢ر٨
الأيديولوجية هى المثالة	١	٢ر٨
إنتماء دينى أو قومى	١	٢ر٨
السمات الأساسية للفكر السائد فى المجتمع	١	٢ر٨
أفكار فرد أو مجاعة أو طبقة للحفاظ على الوضع الراهن أو رفضه	١	٢ر٨
لا أعرف	٧	٢٠ر٠
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٧٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما إذا كان من
الضرورى أن تكون هناك إيديولوجية معينة ينتمى
إليها المثقف المصرى

وجهات النظر	عدد	%
نعم	١٩	٥٤ر٣
لا	١٣	٣٧ر١
لا تعليق	٣	٨ر٦
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٧٩)

توزيع أفراد العينة الذين قالوا بضرورة أن تكون هناك
إيديولوجية معينة ينتمى إليها المثقف المصرى وفقاً
لتحديدهم لنوعية هذه الأيديولوجيا

نوع الأيديولوجيا	عدد	%
الاسلام	٨	٤٢ر٠
أيديولوجية نابعة من ظروف المجتمع المصرى	٢	١٠ر٣
إتجاه إسلامى ديمقراطى	١	٥ر٣
إتجاه إسلامى دون تطرف أو تشدد	١	٥ر٣
المصرية العربية الاسلامية	١	٥ر٣
أى أيديولوجية تجعل الثقافة حجر الزاوية فى المجتمع	١	٥ر٣
الاشتراكية الديمقراطية كما هو موجود تانجلترا	١	٥ر٣
أى أيديولوجية تقود الى تحقيق الديمقراطية	١	٥ر٣
أى أيديولوجية تستهدف المثالية فى العقيدة	١	٥ر٣
الديمقراطية النيابية	١	٥ر٣
أى أيديولوجية يكون ولاؤها للوطن	١	٥ر٣
الإجمالى	١٩	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٨٠)

توزيع أفراد العينة الذين حددوا أيديولوجيات معينة
 يرون أن المثقفين المصريين ينبغي أن ينتموا إليها وفقا
 للمبررات التي أستخدموها إليها في تحديد هذه الأيديولوجيات

المبررات	عدد	%
لأن الإسلام هو الحل الأمثل للأزمات	٣	١٥ر٠
لأن الإسلام نظام حياة راق وعقيدة شاملة	٢	١٠ر٥
لأن الإسلام يمثل فكر الأغلبية	١	٥ر٣
لأن الإسلام من عند الله لا يضل ولا يضل	١	٥ر٣
الإنتماء للإسلام الديمقراطي فيه تأكيد للذات	١	٥ر٣
الإسلام بطبيعة متكامل	١	٥ر٣
الديمقراطية النيابية أفضل أشكال الحكم	١	٥ر٣
الديمقراطية قادرة على تحقيق التقدم	١	٥ر٣
المصرية العربية الإسلامية هي أنسب الصيغ للمجتمع الأيديولوجية ذات الولاء للوطن تعمل على تدعيم الإرتباط به	١	٥ر٣
الأيديولوجية ذات الولاء للمجتمع ضرورة لبناء المجتمع	١	٥ر٣
الإشتراكية الديمقراطية تحقق وفرة الانتاج وعدالة التوزيع وحرية الكلمة وتخدم الحزبية	١	٥ر٣
لا تعليق	٤	٢١ر٥
الإجمالى	١٩	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٨١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما إذا كان عمل
المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تتردهم
ضد السلطة

وجهات النظر	عدد	%
نعم	٢٣	٦٥٫٧
لا	١٠	٢٨٫٦
لا أعرف	٢	٥٫٧
الإجمالي	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٨٢)

توزيع أفراد العينة الذين أجابوا بأن عمل المثقفين في
مؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة
وفقاً للمبررات التي استندوا إليها في تبرير وجهة نظرهم

المبررات	عدد	%
خشية فقدان الوظيفة والراتب	٨	٣٤٫٧٨
لأنه شكل من أشكال القرع الاقتصادي	٢	٨٫٦٩
لأن المثقف بذلك أصبح إمعة لأنه يسير في ركاب السلطة	٢	٨٫٦٩
لأن المثقف بذلك يصبح خادماً للسلطة	١	٤٫٣٤
لأن المثقف يتحول الى عبد للحاكم	١	٤٫٣٤
يتحول المثقف بذلك الى أحد أدوات السلطة	١	٤٫٣٤
لأن المثقف بذلك يصبح جزءاً من الواقع الذي يريد تغييره	١	٤٫٣٤
هو من نوع 'الإستثمار الانتهازي	١	٤٫٣٤
هو نوع من الرضا بالأمر الواقع	١	٤٫٣٤
السلطة بذلك تحاصر المثقف وتقيده	١	٤٫٣٤
من يمد يده لا يستطيع أن يمد لسانه	١	٤٫٣٤
لأن المثقف بذلك يصبح مستغرقاً في مصلحته الخاصة	١	٤٫٣٤
لأنهم بذلك يتحملون مسئولية تجاه المجتمع	١	٤٫٣٤
فكرة التمرد عموماً غير واردة عند المصري منذ الفراعنة	١	٤٫٣٤
الإجمالي	٢٣	٩٩٫٩٠

الجدول رقم (٨٣)
توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم لأكثر الفئات
تمرداً ضد السلطة في مصر

أكثر الفئات تمرداً	التكرارات
المتقف المصري	١٩
العامل المصري	١٢
الفلاح المصري	٣
كل الفئات لو تمتعت براديكالية اسلامية	١
المتقف المصري الحقيقي	١
لا أحد يستطيع التمرد	٢
لا أعرف	٣

الفصل السابع

وحدة المثقفين المصريين

زعم أم حقيقة ؟ !

وتصورات النهوض بمصر

تمهيد

هل لحوارنا مع — وعن — المثقفين (أو بالأحرى صفوفتنا المتعلمة) نهاية ؟ قد نكون اقتربنا — وفقا لما حددناه لأنفسنا من أهداف وللدراسة من محاور — من مشارف النهاية ، غير أن الحوار أبدا لم ينته ، وكيف ينته ، وكيف ينتهى الحوار ؟ ، والحياة دائمة الصخب ، تتماوج أحداثها وتضطرب في الفكر والسلوك ، فكر البشر وسلوكهم ، حيث تتعارض الرؤى بقدر ما تتقابل ، وتضطرع الأفكار وتتهاون • والمثقفون — أو إن شئت قل الصفوة المتعلمة — شريحة نابضة من شرائح المجتمع ، وهم — وإن اختلفت الآراء حولهم وتباينت تصوراتهم واختلفت أيديولوجياتهم — دائمو الجدل ، سواء مع أنفسهم أو مع غيرهم من الشرائح الأخرى أو مع وطنهم الأم •

وفصلنا الراهن هو تنمة لفصولنا الستة السابقة ، ويعنى أساسا بقضيتين الأولى قضية خلاف المثقفين المصريين بعضهم مع البعض الآخر وإمكانية التقارب بينهم والتصورات الخاصة بتحقيق هذا التقارب والقليل من حدة الخلاف بينهم ، والقضية الثانية وإن كانت — موضوعيا — غير وثيقة الصلة بالقضية الأولى ، إلا أنها — أى القضية الثانية — تفترض أن هناك ديالوجا Dialogue قد تم تخيله بين أعضاء صفوفتنا المتعلمة وبين (مصر) ، وهو الديالوج الذى أستهدف التعرف على تصورات عينتنا لما يمكن أن يقدموه لمصر إستنهاضا لها ورفعاً لشأنها •

وتصورات مبحثينا لما يمكن أن يقدموه (لمصر) هو محاولة أخرى من جانبنا للتعرف على بعض إتجاهاتهم بوجه عام وإزاء مصر على وجه التحديد • ولكن هل يمكننا أن نقنع بهذا القدر من الفهم لتصورات مبحثينا وإتجاهاتهم ؟

الواقع أن هذه الاتجاهات وتلك التصورات وما يرتبط بكل منها من

إستنتاجات ومسائل أو قضايا تمس فئة الصفوة المتعلمة — أو ما نطلق عليها تجاوزا فئة المثقفين — من حيث وضعيتها الفكرية والأيدىولوجية بمظاهرها السياسية والاجتماعية ، تظل جسدا لا روح فيه إن لم ننطلق بها حيث مجالات المناقشة والتفسير ، وإن لم نتدبر — من خلال تداعى الأفكار المنبثقة عن المناقشة والتفسير — وضعية مثقفينا انطلاقا من متغيرات الحاضر واستشرافا للامح المستقبل ، ولعل هذه المهمة هى أهم — بل أخطر — مهام هذه الدراسة برمتها ، وهو ما أعتقد أن فصلنا الأخير — الثامن — ذقيل بالتصدى لها •

- ١ -

قد يتوقع من المشتغلين بالعمل الذهنى أو العقلى ألا يكون هناك إتفاق بينهم فى الرؤى والاتجاهات وفى مواقفهم من قضايا المجتمع والانسان ، وقد يحدث هذا الاتفاق ، وما بين الاتفاق وعدم الاتفاق تبرز السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية التى يعيش فى ظلها هؤلاء المثقفون كحتمية من العسير أن نفهم فى غيبتها طبيعة إتفاق أو إختلاف تلك الفئة المنمىزة من فئات المجتمع •

وسؤالنا عن أكثر القضايا (الاجتماعية والسياسية ... الخ) تمثىلا للخلاف بين المثقفين المصريين يتضمن إفتراضا بوجود مثل هذا الخلاف (وقد استجاب المبحوثون لإفتراضنا الكامن هذا) • والقضايا الخلافية بين المثقفين المصريين والمتصورة من قبل مبحرثى الدراسة تنطلق من بعدين :

البعد الأول : بعد سياسى أيدىولوجى •

البعد الثانى : بعد اجتماعى اقتصادى •

والبعد الأول (السياسى — الأيدىولوجى) : يميل كثيرا نحو التركيز على أن القضايا المختلف عليها بين المثقفين هى أساسا قضايا ذات

طبيعة سياسية ، فقضية الديمقراطية وصنوها الحرية ومسألة الحزبية وتطبيقات كل منها على مصر ، تعد من أهم ما يشغل المثقف المصرى ومن أبرز قضايا الجدل والخلاف بين المثقفين المصريين • ومن الملاحظ أن طبيعة هذه القضايا السياسية تؤكد — فيما قد نستشفه من آراء الباحثين — أن مثقفينا قد جنبتهم قضية الوضع السياسى الراهن للمجتمع المصرى ، والمستقبل السياسى له ، فالقضية الخلافية هذه تجنح نحو الإقليمية ، ومما يؤكد هذه السمة (السياسية الإقليمية) أن قضية المسار أو الاختيار الأيديولوجى Ideological Selection (تكراران) كانت من بين القضايا المتصور أن المثقفين المصريين مختلفون عايتها ، ورغم ما يكتنف قضية الاختيار الأيديولوجى من إشكالات تنصهر فيها الأبعاد المحلية الإقليمية غيرها من أبعاد السياسة العالمية ، إلا أن قضية (الاختيار) هذه تظل قضية إقليمية فى المحل الأول •

والبحث عن الذات السياسية (من خلال شكل نظام الحكم وقضية الحرية ، وقضية الديمقراطية وقضية الحزبية) وإن كانت — فيما يظن مبحثونا — موضع خلاف بين مثقفينا المصريين إلا أنها ظاهرة أبسط ما نصفها به هو أنها 'ظاهرة صحية وعلامة من علامات اليقظة وإحدى بشائر الصحوة' ، بعد حقبة أضحى السبات فيها — وخاصة سبات مثقفينا — إحدى مسلماتها ، وأعنى بتلك الحقبة فترة ما بعد يوليو عام ١٩٥٢ (أنظر الجداول ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ — الفصل السادس) حيث غابت الحرية ووقف مثقفونا — إلا قلة نادرة منهم — موقف العاجز المتفرج ، وأحيانا موقف المشارك (وإن كنت لا أظن أنه مقتنع كل الاقتناع) غائب الوعى •

أما المسألة الاجتماعية — الاقتصادية وما يرتبط بها من مسائل فرعية أخرى كقضية العدالة الاجتماعية (ستة تكرارات) ومسألة الطبقات الاجتماعية (تكراران) والمشكلات الاجتماعية بوجه عام (تكراران) ومسألة الصراع الاجتماعى (تكرار واحد) والفساد الاجتماعى وقضية

الانفتاح الاقتصادى (تكرار واحد لكل) فكانت كما ترى عينة الدراسة من بين القضايا الخلافية الهامة التى مازال المثقفون المصريون مختلفين عليها .

وهناك بعض القضايا الأخرى التى تحمل ملامح الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية أحيانا وبعض سمات الأبعاد السياسية والثقافية أحيانا أخرى كقضية التنمية (تكرار) باعتبارها إحدى قضايا الخلاف بين المثقفين المصريين وذلك إذا ما تعاملنا مع هذا المفهوم (التنمية) من منظور شمولى Comprehensive ، وهو الأمر الذى ينطبق أيضا على قضية التعليم (تكرار واحد) ، وعلى المسألة الخاصة برفع المستوى الاقتصادى للمثقفين (تكرار واحد) ، والقضية الخاصة بمدى هيمنة الدولة على الاقتصاد (تكرار واحد) .

ولقد أثارت صيغة السياسة الخارجية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجى (رغم أن فلسفة السياسة الخارجية هى إحدى أضلاع السياسة الداخلية وأسلوب الحكم السائد) انتباه مبحثينا باعتبارها قضايا تمثل نقاطا للمفارقة بين المثقفين المصريين ، فكان الموقف من القوتين العظميين (تكرار واحد) وموضوع السياسة الخارجية (كذا) بوجه عام من أكثر الموضوعات تمثيلا لخلاف المثقفين المصريين حول الفلسفة السياسية المتصورة للتعامل الدولى بشتى مظاهره ومختلف أبعاده .

وبعيدا عن مسائل السياسة والاجتماع والاقتصاد تبرز قضايا ذات طبيعة مغايرة وهما فى الواقع قضيتان ، الأولى هى قضية الأصالة والمعاصرة (ثلاثة تكرارات) فى الفكر والسياسة والاجتماع ... الخ وهى القضية التى تعنى أساسا بطبيعة الحوار القائم بين التراث العربى الإسلامى بكل ملامحه ، ومختلف مضامينه ومحاولات التحديث الفكرى والسياسى والاجتماعى . فهذه القضية كما يرى بعض مبحثينا (ثلاثة تكرارات) تمثل خلافا بين مثقفينا وهو الخلاف الذى يتبدى فى التأيد الصريح للرجوع إلى التراث ننهل منه ونستثير به فى رسم ملامح حاضرنا ، فضلا

عن مستقبلنا ، أو عزوف عن هذا التراث وإنكار له بدعوى التخلف والرجعية وعدم مواكبة مقتضيات العصر (كذا !) أو محاولة المواءمة بين كل من الاتجاهين فنأخذ من التراث ما نتصور أنه قادر على التصدي لمتغيرات العصر ونترك ما هو دون ذلك ، وننهل من الينابيع المستحدثة بالقدر الذى لا يتعارض مع بعض مقولات التراث التى نعتقد فى صحتها وفى قدرتها على الاستمرار والتكيف •

وقد تكون هذه الاتجاهات الثلاثة ممثلة لمواقف مثقفينا المصريين من قضية الأصالة والمعاصرة ، وقد لا تكون كذلك ، غير أن القضية سواء أكانت هذه أو تلك هى قضية — كما يرى بعض مبحثينا — خلافية لم يهدأ الجدل حولها بعد •

ومن المحتمل أن تثير القضية الثانية إعتراض البعض لا من حيث طبيعتها أو مضمونها ولكن من حيث تفضيلنا أن تستقل وتتميز بحيث لا تندرج تحت أى من المحورين الأساسيين السابقين : **المحور السياسى** و**المحور الاجتماعى الاقتصادى** ، فضلا عن بُعد السيئة الخارجية ، وهذه القضية أعنى بها — كما ذهب مبحثان — قضية الدين والعروبة ، والجديد فى هذه المسألة — التى يتصور مبحثانا أنها موضع خلاف بين مثقفينا — ليس فى تلازم الدين مع العروبة ، فقد يكون التلازم هنا بالصدفة ولا يعنى أى ارتباط موضوعى بينهما ، ولكن الجديد هنا — وإذا ما نحينا فكرة العروبة جانبا على أساس أنها تعنى قضية الانتماء ، انتماء العرب لمصر وانتماء مصر للعرب ، وقد تدخل فيها فكرة « المصرية » فى مقابل فكرة العروبة إلى آخره — هو فى قضية (الدين) وكيف يمكن للمثقفين المصريين أن يختلفوا حوله ؟

ومن المرجح أن الدين المعنى هنا هو الدين الإسلامى ، ولا أظن أن اختلاف المثقفين حوله يمس كمبرداً أو كحقيقة أو رسالة •

ولكن الخلاف — إن حدث — قد ينبع من اختلاف الرؤى حول

تطبيقاته وصلاحياته ومدى الاعتقاد فيه كدين ودنيا معا إلى آخر تلك القضايا وغيرها (كتطبيق الشريعة الإسلامية) التى لا تتعلق به كعقيدته إيمانية بقدر ما تمسه (كتطبيقات حياتية) .

تلك هى الفئة ذات الاقتناع (وهى أغلبية) بأن ثمة قضايا يختلف حولها المثقفون المصريون ، غير أن هناك فئة أخرى (وهى أقلية) لها موقف أو عدة مواقف أخرى ، وهذه الفئة يمثلها ثلاثة مبحوثين ، الأول يرى أنه لا خلاف بين المثقفين المصريين على شيء ، وقد يعنى (وهو اجتهاد خاص) أنه لا قضايا يمكن تشحذ همة المثقفين للمناقشة والجدل والاختلاف وقد يعنى أنه رغم وجود القضايا التى تستحق الجدل - ومن ثم الاختلاف حولها - فإن المثقفين المصريين - فيما أعتقد أن مبحثنا قد ظن ذلك - من اللامبالاة بحيث لم يكلفوا أنفسهم مجرد التفكير فى مثل هذه القضايا ، وإن كنت لا أعتقد أن الصورة بهذه القتامة . أما مبحثنا الثانى فكان من الوضوح بحيث جنبنا مشقة التخمين ، وخطورة الظن حيث ذهب إلى أنه ليس لدى المثقفين شيء يختلفون عليه ، وهذه العبارة - فيما أرى - إدانة - من وجهة نظر مبحثنا - للمثقف المصرى ، إذ أنها تدمغه بالذاتية وبعده عن قضايا مجتمعه ، وإن عقله - وهذا تجنى إلى حد كبير - خاوى الوفاض اللهم إلا قضايا الخاصة التى تشغل حيزا كبيرا من اهتماماته ، فهو إذن انسان يعيش عالمه الخاص .

ويقف المبحث الثالث موقفا متميزا إلى حد كبير يكشف عن رؤية فكرية خاصة ترى أن الاختلاف ضرورى بين البشر وليس من المفترض - كما هو الحال بالنسبة للمثقفين المصريين - أن يتفقوا فالاختلاف ظاهرة طبيعية ، بل أنه يكاد أن يقول إنه من الطبيعى أن يختلف البشر ، وأنه من شواذ الأمور ن يحدث اتفاق ، فالاختلاف إذن هو القاعدة . وهذا التصور رغم إيمتنا به إلا أنه - إتساقا مع هذا التصور - كان ينبغى على صاحبه أن يحدد لنا ما هى (أكثر) القضايا المختلف عليها - كظاهرة طبيعية كما أراد أن يؤكد لنا - بين المثقفين المصريين ؟ ؟

ولكن رغم ثراء استجابات مبحوثينا إزاء قضية اختلاف المثقفين المصريين إلا أن الموقف السلبي الذى وقفه عشر مبحوثين (لا أعرف) قد ألقى ظلالا من الشك حول هذه الشريحة من صفوفنا المتعلمة خاصة فيما يتعلق بموقفها من قضايا مجتمعا المصرى نظرا لغفلتها عن القضايا المصرية الملحاحة والتي تؤدى إلى إثارة الجدل بين فئاته المختلفة ومنهم المثقفون المصريون بمستوياتهم المختلفة • (أنظ الجدول رقم ٨٤) •

- ٢ -

ولخلافات المثقفين المصريين بواعثها وأسبابها فيما يرى مبحوثو الدراسة ، وهى التى يمكن تصنيفها — من واقع إستجابات المبحوثين — إلى أسباب أو عوامل ذاتية Subjective وأخرى موضوعية Objective •

وأعنى بالعوامل الذاتية — رغم العلاقة الجدلية القائمة بين ما هو ذاتى وما هو موضوعى — تلك التى تتعلق بالمثقفين أنفسهم أو تلك التى تتضح من خلالها مسئوليتهم — ولو شكلا — عن تخلق مثل تلك الخلافات • أما العوامل الموضوعية فهى تلك التى تتجاوز حدود الذات حيث البناء الاجتماعى بمتغيراته السياسية والاقتصادية والثقافية بما تنطوى عليه هذه المتغيرات من سمات أو خصائص ترعى مثل هذه الخلافات وتدفع اليها •

غير أننا نلاحظ فيما يتعلق بالعوامل الذاتية أن القائلين بها قد أشاروا بصفة أساسية إلى ثلاثة أبعاد :

البعد الأول : خاص بالاختلافات الفكرية والعقائدية والمذهبية بين المثقفين ، فضلا عن اختلافات الرؤى والاتجاهات ، وهو الذى أدى — من وجهة نظر البعض إلى تلك الخلافات القائمة بين المثقفين المصريين حول قضايا المجتمع المصرى • ولقد أكدت هذا البعد عدد من الاستجابات منها أن خلافات المثقفين المصريين ترجع إلى اختلاف رؤى المثقفين واتجاهاتهم (٢٢٨٪) وإلى الصراع العقائدى والمذهبى القائم بينهم (٢٨٪) ، ولغياب وحدة الفكر بين المثقفين (٢٨٪) •

وهذا البعد يفترض ضمنا أنه ينبغي أن يكون هناك اتساق — بل وتشابه — في فكر المثقفين المصريين ، وهذا أمر مستحيل ، ليس فقط بين المثقفين ، بل أيضا بين أى شريحة أو فئة من شرائح أو فئات المجتمع ، كيف يمكننا أن نطلب تماثلا في الفكر وكل منا قد نشأ وتعلم وتثقف — إن حدث ؟ ؟ — وتمثل من القيم وخبر من التجارب واكتسب من الخبرات ما يختلف عن الآخر • ولكن ما أفهمه هو أن يكون هناك حد أدنى من الاتساق ، ولعل دعوة التماثل الفكرى هذه تذكرنا بدعوى الفكر الأوتوقراطى حيث الفكر الواحد والرأى الواحد •

أما البعد الثانى من أبعاد العوامل الذاتية فيتضمن اعترافا ضمنيا بحتمية الاختلافات بين البشر — ومنهم المثقفون — حيث يذهب هذا البعد إلى أن اختلاف المثقفين المصريين حول قضايا المجتمع المصرى يرجع إلى اختلاف الأصول الاجتماعية — وأقول الطبقيّة — بين المثقفين المصريين كذلك ثقافتهم •

وقد نشى فكرة اختلاف الأصول الاجتماعية — الطبقيّة للمثقفين المصريين بعدد من المعانى ، قد نقبل بعضها ونتحفظ إزاء البعض الآخر ، فالأصول الاجتماعية الطبقيّة من المؤكد أن لها دورا — مع غيرها من العوامل الأخرى — فى تعيين طبيعة الأفكار التى يتبناها الانسان وفى نمط القيم التى يتمثلها ، بل أننا نستطيع عن طريق الانتماء الاجتماعى الطبقي أن نفسر العديد من اتجاهات الأفراد إزاء قضايا الحياة والمجتمع •

إلا أننا ينبغي أن نشير إلى أن علاقة الانتماء الاجتماعى الطبقي بنمط التفكير وأسلوبه ليست علاقة ميكانيكية تتسم بالحتمية دون أن يكون للإرادة الانسانية دور فيها ، بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فالطبقة تفقد فاعليتها دون الانسان المنتمى ودون الانسان ذى الولاء لها • كذلك فإن الانتماء الطبقي لا يلعب دوره منفردا بل تشاركه فى كثير من الأحيان عوامل أخرى ، لدرجة أن فاعليته — أحيانا — تتوقف كثيرا على قوة هذه العوامل وكفاءتها •

والبعد الثالث من أبعاد العوامل الذاتية يكشف عن بعض المظاهر السلبية – فيما يرى بعض الباحثين – في سلوكيات بعض مثقفينا ، ولقد اتضح ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات يؤكد أولها صفة المثقف الإمعة اتضح ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات يؤكد أولها صفة المثقف الإمعة الذى – كما يرى أحد الباحثين – يسير فى ركاب الحاكم (٢٨٪) ، أما كيف يؤدي السير فى ركاب الحاكم إلى الاختلاف بين المثقفين فقد يكون هذا الأمر صحيحا إلى حد كبير إذا ما كان هناك مثقفون لا يرتضون ذلك ومن هنا قد ينشأ الخلاف بينهم •

أما المؤشر السلبي الثانى (٢٨٪) فيكشف عن تصور وجود بعض المثقفين المصريين من ذوى الاتجاهات التسلطية Authoritarian فى الفكر بحيث يسعون الى فرض آرائهم على الغير ، ومن ثم لا تكون لديهم القابلية للحوار والفهم والاستماع إلى الفكر الآخر ومن هنا – كما يتصور أحد باحثينا – ينشأ الصراع بين زمرة المثقفين •

وينمى المؤشر السلبي الثالث من العوامل الذاتية على بعض المثقفين ثماراتهم الجوفاء والتي عادة لا يؤمنون بها وإنما مسايرة للظروف أو ترضية لأولى الأمر ، يحملونها ويدافعون عنها دفاعا عاجزا ، ويروجون لها وهم مدركون زيف هذه الشعارات واعون لمدى نفاقها – ومن ثم – نفاقهم •

والواضح إذن بالنسبة للعوامل الذاتية أنها تحمل وجهين : وجهها إيجابيا وهو ما أشرنا إليه فى الاختلافات الفكرية والأيدولوجية والاختلافات الخاصة بالأصول الاجتماعية التطبيقية باعتبارها بواعث لاختلاف المثقفين ، ووجهها سلبيا يتعلق ببعض السلبيات السلوكية – المتصورة من قبل الباحثين – التى عادة ما يقنع فيها بعض المثقفين المصريين •

وإذا كانت العوامل الذاتية قد رأت فى ذوات المثقفين كيانات مسئولة

عما يقع بينهم من خلافات ، رغم أن هذه الذوات في جداية مستمرة مع (الآخر) ، أيًا كانت طبيعة هذا الآخر ، فان العوامل الموضوعية Objective ترى أن البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع المصري وما يكتنفه من ظروف وما يحيط به من ملامسات ليعد مسئولا عما يقع بين المثقفين المصريين من خلافات وشقايات ، فالمسئولية هنا — كما يرى هذا البعد — مسئولية بنائية Structural Responsibility في المحل الأول .

وتتوزع مؤشرات العوامل الموضوعية البنائية بين مؤشرات سياسية أيديولوجية وأخرى خاصة بمدى توفر الاستقرار والأدن وثالثة تتعلق بطبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الخاضعة للسلطة الحاكمة . فمن المؤشرات السياسية الأيديولوجية ما يراه البعض من أن غياب الديمقراطية (كذا) أدى الى تأجج الخلافات بين المثقفين وأن فقدان الرؤية الأيديولوجية للدولة (٢٨٠/) قد لعب دورا في خلق مثل هذه الخلافات . أما عدم الاستقرار Instability وانفقاد الأمن والأمان كما يرى أحد مبحثينا فكان من البواعث التي أدت الى خلق نزاعات المثقفين وخلافاتهم ، فضلا عن عمليات التضليل الإعلامي (٢٨٠/) وحجب العديد من الحقائق عن المثقفين (٢٨٠/) وسيطرة غير المؤهين على مقاليد الأمور في مصر (٢٨٠/) ، وهو الأمر الذي يؤدي الى حيرة المثقفين وتخبطهم (ير٢٠/) والى إنعدام وحدة الفكر بينهم (٢٨٠/) .

ثم تبقى بعد ذلك بعض الأسباب المتصورة التي من العسير إدراجها ضمن أى من نمطى العوامل السابق الإشارة اليهما : الذاتية والموضوعية البنائية ، ومن هذه الأسباب ما يراه أحد مبحثينا من أن خلافات المثقفين المصريين ترجع إلى أن الروح القبلية والعصبية مازالت تحكم سلوكنا (٢٨٠/) ، ثم أن هناك بعض المثقفين المصريين الذين يتبنون فكر القومية وهو ما يتناقض مع فكرة السلام مع اسرائل (٢٨٠/) ، كذلك فمن بين

أسباب خلافات المثقفين أن بعضهم يتغافل عن أن الإسلام دين ودنيا
(٢٨٪) (الجدول رقم ٨٥) •

ويتأكد إقتناعنا بجدلية العلاقة بين البعدين الذاتى والموضوعى
وباستغراق كل منهما فى الآخر عندما نكشف عن نوعية التصورات التى
طرحها مبحوثونا كاقتراحات للتقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين
لدرجة التى تتلاشى من خلالها كل ملامح العوامل الذاتية ، بحيث تبدو
الاقتراحات ، وكأنها تعالج بنية المجتمع المصرى بمظاهره المخلقة •

ويبدو أن المنطلق السياسى لتجاوز خلافات المثقفين المصريين قد
حظى باهتمام العديد من مبحوثينا فكانت الدعوة إلى الحوار المستمر
(٢٠٪) واتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء (٥٦٪) وإطلاق
الحريات (٥٦٪) وخاصة حرية العمل السياسى (٥٦٪) وحرية
الصحافة (٢٨٪) من بين الاقتراحات الهامة التى قدمها بعض مبحوثينا
للتقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين • ومن الواضح أن هناك
وعيا — وان كان مضمرا — بأهمية (الحرية) بمعناها الشامل والواسع
بالنسبة (لحركة) المثقفين وإن كنا نختلف مع أصحاب هذا رأى الذى
يذهب الى أن (الحرية) (كوجود) تؤدى الى التقليل من الخلافات
القائمة بين المثقفين ، بل اننا لو نظرنا الى الخلافات كظاهرة طبيعية
وصحية فى الآن نفسه بين المثقفين — انطلاقا حتى من اقتراحات بعض
المبحوثين الداعية الى اتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء — فان
الحرية هنا لا تؤدى الى التقليل من حدة الخلافات ، بل تكون دافعا لتذكية
الخلافات بل والدفاع عنها ، وذلك انطلاقا من أن الخلاف فى رأى يعد
أحد المقولات الهامة التى تكون البناء المنطقى والموضوعى لمفهوم
الحرية •

غير أن هناك ضمنية ينبغى أن نؤكدها وهى أن خلافات المثقفين أو
اختلافاتهم ، كذلك خلافات و اختلافات أى فئة من فئات المجتمع فى

الفكر والرأى (كحق) لا ينبغي أن تتحول هذه الخلافات إلى شقاكات أو صراعات ، فالاختلافات الفكرية ضرورة والخلافات فى الرأى لهى من طبائع الأشياء ومطالبرقى والتقدم ، أما الصراع – وان كان ظاهرة طبيعية – إلا أنه يستوجب توفر ظروف اقتصادية واجتماعية وطبقية وسياسية من طبيعة خاصة يتربع على قمته الحكم الديكتاتورى والتناقضات الطبقية الصارخة .

وتتوالى بعد ذلك اقتراحات المبحوثين والتى تؤكد الاهتمام بالبعد البنائى الموضوعى حيث يشير بعضهم إلى ضرورة الاهتمام بالانفتاح العلمى (٥٦٪) وبوجوب اظهار الحقائق والخلفيات الخاصة بالقرارات السياسية والاجتماعية (٢٨٪) وبتطهير مؤسسات المثقفين وتخليصها من تبعيتها للحكومة (٢٨٪) ، وأن تكون القيادة للمثقفين فى المؤسسات الدينية (٢٨٪) وأن ترفع الدولة يدها عن كل شىء وأن تكون فقط مجرد حارسة (٢٨٪) .

والملاحظ أن غالبية الاقتراحات السابقة وإن قصدت – شكلا – معالجة مسألة خلافات المثقفين بعضهم مع البعض الآخر ، إلا أنها – أى هذه الاقتراحات – قد توجهت – من حيث لا تدرك – إلى تشريح بعض عيوب المجتمع المصرى سياسيا وعلميا واجتماعيا وثقافيا ونقد الوضعية التى عليها المثقفون المصريون وحركة الإبداع الخاصة بهم وخاصة علاقة هذه الحركة بمقولة الحرية .

واذا ما تجاوزنا بعض الاقتراحات الأخرى كمحاربة التعصب (٢٨٪) ووحدة الأهداف (٢٨٪) والتعليم ومحو الأمية (٢٨٪) والتمسك بأخلاق الدين (٢٨٪) فاننا سنفاجأ بأربع استجابات متميزة الأولى ترى أن الخلاف ضرورة ولا داعى للتقليل من حدته ، أما الاستجابة الثانية فإنها تشكك فى جدوى أى اقتراح يقدم للمثقفين ، لأنهم – كما يرى أصحاب الاستجابة الثانية – تابعون للسلطة (٢٨٪) ، ونلاحظ أن الاستجابة الثالثة تميل الى التهكم والسخرية والتشكيك فى (الوجود)

الحقيقى للمثقف المصرى ، فيجب - حسبما يرى أحد المبحوثين - أن يكون هناك أولا مثقفون حقيقيون (٢٨٪) حتى يتسنى لنا أن نقل أن لهم قضية ولها أشكالها التى يمكن أن نقترح حلولاً لها •

أما أغرب استجابة فهى الاستجابة الرابعة الذى يذهب صاحبها الى أنه يجب إلغاء التعليم (كذا ؟ !) ليتساوى المثقفون فى الجهل وسيتحدون عندما يصبحون جهلة (كذا !) (٢٨٪) ، استجابة انفعالية تشاؤمية مغالى فيها ، ولعل صاحبها متسق مع ذاته فهو صاحب رأى الخاص بأن المثقفين بوجه عام وخاصة المصريين منهم لا يتمردون (الجدول رقم ٥٤ - الفصل الخامس) وهو أيضا صاحب الاستجابة التى تذهب إلى أن كل المثقفين مترقون (الجدول رقم ٥٥ - الفصل الخامس) ، وأنهم - أى المثقفون - يرضون دائما بالأمر الواقع ولا يثورون (الجدول رقم ٦٠ - الفصل الخامس) ، واضح إذن أن صاحب هذه الاستجابات غير راض عن ذاته ، متمرّد (وان كان تمردا كامنا) ، فاقد الثقة فى ذاته وفى الآخرين ومنهم تلك الفئة التى من المفترض أنه ينتمى إليها ، فنظرتة متشائمة متطرفة فهو أكثر ميلا الى الايمان بالديكتاتورية كصيغة يرى أنها مناسبة لحكم الدول النامية (الجدول رقم ٣٨ - الفصل الرابع) ، وانه - من وجهة نظره - لا توجد أى دولة من دول العالم المتخلف تقوم بتطبيق النظام الديمقراطى (الجدول رقم ٤٠ - الفصل الرابع) وأن كلها بعيدة عن الديموقراطية (الجدول رقم ٤١ - الفصل الرابع) ، وفى تعليقه للسبب فى فشل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى يذهب إلى أن هؤلاء المثقفين خاضعون للسلطة الحاكمة ويسيرون فى ركابها أو حسب قوله (خدم للسلطة) (أنظر الجدول رقم ٤٩ - الفصل الخامس) • ولعل غرضنا من عرض هذه الاستجابات هو التأكيد على أن استجابات بحوثنا هذا تميل إلى الاتساق كثير وهو الاتساق فى التشاؤم ، ولعل هذا التشاؤم له عوامله الموضوعية وتابع من التقدير الخاص لصاحب هذه الاستجابات لمواضع المجتمع المصرى وظروفه ، فضلا عن الخبرات الخاصة لصاحب هذه الاستجابات •

وقد يرى البعض أن محاولة إيجاد صيغة يأتلف من خلالها المثقفون - كاتحاد يجمعهم مثلاً - قد تكون خطوة نحو التقليل من حدة خلافاتهم . والملاحظ أنه رغم وجود فئة من المبحوثين (١٧٪) ترى في هذا الاتحاد المقترح من قبل البعض اتجاهًا لا بأس به وخطوة طيبة (كذا) وأنه أمر بديهي وضروري (٥٧٪) ، فرغم هذا الاتجاه إلا أن هناك إدراكًا - بل واجتماعيًا عامًا - على أن هذا الاتجاه - أي الدعوة إليه - أمر لا داعي له (١٤٢٪) ومستحيل تحقيقه (٥٧٪) وهراء وأمر غير مفهوم (٥٧٪) ولا قيمة له مادام تابعًا للسلطة (٥٧٪) .

وهكذا تتتابع مؤشرات الاتجاه الرافض فيرى البعض أن هذا الاتحاد من العسير تحقيقه لتعدد الصفوات بين المثقفين (٥٧٪) وهو مقيد لحرية مثقفينا (٢٩٪) ، ولن يخدم أصحاب المصالح الحقيقية (٢٩٪) وهذا الاتحاد مآله الفشل لأن المثقفين لا تجمعهم كلمة واحدة (٢٩٪) وقد يكون هذا الشكل موجودًا - كصيغة - باتحاد الكتاب ولكن صراعاته كثيرة (٢٩٪) ، ونظرًا لأن المثقفين ينتمون إلى اتحادات بحكم وظائفهم (٢٩٪) .

واضح إذن أن صيغة الاتحاد مرفوضة - بصرف النظر عن تسعة مبحوثين - ٢٥٧٪ لم يحددوا موقفهم صراحة حيث كانت اجاباتهم المأثرة لا أعرف - من قبل غالبية مبحوثي الدراسة . والقبول أو الرفض لهذه الصيغة المقترحة من قبل البعض يكشف عن اتجاه خاص إزاء فكرة (التجمع) في حد ذاتها ولكن ما نراه أن تحقيق فكرة التجمع أو صيغة الاتحاد لا تنفي أن يكون هناك خلافات في وجهات نظر المثقفين إذا ما تعاملنا مع ظاهرة الخلافات من منطلق طبيعي ، فلا تتناقض إذن - من وجهة نظري - بين الاتحاد (كوجود) و (الخلافات) في الرؤى ووجهات النظر بين المثقفين باعتبارها (ضرورة) لا غنى عنها لأي مجتمع يرى في الخلاف في الرأي حقًا من حقوق الإنسان . (أنظر الجدول رقم ٨٧) .

(٣)

لا أزمع أن دراستنا المحدودة الراهنة قد أشرفت على النهاية ، إذ أن ومضاتها السريعة قد تثير فينا — نحن الباحثين — حمية البحث المتعمق في قضاياها المثارة ، ولعل الفصل القادم الذى يستهدف مناقشة أبرز نتائج الدراسة ومحاولة تفسيرها يدعم دعوتنا الى اعتبار دراستنا الحالية مجرد إرهاصة للكشف عن وضعية صفوتنا المصرية المتعلمة (أو ما يمكن أن نطلق عليهم — تجاوزا — شريحة المثقفين المصريين) من حيث تصوراتهم واتجاهاتهم وما يمكن أن يكون عليه مسارهم الفكرى والأيدىولوجى فى المستقبل ولا سيما فى إرتباط طبيعة هذا المسار بمستقبل المجتمع المصرى •

فليس غريباً إذن أن ما سوف نثيره الآن يعد فى تصورى — إلى جانب ما أثير من قبل — نقطة إنطلاق — لمن يرغب — لأجراء المزيد من الدراسات الأكثر عمقاً (من حيث نوعية القضايا المثارة) آخذة فى اعتبارها الكبر النسبى للمساحة البشرية التى سوف تجرى عليها مثل هذه الدراسات •

والقضية المثارة حالياً تتناول — بصورة مباشرة — علاقة عينة دراستنا (بمصر) من زاوية محددة هى الإسهامات المتصور أن مبحوثينا عازمين على تقديمها لمصر بغية النهوض بها ، ولا شك ان هذه التصورات أو الاسهامات المتصورة لتكشف لنا عن عدد من الأبعاد تتعلق من ناحية أولى بصورة المبحوث عن ذاته وتتعلق من ناحية ثانية بصورة مصر لديه ، ثم ترتبط من ناحية ثالثة بعلاقة صورته عن ذاته بالصورة العامة عن مصر لديه ، وما يمكن أن ينبثق عن هذه العلاقة — الجدلية — بين ذاته من ناحية ومصر (كصورة) من ناحية أخرى من تصورات وإتجاهات ، ومنها تصورات عما يمكن أن يقدمه لمصر استنهاضاً لها واستجلاباً لمقومات التقدم لديها •

والمتتبع لتصورات مبحوثينا عن الإسهامات المتصور القيام بها للنهوض بالمجتمع المصرى يلاحظ (الجدول رقم ٨٨) أنه من العسير - وفقاً لإستجابات المبحوثين - أن نضع هذه الإسهامات - المتصورة - فى إتجاهات أو محاور عامة ، اللهم إلا إذا صنفنا هذه الاسهامات إلى اسهامات تجريدية نظرية ، وأخرى فعلية وأقعية ، ومن أمثلة الاسهامات التجريدية النظرية ذلك الإسهام الذى قدمه أحد المبحوثين وهو الإخلاص (كذا !) لمصر هو ما يمكن أن يسهم به (تكراران) ، كذلك محاولة ربط الاسهام بتحقيق الصدق مع الذات أولاً (تكرار واحد) ، أو تحديد هذا الاسهام فى أن يكون الانسان مثقفاً حقيقياً (تكرار واحد) أو أن يكون مثالا طيباً للأسرة وللآخرين (تكرار واحد) أو ألا يكون بوقاً للسلطة (تكرار) .

ويمكن أن يدخل فى نطاق التجريد ذلك الاسهام المتصور وهو الخاص بأداء العمل بجدية (ستة تكرارات) . ولكن الملاحظ على هذا البعد التجريدى النظرى أنه يدور فى فلك (الذات) ، فالإخلاص لمصر والتفانى فى العمل ، والصدق مع الذات ، والمثال الطيب للأسرة وللآخرين ، ومحاولة تأكيد الذات باحترامها بالألا تكون ذنباً أو بوقاً لولى الأمر (السلطة) كلها أمور تؤكد هذا البعد الذاتى ، ولعل هذا يؤكد ما ذهبنا اليه قبلا من أن تحديد الاسهامات المتصورة خدمة لمصر لتكشف عن أبعاد ثلاثة منها البعد الذاتى ، أو البعد الخاص بصورة المبحوث عن ذاته .

أما البعد الواقعى من الاسهامات المتصورة فيميل إلى النظر إلى المجتمع المصرى والاسهامات المتصور تقديمها من زاوية تتجاوز التجريد حيث التعامل الفعلى والواقعى والإسهام الملموس ، غير أن هناك ملاحظة هامة تتعلق بنوعية الاسهامات الواقعية المتصورة ، حيث نجد أن بعض هذه الاسهامات (الواقعية) تميل الى الدفاع عن قيم مجردة تتعلق بحقوق الانسان كالمناداة بحرية الرأى (أربعة تكرارات) أو إبداء الرأى بحرية عند توفرها (تكرار واحد) و مقاومة الديكتاتورية وحكم

الفرد (تكرار ان) ، وبعض هذه الإسهامات رغم نزعتها الواقعية إلا أنها تتعامل من خلال هذه النزعة مع أمور معنوية كالمثال الخاص بالرقى بالذوق الفنى والجمالى للشباب (تكرار واحد) •

ويمكننا أن نحصر النماذج الخاصة بالإسهامات الواقعية المتصورة فى ذلك التصور الذى يذهب إلى أن اسهامه الحقيقى لمصر ينبغى أن يوجه نحو تكرين جيل مثقف يوظف ثقافته للحياة أو خدمة للحياة (ستة تكرارات - وينبغى ألا ننسى أن عينة دراستنا من أساتذة الجامعات) ، كذلك ذلك التصور الذى يرى أن اسهامه يتحدد فى محاربة الفساد اعتماداً على المقال والكتاب (تكرار واحد) ومحو أمية أكبر عدد ممكن من الأفراد (تكرار واحد) ، والمساهمة فى الحياة السياسية من خلال الأحزاب (تكرار واحد) ، والدعوة الى إلغاء كل ما يقيد الحرية من قوانين (تكرار واحد) •

وتميل إحدى الإسهامات المتصورة إلى التوحد مع الوضع المهنى لصاحبها ، فصاحبها (وهو من كبار المتخصصين فى التاريخ المصرى الحديث) يرى أنه [كمثقف جامعى عليه أن يحلل تاريخ المجتمع المصرى وبين أين تكمن مأساته] (تكرار واحد) • وملاحظنا على هذا الاسهام أنه يوظف مهارته الوظيفية والمهنية فى خدمة المجتمع (عن طريق تحليل تاريخه) ثم أن يستهدف من وراء هذا التحليل الكشف عن الداء - بل الادواء - التى يعانى منها المجتمع المصرى ومأساته عبر تاريخه الطويل •

ثم تأتى بعد ذلك ، بعض الإستجابات الغارقة بالنسبة لقضيتنا المثارة هذه ، وهذه الإستجابات تقف من فكرة الإسهام موقفاً حذراً ، وهو فى الحقيقة موقف يائس مغرق فى التشاؤم وإن كان يستمد مقومات وجوده من خلال واقع عايشه أصحاب هذه الاستجابات وخبرات - يبدو أنها مؤلمة - قد مر بها هؤلاء اليائسون ، فنحن إذن لا نستطيع أن

ننزع عنها ذاتيتها وفي نفس الوقت لا نستطيع أن نجردها من سياقها الموضوعي •

والمثل الأول لهذه الاستجابات اليائسة الحذرة ، هي تلك الاستجابة التي يتساءل صاحبها [كيف قدم شيئاً لمصر وأنا أشعر بالاغتراب فيها ؟؟ !] (تكرار واحد) في حين أن الاستجابة الثانية يرى صاحبها أنه يمكنه أن يقدم الكثير لمصر ولكن تخلف المجتمع (كذا !) يحول دون ذلك (تكرار واحد) ، أما الاستجابة الثالثة فيذهب قائلها إلى أنه لن يسهم بشيء (كذا !) لأنه غير مقتنع بنتائج (تكرار واحد) أى بنتائج هذا الإسهام ، وتبدو الاستجابة الرابعة (والأخيرة) أكثر وضوحاً وصراحة حيث يعلق صاحبها — بجرأة عجيبة — أنه لا يستطيع أن يقدم شيئاً (تكرار واحد) •

وإذا ما تجاوزنا الشعور بالاغتراب بالنسبة للاستجابة اليائسة الأولى لأنه شعور ذاتي له مقوماته الموضوعية المجتمعية ، فإنه يثير إهتمامنا طبيعة الاستجابة الثانية التي تؤكد قدرة صاحبها على عمل الكثير من أجل مصر ، ولكن مصر بتخلفها تحول دون تحقيق ذلك ، تصور عجيب ، في تخلف مصر يكمن السبب في عدم قيامه بدور ! ؟؟) ألسنا نحن مسئولين عن هذا التخلف مسئولية مشتركة مع الظروف السياسية والاقتصادية القاسية التي خبرتها مصر عبر عصورها الطويلة ، ثم أليس في الإسهام — أيا كانت نوعيته — محاولة لتخطي مظاهر التخلف ؟ ، وحتى وإن كانت هناك ظروف تحول دون أن يكتب لهذا الإسهام النور ، أليس في مقاومة هذه الظروف مظهر من مظاهر الإسهام ؟ إن مجرد (الرفض) — أى (رفض) — لما هو متصور إنه عائق يقف دون تقدم المجتمع المصري يعد إسهاماً ، فنقد الواقع ورسم صورة للمستقبل — مهما كانت آراء البعض فيه — هو إسهام — بل وإسهام إيجابي — في نطاق الرؤية المستقبلية للمجتمع المصري •

وملاحظتى على الاستجابة الثالثة (وهى مغرقة فى تشاؤمها) أنها مصادرة على المطالب (لن أسهم بشيء لعدم اقتناعى بنتائجه) ، كيف يمكن هذا ؟؟ هل عدم الاقتناع هنا يرجع إلى قصور ذات المساهم ويكون فى هذا نوع من الاعتراف بعدم فاعلية ما يقدم – ولكنى لا أظن أن مبحثنا يعنى هذا فهو طعن فى الكفاءة ، أم أن المقصود هو أن المجتمع – من خلال ظروفه وأنظمته السياسية والاقتصادية والثقافية .. الخ – لن تستجيب لعمله ولإسهامه ولن تغير منه وهو ما أعتقد أن هذه الاستجابة تعنيه تماماً •

فظروف المجتمع ونوعية أنساقه ونظمه المختلفة إذا سلمنا جدلاً – وهو أمر يختلف فيه البعض – أن بها من المثالب والمعوقات ما يحول دون الاستفادة الحقيقية من إسهاماتنا باعتبارنا صفوة متعلقة فى المجتمع المصرى ، فهل يعنى هذا أن نقف مكتوفى الأيدي ، فتكون بذلك قد أزدنا مثالب المجتمع مثلبة أخرى وأضفنا إلى مساوئه سوءة أخرى ؟ ، فعلينا أن نعمل – وليس علينا أن نتوقع أن تكون الاستجابة سريعة وفورية – ثم أن مجرد مقاومة ما يعوق الافادة من إسهاماتنا يعد فى حد ذاته إسهاماً متميزاً وإيجابياً •

فتاريخ المجتمع المصرى هو تاريخ للتحدى بين مشبطات التقدم (ومنها مسألة الحرية باعتبارها مظهراً أساسياً من مظاهر التقدم) ، وبين دعاة الرقى والنهضة ، ولعل ما يؤكد ما نذهب إليه هو أن مسار الصراع بين الصفوة المثقفة المصرية وبين أنظمة الحكم عبر التاريخ الحديث والمعاصر للمجتمع المصرى ليشهد على صدق ما نذهب إليه ، إذ أن عدم إستسلام البعض (وإن كان البعض الآخر قد إستسلم أو هادن) لقيم الإحباط ونزعات الحكم الفردى الأوتوقراطى كان من علامات تقدم المجتمع المصرى أو على الأقل إرھاصة من إرھاصات تقدمه (أنظر عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠) •

يبقى بعد ذلك أن نورد عدداً من الملاحظات الاجدالية على طبيعة إستجابات الجدول رقم (٨٨) والخاصة بنوعية الاسهامات المتصور ان مبحرثينا يزعمون القيام بها استنهاضاً للمجتمع المصرى ، وهذه الملاحظات هي :

أولاً : تميل غالبية الإسهامات المتصورة إلى الانطلاق من طبيعة الوضع المهني للمبحرث (من حيث كونه استاذاً جامعياً) فتكوين جيل من المثقفين وأداء العمل بجدية إسهامان نابعان من الوضع الوظيفي الذي يشغله المبحرث . وهذه الملاحظة تعنى أن الاسهام بهذه النوعية (محدود) لا يتجاوز الذات المهنية للفرد ، بحيث أن فكرة العمل (خارج) نطاق العمل الرسمي لم ترد على فكره الكثرة من مبحرثينا ، وهذا يكشف عن أن فكرة العمل الاجتماعي التطوعي أو السياسي (بمعناه الدقيق) غير وارد بالنسبة لهذه الفئة من المبحرثين .

ثانياً : حظى العمل السياسي (المشاركة في العمل السياسي عن طريق الأحزاب أو مقاومة الديكتاتورية أو المناداة بالحرية) بتكرارات لا بأس بها (حوالى ثمانية تكرارات) ، وقد يعترض البعض — وله في ذلك الحق — أن السياسة ذات معنى يتجاوز العمل السياسي بمعناه الضيق ، فكل ما يقوم به المرء في المجتمع يندرج تحت لفظة (سياسة) ، ولكن ما نعنيه هنا هو المعنى الضيق لمفهوم السياسة ، لأن شمولية المعنى غير واردة بالنسبة للكثيرين حيث أن مفهوم السياسة مازال يعنى العمل الحزبى (وهذا هو الشكل الأرقى للعمل السياسي) أو مناقشة أمور الدولة وقضايا نظام الحكم وطرح بعض القضايا الأخرى كعملية الانتخابية وقضية مشاركة الأفراد في تلك العملية وعلاقة ذلك بمفهوم الوعي السياسي (وتعد هذه المناقشة — إن حدثت — صورة أخرى من صور الاهتمام بقضايا المجتمع السياسية والتي تثور عادة أو ينبغى أن تثار بين الصفوة المتعلمة أو المثقفين فضلاً عن بعض الشرائح الأخرى) .

وقد يرى البعض أن مناقشة مثل هذه الأمور السياسية (وهنا

نأخذ كلمة السياسة بمعناها الضيق (لا ينبغي أن تحظى باهتمامه ، فالسياسة لها أهلها على حسب قول البعض) أنظر المقدمة العامة للمؤلف الراهن حيث الإشارة الى بعض الحالات من صفوتنا المتعلمة التي رفضت التعاون معنا بحجة أن للسياسة أهلها وهم ليسوا منهم) ، لذلك فإن مجرد التفكير — من واقع استجابات المبحوثين — في العمل السياسى كما أشرنا يعد مؤشراً — رغم الصغر النسبى لحجم القائلين به — للوعى بأهمية العمل السياسى والمناداة بالحرية ومحاربة النزعات الديكتاتورية باعتبارها اسهامات ضرورية للنهوض بالمجتمع المصرى •

ثالثا : إذا ما صرفنا النظر عن بعض الإستجابات السلبية ذات النزعة النشأومية سنلاحظ أن غالبية الاسهامات المتصورة تنزع نزعة إيجابية ، وتميل الى أن تكون ذات (موقف) (تكوين جيل مثقف — المناداة بالحرية والدعوة إلى إلغاء القوانين المقيدة لها — مقاومة الديكتاتورية — المساهمة فى الحياة السياسية الحزبية — تحليل تاريخ المجتمع المصرى للكشف عن مأساته — محاربة الفساد بالمقال والكتاب) •

رابعا : يشتم من غالبية الإسهامات المتصورة أن هناك مسلمة أساسية مضمرة تتعلق بالاتفاق الإجماعى على تخلف المجتمع المصرى والدليل على ذلك أن هذه الاسهامات — أو غالبيتها — تشير بشكل واع — أو غير واع — إلى بعض مثالب المجتمع المصرى سواء أكانت مثالب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية ثقافية •

« إستخلاصات الفصل السابع »

وبناء على الاتجاهات العامة للفصل السابع يمكننا أن نقف على عدد من الاستخلاصات نوردتها فيما يلى :

أولا : تتخذ القضايا الخلافية بين المثقفين المصريين — وفقاً لما استشفناه من استجابات مبحوثينا — مسارين : **المسار الأول :** سياسى أيديولوجى ، والمسار الثانى : اجتماعى إقتصادى • ومن أمثلة القضايا

السياسية الأيديولوجية ، قضية الحرية ، ومسألة الحزبية وعلاقة كل ذلك بالوضع الداخلى لمصر • أما النماذج الخاصة بالمسار الاجتماعى الاقتصادى فتتحدى فى قضية العدالة الاجتماعية ومسألة الوضع الطبقي المصرى والفساد الاجتماعى وما أطلق عليه أسم الانفتاح الاقتصادى •

ثانيا : من خلال فهمنا لطبيعة القضايا السياسية والأيديولوجية المتصور أنها موضع خلاف بين المثقفين المصريين كما أشار بعض مباحثى الدراسة نستطيع أن نستخلص أن مسألة البحث عن الذات أو الهوية السياسية (إن صح التعبير) *Political Identity* يبدو أنها من القضايا الملحاحة بالنسبة للمثقف المصرى •

ثالثا : هناك إتجاه — رغم أنه ضئيل — يرى أنه لا خلاف بين المثقفين المصريين على شئ ، وقد يكشف هذا عن أن هذا الاتجاه قد يفترض تصورا هو أن المثقفين المصريين من اللامبالاة بحيث أنهم لا يفكرون حتى فى مجرد المناقشة أو الاختلاف ، وإن كنا لا نميل إلى هذا الرأى كثيرا •

رابعا : مازالت الفئة السلبية [لا أعرف — لا تعليق] لها ثقلها حتى بالنسبة للموقف الخاص بمحاولتنا كشف تصوراتهم عن أكثر القضايا السياسية والاجتماعية ... الخ تمثيلا للخلاف بين المثقفين المصريين ، حيث وصلت بالنسبة لهذا الموقف الى عشرة مباحثين ، وغرابة الأمر بالنسبة لهذه الفئة ولهذا الموقف بالذات ، يكمن فى غفلة هؤلاء عن أن هناك قضايا تمثل جدلا بين الصفوة المثقفة ، أو على الأقل عن أن هناك قضايا تؤرق المجتمع المصرى •

خامسا : يرى مباحث واحد — وهو لا يمثل بذلك اتجاها ولكنها رؤية متميزة — ان الخلاف ظاهرة طبيعية بين البشر (وخاصة الخلاف الفكرى) لذلك فإن مناقشة العوامل أو الأسباب المتصور أنها تقف وراء هذا الخلاف يكون لا محل له على الاطلاق •

سادسا : في نطاق البحث عن العوامل المتصور أنها تقف وراء ما ينشعب من خلاقات بين المثقفين المصريين تبرز نوعيتان : **النوعية الأولى** ذات ملامح ذاتية Subjective **والنوعية الثانية** أكثر ميلا الى الأخذ بالملامح الموضوعية . ومن أمثلة النوعية الأولى (الذاتية) تلك الاختلافات الفكرية والعقائدية والمذهبية بين المثقفين المصريين التي يتصور البعض أنها من أبرز الدوافع على تعمل على تخلق ظواهر الخلاف – والاختلاف – بين المثقفين المصريين .

سابعا : وقد يستشف من نماذج البعد الذاتي أن القائلين به يفترضون أنه ينبغي أن يكون هناك اتساقاً إيديولوجي وتشابهاً (أو على الأقل تقارباً فكري) بين هؤلاء المثقفين ، وهذه الرؤية – الرؤية الخاصة بالتماثل أو التقارب الفكري – هي في حد ذاتها تمثل خلافاً بين المتخصصين وبعض الفلاسفة والمثقفين . ولكن الغريب أن هذه الرؤية تجد نقيضاً لها – ضمن مظاهر العوامل الذاتية – فيما ذهب إليه البعض من أن اختلاف الأصول الاجتماعية الطبقية تقف – وبقوة – وراء ما ينشعب من خلاقات بين المثقفين المصريين .

ثامنا : تؤكد نتائج الدراسة بالنسبة للعوامل الذاتية المتصور أنها تؤدي إلى تخلق الخلاقات بين المثقفين المصريين أن هذه العوامل تحمل وجهين **وجه إيجابي** (الاختلافات الفكرية والأيدولوجية والاختلافات الخاصة بالأصول الاجتماعية الطبقية) . وجه آخر سلبي يتعلق ببعض السلوكيات السلبية للمثقفين المصريين والمتصورة من قبل بعض مبحوثينا كالسير في ركاب الحاكم والنزعة التسلطية وحمل الشعارات الجوفاء .

تاسعا : أما العوامل الموضوعية Objective فتتفرع في ظروف البناء الاجتماعي بأبعاده السياسية والثقافية والاقتصادية ... الخ ، دوافع لا تارة حدة الخلاف بين المثقفين المصريين ، فمسئولية هنا مسئولية بنائية Structural Responsibility في المحل الأول . ومن أمثلة العوامل الموضوعية قضايا الأمن والاستقرار وطبيعة الدور الذي تقوم

به وسائل الإعلام ومعوقات إزدهار الديمقراطية وفقدان الرؤية الأيديولوجية للدولة •

عاشراً : وفي محاولة التعرف على الاقتراحات المتصورة للتقليل من حدة الخلافات بين المثقفين يظهر المنطلق السياسى فى مقدمة الاقتراحات المتصورة ومن أمثلته الحوار المستمر وإتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء ، وإطلاق الحريات وخاصة حرية العمل السياسى •

حادى عشر : يؤكد المنطلق السياسى أن هناك إرهابات وعى بأهمية [الحرية] بمعناه الواسع والشامل بالنسبة (لحركة) المثقفين وإن كنا نختلف مع أصحاب هذا رأى فى أن الحرية (كوجود) تؤدى إلى التقليل من الخلافات ، لأننا لو نظرنا إلى الخلافات باعتبارها ظاهرة صحية وطبيعية فى الآن نفسه بين المثقفين — أو غيرهم — فإن الحرية هنا لا تؤدى إلى التقليل من الخلافات بل تكون دافعاً لتذكى الخلافات ، فالخلاف فى الرأى لا يتألق إلا فى وجود الحرية ، أما أن الحرية (كوجود) تؤدى إلى التقليل من الخلافات فهو ما نقف منه موقفاً متحفظاً إلى حد كبير • غير أننا ينبغى أن ننوه أن الخلاف فى الرأى — وهو حق — لا يعنى أن يتحول إلى صراع رغم ختمية الصراع الذى يتخلق فى ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متميزة •

ثانى عشر : رغم ما أستهدفته اقتراحات المبحوثين وهو التقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين ، إلا أن هذه الاقتراحات قد توجهت — من حيث لا تدرى — إلى رصد بعض مثالب المجتمع المصرى وتشريح العديد من مساوئه •

ثالث عشر : تكاد تتقارب — إلى حد ما — نسبة المؤيدين لقيام إتحاد يجمع المثقفين المصريين ونسبة غير المؤيدين لإنشاء مثل هذا الاتحاد • ويبنى غير المؤيدين موقفهم هذا على أساس أن هناك تعدداً

للفئات بين المثقفين ، ثم أنه مقيد لحرية المثقفين وهو لن يخدم أصحاب المصالح الحقيقية •

رابع عشر : فيما يتعلق بتصورات مبحوثينا عن الإسهامات التى فى إمكانهم تقديمها لمصر إستنهاضاً لها أمكن تصنيفها — من واقع تصورات المبحوثين — إلى إسهامات تجريدية نظرية وأخرى فعلية واقعية • ومن أمثلة الإسهامات الأولى (التجريدية النظرية) الإخلاص لمصر والصدق مع الذات وأن يكون الإنسان مثقفاً حقيقياً وأن يكون مثالا طيباً للأسرة وللآخرين • ومن الملاحظ أن هذا البعد التجريدى النظرى يدور حول (الذات) ، ذات المبحوث •

خامس عشر : ومن النماذج الخاصة بالإسهامات الفعلية الواقعية المتصورة من قبل مبحوثينا الدفاع عن الحرية والمناداة بها ، ومقاومة الديكتاتورية ومقاومة الفساد وتكوين جيل مثقف والمشاركة فى العمل السياسى الحزبى وتحليل تاريخ المجتمع المصرى للكشف عن الأسباب الكامنة وراء مأساته ، فضلا عن محاولة محو أمة أكبر عدد ممكن من المواطنين ... الخ

سادس عشر : وإلى جانب هذين النوعين من الإسهامات المتصورة هناك بعض الاستجابات التى تكشف عن مواقف حذرة يائسة ومتشائمة ، ومن أمثلتها تلك الاستجابة التى تتساءل : [كيف يمكن أن أقدم شيئا وأنا أشعر بالاغتراب فيها ؟ !] وهذه الاستجابة التى يؤكد صاحبها أنه [لن يقدم شيئا لمصر لأنه غير مقتنع بجدوى ما سوف يقدمه] ، ثم تلك الاستجابة الصريحة — والمتطرفة فى الآن نفسه — الذى يقول صاحبها إنه لن يفعل شيئا لمصر ، وأخيراً ذلك المبحوث الذى يستعرض قدرته على الإسهام الايجابى ولكن تخلف (كذا ؟) المجتمع المصرى يحول دون الافادة من اسهاماته الايجابية ، ومن المؤكد أن الاستجابة الأخيرة تستحق وقفة وتأمل ومناقشة •

سابع عشر : من الملاحظات العامة على طبيعة الاسهامات المتصورة من قبل مبحوثينا للنهوض بالمجتمع المصرى أنها :

(أ) تميل – أو غالبيتها – إلى الانطلاق من الوضع المهنى أو الوظيفى للمبحوثين •

(ب) حظى العمل السياسى (بمعناه الضيق والدقيق) باهتمام ملحوظ بالنسبة للاسهامات المتصورة •

(ج) تترع غالبية الإسهامات المتصورة نحو الايجابية (بصرف النظر عن الاستجابات السلبية المفرقة فى التشاؤم والتى أشرنا اليها) وأنها اسهامات ذات (موقف) •

(د) يستخلص من نوعية الإسهامات المتصورة ان هناك ما يشبه الاتفاق على أن هناك سمات للتخلف تسم المجتمع المصرى وأن هناك بعض المثالب والأخطاء التى يعانى منها هذا المجتمع •

الجدول رقم (٨٤)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم في أكثر القضايا
(سياسية اجتماعية ٠٠٠ الخ) تجسيدا للخلاف بين
الثققتين المصريتين

التكرارات	القضايا الخلافية
٦	المسألة الاجتماعية – قضية العدالة الاجتماعية
٥	شكل نظام الحكم
٥	قضية كبت الحريات
٣	قضية الديمقراطية
٢	قضية الحزبية
٣	قضية الأصالة والمعاصرة
٢	مسألة السلام مع إسرائيل
٢	قضية الطبقات الاجتماعية
٢	مسألة الدين والعروبة
٢	المشكلات الاجتماعية
٢	المسار أو الاختيار الأيديولوجي
١	قضية الصراع الاجتماعي
١	قضية التنمية
١	مسألة الانفتاح الاقتصادي
١	قضايا الفساد
١	مدى شرعية هيمنة الدولة على الاقتصاد

تابع الجدول رقم (٨٤)

التكرارات	القضايا الخلافية
١	مسألة رفع المستوى الاقتصادى للمثقفين
١	قضايا التعليم
١	السياسة الخارجية
١	الموقف من القوتين العظميين
١	الانتماء العربى
١	لا خلاف بين المثقفين على شىء
١	لبس لدى المثقفين شىء يختلفون عليه
١	ليس من المفترض أن يتفقدوا
١٠	لا تعليق

الجدول رقم (٨٥)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم في الأسباب التي
يُعزى إليها الخلاف بين المثقفين المصريين

الأسباب المتصورة للخلاف	عدد	%
لاختلاف رؤى المثقفين واتجاهاتهم	٨	٢٢٫٨
إختلاف الأصول الاجتماعية للمثقفين كذلك ثقافتهم	٢	٥٫٧
إختلاف الأصول الاجتماعية للمثقفين كذلك ثقافتهم	٢	٥٫٧
حيرة المثقفين وتخطبهم	١	٢٫٨
الصراع العقائدى والمذهبى بين المثقفين	١	٢٫٨
لأن بعض المثقفين يسيرون فيركاب الحاكم	١	٢٫٨
لعدم وجود وحدة فكر بين المثقفين	١	٢٫٨
الخلاف يرجع الى أن بعض المثقفين يحاولون التسلط		
وفرض آرائهم على الآخرين من المثقفين المصريين	١	٢٫٨
لأن هناك بعض المثقفين من محلة الشعارات التي		
لا يؤمنون بها	١	٢٫٨
الخلاف يعود إلى أن هناك غير مؤهلين يسيطرون		
على الأمة-ور في مصر	١	٢٫٨
يعود الخلاف لأن الروح القبلية العصبية مازالت	١	٢٫٨
لغياب الديمقراطية	١	٢٫٨
لغياب الخط الأيديولوجى الواضح للدولة	١	٢٫٨
عدم إستقرار المجتمع وافتقاد الأمن والأمان	١	٢٫٨
السبب هو أن هناك بعض المثقفين المصريين الذين		

تابع الجدول رقم (٨٥)

الأسباب المتصورة للخلاف	عدد	%
يتبنون فكرة القومية وهو ما يتناقض مع فكرة السلام مع إسرائيل	١	٢٨
السبب يرجع الى أن هناك بعض من لا يعرفون أن الاسلام دين ودنيا	١	٢٨
بسبب غياب كثير من الحقائق عن المثقفين	١	٢٨
بسبب عمليات التضليل التي تقوم بها وسائل الإعلام	١	٢٨
لا تعليق	١٠	٢٨٥
الإجمالي	٣٥	١٠٠٠

الجدول رقم (٨٦)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم في كيفية التقليل
من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين

الاقتراحات بشأن التقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين		
عدد	%	
٧	٢٠ر٠	الحوار المستمر
٢	٥ر٦	إتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء
٢	٥ر٦	إطلاق الحريات
٢	٥ر٦	حرية العمل السياسى
٢	٥ر٦	بمزيد من الانفتاح العلمى
١	٢ر٨	بإظهار الحقائق وخلفيات القرارات السياسية والاجتماعية
١	٢ر٨	عن طريق عودة حرية الصحافة
١	٢ر٨	بتطهير مؤسسات المثقفين وبتخليصها من تبعيتها للحكومة
١	٢ر٨	أن تكون القيادة للمثقفين فى المؤسسات الدينية
١	٢ر٨	بأن يكون رائدهم مصلحة مصر فقط
١	٢ر٨	بأن ترفع الدولة يدها عن كل شىء وأن تكون حارسة فقط
١	٢ر٨	بأن تتوحد الأهداف
١	٢ر٨	بمحاربة التعصب
١	٢ر٨	عن طريق تعليم المجتمع ومحو أميته أولا

تابع الجدول رقم (٨٦)

الاقتراحات بشأن التقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين	عدد	%
عن طريق التمسك بأخلاق الدين	١	٢٨
الخلاف ضرورى ولا داعى للتقليل من حدته	١	٢٨
لا يجرى مع المثقفين المصريين أى اقتراح لأنهم تابعون للسلطة	١	٢٨
يجب أن يكون هناك أولا مثقفون حقيقيون	١	٢٨
يجب إلغاء التعليم ليتساوى المثقفون فى الجهل وسيتحدون عندما يصبحون جهلة	١	٢٨
لا تعليق	٦	١٧٠
الإجمالى	٣٥	١٠٠٠

الجدول رقم (٨٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما يذهب إليه
البعض من ضرورة أن يكون للمثقفين المصريين إتحاد يجمعهم

وجهات النظر	عدد	%
إتجاه لا بأس به وخطوة طيبة	٦	١٧ر١
إتجاه لا داعى له	٥	١٤ر٢
هو أمر بديهى وضرورى	٢	٥ر٧
مستحيل تحقيقه	٢	٥ر٧
هذا كلام هراء وغير مفهوم	٢	٥ر٧
لا قيمة للاتحاد ومادام تابعاً للسلطة	٢	٥ر٧
من العسير تحقيقه لتعدد الصفوات بين المثقفين	٢	٥ر٧
الاتحاد فيه تقييد لحرية المثقف	١	٢ر٩
الإتحاد لن يخدم أصحاب المصالح الحقيقية	١	٢ر٩
هذا الاتحاد مآله الفشل لأن المثقفين لا تجمعهم كلمة واحدة	١	٢ر٩
هذا الشكل موجود فى اتحاد الكتاب ولكن صراعاته كثيرة	١	٢ر٩
المثقفون منتمون بحكم وظائفهم إلى اتحاداتهم	١	٢ر٩
لا أعرف	٩	٢٥ر٧
الإجمالي	٣٥	١٠٠ر

الجدول رقم (٨٨)

توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم لما يمكن أن
يقوموا به — باعتبارهم مثقفين !! للنهوض بوطنهم مصر

التصورات	تكرارات
أقوم بتكوين جيل مثقف يوظف ثقافته للحياة	٦
أن أؤدي عملى بجدية	٦
أنادى بحرية الرأى	٤
أن أخلص لمصر	٢
مقاومة الديكتاتورية وحكم الفرد	٢
كيف أقدم شيئاً لمصر وأنا أشعر بالاغتراب فيها ؟	٢
أن أكون صادقاً مع ذاتى ولا	١
محاربة الفساد بالمقال والكتاب	١
أن آخذ بيد من هم أقل منى ثقافة	١
أن أكون مثقفاً حقيقياً	١
أن أبدى رأىى بحرية عند توفرها	١
كمثقف جامعى على أن أحلل تاريخ المجتمع المصرى وأبين	
أين تكمن مأساته ؟	١
محو أمية أكبر عدد ممكن من الأفراد	١
أن أكون مثالا طيباً لأسرتى وللآخرين	١
المساهمة فى الحياة السياسية من خلال الأحزاب	١
الرقى بالذوق الفنى والجمالى للشباب	١
ألا أكون بوقاً للسلطة	١
ممكن أن أقدم الكثير ولكن تخلف المجتمع يحول دون ذلك	١
لن أسهم بأى عمل لعدم اقتناعى بنتائجه	١
لا أستطيع أن أقدم شيئاً	١
الدعوة الى إلغاء كل ما يقيد الحرية من قوانين	١
لا عرف	٤

الفصل الثامن

نتائج الدراسة بين
المناقشة ومحاولة
التفسير

تمهيد

تظل معطيات دراساتنا نحن المشتغلين بعلوم الانسان والمجتمع — محض أرقام — ويعد هذا أسوأ أشكالها — أو بيانات لا روح فيها — ولا نبض ولا حياة ما لم نصعد بها ونقتسمي بمحدودية الوصف وقيود الرصد ، وهنا تكمن أهمية البحث السسيولوجي الحقيقي أو المرغوب فيه ، الذي يتجاوز الشكل حيث المضمون ، والذي يجعل لمعطياته لغة نتحدث بها وفكرا تعرض له •

إن معطيات دراستنا بصورتها الراهنة لتدعونا — كنتيجة لما تطرحه من قضايا وتثيره من إشكالات — بل وتحثنا على أن يكون (للعقل) إزاءها موقف ، وأن يكون (للفهم) نحوها إتجاه ، فأعمال العقل ومحاولة الفهم Verstehen-understanding هما محاولتان (لإختراق) معطياتنا من (الداخل) حيث العمق والمعنى والدلالة وحيث يجد السؤال الحائر دائما : وماذا بعد ؟ ؟ إجابة قد ترضى لبعض وقد تدفع البعض الآخر إلى مزيد من التقصى والبحث أملا في إجابة أكثر عمقا أو أدق فهما •

وإخضاع الحصيلة الكلية لمعطيات الدراسة لإعمال العقل ومحاولة الفهم (من خلال المناقشة ومحاولة التفسير) يبدو أمرا متعذرا ، بل وغير منطقي ، لذلك فإننا آثرنا — ولنا في هذا مبرراتنا — ألا نخضع كل نتائج الدراسة للمناقشة والتفسير ، بل سوف نتخير منها ما هو جدير بالمناقشة ويستحق أن نلقى عليه المزيد من الأضواء بالشرح والتعليق ومحاولات التأويل والتفسير • وقد يتساءل البعض عن (طبيعة) هذه النتائج المختارة ، بمعنى لماذا أختيرت هذه النتائج دون غيرها ؟ ؟ وأعترف أن محاولة الإجابة عن مثل هذا التساؤل تخضع في المحل الأول لاعتبارات ذاتية ، فهي اختيار والاختيار دائما (ذاتي) ، بيد أنه — أي هذا الاختيار — له مبرراته التي يعتقد — وقد لا يكون هذا صحيحا — صاحبها

أنها تتسم بالموضوعية كما يراها هو ، ولذلك فإن مبرراتنا لهذا الاختيار تنهض على أساس أن هذه النتائج :

١ - تتناقض وتوقعات الدراسة (وإن كان هذا لا يعنى أننا نرى ضرورة أن تكون نتائج الدراسة دائما متسقة مع توقعاتنا) •

٢ - تتسم بالإثارة بالنسبة للباحث ذى الحس التاريخى والسيولوجى ، والإثارة هنا قد يكون مرجعها إرتباط هذه النتائج ببعض المقولات السيولوجية لبعض الاتجاهات السائدة فى علم الاجتماع ، والارتباط هنا يعنى الاقتناع بقدرة هذه المقولات السيولوجية - أو بعضها - على تفسير هذه النتائج ، وقد لا تكون هذه النتائج متسقة تماما مع هذه المقولات ، بل قد تتعارض معها وهذا فى حد ذاته لا ينفى إمكانية مناقشة هذه النتائج فى ضوء هذه المقولات وإن تناقضت معها • كذلك فقد تكون من بين دواعى الإثارة ما قد نستشعره من دلالات (خاصة) توحى بها هذه النتائج تتعلق بواقع هذا المجتمع أو تاريخه أو التنبؤ بمستقبله •

٣ - تتعارض مع بعض الأفكار أو الأحكام السائدة أو المتصور أن هناك إتفاقا حولها وتتعلق بسلوك أو فكر أو إتجاه الشريحة موضوع الدراسة ، وما انبثق عنها من آراء ووجهات نظر أو أحكام تتعلق ببعض القضايا أو المسائل السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية •

ومن المؤكد أن الأسس التى أختيرت وفقا لها النتائج المزمع ناقشتها ومحاولة تفسيرها قد تم تحديدها إنطلاقا من محكات أو تصورات قد غلب عليها الطابع الذاتى ، أو بمعنى أكثر دقة إن هذه الأسس هى إنتقاء ذاتى لقضايا موضوعية • وتأسيسا على هذا فلقد تم تحديد الأبعاد الآتية كمحاور للمناقشة ومحاولة التفسير :

المحور الأول : بعض أدبيات علم الاجتماع وما أثير فى بعض الاتجاهات السيولوجية (خاصة سيولوجيا السياسة) •

المحور الثاني : الظروف التي أحاطت ببعض حقب تاريخ المجتمع المصرى وما تولد عنها من وقائع وأحداث اجتماعية وسياسية وثقافية ... الخ .

المحور الثالث : الواقع الراهن للمجتمع المصرى بمتغيراته المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ... الخ .

ولسوف يلاحظ القارىء أن نتائجنا المختارة فى (حوارها) مع هذه المحاور الثلاثة سوف تكشف لنا عن مدى (القيمة) أو (الدلالة) التى يمكن أن تضى عليها ، ولاشك أن قيمة هذه النتائج ودلالاتها — فى ضوء ما سوف يسفر عنه هذا الحوار — قد تتجاوز المضمون أو المعنى السوسيولوجى Sociological meaning إلى اعتبارات وثيقة الصلة بالبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى حاضره ومستقبله . كما أنه ينبغى أن ننوه أن تحديدنا لهذه المحاور الثلاثة لا يعنى أن (كل) النتائج المختارة سوف تخضع بالضرورة للمناقشة أو الحوار من خلال (كل) هذه المحاور ، فقد نجد أنه من الملائم بالنسبة لنتيجة ما أن تخضعها للحوار والمناقشة من خلال المحاور الثلاثة وقد نجد نتيجة أخرى أكثر ملاءمة للحوار فى ضوء محور أو محورين فقط ، فليس هناك تلازم حتمى بين وجود هذه المحاور الثلاثة وضرورة مناقشة (كل) النتائج فى ضوءها ، والعكس صحيح بطبيعة الحال .

ولكن ينبغى أن نعى أننا نتعامل مع حالات Cases بعينها وبالتالي فإن أى نتيجة من نتائج هذه الدراسة محدودة بهذه العينة فقط ، وينبغى أن نتعامل معها فى ضوء هذه الحالات دون غيرها ، وأن أى محاولة للتعميم تعنى ببساطة أننا قد تجاوزنا حدودا ما كان ينبغى أن نتجاوزها وافتعلنا حقائق تتناقض ومشروعية التعامل — سوسيولوجيا — مع عينة محدودة الحجم قد تكون — أو لا تكون — عظيمة الدلالة . كما أن إخضاع هذه النتائج أو بعضها للمناقشة ومحاولة التفسير لا تتناقض فى الواقع مع دعوتنا للتعامل معها فى ضوء حجم عينتها ، إذ أن المناقشة هنا ومحاولة

التفسير لا نستهدف من خلالها تعميما بقدر ما نسعى نحو فهم أكثر عمقا لدلالات هذه النتائج وما يمكن أن تشير إليه أو تكشف عنه سسيولوجيا أو بنائيا من أبعاد قد تفيد في فهم الواقع الموضوعي — أو جزء من هذا الواقع — للصفوة المصرية المتعلمة — أو ما نطلق عليهم تجاوزا لفظ المثقفين المصريين — وعلاقتها بمتغيرات البناء الاجتماعي المصري الراهن .

وقد يتصور البعض أنه قد غاب عنا الكشف عن وضعية نتائج الدراسة بالنسبة للتساؤلات التي أثرت في بداية دراستنا الميدانية هذه ، ولكننا آثرنا إرجاءها إلى ما بعد المناقشة ومحاولة التفسير ، حتى تكتمل الرؤية — نسبيا — بالنسبة لما أثر من تساؤلات تتعلق بهوية عينة الدراسة من الصفوة المصرية المتعلمة .

يبقى أخيرا أن نشير إلى أمر هام قد يثير قلق المعنيين بأمر المنهج والنظرية وإرتباطهما بمرحلتى المناقشة ومحاولة التفسير ، وهى قضية يمكن بلورتها في تساؤل مؤداه : أثمة نظرية نلتزم بها أو منهج ننطلق منه في محاولتنا البحثية هذه ؟

والواقع إن لدراستنا منهجا — أن إن شئت إن لنا أسلوبا وطريقة في التعامل مع معطيات دراستنا ، هذا إذا أردنا التبسيط ورد أى محاولة للتشكيك في مشروعية المنهج المختار — وهو الذى تكشف منذ بداية اختيار موضوع الدراسة ، وألحنا إليه في المقدمة العامة لكتابنا الراهن ، وأعنى به الاتجاه البنائى التاريخى Structural - Historical Approach فكأن أسلوبنا في التعامل مع معطيات الدراسة ينطلق من خلال أبعاد ثلاثة هى :

- ١ — البناء الاجتماعى من خلال مضمونة الدينامى (الصراع) .
- ٢ — التاريخ كنقطة بدء لفهم الحاضر وتعيين ملامح المستقبل .
- ٣ — اللحظة الراهنة إرتباطا بفكرة البناء الاجتماعى الدينامى .

ولذلك فإن المحاور الثلاثة التي أردنا لها أن تكون نقاط إرتكاز للفصل الراهن — الخاص بالمناقشة ومحاولة التفسير — لتعد في يقين ترجمة لمنهجنا أو إتجاهنا ببعاده الثلاثة السابقة • وقد يعيب البعض علينا — وقد يكون معه بعض الحق أو كله — ذكرنا لطبيعة المنهج الذى سوف نلتزم به ، فالمنهج أو النظرية — كما يرى هذا البعض — مسألة تتكشف من خلال طبيعة تناول أو معالجة معطيات الدراسة وليس أمرا ينبغى أن يعلن عنه •

وجدير بالذكر أنه رغم تحديدنا — بصورة مستقلة — للمحاور الثلاثة التى سوف نناقش من خلالها أبرز نتائج الدراسة إلا أن نقطة البدء لدينا سوف تكون (النتيجة) وليس محورا معينا ، فقد نرى أن نتيجة ما جدية بالمناقشة فى ضوء المحور الأول والثانى معا أو الأول والثالث أو الثانى والثالث أو من خلال واحد من هذه المحاور ، فحتى نتجنب تكرار النتيجة الواحدة أكثر من مرة — إذا ما فصلنا المحاور بعضها عن البعض — فلسوف نتناول النتيجة الواحدة مناقشة وتفسيرا بصورة عرضية فى ضوء ما يتلاءم معها من محاور ، سواء أكان محورا واحدا أو أكثر •

(١)

رغم محدودية عينة الدراسة فإن ما أثارته من قضايا وما كشفت عنه من نتائج قد يبعث على الاهتمام بالنظر فى طبيعة هذه النتائج فى ضوء بعض قضايا علم الاجتماع والتراث السسيولوجى المتاح وخاصة التراث الخاص بعلم الاجتماع السياسى والكتابات المختلفة التى تناولت قضايا وإشكالياته كقضية البناء الطبقي ووعى الأفراد به وقضية التطرف بأشكاله المختلفة وخاصة التطرف السياسى والمسألة الخاصة بوضعية المثقفين على سلم البناء الاجتماعى [لاسيما بالنسبة للدول النامية] ودورهم البنائى وعلاقتهم بالشرائح الأخرى ، وموقفهم من السلطات الحاكمة ومن القضايا الهامة كذلك التى يعنى بها علم الاجتماع — والاجتماع السياسى على وجه الخصوص — قضية الإنتماء الأيديولوجى والاتجاهات الفكرية المختلفة كالاتجاهات الراديكالية والمحافظة وعلاقة

ذلك كله بظواهر التمرد والمعارضة التي عادة ما تنشأ وتتخلق بين شرائح المجتمع المختلفة وخاصة شريحة المثقفين أو بالأحرى شريحة الصفوة المتميزة تعليميا •

إذن ما هو موقف (بعض) نتائج بحثنا الراهن من هذا التراث السوسيولوجي المتنوع ؟ ولعل أول ما يثير إهتمامنا ذلك الاتفاق الذي يتبدى في أحد نتائج الفصل الثاني من النظر الى المحك الاقتصادي *Economic Criterion* باعتباره معيارا أساسيا للتقييم الطبقي ، وهذه النتيجة في الواقع كانت ولا زالت تمثل إحدى قضايا الخلاف بين الاتجاهات السوسيولوجية المختلفة لاسيما بين الاتجاهين التقليديين في علم الاجتماع ، إتجاه الصراع *Conflict Approach* ونقيضه إتجاه التوازن *Equilibrium Approach* ، وما تفرع عنهما من محاولات تسعى الى التوفيق بين تناقضات هذين الاتجاهين ^(١) . وموقفنا من هذه القضية يتكشف من خلال تمسكنا بالرؤية غير الاستاتيكية في تفسير ظواهر المجتمع وهي التي أعلننا عنها في تعاطفنا مع النزعة البنائية — ومحورها الصراع ، وهي رؤية ترى في الواقع إيقاعا ديناميا ، ولما كان البناء الطبقي *Class Structure* أحد مظاهر هذا الواقع الدينامي ، ولما كانت الرؤية الدينامية للبناء الطبقي تسلم بأهمية المحك الاقتصادي في تفسير ديناميات هذا البناء وتفسر طبيعته والعلاقات التي تحكم عناصره المختلفة فإننا نرى أن هذه النتيجة التي أسفرت عنها دراستنا الراهنة تتسق كثيرا مع هذه الرؤية ، غير أننا نرى :

(١) انظر كأمثلة للسعي نحو التوفيق بين هذين الاتجاهين :

Van den Berghe, Pierre, L., *Dialectic and Functionalism : Toward a Theoretical Synthesis* In Chambliss, William, J., (ed) *Sociological Readings in the Conflict perspective*, Addison - Wesley publishing Company, California, 1973, pp. 44-61.

Frank, Andre Gunder, *Functionalism and Dialectics*, In Chambliss, William, J., (ed) *Ibid*, pp. 62-73. كذلك :

(أ) إن المحك الاقتصادي لا يعمل بمعزل عن المحكات الأخرى كمحك التعليم مثلاً .

(ب) فالاقتصاد والتعليم وغيرهما في علاقة جدلية دائمة بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بآخر ، وإن بدا المحك الاقتصادي كمحك محوري يوجه ما عداه من المحكات الأخرى .

(ح) إن الرؤية الكلاسيكية للاقتصاد كمحك لتخلق ظواهر المجتمع والتي تجسدها التفسيرات المبتذلة لمقولات إتجاه الصراع لتعد — في يقيني — رؤية غير صالحة لتفسير ديناميات البناء الطبقي ^(١) ، نظراً لتطرف هذه التفسيرات ومبالغتها في أهمية العامل الاقتصادي على حساب العوامل الأخرى ولإغفالها صيغة الجدل كصيغة تفسر علاقة العوائل بعضها مع البعض الآخر .

ومن الملاحظ أن المحك الاقتصادي لم يتغافل عنه إتجاه التوازن ^(٢) عند مناقشته لمفهوم الطبقة الاجتماعية وطبيعة البناء الطبقي ولكن (وضعية)

(١) انظر في شرح النظرية الكلاسيكية للطبقات الاجتماعية كما قدمها الفكر الماركسي التقليدي :

Bendix, Reinhard and Lipset, Seymour, Martin, Karl Marx. Theory of Social Classes, In Bendix and Lipset (eds), Class, Status and Power, The Free Press of Glencoe, 1961, pp. 26-35.

وكذلك انظر في تقديم فهم للتحليل الماركسي للبناء الاجتماعي والتغير :

Zeitling, Irving, Marx's Paradigm for an Analysis of Structure and Change of Whole Societies, In Chambliss, William, Op. Cit., pp. 78-82.

(٢) انظر في شرح وجهة نظر التوازن في الطبقات الاجتماعية :

Page, Charles, H., Social Class and American Sociology, In Bendix and Lipset, Op. Cit., pp. 45-48.

انظر كذلك :

Sorokin, Pitrim, A., What is A Social Class? In Bendix and Lipset (eds), Ibid, pp. 87-92.

وكذلك :

Parsons, Talcott, A Revised Analytical Approach to the Theory of Social Stratification, In Bendix and Lipset (eds), Ibid, pp. 128.

هذا المحك ، ومضمونه ودوره بالنسبة لهذا البناء هو ما يختلف فيه الاتجاهان ، بل ويتناقضان فيه أشد ما يكون التناقض •

وتبقى ملاحظة أخيرة تتعلق بجدلية العلاقة القائمة بين العوامل المؤدية الى تخلق ظواهر المجتمع وعلاقة هذا (الجدل) بنوعية البناء الاجتماعى ، وقد تنصب إشارتنا على البناء الاجتماعى للدول النامية المتخلفة الذى يتسم بخصوصية بنائية ما ينبغى تجاهلها وبمسيرة تاريخية قد نضل اذا ما غرضنا النظر عنها • فالجدل بين العوامل أمر قائم باعتباره مقولة فرضها الواقع ، أما مسار هذا الجدل ودينامياته فهو فيما أرى محكوم بهذه الخصوصية البنائية والتاريخية بالنسبة للدول المتخلفة ، فهو جدل (مشروط) أو إن شئت قلت هو جدل (محكوم) إذا ما طبق على دولنا المتخلفة ، فقد يلعب المحك الاقتصادى دورا حاسما فى تعيين هوية البناء الطبقي لمجتمع من غير مجتمعاتنا النامية تسانده عوامل أخرى كالتعليم والسمعة والصيت Repetuation وموطن السكن ... الخ ، وقد يؤدي الجدل بالنسبة للمحك الاقتصادى مع غيره من المحكات الأخرى بالنسبة للدول النامية إلى أن يكون له - أى للمحك الاقتصادى - دور - ولكنه ليس أساسيا أو حاسما - بالنسبة لتحديد طبيعة البناء الطبقي ، إذ يبرز التعليم - كمحك - أو السياسة - كمتغير - ييز المحك الاقتصادى ويتجاوزه •

وفى نطاق ملاحظتنا الأخيرة أيضا ينبغى أن نشير إلى أمر هام يتعلق بترتيب نوعية المحكات التى تلعب دورا فى صياغة البناء الطبقي لأى مجتمع كائنا ما كان ، وهذا الأمر يتعلق ببعد (الزمان) ، فقد تؤدي صيغة الجدل بين العوامل إلى ظهور المحك الاقتصادى - أو التعليمى أو السياسى أو العسكرى ... الخ • باعتباره محكا حاسما وأساسيا فى تعيين هوية البناء الطبقي لمجتمع ما فى (زمن معين) ، وقد يخبو هذا المحك أو ذاك وتنحسر أهميته - وإن لم يختف - فى (زمن آخر) فى نفس المجتمع الواحد • فلا نتصور مثلا أن يكون (ترتيب المحكات) التى

تعين طبيعة البناء الطبقي للمجتمع المصري في العصر المملوكي ، تتخذ نفس الشكل بالنسبة لهذا البناء في مصر في العصر الحديث أو المعاصر ، اللهم إلا إذا تشابهت الظروف وهو أمر قد يكون عسير التحقيق •

- ٢ -

وتشير إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها دراستنا إشكالية نظرية من نوع آخر ، فهذه النتيجة تذهب - وفقاً لما رأيته غالبية عينة الدراسة - إلى أن المثقفين قد انحدروا من أصول اجتماعية وطبقية متعددة ، ولا يمكن أن يعزى وجودهم إلى أصل طبقي واحد ، ولقد حددت النتيجة هذه الأصول في ثلاثة هي : الفلاحون والعمال والطبقة الوسطى ، ومن ثم كان هذا المأزق النظري الذي لم ينل كثيراً من إهتمام المنظرين في مسألة الطبقات والصراع الطبقي ووضعية المثقفين وأصولهم ، إلا فيما ندر من الدراسات والبحوث النظرية منها والتاريخية ^(١) . ورغم هذه الندرة في التأصيل النظري للظاهرة - ظاهرة الأصول الاجتماعية للمثقفين - إلا أننا لم نلاحظ اتفاقاً كاملاً - وهو أمر طبيعي - بين الباحثين بشأنها ، ففي الوقت الذي يرى فيه - مثلاً - كارل مانهيم Mannheim أن المثقفين في العصر الحديث يمكن التعامل معهم باعتبارهم فئة بلا أصل طبقي محدد Classless ، إذ أن المثقفين - فيما يرى مانهيم Mannheim - قد تشكلوا من مختلف الطبقات الاجتماعية ، فضلاً عن أن أفكارهم من الصعب تحديدها تحديداً طبقياً كما هو الحال مثلاً بالنسبة للعمال أو

(١) انظر كمثال للاهتمام بمسألة الأصول الطبقيّة للمثقفين :

Brym, Robert, Intellectuals and Politics, George Allen and Unwin, London, 1980.

وانظر الترجمة العربية لهذا المؤلف في : عاطف أحمد فؤاد ، المثقفون والسياسة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
وكذلك انظر في موضوع المثقفين بوجه عام :

Mil's, C. Wright, The Sociological Imagination, Oxford University Press N. Y., 1978, pp. 195 - 226.

حيث يعرض ميلز Mil's في ملحق للكتاب دراسة عنوانها (في حرفة المثقف)
(أو في الحرفة الثقافية أو العقلية) «On Intellectual Craftsmanship»

أصحاب المشروعات (١) ، ففي الوقت الذي يرى مانهيم هذا يرى آخرون عكس ذلك ، إذ يعقدون — وهم قلة — إنه من الممكن أن يعزى الأصل الطبقي للمثقفين إلى طبقة واحدة كالطبقة الوسطى مثلا ، وهو أمر يرفضه أيضا الماركسيون الجدد Neo-Marxists ، إذ يرون أن المثقف الذي ينغمس في مظاهر البناء القومي Super Structure الذي تخلقه الدولة لا يعد عضوا بالطبقة الوسطى — الجديدة — إنما يتحول إلى مجرد عامل أجير (٢) .

ولكن يبدو أن التاريخ المصري الحديث يؤكد دعوى كارل مانهيم الخاصة بتعدد الأصول الطبقيّة للمثقفين ، وهو الأمر الذي أشرنا إليه من قبل حيث مثلنا بطله حسين والعقاد كنموذجين للمثقف ذي الأصول الطبقيّة القروية الدنيا وإلى أحمد لطفى السيد والشيخين مصطفى وعلى عبد الرازق كنماذج للمثقفين من ذوى الانتماءات الطبقيّة العليا ، كذلك عبد الله النديم كمفكر ومثقف ثورى متميز وكان ينتمى إلى الطبقة الحضرية الدنيا وهو ما ينطبق على بيرم التونسي ومحمد شفيق المصري ومحمد السيد وحافظ إبراهيم ، كما يمثل النموذج الثانى — المثقفون من ذوى الانتماءات الطبقيّة العليا أو فرق المتوسطة — محمد وإبراهيم الأياشى ومحمد البابلي وأحمد شوقي . الخ . ومما يؤكد التعدد الطبقي للمثقفين المصريين أو من فى حكمهم أن غالبية المؤرخين المصريين — إذا ما تعاملنا معهم باعتبارهم مثقفين أو نماذج للصفوة المثقفة — كالمقريزى وابن إياس وابن تغرى بردى وابن الحكم وعبد الرحمن الجبرتى ، ثم عبد الرحمن الرافعى فى العصر الحديث ، فغالبية هؤلاء من يصعب تحديد أصل طبقي واحد لهم جميعا ، فهم متعددو الأصول الطبقيّة ، فمنهم

(١) انظر المؤلف الرائد لمانهيم :

Mannheim, K., Ideology and Utopia, trans by Wirth and Shils, New York, Harvest, 1955.

وكذلك انظر عرضا لأفكار مانهيم وغيره من العلماء فيما يتعلق بهذه القضية فى : Brym, Robert, Intellectuals and Politics, pp. 11-13. (٢) Brym, Ibid, p. 12.

من ينتمى إلى الطبقة العليا (علىة القوم — أولاد الناس) وآخرون ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الدنيا •

أما في عصرنا الراهن فإذا ما نظرنا إلى بعض أدبائنا ومفكرينا — إذا ما انطبقت عليهم مقولة المثقف — فليسوف نجد إلى أى حد تتسق أصولهم الطبقية مع فكرة التعدد الطبقي للمثقفين التى أكد عليها كارل مانهيم Mannheim ، والتى لا أعتقد أننا نختلف معه بشأنها إن لم نوافقه كل الموافقة • فزكى نجيب محمود وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ورئيس عوض ومحمود شاكر وثروت أباظة وعبد الرحمن الشرقاوى (١) ، وقبل هؤلاء أو معهم سلامة موسى ومحمد مندور وزكى مبارك وأحمد الزيات ، وأحمد أمين ، ومحمد ومحمود تيمور ويحيى حقى ... الخ (٢) ، فهؤلاء — وغيرهم — ناذج تؤكد صدق مقولة مانهيم Mannheim هذه والخاصة بتعدد الانتماءات الطبقية لشريحة المثقفين •

— ٣ —

وهناك نتيجتان ترتبط إحداها بالأخرى وتثيران جدلا تاريخيا وتكشفان عن أوضاع بنائية حاضرة ، وهذا الجدل التاريخى والوضع البنائى الراهن قد يمس — وهو يمس بالفعل — بناءات وأنظمة فرعية هامة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ... الخ تشكل فى إجمالها البناء الاجتماعى فى ماضيه وحاضره ، وإن كان النظام أو النسق السياسى — وقرينه الاقتصادى — يمثلان محورا هاما وأساسيا لهذا البناء الكلى • ولاشك أن مناقشة هاتين النتيجتين فى ضوء النسقين السياسى والاقتصادى سوف يقودنا بالفعل لفهم أعمق لطبيعة هاتين النتيجتين ،

(١) ونماذج أخرى كعبد الرحمن بدوى وعبد القادر القط وغسؤاد زكريا ومهدى علام وحسين فوزى •

(٢) فضلا عن كبار قدامى السياسة المصريين كمصطفى كامل وسعد زغلول ومحمد حسين هيكل وعبد العزيز فهمى ... الخ الذين جمعوا بين وضعيتهم السياسية وتميزهم الفكرى والثقافى •

ولاسيما وأنهما متسقتان — فيما نرى — مع المعطيات التاريخية والبنائية الراهنة للمجتمع المصري •

ومضمون النتيجة الأولى تتعلق بأكثر الفئات الاجتماعية قربا أو إقترابا من فئة المثقفين ، حيث ذهبت غالبية عينة الدراسة إلى أن فئة الطلبة تليها فئة العمال هما أكثر الفئات إقترابا وتلاحما مع فئة المثقفين ، بينما يعد العسكريون أقل الفئات إقترابا من هذه الفئة المقفة • والنتيجة الثانية تأكيد للنتيجة الأولى حيث ظهر أن العسكريين بالفعل هم أكثر فئات المجتمع بعدا عن فئة المثقفين واحتداما معهم كما ترى أغلبية عينة الدراسة التي ذهبت أيضا إلى أن المثقفين — كعناصر أو كأفراد في فئة من المفترض أن تكون واحدة — يدخلون بعضهم مع البعض الآخر في صراعات الأمر الذي يبدو معه أن المثقفين أنفسهم هم أكثر الفئات — بعد العسكريين — بعدا عن أنفسهم •

وهذه القضية تذكرنا بما ذهب إليه روبرت بريم Brym من أن المثقفين — لاسيما أصحاب الاتجاهات الراديكالية منهم — عندما ينعزلون عن القاعدة الجماهيرية يمكن أن يتحولوا إلى الإرهاب Terrorism ، الأمر الذي يمكن بعض الاستراتيجيات الأخرى التي تتبناه بعض الصفوات من أن تلتحم بالقاعدة الجماهيرية ومن ثم تنجح هذه الاستراتيجيات في تبني أكثر الاتجاهات ديمقراطية بالنسبة للقضايا السياسية (١) •

فالقاعدة الجماهيرية — والتي يعد الطلاب والعمال والفلاحون نماذج بارزة لها — وكما أشار بريم Brym وارتباط المثقفين بها تعد — في يقيني — شرطا لتحقيق النجاح الفعلى للدور الذي يمكن أن يضطلع به المثقفون في المجتمع ، (ولاسيما إذا كان منوطا بفئة المثقفين) في الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية خاصة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة أو النامية أو على الأقل المشاركة الجزئية في الحكم •

وإذا كنا في مصر ومنذ العشرينيات من القرن العشرين قد لاحظنا إقترابا واضحا بين كل من العمال والطلبة والفلاحين من جهة وبعض السياسيين والمفكرين والمثقفين المصريين ^(١) ، فإننا منذ الخمسينيات من هذا القرن وحتى مشارف الثمانينيات من قرننا هذا نلاحظ أن هناك توترا — بل صراعا — بين العسكريين — باعتبارهم حكاما — وبين المثقفين أو تلك الشريحة المعارضة منهم التي وعت بحق معنى حقوق الانسان ، ومعنى أن يكون للانسان رأى يدافع عنه ^(٢) .

ولكن يبدو أن العلاقة المتوترة بين الحكام في مصر (سواء أكانوا عسكريين أو غير ذلك) والصفوة المتعلمة أو المثقفة لها جذورها التاريخية والتي يستحيل معها أن نردها فقط إلى القرن العشرين ، فإشارات المقریزی في « السلوك في معرفة دول الملوك » ^(٣) وابن إياس في (بدائع الزهور في وقائع الدهور) وأبو المحاسن تغرى بردى في (النجوم الزاهرة) ، والقلقشندي في (صبح الأعشى) وعبد الرحمن الجبرتي في : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ولدى غيرهم من المؤرخين المصريين تؤكد — أى هذه

(١) انظر وقائع أحداث ثورة عام ١٩١٩ في عبد الرحمن الراغبي ، في أعقاب الثورة المصرية ، وانظر محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، حيث يبدو دور العمال والطلبة والفلاحين وبعض الفئات الأخرى في الوقوف بجانب الثوار والدفاع عن مشروعية الثورة . كذلك انظر موقف بعض المثقفين المصريين من قضايا الشعب وحقوقه في التعليم والاستشارة وتوفير ظروف اقتصادية ، فضلا — وهو الأهم — عن حقوقه السياسية (انظر المواقف المختلفة لأحمد حسين في جريدة الاشتراكية وانظر كتابات سلامة موسى ومواقفه من قضايا العامل والفلاح) وقبل هذا وذاك انظر وتتبع مواقف عبد الله الفديم من خلال مقالاته (خاصة في صحيفة الاستاذ وغيرها) وخطبه التي تعد تشريحا اجتماعيا لادواء المجتمع المصري آنذاك والأوضاع التي كان عليها الفلاحون والعمال في ذلك الوقت .

(٢) يمكن الرجوع لتتبع مظاهر هذا الصراع في هذه الحقبة وما قبلها الى عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسي المصري : دراسات تحليلية في علم الاجتماع السياسي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٣) كذلك (كشف الغمة) ، و (الخطط) .

الاشارات — أنه رغم مهادنة ^(١) بعض أفراد الصفوة المتعلمة في مصر (خاصة أيام حكم المماليك بمراحلهم المختلفة) وللسلطين والملوك والحكام إلا أن البعض الآخر — وهو ليس بالنادر وليس بالكثير — قد اتخذ موقف الاستهجان ، أو إن شئت قلت بلغة العصر موقف المعارضة • بل إن الصراع — كظاهرة — لم يكن حكرا على الحكام والصفوات المتعلمة بل تخطاه إلى الصفوات المختلفة في مصر آنذاك ^(٢) ، حيث يشير فيه إلى بعض الصفوات وطبيعة العلاقات القائمة بينهم كالصفوة العسكرية Military والصفوة التنفيذية Executive وبعض المهن التي يتولى قيادتها صفوات من المجتمع كالمهن البيروقراطية Bureaucratic (الإدارية — المالية) والمهن القانونية Legal Professions والمهن التعليمية Scholarly and Educational professions والمهن الدينية Religlous كطوائف الصوفية والأقباط ^(٣) .

والواقع أن موضوع منطقية إقتراب الطلبة والعشال والفلاحين من فئة المثقفين وابتعاد العسكريين عنهم موضوع يتطلب — في يقينى — دراسة تاريخية وبنائية واعية — مستقلة بطبيعة الحال — لأن فيما أعتقد أخطر من تلك الإشارة العجلى التي قمنا بها في أطروحتنا الراهنة •

(١) من الواضح أن المهادنة — كصفة وسلوك — من المثقفين أو بالأحرى من بعض هؤلاء المثقفين ظاهرة ليست حديثة أو معاصرة إنما لها جذورها التاريخية العميقة .

(٢) انظر في طبيعة الصفوات في مدينة القاهرة في العصور الوسطى :

Pettry, Carl, F., The Civlian Elite of Cairo in The Later Middle Ages, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1981, pp. 200-306.

(٣) انظر عرضا لعلاقة الطوائف والطبقات بعضها مع البعض الآخر في مصر عبر تاريخها وخاصة في عصورها الوسطى : صبحى وحيد ، في أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، بدون تاريخ . وكذلك انظر في طبيعة هذه الطوائف :

اندرية ريمون ، التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، منشورات روز اليوسف ، يوليو ١٩٧٤ .

(م ٢٠ — الصفوة المصرية)

- ٤ -

في نطاق علاقة الصفوة - كمفهوم ^(١) - بالمتقنين نلاحظ أن إحدى نتائج الدراسة ترى أن المثقفين المصريين يمكن النظر إليهم باعتبارهم إحدى صفوات المجتمع المصري ، وقد يكون هذا - تاريخيا - صادقا إلى حد كبير ، وإن كان مفهوم الصفوة المثقفة Intellectual Elite لا ينسحب - علميا - إلا على هؤلاء المتميزين علميا وثقافيا من نخبة المصريين بدءا برفاعة رافع الطهطاوى وما تبعه من مثقفي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حتى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن . ومع ذلك فإن النخبة التي عاصرت رفاعة الطهطاوى والتي سبقته كالشيخ السادات والبكرى والسيد عمر مكرم والمؤرخ عبد الرحمن الجبرتي وقبله بطبيعة والده الشيخ حسن الجبرتي وغيرهم ، يمكن التعامل معهم - إفتراضا - باعتبارها من الصفوة المثقفة .

والصفوة - كمفهوم سياسى وسociological - إذا ما نظرنا إليها باعتبارها جماعة أو طبقة متميزة قد تتعارض مع بعض الإيحاءات الديمقراطية لمعنى علاقة الفئات الاجتماعية بعضها مع البعض الآخر ، وخاصة بالنسبة لفئات التميز ، حيث يصبح التميز هنا مجرد (صفة) أو محض (سمة) لا تعنى الحصول على مزايا سياسية أو اجتماعية أو

(١) يرى مارتن ترافيز Travis أن مفهوم الصفوة يشير - بوجه عام - إلى جماعة من الأشخاص في أى مجتمع كائنا ما كان يتسمون بملكيتهم لأوضاع التميز . وبصورة أكثر تحديدا فإن هذا المفهوم يشير إلى جماعة من الأشخاص المتميزين في مجال معين ، خاصة الأقلية الحاكمة أو تلك الدوائر التي تتكون - تراكيبا - منها الأقلية الحاكمة . ولقد بدأ هذا المفهوم ينتشر في فرنسا وكان يعنى الاختيار الحسن للأشياء . وبمقدم القرن الثامن عشر تطور هذا المفهوم لى يعنى (التميز) داخل سياقات أخرى . وفي كل من علم الاجتماع وعلم السياسة (تحت تأثير باريتو وغيره) تجاوز المفهوم معنى اختيار الأشياء وتحرك نحو (تميز) الأشخاص والجماعات .

Travis, Martin, B., Elite, In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds), A Dictionary of the Social Sciences, The Free Press, New York 1967, p. 234.

اقتصادية تتعارض ومصالح الطبقات العريضة ، أما التميز بالنسبة للصفوة فهو تميز طبقى يفرض نوعاً من العزلة بين الجماعات المتميزة وغيرها من الجماعات أو بالأحرى الطبقات الأخرى ، فالمفهوم إذن بهذه الكيفية ذو معنى غير ديمقراطى ، يشير إلى دلالات يعكسها لنا تصور كل من باريتو Pareto ولازويل Lasswell لها ، فباريتو على سبيل المثال يرى فى كتابه :

(The Mind and Society, ed. A. Livingston, trans; J. Cape, 1935, Vol. 3, pp. 1423 - 4).

إن هناك شريحتين : شريحة سفلى Lower Stratum هى ما يطلق عليها اسم اللا صفوة Non - elite ، وشريحة عليه Higher Stratum ، وهى ما يعنى به الصفوة Elite وهى تنقسم إلى صفوة حاكمة Agoverning elite وصفوة غير حاكمة Anon governing elite .

أما لا زويل H. D. Lasswell فيعرف الصفوة بأنهم هؤلاء الذين يمسكون بأعلى المراكز أو الأوضاع فى مجتمع معين ولذلك فهناك صفوات متعددة كما أن هناك قيماً متعددة • ف بجانب صفوة القوة elite of power (الصفوة السياسية Political Elite) ، توجد صفوات تتعلق بالثروة وأخرى خاصة بالمعرفة والاحترام (Lasswell, H. D., Lerner, & Rothwell, C. E., The Comparative Study of Elites, Stanford University Press, Stanford, 1952, p. 6). (1).

ولا شك أن تصور كل من باريتو Pareto ولازويل Lasswell يؤكدان أن ثمة هوة بين الصفوة (أو الصفوات) وبين غيرها من الفئات الأخرى ممن لا تنطبق عليها سمات الصفوة (٢) ، وهنا يبرز تساؤلنا

(١) انظر تفاصيل ذلك فى : Travis, Martin, Ibid, p. 234.
(٢) انظر وجهة نظر السير رايت ميلز Mills بالنسبة لهذه القضية فى :

Mills, C. Wright, The Power Elite, Oxford Univ. Press, N. Y., 1981.
وانظر تفاصيل ذلك فى : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الأساسى عن علاقة صفوتنا المصرية المثقفة — عبر تاريخ مصر الطويل —
باللا صفوات أو بالفئات الاجتماعية ؟

والواقع إن هذا الطرح النظرى الذى قدمه كل من باريتو Pareto ولازويل Lasswell فيما يتعلق بتصنيف الصفوات وعلاقتها باللاصفوة قد لا يجد ما يدعمه بصورة (كلية) عبر علاقة صفوات المجتمع المصرى غيرها من فئات اللاصفوة ، فالجزئية المحدودة التى يتلاقى خلالها فكر باريتو ولازويل من جهة ووضعية الصفوات المصرية من جهة تتحدد فى إمكانية تصنيف الصفوة المصرية إلى عدد من الصفوات الفرعية والتى تحددت تاريخياً فى الصفوة الحاكمة Governing Elite والصفوة العسكرية (والتى أضحت صفوة حاكمة منذ بدايات الخمسينيات من هذا القرن وحتى لحظتنا الراهنة) Military Elite والصفوة الاقتصادية Economic Elite والصفوة الفكرية Intellectual Elite والصفوة الدينية •
قفكرة تعدد الصفوات هى الجزئية الوحيدة التى التقى فيها فكر باريتو ولازويل مع طبيعة صفوات المجتمع المصرى •

أما ما تعارض فيه فكر كل من باريتو ولازويل مع طبيعة صفوات المجتمع المصرى وخاصة فى علاقة تلك الصفوات مع غيرها من فئات اللاصفوة ، فهذه العلاقة وإن إتخذت شكل تلاحم بين كل من الصفوة الحاكمة والصفوة العسكرية من جهة وبينهما وبين الصفوة الاقتصادية إلا أن الصفوة الفكرية كانت — ومازالت — حائرة ، متأرجحة فى علاقتها ببقية الصفوات الأخرى (لا سيما الصفوة الحاكمة) فما بين مشايعة — مشايعة الخائف — ومهادنة — الذى لا حول له ولا قوة — إلى معارضة — معارضة فقدان الأمل — يأتى هذا الموقف — أو إن شئت اللا موقف — من الصفوة المثقفة أو الفكرية •

ويتأكد تناقض فكر كل من باريتو ولازويل مع ما يطرحه تاريخ المجتمع المصرى فيما يتعلق بعلاقة الصفوة الفكرية بفئات اللا صفوة

من الفلاحين والحرفيين والعمال] من المؤكد تاريخياً علاقة فئات اللا صفوة بالصفوة الحاكمة كانت تتسم في عمومها بالتوتر وبممارسة القهر من الطرف الثانى (الحاكمة) على الطرف الأول (فئات اللا صفوة) [، فهذه العلاقة (الصفوة الحاكمة مع فئات اللا صفوة) وإن بدت في عمومها علاقة توافق (أو على الأقل علاقة تتسم بعدم الصراع) نظراً لما اتفقنا قبلاً من أن فئات اللا صفوة (كالفلاحين والعمال والحرفيين) كانت من أهم المصادر الطبقيّة التي شكلت بنية الفئة المثقفة المصرية أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم الصفوة الفكرية ، فالصراع إذن غير وارد ، كذلك فإن التلاحم الكامل وإن ظهر جزئياً خلال تاريخ المجتمع المصرى ، إلا إنه لم يتحقق كاملاً لعدد غير قليل من العوامل (١) .

ومع ذلك فإن ثمة مؤشرات تكشف عن قدر من الوعي لدى بعض أفراد الصفوة المثقفة المصرية بضرورة التلاحم مع فئات اللاصفوة ، ففضلاً عن الدور القيادى الذى لعبته تلك الصفوة عبر تاريخ المجتمع المصرى تدعيماً لموقف الفئات الشعبىة فى مناهضة ظلم الحكام وديكتاتوريتهم (المواقف الخاصة بثورتى القاهرة الأولى والثانية وقبل ذلك المواقف الموجهة نحو عسف الممالك وظلم حكامهم ، وبعد ذلك الموقف الخاص بعزل الوالى خورشيد باشا وتعيين محمد على والياً على مصر) ، ففضلاً عن ذلك وفى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والعشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن حيث نجد نفراً غير قليل من أعضاء الصفوة المثقفة يحملون دعاوى الديمقراطية والمناداة بالحرية وبحكم الشعب ، والدفاع عموماً عن حقوق الإنسان

(١) اقترح ان تكون قضية علاقة الصفوة الفكرية المصرية بغيرها من الفئات الاخرى من اللا صفوة موضع دراسة سسيو تاريخية ، فضلاً عن تصورنا لامكانية اجراء دراسة ميدانية للوضعية الراهنة لهذه العلاقة .

المصرى (١) ، ولكن مع ذلك قد يكون من غير المؤكد أن نقف على مرقف موحد — تاريخياً — وقفته الصفوة الفكرية من فئات اللاصفوة •

(٥)

ولا شك أن بعض نتائج دراستنا الراهنة مثل تلك النتيجة التى تذهب إلى أن أكثر صفوات المجتمع المصرى تعارضاً هى الصفوة الفكرية مع الصفوة العسكرية كذلك الصفوة الدينية مع الصفوة من المثقفين العلمانيين Secular Intellectuals تتسق إلى حد كبير مع معطيات التاريخ المصرى فى بعض حقبة المتميزة ، فلا شك أن حقبة الخمسينيات والستينيات قد شهدت صراحاً بين الصفوتين الفكرية والعسكرية (باعتبارها صفوة حاكمة) ثم تلتها فى بعض سنوات السبعينيات والعام الأول من الثمانينيات ، أما الصراع بين الصفوة الدينية التقليدية والصفوة العلمانية من المثقفين فهو صراع قد تأكدت صورته ومظاهره بعد ظهور حركة الإخوان المسلمين وبعد أن تبلور دور هذه الحركة ثقافياً وسياسياً •

غير أن هناك نتيجة أخرى قد تجد لها سنداً من معطيات الواقع الراهن والتاريخ ، فضلاً عن بعض معطيات التراث السوسيولوجى هذه النتيجة مؤداها أن التناقض Contradiction فى المصالح الخاصة بهذه الصفوات — المتعارضة — يقف على قمة العوامل التى تؤدى إلى صراع هذه الصفوات ، أو على الأقل تعارض بعضها مع البعض الآخر ، يلى ذلك الاختلاف فى الأصول الثقافية والاتجاهات الفكرية •

والتناقض فى المصالح — كمعامل للتعارض ومن ثم الصراع — تعد إحدى المقولات الأساسية لاتجاه الصراع فى علم الاجتماع والمفسرة

(١) انظر بعض الأمثلة لهذه النماذج فى : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكرى السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ •

لصراع الطبقات وتعارضها (١) ، ونحن وإن كانت لنا تحفظاتنا على فكر الصراع — إلا أن هذه التحفظات لا تحول دون الإشارة إلى واقعية هذه المقولة — مقولة التناقض في المصالح — وصدقها إلى حد كبير على ما نشأ من تعارض بين الصفوتين العسكرية والفكرية ، كذلك ما تخلق بين الصفوة الدينية التقليدية والصفوة العلمانية من تعارضات ، وإن كان الاختلاف في الأصول الثقافية والاتجاهات الفكرية أكثر صلاحية لتفسير التعارضات الناشئة بين الصفوتين الأخيرتين ، كما أن هذه الاختلافات — الثقافية والفكرية — قد تعين جزئياً — على فهم طبيعة العلاقة التناحرية بين الصفوتين الفكرية والعسكرية •

(٦)

تمثل إشكالية (صيغة الحكم) إحدى مسائل الجدل بين مثقفي العالم الثالث ، خاصة ذلك الجدل الخاص بأكثر هذه الصيغ ملائمة لدول عالمنا المتخلف (التخلف هنا بالمقاييس المتعارف عليها عالمياً) ، ولكن ثمة نتيجة تكشف عنها دراستنا الراهنة تؤكد أن هناك ما يشبه الإجماع على

(١) في شرح مقولات الصراع الطبقي والتعليق عليها انظر المقال الكلاسيكي :

Marshall, T. H., The Nature of Class Conflict, In Bendix and Lipset (ed), Class, Status and Power, pp. 31-87.

كذلك انظر في شرح وجهة نظر اتجاه الصراع في الطبقات الاجتماعية :

Bendix, Reinhard and Lipset, Seymour, Martin, Karl Marx Theory of Social Classes, In Bendix and Lipset (ed), Ibid, pp. 26-35.

كذلك :

Bottomore, T. B., Karl Marx's Theory of Elites, In Chambliss, William (ed), Sociological Readings in the Conflict Perspective, pp. 52 - 253.

اعتبار النظام الديمقراطي (١) هو أنسب أشكال الحكم بالنسبة لهذه النوعية من المجتمعات ، ويرتبط بهذه النتيجة ، نتيجة أخرى — تمثل أيضا إجماعاً بين أعضاء عينة الدراسة — ومفادها أن الديمقراطية هي الحل الوحيد والمخرج الطبيعي والمنطقي لأزمة عدم الاستقرار السياسى Political Instability وهي الظاهرة التى تعاني منها كثير من الدول المختلفة (٢) .

وتتأكد هاتان النتيجتان بنتيجة ثالثة يشير فيها مبحثونا إلى أن غالبية الدول النامية بعيدة كل البعد عن النظام الديمقراطى ، وهذه النتيجة تتسق والواقع إلى حد كبير ، إذ أن النظرة البارونامية لواقع المجتمعات النامية تكشف لنا عن غلبة النظم الأوتوقراطية الشمولية كصيغ تحكم غالبية هذه الشعوب . ومن اللغو أن نردد ما قيل بشأن النظام الديمقراطى (الحزبى البرلمانى) وأهميته للشعوب ولا سيما وأن هذا النظام يجسد — واقعياً — حقوق الإنسان ممارسة وسلوكاً . ولعل إحدى نتائج الدراسة تدعم تلك الحقائق .

(٧)

يحذر سيمور مارتن لبيت Lipset فى مقال له بعنوان علم الاجتماع السياسى Political Sociology من خطورة إستمرار هذا

(١) انظر فى شرح الديمقراطية — كمفهوم ونظام — وفى التفاصيل التاريخية والاجتماعى والسياسى لها :

Neal, Warner, Fred, Democracy, In Gould, Julius, and Kolb, William, L., (eds), A Dictionary of the Social Sciences, The Free Press, New York, 1967, pp. 187-188.

(٢) انظر مناقشة لقضية العلاقة بين الديمقراطية — كمنهج ونظام — وبين الخروج من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول المتخلفة (الفصلان الثانى والثالث) عاطف أحمد فؤاد ، مصر فى ضمير الراحلين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨١ .

العلم في تجاهل دراسة دور الصفوة المثقفة في السياسة (١) وهذا يعنى ضمناً أن هناك دوراً — أو أدوار — ينبغى أن تضطلع بها الصفوة الفكرية المثقفة في العملية السياسية (٢) ، وهى المقولة التى أكدتها إحدى نتائج الدراسة الراهنة حيث كان هناك إجماع على ضرورة أن يكون للمثقفين المصريين دور في تحديد مقومات البناء السياسى المصرى ، وهو أمر ليس غريباً على مصر أو بثقفتها فمنذ أن شارك عمر مكرم والشيخ السادات وغيرهما من المشايخ والعلماء — وهم ممن يمكن التعامل معهم تجاوزاً باعتبارهم من الصفوة المثقفة — في توجيه الشعب لتعيين محمد على والياً على مصر وهو الحدث الذى اعتبره البعض أول حادثة من نوعها في الشرق كله وهى أن يقوم الشعب بتعيين واليه وإن سبق هذا جهود العلماء والمشايخ واسهاماتهم في مقاومة ظلم الحكام (المماليك) ومحاولة رفع الظلم عن كاهل الشعب وكتابة أول وثيقة (شبّهت بالماجناكارتا) (٣) تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ، ومنذ هذه الأحداث — وغيرها — لم ينقطع إسهام المثقفين المصريين في تشييد البناء السياسى المصرى سواء بالكتابة والدعاوى التى تحملها تلك الكتابات أو المشاركة الفعلية في خضم الحياة السياسية المصرية ، خاصة فترة ما قبل الخمسينيات من قرننا هذا .

وقد لا نجد حرجاً إذا ما أكدنا أن هذا الدور قد تضاعف — بل قد

(١) Lipset, Seymour, Martin, Political Sociology In, Merton,

Robert, K., Broom, Leonard and Cottrell, Sociology ToDay : Problems and Prospects, Basic Books, New York, 1959, pp. 81-114.

(٢) ولذلك فإن ليبست Lipset يرى ضرورة اهتمام علم الاجتماع السياسى بهذا الدور كذلك الاهتمام بعلاقة الصفوة المثقفة بغيرها من الصفوات الأخرى وجماعات القوة Power groups فضلاً عن ضرورة اهتمام هذا العلم — في نطاق اهتمامه بالصفوة المثقفة — بالتعامل مع المثقف باعتباره محدداً للقضايا Lipset, Ibid, pp. 111-112. definer of issues

(١) انظر لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : الفكر السياسى والاجتماعى (الجزء الثانى) ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
(٢) انظر : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى ، مرجع سابق .

إختفى — فيما بعد عام ١٩٥٢ نظراً لظروف تتعلق بطبيعة البناء السياسى الشمولى الذى ساد المجتمع المصرى ردها طويلا من الزمن والذى وصل إلى أوج تألقه فى الخمسينيات والستينيات وبضع سنوات من السبعينيات وإن بدا اليوم هذا الدور كنتيجة لبعض التغيرات التى طرأت على بنية المجتمع سياسياً — شغوفاً بأن يتحدد له كيان وأن يكون له موقع على خريطة البناء السياسى للمجتمع المصرى •

ولكن يبدو أن مبحثينا لم يقنعوا بهذا الدور الذى يتسم بالعمومية فيما يتعلق بثقافتنا المصرين إذ أنهم يرون أنه إذا قدر لهم تملك القوة وبالتالي السيطرة والحكم (هذا الافتراض يضر قدرأ من الاعتراف بإمكانية قيام المثقفين المصرين بمهمة الحكم) فإنهم أقدر على تحقيق الديمقراطية (*) كمنهج واسلوب بعكس العسكريين الذين — فيما يرى المبحوثون — لم يحرزوا نجاحات ملموسة بالنسبة للديمقراطية ممارسة (وإن نجحوا فى الترويج لها إعلامياً) •

وقدرة المثقفين — فى دولنا النامية — على تحقيق الديمقراطية إذا ما صعدوا إلى قمة السلطة أمر مختلف عليه بين الباحثين ، ففى الوقت الذى يزعم فيه البعض بإمكانية هذا ، يرى آخرون أن مثقفى الدول النامية إذا ما أتيحت لهم فرصة الحكم فإنهم سرعان ما يتحولون إلى أيادى قابضة على أعناق الفئات الأخرى من اللا صفوة ، ويدللون على ذلك ببعض أعضاء الصفوة المثقفة من ذوى الاتجاهات اليسارية والذين قدر لهم الحكم فى بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، حيث تناقضت دعاواهم الرامية إلى تحقيق الديمقراطية مع ممارساتهم الفعلية للحكم •

ويثير روبرت بريم Brym نفس هذه القضية فى كتابه [المثقفون والسياسة] فى شكل سؤال مؤداه : هل من الصواب أن نعلن أن الحركات القومية والاشتراكية والشيوعية فى الدول النامية تتسم بما يسمى بالتغيرات غير الدستورية التى يقوم بها المثقفون *Intellectual Coups d'etat*

(*) كانت احدى نتائج الفصل الرابع من المؤلف الراهن •

أكثر من سيادة الحركات الشعبية ، ثم هل النظم التى تنشأ من خلال هذا الأسلوب (غير الدستورى العنيف) هى فى حقيقة نظم غير ديمقراطية Undemocratic فى كل مظاهرها ؟

وهذا التساؤل الذى يثيره بریم Brym يكتف ما أثاره لازويل Lasswell من قبل من تشكيك فى ديمقراطية مثقفى الدول النامية ، إذ أنهم — كما يرى لازويل — يعدون قادة لحركات غير ديمقراطية Non - democratic movements كما أنهم ينزعون أيضا إلى أن يكونوا حكاماً لنظم استبدادية شمولية totalitarian Regimes (١) ، وإن كان هذا — وجهة نظر لازويل — لا يمنع من يكون هؤلاء المثقفون فى طبيعة الأفراد الذين يعملون من أجل تحقيق قدر من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (٢) •

واضح إذن أن النوايا الحسنة التى تضررها نتيجتنا الخاصة بإمكانية تحقيق الديمقراطية على أيدي مثقفى العالم الثالث لا تجد ما يدعمها واقعياً أو نظرياً وإن كان الأمر — فيما نرى — يستوجب دراسة سسيولوجية بنائية أكثر تعمقاً •

ولكن تبدو فكرة حكم الصفوة المثقفة غير واردة على أذهان نفر غير قليل من الباحثين والمفكرين ، إذ يرى بعض هؤلاء أنه ينبغى على هذه الصفوة أن تلعب دورها من (خارج الحكم) ويدعم وجهة النظر هذه ما يذهب إليه P. C. Lloyd فى مؤلفه المعنون : [إفريقيا فى مرحلة التغير الاجتماعى] « Africa in Social Change » من أنه فى غرب إفريقيا تتوقف درجة التنمية كذلك مستواها فى المحل الأول على الدور الذى سوف تلعبه الصفوات ذات التعليم الغربى Western - educated elites

(١) Brym, R., Intellectuals and Politics, George Allen and Unwin, London, 1980, pp. 36-37.

Ibid, p. 37.

Ibid, p. 37.

(٢) i

(٣)

وعلى حجمهم وعلى مستويات تعليمهم وتدريبهم ، كما أن هذه التنمية تتوقف أيضا على قدرات أعضاء هذه الصفوات على تحليل المشكلات التى تواجه بلدانهم (١) و (٢) .

(٨)

تميل إحدى نتائج الفصل الرابع إلى تفسير شعبيته بعض زعامات الدول النامية أو المتخلفة من خلال بعدين : الأول يرجع هذه الشعبية إلى ذلك الدول المضلل الذى تقوم به وسائل الإعلام الخاصة بتلك الدول ، وهو دور اكتسب مقوماته مما تبثه السلطة الحاكمة Ruling Class المتمثلة فى ذلك الزعيم من قيم سياسية Political Values تجد الأيديولوجية المعلنة - أو المضمرة - والتى تعين منهج الحكم - إن وجد - فى هذه الدول أو تلك .

أما البعد الثانى فيقرر شعبية هذه النوعية من الزعامات مفسراً إياها إنطلاقاً من غوغائية الشعب (هكذا !) وعدم نضجه وجنوحه نحو العاطفة . والأمر عندى أن هذين البعدين غير منفصلين فقد يكون عدم نضج الشعب مسئولا عن إفراز مثل هذه الزعامات ، وقد يؤدي وجود هذه النوعية من القادة - وهم فى العادة يتمتعون بقدر لا بأس به من الذكاء - ومن خلال ممارسة كل أساليب القهر المعنوى إلى اغراق الشعب فى خضم طاقم من الأوهام Illusions عن القدرات

(١) Lloyd, P. C., Africa in Social Shange : Changing Traditional Societies in the Modern World, Penquin Books, 1972. p. 268.

(٢) قد تتشابه وجهة نظر ليويد Lloyd مع ما ذهب إليه إحدى نتائج الفصل الرابع من كتابنا هذا والتى حدد فيها بعض مباحثنا طبيعة الأدوار التى يمكن للصفوة المثقفة المصرية أن تقوم بها بالنسبة لتعيين مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى ، وهذه الأدوار هى : أهداف هذا البناء والتوجيه والإرشاد والمشاركة السياسية من خلال الأحزاب ونقد الواقع الاجتماعى والسياسى ومحاربة الفساد ... الخ .

غير العادية التي يتمتع بها ذلك الزعيم وبأنه قادر — وحده نظراً لمواهبه — على أن يحقق لأمته ما يعجز عنه الآخرون •

وقد يفسر لنا تصنيف ماكس فيبر Weber لأنماط القيادة هذه النوعية من الزعامات إذا ما نظرنا إليها باعتبارها زعامة أو قيادة كارزمية إلهامية Charismatic • ولكن شميث Schmidt ينظر إلى هذه النوعية من الزعامات باعتبارها تمثل أشخاصاً محوريين داخل نطاق من العلاقات التي تنهض أساساً على العاطفة • فالوضع — كما يرى شميث — الذي يشغله ذلك الشخص المسيطر والذي لا يوجد ثمة شيء يعتمد عليه اللهم إلا قدرته على جذب أعضاء الجماعة من خلال إستثارة عواطفهم ومن ثم غرائزهم ، هذا الوضع يجعلنا نصنف صاحبه باعتباره مثيراً أو مهيجاً سياسياً an agitator أو ديماجوجياً a demagogue حيث أنه يعتمد على الجماهيرية (الغوغائية) mob والتي تمنع الأفراد من أن يبدوا وكأنهم شركاء مستقلون (١) •

ولا أكاد أعثر في تاريخ مصر القديم والوسيط والحديث والمعاصر على نموذج يحدد هذه النوعية من الزعامات إلا زعامة جمال عبد الناصر التي نشأت في ظل بناء سياسى أوتوقراطى وغفلة جماهيرية وقع غالبيتها — حتى بعض أعضاء صفوفتنا المتعلمة — في إسارها ولا زالت زعامة هذا الرجل تثير كثيراً من علامات الاستفهام ، أهمها ذلك التساؤل الهام الذى تعد الإجابة عنه — فى تقديرى — بمثابة الخطوة الأساسية لفهم شخصية هذا (القائد !) ، وهذا السؤال هو : على من تقع مسئولية تخلق مثل هذه الشخصية الزعامية ؟ إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل

(١) انظر فى شرح وجهة نظر شميث Schmidt ، كذلك وجهة نظر كل من لازويل Lasswell وكابلان Kaplan والتفسيرات المختلفة لفهوم الزعامه Leadership :

Lang, Kurt, Leadership, in Gould, Julius and Ko'b, William, L., A Dictionary of the Social Sciences, The Free Press, New York, 1967, pp. 380 - 81.

تستوجب أن نأخذ في الاعتبار عدداً من المتغيرات الطابع القومي
 المصرى أو ما يسمى بالشخصية القومية المصرية National Charcter
 وما يرتبط بهذا الطابع من تاريخ حافل بأحداث أهمها تلكم الأحداث
 الخاصة بعلاقة (المصرى) بالسلطة الحاكمة وإنعكاس تلك العلاقة على
 سمات شخصية إنساننا المصرى ، ثم اعتبار آخر يتعلق بطبيعة الظروف
 التى إعتلى فيها عبد الناصر قمة السلطة وما سبق ذلك من أحداث
 وخاصة أحداث ما قبل يوليو ١٩٥٢ (خاصة حريق يناير) والتمزقات
 التى عاشها الإنسان المصرى رغم هذا القدر غير المنكور من الحرية التى
 عايشها هذا الانسان قبل يوليو ١٩٥٢ •

ثم أن هناك إعتباراً آخر ينبغى على دارس هذه الحقبة أن يوليه
 إهتماماً خاصة هو أن تألق الزعامة الناصرية قد أرتبط بتحقيق بعض
 الانجازات والتصدى للعديد من المواقف (رغم أنه خالقها) حيث توهمت
 الأغلبية - نتيجة لتواطؤ وسائل الإعلام مع السلطة - إنها انجازات
 خارقة ما كان غيره بقادر عليها ، رغم النكسات التى منى بها المجتمع
 المصرى فى ذلك العهد وأهمها نكسة الحرية •

وثمة متغيران آخران - فى نطاق البحث عن طبيعة الزعامة الناصرية
 وعوامل تخلقها - المتغير الأول يتعلق بنمط شخصية الرجل والسمات
 التى تميزه وإلى أى حد لعبت هذه السمات (الانفعالية والعاطفية
 والعقلية والفيزيائية) مع وقائع سيرته الشخصية وصورته عن ذاته دوراً
 مؤثراً فى تخلق قيادته والتأثير العاطفى فى الشعب المصرى •

أما المتغير الثانى - والآخر - فيتعلق بالدور الخارجى الذى
 لعبته الدول الكبرى - فضلاً عن الصهيونية العالمية - فى إستغلال
 الفرصة تلو الأخرى للتردى والتدهور من خلال تحقيق إنجازات وهمية
 معرفتها بشخصية الرجل بتضخيم زعامته تضخيماً زائفاً غير موضوعى وخلق

(حرب ١٩٥٦ ، حرب اليمن - مأساة ١٩٦٧ وما أعقبها من مآسى أخرى) (*) •

(٩)

من النتائج اللافتة لهذه الدراسة فى فصلها الخامس ما يستشف منه أن كلا من القمع السياسى Political Suppression ومحاولات تكبيل الحرية وممارسات القهر الأيديولوجى Political Coercion يعطب كل منها دوراً محورياً فى خلق عدد من الظواهر كما يرى مبحثونا كالظاهرة الخاصة بفشل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى أو تلك المتعلقة بانتشار الأمراض النفسية (كالإكتئاب مثلاً) والإغتراب الفكرى Intellectual Alienation كحالة إنسلاخ عقلى عن المجتمع •

ولا شك أن محاولات الكف السياسى Political Inhibition التى تمارسها السلطة على المثقف لا تؤدى فقط إلى تخلق الظواهر السابقة ، وإنما - وكما يرى مبحثونا فى إحدى نتائج الفصل الخامس - تؤدى أيضاً إلى انبثاق ظواهر التمرد والمعارضة ، وهذا يعنى أن عاملاً واحداً (القمع أو الكبت أو الكف السياسى وما يرتبط به من ظواهر أخرى كالقهر الأيديولوجى) تؤدى إلى ظواهر تبدو أنها متناقضة فالإكتئاب النفسى يعهد استجابة سلبية Negative reaction لظاهرة الكبت السياسى ، إلا أن التمرد أو المعارضة هما بمثابة رد فعل إيجابى Positive reaction لنفس الظاهرة الواحدة (الكبت السياسى) الأمر الذى يجعلنا نتساءل كيف يمكن أن يؤدى عامل واحد إلى تخلق ظواهر قد تبدو متناقضة ؟

(*) ان الإشارة الى هذه المتغيرات لا يعنى أنها المحاور الوحيدة التى لا تفهم الزعامة الناصرية الا من خلالها ، ولكنها محض تصورات أو ان شئت افتراضات نرى ان على باحثى هذه الحقبة مهمة التيقن منها أو على الأقل الانطلاق منها وقد تصدق أو لا تصدق ولكنها لا تخلو على أية حال من فائدة .

وتفسير ذلك قد يكون يسيراً إذا ما نظرنا إلى الظاهرة من زاوية المستجيب Respondent ، فالمثقفون — وهم بشر — يختلفون في درجة حساسيتهم للمواقف ودرجة جلدتهم ومن ثم تصديهم للمواقف ، فمنهم من يعلن فشله سريعاً من أول أو ثانى موقف إحباطى (أو قد يكون أكثر من ذلك) يتعرض له ومن ثم يتوقع على ذاته ويلحق مرارة الفشل والحسرة ، ومنهم من يعلن تحديه — وهنا ينبغى أن نعى مقولة الفروق الفردية — ومن ثم مقاومته لكل مظاهر الإحباط ومحاولات الكبت أو الكف السياسيين •

وإذا كان الموقف السابق قد أثار انتباهنا لغرابته شكلاً إلا أن هناك موقفاً أخرى لنتيجة أخرى رغم إتساقه مع الموقف الذى أثار انتباهنا فى فكرة [تشابه العوامل] إلا أن ما أفرزه هذا التشابه لم يكن متناقضاً إذ يستشف من إتجاهات مبحوثينا أنهم يرون — أو جماعة كبيرة منهم — أن العوامل التى تؤدى إلى ظهور وتخلق ظواهر التمرد والمعارضة بين المثقفين (وهى على وجه التحديد الأزمات الاقتصادية والكبت السياسى) تتشابه تماماً مع ذات الظروف والعوامل التى تؤدى إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية Radical attitudes بين المثقفين ، الأمر الذى يعنى ضمناً أن ثمة تشابهاً بين مفهومى التمرد (أو المعارضة) والراديكالية (١) •

ويبدو من التحليل العلمى والتاريخى للراديكالية Radicalism كنزعة أو إتجاه فى الفكر والسياسة والاجتماع أنها تنطوى على معنى المعارضة والتمرد إذ أنها — كما يذهب فريد وارنر نيل Neal — تعنى الدعوة إلى التغيير الجذرى للنظم القائمة ، كما أنها تنطوى على نقد مبرر لمشروعات الإصلاح التدريجى Gradual reform • وعموماً

(١) انظر فى شرح معنى الراديكالية Radicalism وتاريخ نشأة هذا المفهوم :

Neal, Fred, Warner, **Radicalism**, in Gould, Julius and Kolb, William, L., **A Dictionary of the Social Sciences**, p. 572.

كما يرى نيل Neal أن الراديكالية إصلاح يصف الجناح اليسارى المتطرف سياسياً وفكرياً ماركسياً كان أو غير ماركسى (١) • ورغم هذه السمة اليسارية اللصيقة بالنزعة الراديكالية إلا أن بيل D. Bell — على نحو ما يذهب نيل Neal — يرى فى كتابه نهاية الأيديولوجيا The End of Ideology أن تحليل الوضع الأمريكى الراهن يكشف لنا عن أن ثمة إتجاهاً آخر يمكن أن نطلق عليه — تمشياً مع ليست S. M. Lipset — اسم اليمين الراديكالى Radical Right ، إذ أن هذا اليمين (الراديكالى) — فيما يذهب بعض باحثى علم الاجتماع السياسى — يتجه نحو مقاومة الرجعيين Reactionaries الراغبين فى العودة إلى النظم التى كانت قائمة فى الماضى وممارسات هذا الماضى (٢) • وبغض النظر عن اليمينية أو اليسارية لدى النزعة الراديكالية إلا أن ما يهمنا فى الواقع أن هذه النزعة تضرر تمرداً على الواقع (٣) • ولكن يبدو أن الراديكالية اليمينية و ما سميناه باليمين الراديكالى Radical Right لا يأخذ من الراديكالية إلا المبدأ النظرى (للرفض) ولكن رفض ماذا ؟ رفض العودة إلى الماضى ولكنه أيضاً رفض لتغيير الواقع ، إذ أنه — أى اليمين الراديكالى — محض معارضة للنزعة المحافظة (٤) الكلاسيكية

Neal, Fred, Warner, Ibid, p. 572.

(١)

Neal, Fred, Ibid, p. 572.

(٢)

(٣) وتتسق اجابات مبحثنا مع هذا التصور إذ أنهم يجنحون فى احدى نتائج الفصل الخامس الى تعريف الاتجاهات الراديكالية بأنها رفض للواقع وتمرد عيه ، كما أنها تعنى السعى نحو تغيير نظام الحكم والثورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة . وذلك بعكس الاتجاهات المحافظة التى عرفها مبحثونا بأنها الحفاظ على الأوضاع الراهنة ومقاومة التغيير .

(٤) أنظر فى معنى النزعة المحافظة Conservatism ودلالاتها السياسية والاجتماعية :

Rees, J. C., Conservatism, In Gold Julius and Kolb, William, L., Ibid, pp. 129-130.

حيث يشير ريبس Rees الى ان هذا المفهوم يعنى — على الجملة — ويشير الى مجموعة افكار تدور حول المجتمع والحكومة كما أنه يتضمن معانى احترام الترتيبات الاجتماعية والسياسية القائمة وخاصة عندما تكون هذه الترتيبات أو النظم قد تمت صياغتها وتشكيلها بصورة متدرجة منذ زمن طويل .

Rees, Ibid, p. 129.

(م ٢١ — الصفوة المصرية)

أو التقليدية traditional Conservatism القديمة وهو الآن نفسه ذو نزعة محافظة على الوضع الراهن ولا يكشف عن وجه آخر للتغيير ، أى تغيير هذا الواقع •

(١٠)

ولكننا إذا كنا قد وجدنا أن ثمة منطقاً يجمع بين عوامل كل من التمرد والراديكالية ، إلا أننا قد نقف طويلاً أمام تلك النتيجة التى أمكننا استخلاصها من الفصل الخامس لمؤلفنا الراهن ، وهذه النتيجة تكشف عن أن استجابات مبحثينا تشير إلى أن هناك — استخلاصاً من استجاباتهم — تشابهاً بل وتطابقاً بين العوامل (*) التى تؤدى إلى استكانة المثقفين وخضوعهم ورضاهم بالأمر الواقع وتلك التى تدفعهم نحو التمرد والمعارضة ومن ثم ظهور النزعات الراديكالية الرافضة •

وهذه القضية تعود بنا إلى فكرة التجانس فى العوامل واللاتجانس فى الظواهر وهى تذكرنا بالنتيجة الخاصة بالعوامل الواحدة (المتشابهة) المدافعة نحو خلق حالتى الاكتئاب والتمرد ، الأمر الذى قد يرى فيه البعض تفسيراً للموقف الذى نحن بصدده ، إذ يمكن أن نرجع هذا التناقض إلى اختلاف (نوعية المستجيبين) من المثقفين ، وقد يكون هذا التفسير مقبولا (جزئياً) ولكنه يظل عاجزاً عن تقديم (رؤية كاملة لهذه الظاهرة •

فالالاكتئاب — كمظهر سلبي لممارسات القهر السياسى — لا يتماثل مع الاستكانة والخضوع ، فالالاكتئاب رغم ساييته المظهرية إلا أنه يضمّر موقفاً إيجابياً رافضاً للواقع بعكس الاستكانة والخضوع والرضا بالأمر الواقع فيعنى — على الأقل بالنسبة للشكل — قبولاً للأوضاع الراهنة وهو العرض الذى وسمناه قبل ذلك بالسلبية إلا أنه مقارنة بالاستكانة والخضوع يعد أكثر ايجابية •

(*) كالقهر أو الكبت السياسى وتقييد الحريات •

ولا أظننى بقادر — وحدى — على أن أقدم تفسيراً يقنع الشغوفين
 بفرض مغاليق تلك الظواهر المتناقضة Contradictory Phenomena
 فهذا التناقض بما يتضمنه من غرابة وتعقيد يحتم أن تكون هناك
 تفسيرات ، لا تفسير واحد ، أو على الأقل يحتم أن يكون هناك تفسير
 متعدد الأبعاد والزوايا ، فلا شك أن الرؤية التاريخية (قد) تعيننا كثيراً
 على تقديم فهم لمثل تلك الظواهر ، ولكن تلك الرؤية تظل — وحدها —
 عاجزة عن الإحاطة الكاملة بأبعاد الظاهرة ، وهنا قد يـكـزن للرؤية
 السـيـوـلـوجـية والـسـيـكـولـوجـية فائدتها — وهى كذلك بالفعل — فى إكمال
 أبعاد الظاهرة فهماً وتحليلاً وتفسيراً ، فهذه دعوة إذن للمعنيين لبحث
 الظاهرة التى نحن بصددنا ظاهرة العوامل المتشابهة (القهر السياسى
 وكبت الحريات) التى تؤدى إلى ظاهرتين متناقضتين (الاستكانة
 والتمرد) •

(١١)

هل الإنتماء — أو الوعي به — ضرورة ؟ الاجابة — فيما نرى —
 هى نعم ، لأن الانتماء أو الوعي به هو جزء من الوعي بالذات ، أو هو
 مظهر أو عنصر أساسى من مظاهر أو عناصر صورة المرء عن ذاته
 Self - Image ، ولكن ماذا عن الوعي بالذات الأيديولوجية ؟ هى فى الواقع
 جزء من صورة المرء عن ذاته ، فإذا لم يع المرء هويته الأيديولوجية —
 أى هويته الفكرية أو العقائدية — يكون قد افترق عن عناصرها من العناصر
 المكونة لذاته ، وبالتالي يكون تصويره عن هذه الذات تصوراً مبتوراً ،
 مشوهاً ، غير متكامل ، وهو الأمر الذى كشفت عنه إحدى نتائج الفصل
 السادس حيث بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة — على ضآلة هذه
 العينة — الذين صرحوا بأنه (لا إنتماء لهم) خمسا وعشرين فى المائة ،
 وهو نسبة ليست ضئيلة إذا ما وضعنا فى اعتبارنا الحجم الكلى لمجتمع
 الدراسة •

ثم يبقى سؤال حائر ؟؟ أهنالك بالفعل إنسان بل انتماء أيديولوجى ؟

فإذا كانت الإجابة (بنعم) فذلك يعنى أن ثمة إنسانا — رغم وجوده المادى — يحيا بلا فكر ، إذا أن المعانى المختلفة لمفهوم الايديولوجى (١) تكشف فى جملتها عن الطابع الفكرى للإصطلاح وهو الأمر الذى أكدّه المعينون بأمر الايديولوجيا من الباحثين والعلماء ، كذلك ما أضفاه المبحوثون أنفسهم من معانى لمعنى هذا الاصطلاح عند سؤالنا إياهم عن معنى [الايديولوجيا] وهى المعانى التى دارت فى فلك الفكر والعقيدة والاتجاه .

فكيف يمكن إذن — والايديولوجيا تعنى طاقم الفكر — أن تتصور أفراداً بلا أيديولوجى أى بلا فكر ؟ • قد يكون صحيحاً أن مجرد إعلان الفرد أنه بلا إنتماء أيديولوجى يعد فى حد ذاته (موقفاً) فكرياً ، ولكننا مع ذلك نقول إن الحوار القائم بيننا وبين مبحثينا وردود أفعالهم إزاء هذا الحوار والذى تبدى فى مجموعات الاتجاهات وطاقم الرؤى ووجهات النظر — بصرف النظر عن إتفاقنا أو اختلافنا معها — ألا يعد — كل هذا — تجسيدا للأيديولوجيا ، أيا كانت طبيعتها ، أيا كن اتجاهها ؟ ومع ذلك يبقى السؤال قائماً : لماذا إذن تنفى هذه الفئة ان لها انتماءاً أيديولوجيا فكرياً محدداً ؟ أليست على وعى به رغم وجوده ؟ أم أن كلمة الأيديولوجيا — لدى هذا البعض — مرتبطة دائماً (بالسياسة) ، وهم كما يتصورون بعيدون عنها ، أو ينبغى أن يكونوا بعيدين عنها ؟ أم أنها — كما يحلو للبعض أن يتوهم خطأ — ذو صلة بفكرة اللا سواء abnormality والتطرف Extremity أو أنها مجرد وصمة Stigma

(١) انظر فى معنى الايديولوجيا Ideology وتطور استخداماتها وأهم العلماء الذين قدموا اسهامات فى نطاقها :

Gould, J., Ideology, in Gould, Julius, and Kolb, William, L., (eds) A Dictionary of the Social Sciences, pp. 315.

كذلك انظر مؤلف كارل مانهيم Mannheim الشهيد :

Mannheim, Karl, Ideology and Utopia, trans. L. Wirth and E. Shils, Harvest, New York, 1956.

وكذلك انظر :

Bell, The End of Ideology, The Free Press, 1960.

عندما يقال مثلا : هذا [إنسان أيديولوجي] ، كأننا نعني بذلك إنسانا ذا عيب خلقي أو خلقي ؟

عموما نرى أن قضية الإحساس بالانتماء — بوجه عام — هي جزء من قضية أكبر وهي قضية الوعي Consciousness ، سواء أكان وعيا ذاتيا ، أى وعى بذات الإنسان أو وعيا مجتمعيا Societal بمتغيراته السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة .

(١٢)

ومن أكثر النتائج إثارة للاهتمام تلك النتيجة التي أمكننا استخلاصها من استقراءنا لمعطيات الفصل السادس ، وهذه النتيجة مفادها أن كثيرا من مؤشرات التطرف السياسي Political Extremity كما حددها مبحوثونا (كفكرة الجمود والتعصب والقهر) تتشابه مع نفس المؤشرات التي حددها نفس المبحوثين لمعنى الاتجاه المحافظ Conservatism في السياسة والاجتماع والسماوات التي تميز الأوتوقراطية Autocracy (١) كمنهج في الفكر والسياسة .

ووجه الغرابة هنا أن التطرف — كما نرى — نقيض المحافظة ، وأن المحافظة في السياسة والاجتماع قد تكشف من خلال بعض مظاهرها عن فكر ديمقراطي ليبرالي محافظ وهو ما يتناقض مع الأوتوقراطية ، كما أن فكرة التطرف السياسي تنقسم بالنسبة ، فالحكم على السلوك

(١) في معنى الأوتوقراطية Autocracy واستخداماتها المختلفة
انظر :

Andreski, S., Autocracy, In Gould, Julius, and Kolb, L., (eds), Ibid, p. 45.

كذلك انظر بعض الاصطلاحات المرتبطة بالأوتوقراطية كالديكتاتورية في :

Andreski, S., Dictatorship, In : (Dictatorship) Gould, Julius, and Kolb, L., (eds), Ibid, p. 198.

وكذلك : اصطلاح Authoritarianism (التسلطية) .

Andreski, S., Authoritarianism, In Gould, Julius, and Kolb, L., (eds) Ibid. 42.

(السياسى) من حيث كونه متطرفاً أو سلوكاً سويّاً يخضع إلى حد كبير لمنهج الحكم السائد ، ففى ظل حكم ديكتاتورى أو أوتوقراطى تعدد دعاوى الحرية وتعدد الأحزاب والمعارضة من مؤشرات التطرف السياسى من وجهة نظر هذا المنهج الأوتوقراطى ، كما أن دعاوى مركزية الحكم والمناداة بفكرة الحزب الواحد فى ظل مناخ ديمقراطى تعد - وهى كذلك بالفعل - دعاوى متطرفة ويوسم أصحابها بالتطرف السياسى •

فكيف يمكن إذن أن تجتمع هذه الاضداد فى ظل مؤشرات واحدة ؟؟

لنا فى هذا تصور ينبع من نوعية هذه المؤشرات ، فالقاسم المشترك بين التطرف السياسى والمحافظة والاتجاه الأوتوقراطى كما يراها مبحوثونا يتحدد فى سمات : الجمود والتعصب والقهر • والمتتبع للتراث النظرى الذى عنى بدراسة ظواهر التطرف السياسى والمحافظة والأوتوقراطية وما يرتبط بهم من ظواهر أخرى يؤكد أن ثمة قواسم مشتركة فى سمات هذه الظواهر ، وإن كان مضمون كل سمة يتغير وفقاً لنوعية الظاهرة •

فمعنى الجمود أو التعصب أو القهر فى التطرف السياسى يختلف عنه - من حيث المضمون والمسار - فى النزعة المحافظة ، أو الاتجاه الأوتوقراطى فى الحكم ، ولكن يبقى مظهر واحد - وهو أساسى - لهذه السمات الثلاث المرتبطة بتلك الظواهر ، وهذا المظهر المشترك يتحدد فى فكرة تجاوز المألوف والسوى من السلوك ، وإن كانت فكرتا المألوف والسوى أيضاً تتسم بالنسبية ، ولكن يبقى الجمود والتعصب والقهر مظاهر غير سوية لظواهر الطرف السياسى (رغم نسبية مفهوم التطرف) والمحافظة والأوتوقراطية •

وتقودنا الإشارة السابقة إلى نتيجة إستطعنا استقراءها من جماع تصور مبحوثينا لمعنى التطرف السياسى Political Extremity ومؤشراته وهى أن مبحوثينا يتعاملون مع هذا المفهوم - التطرف السياسى - باعتباره ظاهرة مرضية Pathological Phenomenon

وذلك بالتأكيد على مظاهره السلبية Negative manifestations ، ولم يدرك أى من المبحوثين أن لهذه الظاهرة أبعادها الإيجابية لا سيما إذا ما وضعت فى سياقها السياسى والاجتماعى الملائم Proper Political and Social Context ، ولم يدر بخلد أى مبحوث أن يثير مثل هذه التساؤلات : تطرف عن ماذا ؟ وتطرف عن من ؟ وفى ظل أى سياق سياسى واجتماعى ؟

ولكن يبدو أن عمومية اللفظ وارتباطه — تاريخياً — بالحركات الفاشستية والنزعات الفوضوية والدور الساذج الذى قامت به وسائل الإعلام قد جعل البعض لا يرى فى التطرف السياسى إلا مظاهره السلبية باعتباره عقوقاً وخروجاً على السوى من السلوك السياسى حتى ولو كان هذا التطرف خروجاً على قيم فى أساسها أوتوقراطية تضرب بانسانية الإنسان عرض الحائط •

لذلك فنلاحظ أن تصور مبحثينا لمعنى التطرف السياسى يتسق وتصور السلطة الحاكمة ، أيا كانت طبيعة هذه السلطة فأى سلوك سياسى يتناقض وقيمها السياسى يعد تطرفاً (١) ، وما هكذا ينبغى أن ينظر الباحثون — كذلك المثقفون — إلى ذات الظاهرة ، فهى رؤية سلطوية محدودة ، وهى لا تعدو أن تكون حكماً قيمياً Value - Judgment نابعاً من طاقم القيم السياسية الخاصة بالسلطة الحاكمة •

(١٣)

قد يبدو لنا غريباً ذلك الاتجاه الغالب — كواحد من نتائج الفصل السادس — الذى يرى ضرورة أن تكون هناك أيديولوجية محددة ينبغى أن يلتزم بها المثقف المصرى والتي تم تعيينها فى كل من الإسلام

(١) انظر الفصل الخاص بالتطرف السياسى فى : عاطف احمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(كـفـكـر وأيدىولـوجىـة) و (الـدـيـمـقـرـاطـيـة) كـمـنـهـج واتـجـاه فـكـرـى وأيدىولـوجى •

ووجه الغرابة هنا يكمن فى تلك الدعوة إلى قولبة فكر المثقفين فى قالب فكرى واحد ، وهو أمر يتناقض مع دعوة نفس هؤلاء المبحوثين إلى الحرية — خاصة الحرية السياسية وحرية الفكر — وتأكيدهم على أن من أبرز أزمات المثقف المصرى هى الأزمة السياسية — أزمة الحرية — وأزمتهم بوجه عام مع السلطة الحاكمة • فكيف يمكن إذن أن تأتى هذه الدعوة إلى القولبة الفكرية ، التى تعد فى يقينى أحد أشكال الجمود الفكرى ، مع دعوتهم إلى الحرية •

وثمة مسائل أربع يكشف كل منها عن مضمون هذا التناقض :
الأمر الأول يتعلق بدعوتهم إلى أن تكون الديمقراطية — وقبلها الاسلام — هى الايدىولوجية التى ينبغى أن يلتزم بها المثقفون المصريون ، فكيف يمكن أن ندعو إلى الشئ ونقيضه فى ذات الوقت ؟ ، ألا تتعارض فكرة القولبة الفكرية — مع ضرورة تبنى الديمقراطية ؟ ثم ألا يتيح الفكر الديمقراطى كمنهج وكأسلوب فرصة (الاختلاف) فى الرأى ويؤكد على فكرة (التعدد) فى وجهات النظر ؟ ثم ألا يتعارض هذا مع دعوة إلى القولبة حتى ولو كان فى قالب الديمقراطية ؟

أما الأمر الثانى الذى يؤكد صفة التناقض فى الدعوة السابقة فيمكن فيما أستقرت عليه — تقريبا — اتجاهات مبحثنا من ترجيح المنطلق السياسى كمدخل لحل الخلافات القائمة بين المثقفين وذلك بالتأكيد على فكرة الحوار المستمر واعطاء الفرصة كاملة للمثقفين كي يعرضوا آراءهم وإطلاق حرية الفكر والتعبير والعمل السياسى ، ألا تتناقض كل هذه الآراء مع دعوة القولبة الفكرية ؟؟

ثم يأتى الأمر الثالث مدعماً سمة التناقض هذه ، حيث كانت النتيجة الأخيرة من نتائج الفصل السابع والخاصة بتصورات المبحوثين واقتراحاتهم

فيما يتعلق بما يمكن أن يقدموه لمصر ، والتي لاحظنا فيها أن الدفاع عن الحرية والمناداة بها وكذلك مقاومة الديكتاتورية ومناهضتها قد وقفا على قمة الاقتراحات والتصورات التي طرحها مبعوثونا كخدمات يمكن أن تؤدي لمصر ، فأين هذه الدعاوى (ومحورها الحرية) من المناذاة بضرورة (الالتزام) و (القولية) داخل نطاق فكرى واحد ؟؟ !

أما دعامتنا الرابعة أو الأمر الرابع الذى يؤكد صيغة التناقض هذه فنتكفل بالكشف عنه إحدى النتائج الهامة للفصل السادس وهى النتيجة التى أشارت - وهو أمر أكدته وقائع التاريخ وحقائقه - إلى أن مرحلة ما قبل عام ١٩٥٢ قد شهدت اسهامات ايجابية للمثقفين المصريين ، ولم تكن هذه الاسهامات الايجابية إلا نتاجاً لحرية الفكر ولتعدد الأحزاب السياسية ولوجود نظام برلمانى حر ، وهى كلها من مقومات الديمقراطية الصحيحة . أما فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ فلقد كانت أقل فترات تاريخ المجتمع المصرى معاصرة للإسهامات الايجابية للمثقفين المصريين نظراً لانعدام الحرية والافتقار إلى الديمقراطية - كذا ! ولم يكن هناك إلا صوت واحد هو صوت الحاكم . . . ألا يتناض هذا إذن مع فكرة قولبة الفكر ، وألا تكشف - هذه النتائج - النقاب عن غرابة الرأى الداعى إلى تعيين - كأنها مرسوم رسمى - أيديولوجية معينة ينبغى أن يلتزم بها المثقفون المصريون ؟؟ ! إنها دعوة غريبة ، بصرف النظر عن نوعية الفكر الذين يدعون إليه حتى ولو كانت الديمقراطية نفسها .

(٢٤)

وتجبرنا إحدى النتائج - رغم أن قائلها مبعوث واحد - على أن يتوقف عندها نظراً لجديتها وخطورتها فى الآن نفسه ، وإن كان القول الفصل فيها يحتم اجراء العديد من الدراسات السسيوتاريخية ، وهذه النتيجة يزعم صاحبها أن [الإنسان المصرى لم يعرف التمرد منذ عصر الفراعنة] .

والتمرد هنا صفة إيجابية ، تعنى موقفاً غير متخاذل من بعض القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تمارس على العامة صنوفاً من القهر وألوانا من الظلم ، فتجريد الإنسان المصرى من هذه الصفة — رغم توتر علاقته بالسلطات الحاكمة عبر تاريخه الطويل — حكم لا ينبغى أن يلقى على عواهنه ، وإن كان لنا فى ذلك عدة ملاحظات هى :

(أ) ان الرؤية السابقة تعوزها الدقة نظراً لما يتضمنه تاريخ علاقة الإنسان المصرى بسلطاته الحاكمة من توتر (انظر : محمد العزب موسى ، أول ثورة على الاقطاع ، وانظر اشارات إين إياس والجبرتى فى تاريخهما عن المجتمع المصرى وخاصة فى إشاراتهم لهبات هذا الإنسان التى وجهت ضد الحكام من المماليك والأتراك ، وضد الحملة الفرنسية وضد محمد على فى أسنا وأسوان وبعض القرى الأخرى) •

(ب) إن ملامح العلاقة المتوترة — عبر التاريخ — بين الإنسان المصرى وحكامه قد تتخذ أحيانا شكل التحدى المباشر العنيف ، وقد تميل إلى التمرد السلبي الذى يتشكل فى صيغة سخرية من الحاكم وإطلاق النكات والإشاعات (أنظر تاريخ الجبرتى وإشاراته لبعض التسميات التى أطلقها الشعب المصرى على المماليك) ، وقد يتخذ هذا التوتر شكلا انسحابيا مسالماً ، غير أنه انسحاب المترقب المتحفز ، المتحين لأى فرصة للانتقاض والتعبير العلنى عن سخطه وعدم رضاه (أنظر أحداث يناير عام ١٩٧٧ — وانظر المذكرة الخاصة ببراءة المتهمين وحيثيات حكم البراءة) •

(ج) لم تتخذ شكل العلاقة بين الحكام والشعب خطأ واحداً طوال هذا التاريخ الطويل ، فلا نستطيع أن نقول أنها كانت علاقة صراع معلن وعلنى دائماً ولا نستطيع أيضاً أن نقول إنها كانت علاقة رضا ومهادنة (تضر تحفراً وثورة) على طول الخط (١) •

(١) انظر : عاطف أحمد فؤاد ، السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر ، دراسة اجتماعية وتاريخية ، رسالة دكتوراه فى الآداب (علم الاجتماع) غير منشورة ، مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس ، مايو ١٩٧٥ •

(د) لم تعرف مصر الثورة (بمعناها العلمى) إلا من خلال ثورة الشعب عام ١٩١٩ ، وبصورة أقل فى أحداث عرابى عام ١٨٨١ وأحداث يوليو ١٩٥٢ (وإن كان الخلاف حول مدى صحة إطلاق لفظ ثورة عليهما مازال أمراً مختلفاً عليه) .

(هـ) إن الاتجاه الغالب بالنسبة لبحوثى الدراسة يضمن اعترافاً بأن التمرد ظاهرة كانت مصاحبة للإنسان المصرى ، وتؤكد هذا الاتجاه إحدى نتائج الفصل السادس حيث يرى الباحثون — فى ترتيبهم لأكثر الفئات المصرية تمرداً ضد السلطة الحاكمة — إن المثقفين المصريين يحتلون القمة بالنسبة لهذه الفئات يليهم العمال ثم الفلاحون ، وما يعنينا ليس الترتيب فى حد ذاته بقدر ما يعنينا الاعتراف الضمنى بمقولة التمرد كظاهرة ليست بعيدة عن الإنسان المصرى . ورغم هذا الاعتراف الإجماعى إلا أن رأى — وإن كان غريباً — الذى يرى أن الإنسان المصرى لم يعرف التمرد منذ عصر الفراعنة ، وإذا كان الأمر كذلك : فمن المسئول ؟؟ إن الأمر يتطلب مزيداً من الدراسات الأكثر عمقاً ، ويستوجب تأملاً أكثر علمية لتاريخنا وواقعنا .

(٦٥)

لعله قد اتضحت الآن الحكمة من إرجائنا مناقشة معطيات الدراسة — أو البعض منها — فى ضوء مجموعة التساؤلات التى تمت إثارتها فى مقدمة العمل الراهن . والتساؤل الهام والأساسى والذى تم طرحه فى بداية علنا هذا يتعلق بمدى انطباق السمات التى حددناها [للمثقف] على عينة دراستنا ، وذلك بتتبع :

(أ) مؤشرات الوعى السياسى والاجتماعى — إن وجد — الذى يميز أعضاء صفوفتنا المتعلمة .

(ب) الملامح العامة التى يمكن أن تكون فى جملتها موقفاً أو مواقف من المجتمع والحياة .

ولا شك أنه بتتبع هذين البعدين نستطيع أن نجيب عن تساؤلنا الأساسي المطروح وهو — إلى أى حد يمكننا أن نتعامل مع أفراد عينة دراستنا باعتبارهم (مثقفين) • ونرى أن المؤشرات التالية يمكن أن تكون عوناً لنا في تحديد هذين البعدين ، أعنى الوعي السياسى والاجتماعى والموقف — أو المواقف — الخاصة بالمجتمع والحياة ، وهذه المؤشرات هى :

(أ) كم المواقف التى مالت فيها استجابات المبحوثين إلى الاجابات السلبية [لا أعرف — لا تعليق] •

(ب) نوعية المواقف ذات الاستجابات السلبية. بمعنى هل هى مواقف تتعلق بقضايا نظرية تجريدية ، أم هى مواقف وثيقة الصلة بالقضايا الواقعية والحياتية •

(ج) وبالنسبة للقضايا الواقعية الحياتية هل هى قضايا تتسم بالعمومية ، بمعنى أنها عامة ، غير متعلقة بمجتمع بعينه ، أم أنها قضايا تميل إلى الخصوصية ، وتتركز نحو المحلية ، وتخص المجتمع المصرى دون غيره •

(د) كذلك فإن مؤشراتنا سوف تعتمد أيضا على (كم) المواقف ذات الاستجابات الايجابية (وكيفها) ، سواء اتفقنا مع مضمون هذه الايجابية أو اختلفنا ، المهم أن يكون للمبحوث موقف ، وأن تتحدد له رؤية •

(هـ) وينبغى ألا يفهم أن عدم إكترائنا بمدى اتفاقنا أو اختلافنا مع المواقف ذات الاستجابات الايجابية والتى طرحها مبحوثونا اننا نتعامل من منطلق السلبية أو اننا نتخذ جانب اللا موقف فنضفى على أنفسنا صفة اللاوعى ، وهو حكم خلىق بالآخرين أن يتحققوا منه أو يؤكدوا عكسه ، بل إن عدم اكترائنا هذا يعنى البعد عن الأحكام القيمة فى تعيين مقولة الوعي •

أما فيما يتعلق ببقية التساؤلات التي تمت إثارتها في مقدمة هذا المؤلف ، فلسوف نتناول كلا منها على حده ، مناقشين إياها في ضوء ما أسفرت عنه معطيات الدراسة ونتائجها .

(١٦)

وتكاد تغطي الاستجابات السلبية (لا أعرف — لا تطبيق) على إجابات مبحثينا ابتداء من قضايا الفصل الثاني ولقد بلغت قممتها في الفصول التي تلت ذلك وحتى الفصل السابع تقريباً . ولكن من الملاحظ أن غالبية الأفراد من ذوى الاستجابات السلبية ممن ينتمون إلى التخصصات البعيدة عن العلوم الاجتماعية والإنسانية وقد يرى البعض (أنظر مقدمة الترجمة العربية لكتاب روبرت بريم Brym : المثقفون والسياسة Intellectuals and Politics) أن هذه النتيجة تؤكد إلى حد ما ما تبناه روبرت بريم Brym في دراسته (المثقفون والسياسة) من تعريف للمثقف حين قصره على المتخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ولكن ينبغي ألا يفهم من هذا أن اتساق هذه النتيجة مع تلك تعنى (دوماً) أن العلوم الاجتماعية والإنسانية هي النبع (الأوحد) لنمو المثقف وتخلقه ، ولكنها على الأقل تعنى أنها أهم المنابع وأخطرها لاكتمال نمو المثقف ، بل وتعد مرتعاً خصباً لتألقه وظهوره .

ويقودنا الجدول رقم (٢٢) وهو الخاص بتوزيع أفراد العينة غير الموافقين على اعتبار المثقفين شريحة من الطبقة العاملة وفقاً لتصوراتهم للصلة التي يمكن أن تربطهم بالطبقة العاملة ، يقودنا هذا الجدول إلى التأكيد على سلبية جزء من هذه الفئة والتي بلغ عددها ست عشر فرداً حيث وقف خمسة أفراد موقفاً (لا ادرياً) وكان تعليقهم (لا تطبيق) .

فعلاقة المثقفين بالطبقة العاملة علامة من علامات الوعي بالوجود الاجتماعي للمثقف ، أما أن تتوه — لدى البعض — هذه العلاقة وتطمس

أو تصبح غير واضحة أو مفهومه فتعد إحدى مؤشرات اللاوعى ، لأنه من أبرز المؤشرات التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار عند مناقشة قضية الوعى الاجتماعى Social Consciousness ، هو الوعى (بغيرى) من الطبقات الأخرى وطبيعة الصلة التى تربطنى - كطبقة - بهذا الغير •

ومن أكثر الاستجابات سلبية تلك التى أفصح لنا عنها الجدول رقم ٣٢ (الفصل الثالث) والخاص بتعريف مفهوم الصفوة Elite وهو من المفاهيم النظرية المجردة وإن كانت لها وجود تاريخى وواقعى • فلقد بلغ عدد الأفراد ذوى الاستجابة السلبية (لا أعرف) ستة أفراد (١٧.٢٪) ، وهو كم كبير مقارنة بإجمالى عينة الدراسة • قد يكون صحيحاً ان هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم التى تتطلب خلفية نظرية وتخصصية إذا ما أردنا له تحديداً علمياً دقيقاً ولكننا كنا نستهدف تعيين فهم عام للمفهوم ، إذ أنه يعد أحد المفاهيم المتداولة بين فئة المتعلمين فضلاً عن المثقفين ، وبالتالي يعتبر الوعى به مؤشراً من بين عديد من المؤشرات الأخرى التى تكشف عن الوعى العام لهذا الفرد أو ذاك •

ويأتى الجدول رقم (٣٣) وهو الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما إذا كان هناك أكثر من صفوة فى المجتمع المصرى ، مؤكداً الموقف السلبي لبعض أعضاء صفوتنا المتعلمة حيث ذهب ثلاثة أفراد (٨.٦٪) فى الاجابة عن هذا السؤال بتلك الاجابة المعتادة (لا تعليق) بينما حدد مبحوث واحد (٢.٩٪) وجهة نظره بالنسبة لهذا السؤال بقوله [إن فكرى غير واضح بالنسبة لهذه المسألة] ، وواضح إذن أن الاستجابتين تنزعان نحو السلبية ، مما يشككنا كثيراً فى مدى الوعى السياسى والاجتماعى لهؤلاء الأفراد •

(١٧)

وتتعاظم مؤشرات اللاوعى السياسى عند معطيات الجدول رقم (٤٠) [الفصل الرابع] وهو الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لأكثر دول العام المتخلف تطبيقاً للنظام الديمقراطي ، حيث وقف سبع مبحوثين (٢٠٪) موقفاً يتسم باللامنطقية ومن ثم السلبية • وعندى أن هذا الموضوع لا يستوجب نوعية بعينها من التعليم بقدر ما يتطلب قدراً — ولن أبالغ إن قلت إنه قدر ضئيل — من المعرفة الثقافية وهى معرفة متداولة ، مطروحة دائماً من خلال الصحف السيارة • وهنا علينا أن نتساءل ماذا تعنى هذه النتيجة؟؟ ألا تعنى أن قدر الثقافة محدود وأن الوعى Consciousness أمر يكاد أن يكون مفقوداً وبالتالي فإن خلع (صفة المثقف) على هذه الفئة أمر ينبغى أن يؤخذ بحذر شديد نظراً للتناقض غير الخفى بين موقف بعض أعضاء هذه الفئة والمقولات التى اعتمدنا عليها فى تعيين ماهية المثقف •

وتتعدد بعد ذلك مؤشرات لا وعى بعض أفراد عينتنا وتتنوع بحيث نجد فئة لا تدرى كيف يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسى للدول المتخلفة (ثلاثة مبحوثين — الجدول رقم ٤٥) ، ونجد ستة أفراد (١٧٪) آخرين (الجدول رقم ٤٦) يبدون عدم معرفتهم بالأسباب التى تؤدى إلى شعبية بعض الزعامات السياسية فى بعض الدول ذات النظام الحزبى الواحد •

وقضايا الدول النامية — أو إن شئت — الدول المتخلفة ونحن جزء منها ، من المسائل التى لا ينبغى أن يغترب عنها المثقف بأى حال من الأحوال ، وإدراك طبيعة هذه القضايا يعد مظهراً من مظاهر الوعى السياسى والاجتماعى ، والصفوة المتعلمة (أو المثقفة تجاوزاً) هى أقدر — أو ينبغى أن تكون هكذا — من غيرها على إدراك طبيعة تلك القضايا • وعدم الاستقرار السياسى كظاهرة تسم المجتمعات النامية نتصور أن يكون للصفوة المتعلمة موقف إزاءها ، كما أن شيع النمط

الزعامى الكارزمى فى الدول ذات الحزب الواحد وأغلبيتها ينتمى إلى الدول المتخلفة ، وشعبية هذا النمط من المؤكد أن وراءه عوامل بنائية محلية وعالمية ما كان ينبغى على المثقف — أى مثقف — أن يغفل عنها . من الممكن أن نتوقع أن يبدى البعض أسباباً لذات الظاهرة قد لا نوافق عليها أو نتحفظ إزاءها ، أما أن يبدى البعض عدم معرفته بأسباب الظاهرة يجعلنا نتحفظ أيضاً أمام درجة وعيه نظراً لقصور هذا البعض وعدم قدرته على استيعاب متغيرات الحاضر كمظهر من مظاهر الوعي كما نتصوره .

(١٨)

وإذا كنا قد نعينا على غير المتخصصين فى العلوم الإنسانية عدم معرفتهم ببعض المفاهيم والقضايا السياسية والاجتماعية الأمر الذى دعانا إلى التحفظ إزاء ما يتمتعون به من وعى سياسى واجتماعى ، فإننا نفاجأ بعد ذلك أن (بعض) المتخصصين فى علومنا الإنسانية والاجتماعية بوجه عام يشاركون بعض الأفراد من غير المتخصصين فى هذه العلوم فى عدم معرفتهم باصطلاح [الاتجاهات الراديكالية] فى السياسة والاجتماع .

ودليلنا على ذلك — وهو أمر يهبط كثيراً بمنحنى الوعي السياسى والاجتماعى — هو ما جاء بالجدول ٥٨ [الفصل الخامس] حيث ذهب ١٤ مبحث (٤٠٪) إلى أنهم لا يعرفون معنى لهذا الاصطلاح ، ومن المؤكد أنها نسبة كبيرة (٤٠٪) إذا ما قورنت بالعدد الكلى لحجم الدراسة .

حتى الاتجاهات المحافظة فى السياسة والاجتماع — كمفهوم — وقف منها ثلاثة عشر مبحثاً (٣٧٪) موقفاً لا أدرياً (الجدول رقم ٥٩) ، وهو ما يكون مع الموقف السابق صورة تكاد أن تكون متكاملة عن حالة التردى فى وعى بعض أعضاء عينة الدراسة .

ومن المحقق أن مفهوم (الحرية) من المفاهيم الشائعة والدارجة (وإن كان الاختلاف على مضمونها واسلوب ممارستها) ومع ذلك نجد أن هناك ثلاثة مبحثين من أعضاء عينتنا (وهم من المفترض أنهم ينتمون إلى الصفوة المتعلمة) لا يعرفون معنى الحرية ولم يحاولوا حتى تقديم تعريف ولو اجتهدى لها (جدول ٦١ - الفصل السادس) • فمثير إذن أن نجد مفاهيم دارجة قد يكون لرجل الشارع موقف منها ، وقد يكون هذا الموقف مستتيراً واعياً ، غير أننا نجد من بين أعضاء صفوتنا المتعلمة من يجهل معنى هذا الاصطلاح • فبماذا يمكن أن نسمى هذا الموقف ؟ ألا يعد هذا تدهوراً في درجة الوعي وضموراً غير خليق بهذه الفئة المفترض أن تكون متميزة •

وتتصاعد بعد ذلك حدة اللا وعى فيما عرضه الجدولان ٦٢ ، ٦٣ (الفصل السادس) عن أبرز أزمات المثقف المصرى وأسباب هذه الأزمات ، فعجيب إذن أن نجد فردين يبديان عدم معرفتهما بهذه الأزمات (الجدول ٦٢) • رغم أنهما واقعان فيها وإننى لأعتقد أن إدعاءهما عدم معرفة هذه الأزمات هو تجسيد لطبيعة الأزمة التى يعيشها المثقف المصرى ، أما الأمر الأكثر غرابة فهو أن فريقاً مما حدد نوعية الأزمات التى يعانىها المثقف المصرى أبدى عدم معرفته بأسباب هذه الأزمات (٤ أفراد - الجدول رقم ٦٣) وأعتقد أن هذا الموقف يمثل قمة الاغتراب واللاوعى عن الذات وعن متغيرات المجتمع فى الآن نفسه • ويمتزج اللاوعى بالاغتراب عن الذات بصورة واضحة فيما طرحه الجدول رقم (٦٤) وهو الخاص بطبيعة الاتجاهات الأيديولوجية التى يتصور أفراد العينة أنهم ينتمون إليها ، حيث وقف خمس مبحثين (١٤ر٢ /) موقفاً لا أدرياً يكشف عن عجز مثير ولا قدرة عن تحديد الهوية الفكرية التى ينتمى إليها هؤلاء الأفراد ، بل أننا نلاحظ أن حتى هؤلاء الذين حددوا إنتماءهم الأيديولوجى عجز ثمانية منهم (٣٨ر٩ / - الجدول رقم ٦٥) عن تحديد أو تعيين أسباب انتمائهم هذا •

(٦٩)

وقد نتجاوز عن تلك النسبة المرتفعة التي تسم الأفراد الملا أدريين بالنسبة للجدول رقم ٦٦ (عشرة أفراد بنسبة ٢٨٦٪) وهو الخاص بوجهات نظر عينة الدراسة في أكثر النظم السياسية دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية ، وذلك لأن مفهوم الراديكالية في حد ذاته لم يكن معلوماً لدى أربعة عشر مبحثاً (٤٠٦٪ - الجدول رقم ٥٨) فهناك إذن ما يشبه الاتساق في نوعية اللاوعي .

وحتى بعض هؤلاء الذين أشاروا بأن النظم الديمقراطية أكثر النظم دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية لم تستطع فئة لا بأس بها منهم (خمسة مبحثين - الجدول رقم ٦٧) أن تعين أسباباً لذلك الرأي بمعنى لماذا تعد النظم الديمقراطية دون غيرها أكثر دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية ؟

إن هذا الموقف له أكثر من احتمال :

(أ) إما أن هذه الفئة قد أجابت إجابة اعتباطية غير واعية .

(ب) وإما أن هذه الفئة تعنى بالفعل النظم الديمقراطية ولكنها لا تدرك جوهر هذه النظم وبالتالي تجهل الكيفية التي تؤدي بهذه النظم إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية .

(ج) وإما أن هذه الفئة تدرك جوهر النظام الديمقراطي ولكنها غير واعية بالعلاقة بين هذا الجوهر وتخلق الاتجاهات الراديكالية وأيا كان الاحتمال ، فإن أي منها يشير إلى ضالة درجة الوعي السياسي لدى بعض أعضاء هذه الفئة . بل إن ضالة هذه الوعي لتتكشف أيضا من خلال تلك الفئة التي رأت أن النظام الديكتاتوري أكثر النظم دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية ، حيث وقف أربع مبحثين (بنسبة ٤٤،٤٪ - الجدول رقم ٦٨) موقفاً لا ادريا . ولعل الاحتمالات السابقة التي

أشرنا إليها فيما يتعلق بالفئة التى رأت أن النظم الديمقراطية أكثر نظم حثا على خلق الاتجاهات الراديكالية والتى وقفت شريحة منها موقفاً سلبياً لا ادرياً فيما يتعلق بالأسباب التى تكمن وراء ذلك ، لعلها — أى هذه الاحتمالات — تنطبق انطباقاً تاماً على أصحاب الاتجاه السلبى من الأفراد الذين رأوا أن النظام الديكتاتورى يقف وراء خلق الاتجاهات الراديكالية .

وقد يرى البعض أن التطرف السياسى كمفهوم وسمات المتطرفين السياسيين من القضايا التى تستوجب خلفية نظرية متخصصة ، ورغم انتشار هذه المفاهيم وتداولها فإننا ننتقل إلى حد ما مع مشايعى هذا الرأى وسوف نسقط من حسابنا — رغم تحفظنا على ذلك — الفئة غير المستجيبة بالنسبة للجدول رقم (٦٩) والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب تعريفاتهم لمفهوم التطرف السياسى ، وهى النسبة التى بلغت ٢٥٧١ ٪ (٩ أفراد) ، كذلك سوف نسقط نفس الفئة (سبعة مبحوثين) من الجدول رقم (٧٠) وهو الخاص بسمات المتطرفين السياسيين كما يراها مبحوثونا .

أما مالا نستطيع اسقاطه على الاطلاق فهو تلك الفئة التى تكشف عن لا وعى بتاريخ المجتمع المصرى ودور المثقفين فيه ، حيث وقف سبعة مبحوثين (الجدول ٧٢) موقفاً (لا أدرياً) من سؤالنا إياهم عن وجهات نظرهم فى أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعاً بإسهامات المثقفين المصريين . ولا شك أن هذا الإغتراب عن تاريخ المجتمع المصرى والدور المتميز الذى لعبه المثقفون المصريون خلاله لأمر مثيرحفاً ، لا مجرد بعده عن فهم صفوتنا المتعلمة أو شريحة منها للدور التاريخى الذى لعبه مثقفونا ، وإنما لعدم الإدراك للأهمية التى تتطوى عليها معرفتنا بتاريخ أمتنا والدور — أو الأدوار — التى لعبتها الفئات والشرائح والجماعات — بل والطبقات — المختلفة عبر هذا التاريخ .

فالوعى بالتاريخ — تاريخ الأمة — إذا ما نظرنا إليه باعتباره (أحد) مؤشرات الوعى بصفة عامة التى يمكن أن تميز فرداً أو جماعة

أو فئة أو طبقة فإن شريحة — لا بأس بها — من عينة دراستنا تفتقد هذا الوعي ، بل إننا نلاحظ أيضاً أن مبحوثين (الجدول رقم ٧٣) ممن استطاعوا تحديد فترة معينة يرون أنها كانت أكثر تشبعاً بإسهامات المثقفين المصريين ، لم ينجحوا في تقديم تعليل لتحديدهم هذا ، بمعنى لم يستطعوا الإجابة عن هذا السؤال : ولماذا هذه الفترة بالذات ؟

وما يصدق على القضية السابقة (أكثر فترات تاريخ المجتمع المصري تشبعاً بالإسهامات الإيجابية للمثقفين المصريين) يصدق إلى حد كبير على نقيض هذه القضية ، وأعني وجهات نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بأقل فترات تاريخ المجتمع المصري تشبعاً بإسهامات المثقفين ، حيث وقف أربعة مبحوثين موقفاً سلبياً لا أدرياً (الجدول رقم ٧٤) ، وهو ما يؤكد صفة اللاوعي التاريخي التي تسم بعض أفراد عينة دراستنا .

ويكاد شكنا في مدى وعي بعض أفراد عينة دراستنا يصل إلى درجة — وإن كانت غير كاملة — من اليقين عندما نرى موقف سبعة مبحوثين (٢٠٪ — الجدول ٧٧) حيث يقفون إزاء مفهوم الأيديولوجي — من زاوية المعنى — موقفاً سلبياً ، فالاصطلاح يكاد أن يفسر نفسه بنفسه إذا ما أخذناه من الناحية الإصطلاحية واللغوية (Ideology) . ولكن الغريب أن الجدول رقم (٧٨) يعين لنا ثلاثة مبحوثين لا مبالين بسؤالنا لهم عما إذا كان من الضروري أن تكون هناك أيديولوجية بعينها يلتزم بها المثقف المصري . فمعنى وجود هؤلاء الثلاثة أن هناك اثنتين وثلاثين مبحوثاً قد أجابوا من ثم وعوا معنى الأيديولوجي ، بينما نجد أن الذين لم يحددوا تعريفاً لهذا الاصطلاح (الجدول رقم ٧٧) قد بلغوا سبعة مبحوثين ، فأين ذهب هؤلاء السبعة إذن ؟ ، أو على الأقل أين ذهب أربعة منهم إذا اعتبرنا الثلاثة اللا أدريين (الجدول ٧٨) جز لا يتجزأ من هؤلاء السبعة ؟؟؟

وأيا كان الأمر فموقف هذه الفئة اللا أدريية من مفهوم الأيديولوجي وإن كان موقفاً يكشف عن قدر من اللا وعي إلا أنه يتسق مع ذات الفئة

التي لم تستطع أن تعين إجابة محددة لها فيما يتعلق بنوعية الاتجاهات الأيديولوجية التي يعتقدون أنهم ينتمون إليها حيث بلغت نسبتهم ١٤ر٢٪ (خمسة مبحوثين - الجدول رقم ٦٤ - الفصل السادس) •

- ٢٠ -

وقد لا يختلف كثيرون معي في أن القدرة على إدراك متغيرات الواقع بتناقضاتها وتوازاناتها وموقف الفئات المختلفة من هذه المتغيرات وما يمكن أن ينشأ بين بعض هذه الفئات - ومنهم المثقفون - من خلاقات حول هذه المتغيرات - والقضايا - من حيث طبيعة النظر إليها والتعامل معها وتحليل أبعادها ، وإيجاد الحلول لها - إن كانت ذات طبيعة إشكالية - قد لا يختلف كثيرون على أن إدراك مثل هذه الأمور هي جزء من وعي الإنسان (بما حوله) ... فلا غرابة إذن أن نبدي دهشتنا لوقوف عشرة مبحوثين (الجدول رقم ٨٤ - الفصل السابع) موقفاً لا أدرياً عند سؤالنا إياهم عن أكثر القضايا السياسية والاجتماعية ... الخ تجسيدا للخلاف بين المثقفين المصريين •

فسؤالنا الحائر : هو كيف (لا يعنى) هؤلاء وهم من (المفترض) جزء من الشريحة المثقفة أن ثمة قضايا خلافية يدور حولها الجدل بين هؤلاء المثقفين ؟؟ فيما أنهم - أى هؤلاء العشرة - لا يعدون جزء من الشريحة المثقفة ، وإما أنهم يعيشون في مجتمعهم في (غيبة) عن قضايا ومشكلاته ويكونون بذلك قد افتقدوا صفتين ، صفة المواطن العادى ذي الاهتمام بقضايا أمته ، وصفة المثقف الذى ينبغى أن يكون على درجة عالية من الوعي بقضايا ومشكلات مجتمعه ، وعلى قدر من الإدراك لرؤيته - ومن ثم رؤى قرنائه من نفس شريحته - لهذه القضايا وتلك المشكلات •

لا تجنى إذن ، إذ ما قررنا أن شريحة لا بأس بها من عينة دراستنا

تفتقر إلى الوعي Consciousness ومن ثم تفتقر إلى وجود رؤية محددة من الحياة ومن قضايا مجتمعتها ، ولاشك الوعي المصحوب برؤية محددة من الحياة والمجتمع من أهم — فيما نرى — مقومات المثقف الحقيقي ، الأمر الذى يجعلنا نتردد كثيرا قبل أن نطلق على هذه الشريحة لفظ مثقف Intellectual ، ولعل ما يؤكد زعمنا هذا هو ذلك الموقف الأخير والذى تبدى فى سؤالنا لعينة الدراسة عن تصوراتهم لما يمكن أن يقدموه لوطنهم مصر ، فلا أعتقد أن هناك سؤالا أبسط من ذلك ، ومع ذلك كان اللأدريون دائما لنا كإحدى علامات هذه الدراسة وظواهرها ، حيث وجدنا أربعة مبحوثين (الجدول رقم ٨٨ — الفصل السابع) (لا يعرفون) ، لا يعرفون ماذا ؟ ؟ لا يعرفون ما الذى يمكن أن يقدموه لمصر ؟ أليس فى هذا دليل — وأعتقد أنه كاف — على عدم وعى هؤلاء ، ومن ثم على عدم اكتراثهم ، الأمر الذى يدعونا إلى التساؤل : منذ متى إذن كُن من بين سمات المثقفين سمات اللاوعى واللامبالاة ؟؟؟

— ٢١ —

أما التساؤل الثانى (وهو فى الآن نفسه إحدى تجسيدات الهدف العام للدراسة) فيبحث عن (موقع) الاتجاهات السياسية والاجتماعية لمبحوثى الدراسة على متصل الراديكالية ، الوسطية ، المحافظة Radicalism Conservatism Continuum • فإذا كنا فى البدايات الأولى للفصل الراهن (الثامن) قد عرضنا الأبرز إستخلاصات الدراسة وأهم نتائجها ، فإنه يبقى أن نبحث عن موقع لهذه النتائج (التى تمثل الملامح العامة للاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة الدراسة) على هذا المتصل •

ولعلنا لا نغالى كثيرا إذا ما قررنا أن موقفنا المتشكك إزاء شريحة — ليست هينة — من عينة الدراسة من حيث قدراتها الفعلية على حمل سمات المثقف الحقيقي لأمر وثيق الصلة بقضية الراديكالية / المحافظة فى الفكر والاتجاه ، فالؤشرات التى أعتمدنا عليها والتى سمحت لنا فى

الوقت نفسه أن نتخذ هذا الموقف المتشكك من هذه الشريحة وهي مؤشرات تكشف في الواقع عن مقولة الوعي Consciousness كما ينبغي أن نراها في المثقف الحقيقي ، هذه المؤشرات قد تقودنا إلى إقرار حقيقة (هي نتاج لاستجابات المبحوثين في المواقف المختلفة) مفادها أن وضع هذه الشريحة المشكوك في وعيها ، إلى جانب الاتجاهات العامة لبقية أفراد عينة الدراسة تجعلنا نذهب إلى التأكيد على أن محور (الوسطية) يمثل ثقلاً متميزاً إذا ما كانت نظرتنا لهذه الفئة من صفوفتنا المتعلمة تتسم بالشمولية ، ولكن وكما لاحظنا من نوعية استجابات مبحوثينا أنها (وسطية حائرة) تميل تارة إلى المحافظة وتدعى الجنوح تارة أخرى إلى التقدمية أو الراديكالية ، فالاتجاهات — كما استطعنا أن نستشف ونستنتج — بين شد وجذب ما بين قطبي المتصل (الراديكالية — المحافظة) ، فالموقف إذن يتسم بالتردد ولكنه تردد من منطلق أساسي واحد هو الوسطية وإن كنا نرى أن (الميل) العام يظل فكرة الوسطية المحافظة عن الوسطية الراديكالية .

وهذا الاستنتاج الخاص بالنزعة الوسطية (وإن جنحت إلى المحافظة بصورة لافتة) لم يأت من فراغ ، بل إن ثمة شواهد كثيرة تدل عليها ، ويكفي أن نشير إلى نماذج منها هي :

(أ) في ترتيب استجابات المبحوثين لأكثر صور الحكم ملائمة للدول النامية وجدنا أن النظام الديمقراطي قد احتل المرتبة الأولى (٥٤٪) يليه الحكم الإسلامي (١٧٪) (انظر الجدول رقم ٣٨ — الفصل الرابع) والديمقراطية تعد نموذجاً للفكر التقليدي المحافظ الذي أثبت كفاءته بصورة لافتة كأسلوب إنساني لحكم الشعوب . ثم أن الحكم الإسلامي هو تأكيد لصيغة المحافظة المستتيرة (إن صح التعبير) ، وإن كان كلا النظامين (الديمقراطية والإسلام) صيغتان وسطيتان أميل إلى المحافظة الواعية .

(ب) ويتأكد هذا الاتجاه الوسطى المحافظ بصورة أكثر وضوحا في اشارات غالبية مبحوثينا إلى النظام الديمقراطي (١١ تكرارا) وتعدد الأحزاب (خمسة تكرارات - الجدول رقم ٥ - الفصل الرابع) كوسيلتين هامتين لتحقيق الاستقرار السياسى للدول المتخلفة .

(ح) عند تعريف مبحوثينا لمفهوم الراديكالية فى السياسة والاجتماع لاحظنا أنه إلى جانب الفئة التى عجزت عن تقديم تعريف لهذا المفهوم (٤٠٪ - الجدول ٥٨ - الفصل الخامس) أن غالبية التعريفات كانت تميل إلى النظر إلى الراديكالية باعتبارها (تطرفا) و (انحرافا) وأنها (رفض) ، مجرد رفض للواقع ، وأن أصحابها لا يؤمنون بالحوار ، أهنأك دليل أكثر قوة على نزوع عينتنا نحو المحافظة أو الوسطية المحافظة !! ؟؟؟

(د) نلاحظ أن الجدول رقم (٦٤ - الفصل السادس) والذى يكشف عن الاتجاهات الأيديولوجية التى يعتقد مبحوثو الدراسة أنهم ينتمون إليها أنه بصرف النظر عن أفراد تسعة (٢٥٪) قد صرحوا بأنه (لا انتماء لهم) رغم أن هذا التصريح فى حد ذاته يعتبر كشفا عن اتجاه أيديواوجى ، وبغض النظر عن خمسة أفراد (١٤٪) لم يجدوا أمامهم إلا لفظ (لا تعليق) ، فإنه من الملاحظ أن تصنيف الانتماءات الأيديولوجية المتصورة من قبل مبحوثينا عن ذواتهم يكشف لنا عن حقيقة هامة هى أن أصحاب الاتجاه الوسطى المحافظ قد توزعوا بين : يمينى محافظ (١٤٪) ، ونزعة إسلامية تقليدية (٨٪) ، ومعتدل (٢٩٪) ومصرى وطنى (٨٪) ومسلم سنى (٢٩٪) واشتراكى معتدل (٢٩٪) • أما الذين يدعون أنهم راديكاليون تقدميون (١٤٪) أو ليبراليون تقدميون (٢٩٪) أو إسلاميون تقدميون (٨٪) ، فإن نسبتهم تتضاءل أمام التفوق العددي لأصحاب الاتجاه الوسطى أو المعتدل المحافظ ، وإن كان المحك الحقيقى للحكم على نوعية اتجاهاتهم الأيديولوجية لا يتأتى من مجرد تصريحهم أنهم ينتمون إلى هذا الاتجاه

أو ذاك ، وإنما يخضع بصفة أساسية للممارسات السلوكية الواقعية والمواقف الفكرية عند التصدى لقضايا المجتمع ومشكلاته .

ولكنى حتى لو أخذنا بهذا المحك (الكمى) وهو المحك الذى يكشف عن تصوراتهم لذواتهم من الناحية الأيديولوجية فإن الميل نحو الوسطية المحافظة يعلن عن نفسه بصورة واضحة ولافتة .

(هـ) وتعيننا التعريفات المختلفة التى ساقها مبحثونا لفهوم التطرف السياسى Political Extremity (الجدول رقم ٩٦ - الفصل السادس) على تأكيد صفة الوسطية المحافظة ، حيث تكشف غالبية التعريفات عن أن رؤية مبحثينا لهذه الظاهرة تضرر تصورا خاصا هو أن هذه الظاهرة تعد من بين السلبيات التى ينبغى مقاومتها والقضاء عليها ، فالتعريف الذى يذهب إلى أن التطرف السياسى هو تغيير النظام القائم عن طريق العنف والثورة (لاحظ كلمة الثورة مقرونة بالعنف ولاحظ أن هذا التعريف يكشف عن رؤية للثورة باعتبارها أمرا غير مستحب) ، كذلك التعريف الذى ينظر إلى التطرف السياسى بأنه خروج على المألوف (٥٧٪) (لاحظ كلمة المألوف والتى تؤكد فكرة المحافظة) وأنه عدم مرونة (٢٨٥٪) وأنه تمرد (٢٨٥٪) أو أنه تبنى مذهب غير ملائم للمجتمع (٢٨٥٪) أو هو الخروج على نظام الدولة (٢٨٥٪) وأخيرا عدم قبول الحل الوسط (٢٨٥٪) . والتعريف الأخير (عدم قبول الحل الوسط) لشاهد كاف - وحده - على تلك النزعة الوسطية المائلة إلى المحافظة .

ولعل الجدول رقم (٧٠) والخاص بأبرز سمات المتطرفين السياسيين كما يعرضها مبحثو الدراسة ليؤكد تلك النزعة المحافظة أو الوسطية المحافظة ، فصفت كالتعصب (٥ تكرارات) وقصر النظر (٥ تكرارات) والسذاجة الفكرية (تكراران) والغباء السياسى (تكراران) والإرهاب (تكراران) . الخ لدليل على استهجان هؤلاء

المبحوثين لفكرة التطرف في حد ذاتها وجنوحها نحو الاعتدال والوسطية
المحاذرة .

(و) وشاهدنا التالي على وسطية عينة دراستنا ومحافظةها يتحقق من خلال الجدول رقم ٧٩ (الفصل السادس) وهو الخاص بوجهات نظر مبحوثي الدراسة فيما إذا كانت من الضروري أن تكون هناك أيديولوجية معينة ينتمى إليها المثقف المصري ، حيث كان الإسلام (هكذا !) (٤٢٪) والإسلام الديمقراطي (هكذا !) (٣٥٪) والأيديولوجية النابعة من ظروف المجتمع المصري (٣٥٪) والاتجاه الإسلامي دون تطرف أو تشدد (٣٥٪) الخ من الأيديولوجيات المقترح أن يتبناها المثقفون المصريون ويلتقون حولها ولسنا بطبيعة الحال في معرض تقويم هذه الأيديولوجيات (وإن كنا نتفق مع أغلبها ونتحفظ إزاء بعضها) ولكن ما يهمنا منها هو نزوعها نحو هذه الأشكال من الفكر وهذه الأنماط من الأيديولوجيات ، وهي أشكال وأنماط من غير الواقعي ألا نصفها بصفات غير الوسطية والمحافظة .

وهو أمر غير معيب أن يجنح مبحوثونا نحو الوسطية والمحافظة ، وإنما المعيب حقا أن تكون هذه الوسطية المحافظة انعكاسا (لخاوف) مرضية من اعتناق أيديولوجيات أو معتقدات أكثر دينامية وإن كان الفهم الناصح للإسلام قد يسمح لنا بالتعامل معه بهذه الرؤية الدينامية ، وهي قضية أخرى لا اعتقد أن المقام يسمح بالخوض فيها .

— ٢٢ —

ويكاد يقترب الفصل الثامن من هذا المؤلف من نهايته ، ويجيب على التساؤل الثالث — والأخير — لكى يعلن هذه النهاية ، أو ما قبل النهاية ، وسؤالنا الختامي هو :

إلى أي حد يمكننا القول بأن هناك اتساقا Consistency بين نوعية

الاتجاهات السياسية والاجتماعية التي تميز عينة الدراسة (وفقا لموقعها على متصل : الراديكالية / المحافظة) وبين تصورات مبحوثي الدراسة لانتماءاتهم :

(أ) الطبقية •

(ب) الأيديولوجية ؟ ؟

والواقع أن الجدول رقم (١١) [الفصل الثاني] يكشف لنا — بصرف النظر عن تفصيلات الجدول — عن ميل واضح إلى (الوسط) ، هؤلاء الذين يرون أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى (٢٨.٥٪) ، أو هؤلاء الذين يعتقدون أنهم من ذوى الانتماء إلى الوسطى الكبرى (٥.٧٪) ، وحتى هؤلاء الذين يعتقدون بأنهم من غير الملاك (٢.٨٪) أو أنهم من الموظفين (٢.٨٪) ... الخ •

ولعل هذا التصور عن الذات الطبقية (يكاد) يتسق إلى حد كبير مع الاتجاهات السياسية والاجتماعية العامة (ونوعية) هذه الاتجاهات التي تسم مبحوثينا • فالتناقض إذن غير وارد ، بل يكاد أن يكون معدوما • فالوسطية يبدو أنها سمة ، تمثل (موقفا) عاما لغالبية مبحوثي الدراسة • ولكن ماذا عن العلاقة بين تصورات هؤلاء المبحوثين لانتماءاتهم الأيديولوجية ونوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية الخاصة بهم ؟ ؟

لعل ما توصلنا إليه من اتساق Consistency بين تصوراتهم مبحوثينا عن انتماءاتهم الطبقية وبين نوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية وموقعها على متصل الراديكالية / المحافظة ، لعل هذا الإتساق نجد نظيرا له في العلاقة بين تصورات مبحوثي الدراسة عن انتماءاتهم الأيديولوجية وبين نوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية لهؤلاء المبحوثين •

فكما أشرنا سابقا فإن المتأمل في الجدول رقم ٦٤ (الفصل السادس)

يستطيع ببسر أن يكشف عن هذا الميل إلى الوسطية والإعتدال الأكثر جنوحا نحو المحافظة ، فالتأكيد على اليمينية المحافظة والنزعة الإسلامية التقليدية والاتجاه الاعتدالي ، والمصرية الوطنية ، والاسلام السننى ، الاشتراكية المعتدلة دليل لا يقبل الشك على هذه الرؤية الاعتدالية المحافظة الأمر الذى يتسق إلى حد كبير مع (موقع) الاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة الدراسة ، فلا تتناقض إذن بين المتغيرين :

غير أننا ينبغى أن ننوه أن هذه النزعة الوسطية المحافظة التى ظهرت لدى مبحثينا عند تصورهم لذواتهم الطبقية والأيدىولوجية لم تُحل دون انبثق اتجاهات — وإن لم ترق إلى مستوى النزعة الوسطية المحافظة من حيث الكم — غير وسطية وغير محافظة ، وهو أمر يدعونا إلى التأكيد على أن الخروج عن إطار الوسطية والتقليدية المحافظة أمر وارد ومحتمل وإنما لم يزل بعد محض (رؤية فردية) لم يرق إلى مستوى (الاتجاه العام) .

ولكن فى الآن نفسه تدعونا هذه النتيجة إلى إثارة ذات التساؤل الذى أثاره روبرت برىم Brym من قبل فى مؤلفه [المثقفون والسياسة] Intellectuals and Politics وهو : هل ثمة علاقة بين الوضع الطبقي للمثقف (ونضيف نحن وضعه الطبقي كما يراه هو) ونوعية اتجاهاته السياسية والاجتماعية ؟

ألا يستحق هذا التساؤل دراسة مستقلة ؟ ؟ والا يستحق عناية باحثى علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسى على وجه الخصوص ؟ ؟

وبعد ... ، ، ،

هذه الدراسة وإن إنتهت — كموضوع لبحث — إلا أنها لم تنته — فيما نرى — كقضية أو كمعدة قضايا مجتمعة معا ، تفجر مواقف يصعب معالجتها ومن ثم حسمها خلال هذه العجالة ، وإنى لعلى يقين أن هذه

الدراسة لم تعالج من المواقف والقضايا بقدر ما أثارت العديد منها ، أو أوحى بإثارة البعض منها ، فنحن وإن كنا قد أردنا أن نلج دروب صفوتنا المتعلمة مستهدفين فهم خباياها ، إلا أننا كلما (اعتقدنا) أننا فتحنا بابا أو ولجنا دربا ، صادفنا أبوابا مازالت موصدة ودروبا يكتنفها الظلام من كل جانب ، فازداد الأمر أمامنا غموضا ، وأضحى لغز صفوتنا — الذى أردنا أن نحل طلاسمه — أكثر إيهاما ، وكما بدأنا بتساؤلات انتهينا بقدر أكبر منها وهى التساؤلات التى يمكن أن نترجمها إلى ملاحظات هى :

أولا : إن محدودية العينة — وهو أمر قد خضع لظروف مجتمع البحث والمواقف التى عرضنا لها فى مقدمة هذا المؤلف — تحتم علينا أن نؤكد أن نتائج هذه الدراسة لا ينبغي أن تتجاوز حدود هذه العينة بحجمها المتواضع هذا ، فهى دراسة حالة Case Study لكم معلوم من صفوتنا المتعلمة من الخطأ علميا ومنهجيا أن ننطلق منها مستهدفين إطلاقا أو تعريما •

ثانيا : ورغم هذه المحدودية فى (الكم والحجم) فإن ما أسفر عنها من نتائج من حيث (النوع) أو (الكيف) قد أشعرنا بالعجز ، العجز عن الفهم الكامل والمتكامل لحقيقة (وضعية) صفوتنا المتعلمة •

ثالث : ولعل من أولى مؤشرات هذا العجز عن الفهم هو ما أثارتها قضية الوعي Consciousness وعلاقتها بهوية المثقف Intellectual الحقيقى وما يترتب على هذه العلاقة — التى ازدادت إيهاما — من إشكاليات علمية منهجية ، وما يمكن أن تنطوى عليه من تفسيرات (قد تكون مختلفة) للواقع الاجتماعى ، وما يترتب على ذلك أيضا من ضياع — وأعتقد أنه مؤقت — للمقياس الحقيقى للحكم على صفوتنا المتعلمة من حيث شرعية انتمائها إلى شريحة المثقفين من عدمه •

رابعاً : فقضية المثقف وتعيين ملامحه لم تزل — وإن اجتهدنا جزئياً في تحديد ذلك — بلا حل ، وخاصة أن بعض المقولات كالتى ترى أن علومنا الاجتماعية هي النبع الأصيل لتخلق فئات المثقفين لم تجد ما يؤكد ما ويدعم موقفها ، أو تلك التى تذهب إلى أن المثقف الحقيقي هو صاحب الرؤية الراديكالية أو التقدمية ، حيث انعدمت الشواهد وانحسرت المؤشرات •

خامساً : فالانتماء إلى شريحة المثقفين — على مستوى هذه العينة المحدودة — أمر يكاد أن يكون مثيراً للشكوك ... ومثيراً للحيرة في ذات الوقت ومفجراً لتساؤلين هما : من هو المثقف إذن ؟ وما حقيقة وضع الوقت ومفجراً لتساؤلين هما : من هو المثقف إذن ؟ وما حقيقة وضع صفوتنا المتظمة إذن وأساتذة الجامعات جزء من هذه الصفوة ؟ ؟

سادساً : من اللافت أن القضايا النظرية المجردة (كمفهوم الأيديولوجية على سبيل المثال) كانت من أبرز المسائل التى عجزت شريحة كبرى من شرائح عينة الدراسة أن تتخذ منها موقفاً : تحديداً وتعريفاً ، هو الأمر الذى رجح إلى حد كبير نسبة الشك في مدى وعى هذه الشريحة وبالتالي في مدى شرعية الانتماء إلى شريحة المثقفين •

فالمجرد كان يمثل — بالنسبة لشريحة كبيرة من العينة — عجزاً واضحاً وعدم قدرة على الفهم ، ولعل ذلك يثير في حد ذاته إشكالية من نوع جديد عن علاقة فهم (المجرّد) Abstracted بمسألة الوعي Consciousness ، وبالتالي بمسألة الانتماء إلى شريحة المثقفين ؟

سابعاً : وتقودنا قضية (المجرّد) إلى إثارة تساؤل خاص برجل الشارع The Layman وإلى أى حد يمكن أن نحكم على مدى وعيه وبالتالي مدى أحقيته في اكتساب (صفة) المثقف إذا ما عجز عن فهم هذا المجرّد ؟ ؟

ثُمَّنا : إن ما أثير من نتائج في هذه الدراسة يدعونا — نحن المشتغلين بعلوم الإنسان والمجتمع — إلى إعادة النظر في مفهوم الصفوة نظرياً ،

وإلى الوضعية الحقيقية لصفوات العالم الثالث ، والأزمة الحقيقية (*)
التي تعيشها تلك الصفوات لاسيما الصفوات المتعلمة Educated Elites
وتلك التي تزعم أنها مثقفة ؟

تاسعا : ويبدو أن أزمة الصفوة المصرية المتعلمة هي أزمة البحث
عن الوجود ، أو البحث عن الهوية من خلال الإدراك الواعي لمسيبات أزمتهم
الحالية ، وارتباط هذه الأزمة — إن استشعروا وجودها — بمتغيرات
الحاضر ارتباطا بمعطيات الماضي •

عاشرا : وهنا تتخلق مشكلة (المستقبل) والتنبؤ بقدرات الصفوة —
أو الصفوات — المتعلمة (أو تجاوزا المثقفة) على الاضطلاع بدورها
السياسي والاجتماعي والثقافي بالنسبة للمجتمع المصري ، ثم التنبؤ أيضا
بماهية العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين هذه الصفوة المتميزة بغيرها من
فئات المجتمع المصري لاسيما تلك الفئات ذات الوضع الدينامي المؤثر
كالفلاحين والعمال والطلبة • ثم ألا تستحق كل هذه القضايا عنايتنا نحن
المشتغلين بعلم الاجتماع ؟ ؟ أم أننا باعتبارنا جزءا من هذه القضية سوف
نفرض الطرف عنها عجزا ، أو خوفا ، أو كليهما معا •

على أية حال فقضيتنا — نحن الصفوة المتعلمة — جد شائكة متعددة
الأبعاد ، ولا ينبغي أن نهون من شأنها ، بل علينا أن نكون على وعى
بها ، وأن نؤكد أن لنا (حاضرا) ينبغي أن يغير منه ، ووجودا (غائبا)
علينا أن نبحث عنه ... ولكن كيف نبحث عنه ونحن غائبون حتى عن
أنفسنا !! تلك هي القضية ؟ ؟ ؟ ... ،،

(*) انظر في تشخيص أزمة المثقف العربي :

Laroui, Abdallah, The Crisis of the Arab Intellectual : Tradionalism
or Historicism ? (translated from French by Diarmid Cammell), University
of California Press, Press, Berkeley, 1976.

المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية :

- ١ — بریم ، روبرت ، المثقفون والسياسة ، ترجمة عاطف أحمد فؤاد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٢ — بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٨ .
- ٣ — ريمون أندريه ، التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، مؤسسة روز اليوسف ، يوليو ١٩٧٤ .
- ٤ — فؤاد ، عاطف أحمد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٥ — ———— ، مصر فى ضمير الراحلين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٦ — ———— ، السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر ، دراسة اجتماعية وتاريخية ، رسالة دكتوراه فى الآداب (علم الاجتماع) غير منشورة ، مودعة بمكتبة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مايو ١٩٧٥ .
- ٧ — عوض ، لويس ، تاريخ الفكر السياسى المصرى الحديث : الفكر السياسى والاجتماعى (الجزء الثانى) دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٨ — وحيدة ، صبحى ، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية :

1. Andreski, S., **Autocracy**, In : Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1967.
2. ————— , **Dictatorship**, In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1967.
3. ————— , **Authoritarianism**, In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1967.
4. Bell, D., **The End of Ideology**, The Free Press, 1960.
5. Bendix, Reinhard and Lipset, Seymour, Martin, **Karl Marx's Theory of Social Classes**, In Bendix and Lipset (eds), **Class, Status, and Power**, The Free Press of Glencoe, 1961.
6. Bottomore, T. B., **Karl Marx's Theory of Elites**, In Chambliss, William, J., (ed), **Sociological Readings in the Conflict Perspective**, Addison Wesley Publishing Company, California, 1973.
7. Brym, Robert, **Intellectuals and Politics**, George Allen and Unwin London, 1980.
8. Frank, Andre, Gunder, **Functionalism and Dialectics**, In Chambliss, William, J., (ed) **Sociological Readings in the Conflict Perspective**, Addison Wesley Publishing Company, California, 1973.
9. Gould, J., **Ideology**, in Gould, Julius, and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1967.
10. Lang, Kart, **Leadership**, in Gould, Julius and Kolb, William, L., **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1967.
11. Laroui, Abdallah, **The Crisis of the Arab Intellectual : Trad-**

- itionalism or Historicism ? (translated from French by Diarmid Cammell), University of California Press, Berkeley, 1976.
12. Lioyd, P. C., *Africa in Social Change : Changing Traditional Societies in the Modern World*, Penguin Books, 1972.
 13. Lipset, Seymour, Martin, *Political Sociology*, In, Merton, Robert, K., Broom, Leonard and Cattrell, *Sociology ToDay : Problems and Perspectives*, Basic Books, New York, 1959.
 14. Mannheim, Karl, *Ideology and Utopia*, Trans Wirth, and E., Shills, New York, Harvest, 1955.
 15. Marshall, T. H., *The Nature of Class Couflict*, In Bendix and Lipset (eds), *Class, Status, and Power*, The Free Press of Glencoe, 1961.
 16. Mills, C. Wright, *The Sociological Imagination*, Oxford Univ. Press, N. 4, 1978.
 17. Neal, Fred, Warner, **Democracy**, In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds), **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free New York, 1967.
 18. —————, **Radicalism**, in Gould, Pulius and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1967.
 19. Page, Charles, H., *Social Class and American Sociology*, In Bendix and Lipset (eds), *Class, Status and Power*, The Free Press of Glencoe, 1961.
 20. Parsons, Talcott, *A Revised, Analytical Approach To The Theory of Social Stratification*, In Bendix and Lipset (eds), *Class, Status and power*, The Free Press of Glencoe, 1961.
 21. Pettry, Carl, F., *The Civilian Elite of Cairo in The Later Middle Ages*, Princeton Univ. Press, Princeton, New Jersey, 1981.
 22. Rees, J. C., **Conservatism**, In Gould; Julins and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1967.

23. Sorokin, Pitrim, A., **What is A Social Class**, In Bendix and Lipset (eds), **Class, Status and Power**, The Free Press of Glencoe, 1961.
24. Travis, Martin, B., **Elite**, In Gould, Julius and Kobb, William, L., (eds), **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free Press, New York, 1963.
25. Van Den Berghe, Pierre, L., **Dialectic and Functionalism : Toward a Theoretical Sythesis** In Chambliss, William, J., (ed) **Sociological Readings in the Coflict Perspectives**, Addison Wesley Pulishing Company, California, 1973.
26. Zeitlin, Irving, **Marx's Paradigm for an Analysis of Structure and Change of Whole Societies**, In Chambliss, William, J., (ed) **Socio-logical Readings in the Conflict Perspectives**, Addison Weseey Publishing Company, California, 1973.

رقم الايداع ٤٠٧٩ لسنة ١٩٨٥

مطابع سجل العرب

Bibliotheca Alexandrina



0614897

op.